

ICC-ASP/14/10

المحكمة الجنائية الدولية

Distr.: General
2 September 2015

جمعية الدول الأطراف



ARABIC
Original: English

الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، ١٨ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة
للمحكمة الجنائية الدولية

جدول المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية].....
٦	أولاً- المقدمة
٤٨- ١	ثانياً- ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامج المقترحة
٨١٩- ٤٩	ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
١١٥- ٤٩	١- البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة
٦٣- ٥١	٢- البرنامج ١٢٠٠: الدوائر
١٠٣- ٦٤	٣- البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك
١١٥- ١٠٤	باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
٢٧٤- ١١٦	(أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية
١٦١- ١٣٩	(ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات
١٨٦- ١٦٢	٢- البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
٢٠١- ١٨٧	٣- البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق
٢٥٢- ٢٠٢	٤- البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة
٢٧٤- ٢٥٣	جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
٦٩٥- ٢٧٥	١- البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة
٢٩٧- ٢٩٣	(أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة
٣١٢- ٢٩٨	(ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: مكتب الشؤون القانونية
٣٢٤- ٣١٣	٢- البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية
٤٢٩- ٣٢٥	(أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مدير شعبة الخدمات الإدارية.....
٣٤٥- ٣٣١	(ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية
٣٦٢- ٣٤٦	(ج) البرنامج الفرعي ٣٢٣٠: قسم الميزانية
٣٧٣- ٣٦٣	(د) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم المالية
٣٨٨- ٣٧٤	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة
٤٠٦- ٣٨٩	(و) البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: قسم الأمن والسلامة
٤٢٩- ٤٠٧	٣- البرنامج ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية
٥٨٠- ٤٣٠	(أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية.....
٤٤٧- ٤٣٩	(ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم تدبير الأعمال القضائية
٤٦٤- ٤٤٨	(ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز
٤٧٣- ٤٦٥	(د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الخدمات اللغوية
٥٠٠- ٤٧٤	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم
٥١٣- ٥٠١	(و) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين
٥٢٨- ٥١٤	(ز) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع
٥٣٨- ٥٢٩	(ح) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للمخني عليهم
٥٥٤- ٥٣٩	(ط) البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: قسم خدمات تدبير المعلومات
٥٨٠- ٥٥٥	٤- البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العلاقات الخارجية
٦٩٥- ٥٨١	(أ) البرنامج الفرعي ٣٨١٠: مدير مكتب شعبة العلاقات الخارجية
٥٩٦- ٥٨٨	(ب) البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني
٦٠٧- ٥٩٧	(ج) البرنامج الفرعي ٣٨٣٠: قسم المخني عليهم والشهود
٦٣١- ٦٠٨	(د) البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: قسم الإعلام والتوعية
٦٤٩- ٦٣٢	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٨٥٠: المكاتب الميدانية.....
٦٩٥- ٦٥٠	دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
٧٢٦- ٦٩٦	هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
٧٣٣- ٧٢٧	واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمخني عليهم
٧٦٤- ٧٣٤	٢٣٣

الصفحة	الفقرات
٢٤١	زاي- البرنامج الرئيسي السابع-١ والبرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة
٢٤٣	١- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
٢٤٣	(أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير المشروع
٢٤٧	(ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة
٢٤٩	٢- البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة- فوائد القرض
٢٥٢	حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
٢٥٥	طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية
٢٥٨	المرفقات
	المرفق الأول:
	مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٦، وصندوق الطوارئ
٢٥٨	المرفق الثاني:
٢٦٢	الهيكل التنظيمي للمحكمة
	المرفق الثالث:
٢٦٣	الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة
	المرفق الرابع:
٢٦٥	قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة
	المرفق الخامس (أ):
٢٦٦	قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)
	المرفق الخامس (ب):
٢٦٨	قائمة الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨)
	المرفق السادس:
٢٦٩	معلومات عن ملاك موظفي المحكمة
	المرفق السادس (أ):
٢٦٩	ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٦ بحسب البرامج الرئيسية
	المرفق السادس (ب):
٢٦٩	تعديلات جدول الموظفين
	المرفق السادس (ج):
٢٧٠	قائمة الوظائف المعاد تصنيفها لعام ٢٠١٦
	المرفق السادس (د):
٢٧١	قائمة الوظائف المحوّلة لعام ٢٠١٦ (من وظائف مساعدة مؤقتة إلى وظائف ثابتة)
	المرفق السادس (هـ):
٢٧٢	رواتب القضاة ومستحقّاتهم لعام ٢٠١٦
	المرفق السادس (و):
٢٧٣	التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام ٢٠١٦
	المرفق السابع:
٢٧٤	جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق
	المرفق الثامن:
٢٧٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
	المرفق التاسع:
٢٧٦	الإيرادات المقدّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦
	المرفق العاشر:
٢٧٦	بيانات الإيرادات المقدّرة لعام ٢٠١٦ للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً
	المرفق الحادي عشر:
٢٧٧	التوصيات المتصلة بالمراجعة المسماة ReVision

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

Arc	مبنى المقر القائم في شارع مانويغ، في لاهاي، بھولندا
ASG	أمین عام مساعد
ASP	جمعية الدول الأطراف
AU	الاتحاد الأفريقي
AULO	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
AV	سمعی بصري/التجهيزات السمعية والبصرية
BS	قسم الميزانية
CAC	اللجنة الاستشارية المعنية بتصنيف الوظائف
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى (بنغی)
CBF	لجنة الميزانية والمالية
CIV	كوت ديفوار
CMS	قسم تدبر الأعمال القضائية
CoCo	مجلس التنسيق
CSS	قسم خدمات المحكمة
D	مد (مدیر)
DER	شعبة العلاقات الخارجية
DJS	شعبة الخدمات القضائية (كانت تسمى "شعبة خدمات المحكمة": DCS)
DMS	شعبة الخدمات الإدارية (كانت تسمى "شعبة الخدمات الإدارية المشتركة": CASD)
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وبونيا)
DS	قسم الاحتجاز
DSA	بدل المعيشة اليومي
DSS	قسم دعم الدفاع (أدمج بقسم دعم المحامين - ٢٠١٠)
DVC	شعبة الجني عليهم والمحامين (ألغيت في عام ٢٠١٠ - نُقلت أقسامها إلى مكتب رئيس قلم المحكمة)
ECOS	نظام عمل المحكمة الإلكترونية
ERFCS	قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني
FO	المكاتب الميدانية
FTE	معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل
FS	قسم المالية
GCDN	الشبكة العالمية للاتصالات والبيانات
GS	الخدمات العامة
GS-OL	خ ع - رأ: الخدمات العامة (رتبة أخرى)
GS-PL	خ ع - رر: الخدمات العامة (رتبة رئيسية)
GSS	قسم الخدمات العامة
GTA	المساعدة المؤقتة العامة
HQ	المقر
HR	الموارد البشرية
HRS	قسم الموارد البشرية
IATN	شبكة السفر المشتركة بين الوكالات
IBA	الرابطة الدولية للمحامين
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICCPP	برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية
ICT	تكنولوجيات المعلومات والاتصال
ICTY	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
IGO	منظمة حكومية دولية
ILOAT	المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية
IMSS	قسم خدمات تدبر المعلومات (كان يسمى "قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال": ICTS)
INFM	شبكة مديري المرافق المشتركة بين الوكالات

INTERPOL	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
IOM	آلية الرقابة المستقلة
IOR	ديوان رئيس قلم المحكمة
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IRS	أجهزة التحرك الاستجابي الأولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JCCD	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
KEN	كينيا (نيروبي)
LAS	قسم المشورة القانونية (في مكتب المدعى العام)
LO	مكتب الشؤون القانونية (كان يسمى "قسم خدمات المشورة القانونية (في قلم المحكمة)")
LSS	قسم الخدمات اللغوية (كان يسمى "قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة: STIC")
MLI	مالي (باماكو)
MIS	نظام المعلومات الإدارية
MORSS	معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة
MOSS	معايير العمل الأمنية الدنيا
NGO	منظمة غير حكومية
NYLO	مكتب الاتصال القائم في نيويورك
OD-DER	مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية
OD-DJS	مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية
OD-DMS	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية
OIA	مكتب المراجعة الداخلية
OPCD	مكتب المحامي العمومي للدفاع
OPCV	مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم
OTP	مكتب المدعى العام
OU	وحدة التوعية
P	ف (موظف من الفئة الفنية)
PIOS	قسم الإعلام والتوعية (كان يسمى "قسم الإعلام والوثائق: PIDS")
PDO	مكتب مدير المشروع (مشروع المباني الدائمة)
SAP	نظام تخطيط الموارد المؤسسية
SG	غاية استراتيجية
SO	هدف استراتيجي
SSS	قسم الأمن والسلامة
TFV	الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
TRIM	الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق
UGA	أوغندا (كمبالا)
UNDSS	إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة
UNDU	وحدة الاحتجاز لدى الأمم المتحدة
UNON	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
UNSMS	نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن
VPRS	قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم
VTC	التباحث/التواصل الفيديوي عن بعد
VWS	قسم المجني عليهم والشهود (كان يسمى "وحدة المجني عليهم والشهود": VWU)
WCF	صندوق رأس المال العامل
2gv	ما يخص المنتفعين من التجهيزات غير المُدمجة
3gv	ما يخص المنتفعين من التجهيزات المُدمجة

أولاً- المقدمة

- ١- يقدم رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة هذه في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وفقاً للبند ٣-١ من النظام المالي والقاعدة ١٠٣-٢ من القواعد المالية، إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الرابعة عشرة لكي تنظر فيها وتقرها.
- ٢- ويبلغ مجموع الميزانية المقترحة ١٥٣,٢٧ مليون يورو. ويتوزع هذا المجموع كما يلي:
- (أ) ١٢,٧٠ مليون يورو (٨,٢٩ في المئة) للهيئة القضائية؛
- (ب) ٤٦,٠٩ مليون يورو (٣٠,٠٧ في المئة) لمكتب المدعي العام؛
- (ج) ٨١,٩٤ مليون يورو (٥٣,٤٦ في المئة) لقلم المحكمة؛
- (د) ٣,٠٥ ملايين يورو (١,٩٩ في المئة) لأمانة جمعية الدول الأطراف؛
- (هـ) ٣,٠٣ ملايين يورو (١,٩٨ في المئة) للمباني؛
- (و) ٢,٤٢ مليون يورو (١,٥٨ في المئة) لأمانة الصندوق الاستثماري للمحني عليهم؛
- (ز) ٠,٨٠ مليون يورو (٠,٥٢ في المئة) لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة؛
- (ح) ٢,٢٠ مليون يورو (١,٤٤ في المئة) لمشروع المباني الدائمة - فوائد القرض^١؛
- (ط) ٠,٣٥ مليون يورو (٠,٢٢ في المئة) لآلية الرقابة المستقلة؛
- (ي) ٠,٦٩ مليون يورو (٠,٤٥ في المئة) لمكتب المراجعة الداخلية.

٣- وتبين الأرقام زيادة مقدارها ٢٢,٦١ مليون يورو (١٧,٣ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ١٣٠,٦٦ مليون يورو. ويعزى ذلك رئيسياً إلى استمرار تزايد الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة المشتتة على أربع محاكمات متزامنة تُنقل بالث مباشر؛ وجلسة واحدة لاعتماد التهم، ودعاوى استئناف في قضية واحدة، وإجراءات لجبر الأضرار في قضيتين، وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام ("المكتب")، ونموذج قده الأساسي، وزيادة في عبء العمل الواقع على عاتقه، بما فيه عملية تحقيق جديدة، وخدمات الدعم التي يقدمها قلم المحكمة فيما يتعلق بالأنشطة في مجال التحقيق ومجال المقاضاة ومجال القضائي إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات، بما في ذلك حماية الشهود والعمليات الميدانية؛ وتكاليف استعمال المباني الدائمة؛ والزيادات الضمنية من قبيل تكاليف الموظفين المعزوة إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

ألف- المحكمة اليوم

٤- تتوقع المحكمة أن تتناول في عام ٢٠١٦ اثنتين وعشرين قضية في ثماني حالات. وسيواصل مكتب المدعي العام تحقيقاته وإجراءاته القضائية فيما يخص ثمانية بلدان من بلدان الحالات (أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي)، وسيواصل

^١ لا تنطبق التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

تحقيقاته في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠، كما سيواصل مبادرته إلى جمع المعلومات وإجراء أنشطة التدارس الأولى في تسع حالات.

٥- وفي سياق عمليات التحقيق الناشط، أصدرت المحكمة سبعة وعشرين أمراً بإلقاء القبض على أشخاص يشبه في أنهم ارتكبوا جرائم تدرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة، سبعة منهم محتجزون حالياً. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة أصدرت تسعة أوامر بالمثل، مثل بناء عليها تسعة المشتبه فيهم جميعاً مثولاً طوعياً أمام المحكمة. واستعيض في قضية واحدة (قضية *بندا*) عن الأمر بالمثل بأمر بإلقاء القبض. وقد صدرت في القضايا التي تنظر فيها المحكمة ثلاثة أحكام في جوهر الموضوع ويُتوقع أن يصدر قريباً حكم رابع في جوهر الموضوع. وقد بلغت الآن في أربع قضايا (تخص عشرة أشخاص) مرحلة التحضير للمحاكمة أو مرحلة المحاكمة. ويُتوقع أن تُعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ جلسة اعتماد التهم في قضية أخرى (تخص شخصاً واحداً). وتظل تسع قضايا (تخص اثني عشر شخصاً) في حالة سكون ريثما تُنفذ الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم في إطارها.

٦- وفيما يخص عمليات التدارس الأولى ثمة أربع حالات هي في المرحلة الثانية من مراحل التحليل التي يُركّز فيها على مسائل الموضوع، هي الحالة في هندوراس والحالة في أوكرانيا والحالة في العراق والحالة في فلسطين. وثمة الآن خمس حالات هي في المرحلة الثالثة من مراحل التحليل التي يُركّز فيها على دراسة مسائل المقبولية/التكامل، وهي الحالة في أفغانستان والحالة في كولومبيا والحالة في جورجيا والحالة في غينيا والحالة في نيجيريا.

٧- وتستمر عمليات التحقيق الناشط التي تجربها المدّعية العامة في بلدان الحالات التي تنظر فيها المحكمة وتشهد هذه العمليات تقدماً. ويُعتمز إجراء تحقيقين في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ خلال عام ٢٠١٦.

٨- وفي الشعبة التمهيدية تستمر الإجراءات في قضية المدّعي العام ضد دومنيك أنغوين، مع العلم بأنه من المقرر عقد جلسة اعتماد التهم في هذه القضية بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما استمر العمل على حالات وقضايا أخرى ولا سيّما في كوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر. ويضاف إلى ذلك أن الأشخاص الذين صدرت منذ وقت طويل أوامر بإلقاء القبض عليهم قد يُسلمون إلى المحكمة في أي وقت، كما حصل حديثاً في قضية السيد بوسكو اثاغندا والسيد دومنيك أنغوين.

٩- وفيما يخص الدائرة الابتدائية يشار إلى أن الإجراءات في قضية المدّعي العام ضد جان بيير ميا غومبو تشارف على نهايتها، إذ يُتوقع الآن أن يصدر الحكم فيها قبل نهاية عام ٢٠١٥. وبحسب ذلك الحكم، قد تتلو صدوره إجراءات للنطق بالعقوبة وإجراءات بشأن جبر الأضرار.

١٠- وتنظر الدائرة الابتدائية الثانية في مسألة جبر أضرار المخني عليهم في قضية المدّعي العام ضد جبران كاتنغا، وتنفيذ جبر الأضرار في قضية المدّعي العام ضد توماس لوتنغا، إثر الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

١١- وبظل بدء المحاكمة في قضية المدّعي العام ضد عبد الله بندا/أبكر في الحالة في دارفور بالسودان يُرجأ ريثما يُنفذ أمر الدائرة الابتدائية بإلقاء القبض على السيد بندا الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي الحالة في كينيا تستمر جلسات المحاكمة في قضية المدّعي العام ضد وليام صموئيل روتو و جشوا أراب سنغ.

١٢- ويفترض أن تبدأ قريباً جلسات المحاكمة في ثلاث قضايا أخرى، ويُتوقع أن تستمر هذه الجلسات خلال عام ٢٠١٦:

- (أ) بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قضية المدعى العام ضد بوسكو أنتاغندا؛
- (ب) بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قضية المدعى العام ضد جان بيير مبابا غومبو، وإيميه كيلولو موسمبا، وجان جاك ماغندا كابينغو، وفيديل بابالا وندو، ونرسييس أريديو ("قضية مبابا وآخرين")؛
- (ج) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في قضية المدعى العام ضد لوران أغبغو وشارل انبلية غوديه.

١٣- وتواصل دائرة الاستئناف النظر في دعاوى استئناف تمهيدي كثيرة تقام باطراد نتيجة لتزايد عدد الدعاوى المقامة أمام دوائر الدرجة التمهيدية ودوائر الدرجة الابتدائية. ويضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يُستأنف في عام ٢٠١٦ القرار النهائي الصادر عن الدائرة الابتدائية في قضية المدعى العام ضد جان بيير مبابا، وبما في ذلك أي قرار قد يصدر بشأن النطق بالعقوبة وجبر الأضرار.

١٤- إن الأثر المترتب على جميع هذه المستجدات القضائية معاً سيمثل متطلباً لم يسبق له مثيل فيما يخص جلسات المحاكمة في أربع القضايا التي سيتعين إجراؤها في نفس الوقت خلال عام ٢٠١٦. وما كان يمكن أن يجري ذلك في المباني المؤقتة للمحاكمة حيث لم يكن بين قاعتي الجلسات المتاحة إلا قاعة واحدة يمكن أن تُجرى فيها محاكمة لعدة متهمين. ومن حسن الطالع أن موعد لزوم ذلك يتوافق مع موعد انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة، حيث تتوفر ثلاث قاعات جلسات أوسع من القاعتين المتوفرتين في المبنى الحالي. ولتتمكن من استخدام هذا المرفق الجديد على نحو ناجع سيكون من الأساسي تعزيز دعم الدوائر وجلسات المحكمة، وبما في ذلك تعزيز ملاك الموظفين المعنيين بجلسات المحكمة والتراجمة (المقتصرة قدرته حالياً على النهوض بأود محاكمة واحدة في كل مرة).

١- الافتراضات فيما يخص عام ٢٠١٦

١٥- وفقاً للممارسة المعمول بها في المحكمة تم إعداد الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ وموافقة أجهزة المحكمة عليها استناداً إلى خطط العمل في المجال القضائي ومجال المقاضاة للسنة التالية، بمقدار إمكان تقديرها على نحو دقيق في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥. بيد أن ما يتسم به عمل المحكمة القضائي من تعذر التنبؤ به يجعل من الصعب إعداد فرضيات يمكن أن يُعَوَّل عليها كل التعويل في وقت يسبق بكثير الفترة المالية التي تميز المحكمة لها. وعليه فإن سياسة المحكمة تقوم على عدم الميزنة إلا للأحداث المتيقن من أنها ستقع في السنة التالية والتي يمكن تقديرها على وجه الدقة.

١٦- وبحسب افتراضات الميزانية فيما يخص أنشطة التحقيق والأنشطة في المجال القضائي ومجال المقاضاة التي وضعتها المحكمة والتي تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، يهياً للقيام بما يلي:

- (أ) خمس عمليات تحقيق ناشط، وعمليات تحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠، وصون الأدلة في تسع عمليات تحقيق ساكن؛
- (ب) التحضير للمحاكمة في قضية واحدة (قضية أنغوين، لمدة أربعة أشهر)؛

(ج) جلسات المحاكمة في أربع قضايا (قضية *أنتاغندا*)، لمدة اثني عشر شهراً؛ وقضية *روتو* و *سنغ*، لمدة اثني عشر شهراً؛ وقضية *مببا وآخرين*، لمدة اثني عشر شهراً؛ وقضية *أغبغو وعوديه*، لمدة اثني عشر شهراً؛

(د) إجراءات لجبر الأضرار في قضية *لوتينا* وقضية *كاتنغا*، لمدة اثني عشر شهراً لكل منهما؛

(هـ) دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (قضية *مببا*) ودعوى استئناف تمهيدي.

١٧- لقد وُضعت الافتراضات فيما يخص آجال عقد الجلسات المعنية على أساس عقد أربع جلسات في وقت واحد، لا عقد جلستين متتبعين كما في عام ٢٠١٥. وبالتالي يُتوقع أن يزيد مجموع أعباء العمل الواقعة على عاتق الدوائر التمهيديّة والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف في عام ٢٠١٦ عن مقدار الأنشطة القضائية الذي شهده عام ٢٠١٥.

١٨- واستناداً إلى افتراضات الميزانية والمعطيات التي أُعدت على أساسها وزيادة مقدار النشاط القضائي والخدمات التي يجب توفيرها للأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيديّة والابتدائية وإجراءات الاستئناف في عام ٢٠١٦، يُلاحظ أن مقدار الدعم الذي يتعين على قلم المحكمة تقديمه سيشهد زيادة كبيرة ولا سيّما فيما يخص عدد الأنشطة المتزامنة التي ستُجرى في قاعات جلسات المحكمة؛ والمساعدة القانونية المقدمة للدفاع وللمحني عليهم؛ والعمليات الميدانية؛ وحماية الشهود ومساندتهم؛ وانتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة. إن قلم المحكمة، فضلاً عن نوحه بأود الزيادة في الإجراءات القضائية، سينهض أيضاً بأود الأنشطة الإضافية في مجال التحقيق وفي مجال المقاضاة المتأنية عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، وسيسهّم في دعم الجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها.

١٩- وللتعويض جزئياً عن الزيادة في الموارد، طبق قلم المحكمة النهج القائم على النمو الصفري في الميزانية على الأقسام غير المنخرطة مباشرة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة. ويضاف إلى ذلك أن المراجعة المسماة *ReVision* التي يجريها قلم المحكمة ستتيح له توضيح رؤيته ورسالته وثقافته وقيمه وتكييفها مع الواقع الحالي للمحكمة، معزّزاً قدرته على التكفل باستمرار تقديم الخدمات الناجع على النحو الأكثر فعالية وقابلية للاستدامة.

٢٠- وينطوي النهج الموحد الذي تتبعه المحكمة بغية تحسين سيورة الميزنة وفقاً لمبدأ "المحكمة الواحدة" على المضى في صقل الافتراضات المتعلقة بالميزانية بربط المخصصات المهيأ لها في الميزانية المقترحة بمحالات وقضايا وأحوال معيّنة في السنة التالية، بغية تقديم مترح موحد فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦. بيد أن مدى اليقين في تحقق هذه الافتراضات يتوقف على عوامل خارجية لا سيطرة للمحكمة عليها، وعلى قرارات قضائية لا يمكن التنبؤ بها.

٢١- وقد وضعت المحكمة أيضاً معطيات اشتغالية، ولا سيّما فيما يخص قلم المحكمة، تتناسب مع مقادير الخدمات المتوخاة التي يمكن أن يلزم تقديمها دعماً لتنفيذ الجدول الزمني القضائي وخطة العمل في مجال المقاضاة. وتترابط افتراضات الميزانية ومعطياتها إلى حد كبير. وترد في المرفق الثالث نخبّة من المعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦.

٢- التخطيط الاستراتيجي وتدبّر المخاطر وميزانية عام ٢٠١٦

٢٢- قامت المحكمة في عام ٢٠١٥ بالتحديث السنوي لأهداف خطتها الاستراتيجية (للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)، والناتج المتوخاة. وروجعت الأهداف ذات الأولوية فيما يخص عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ لتوفير أساس

متين للافتراضات التي تقوم عليها الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦. وقد تزامنت المراجعة السنوية مع مواصلة إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) والمراجعة البنوية لعمليات قلم المحكمة (مشروع المراجعة المسماة ReVision). وتتوافق العمليتان مع الغايات الاستراتيجية للمحكمة لكن لهما أثراً على الأهداف ذات الأولوية وعلى النتائج المتوخاة التي يمكن أن تُستقى من هذه الأهداف.

٢٣- وتستمر في الوقت نفسه مراجعة الدول الأطراف للخطة الاستراتيجية للمحكمة عن طريق فريق عامل في لاهاي يُعنى بالتخطيط الاستراتيجي.

٢٤- وترد قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧) في المرفق الخامس (أ) وقائمة الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) في المرفق الخامس (ب).

٢٥- وفيما يخص تدبير المخاطر، أنجزت المحكمة، كما أُفيد به في النصوص السردية الواردة في وثيقة ميزانية عام ٢٠١٥، وضع سجلها الأولي بالأخطار في عام ٢٠١٤ إثر فعالية دامت يوماً واحداً شارك فيها واحد وعشرون ممثلاً رفيعاً للمحكمة. وقد هيأت هذه الفعالية للمحكمة نظرة عامة عن الأخطار الأساسية التي يتعين تناولها خلال السنة، وأتاحت للمحكمة تنفيذ بعض الأنشطة التداركية ذات الصلة.

٢٦- وواصلت المحكمة في عام ٢٠١٥ العمل على السجل الحالي للأخطار الكبيرة وسيورة تدبير المخاطر مع تكرار ذلك كل عام؛ ويشمل ذلك مراجعة قائمة الأخطار التي تم تمييزها، وتحديد الجهات المسؤولة عن الأخطار فيما يخص سجل الأخطار المنجز، ووضع خطط العمل فيما يخص درء الأخطار الحاسمة الأهمية، وتنفيذ خطط العمل، ومراقبة سائر الأخطار.

٢٧- كما إن المحكمة راجعت في عام ٢٠١٥ سيورة تدبير الأخطار فيها. ويشار على الخصوص إلى أنه تم تنظيم حلقة عمل مستفيضة شارك فيها رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة، استعرضت خلالها جميع الأخطار التي تم تمييزها وأسدي الإرشاد فيما يخصها. وقد ساعد إسهام هؤلاء المسؤولين على تحسين سيورات تدبير المخاطر المعمول بها حالياً وتحديد المستويات الأفضل لاكتمال القدرة على تدبير المخاطر في المحكمة في السنوات المقبلة. إن نتائج المداولات مع هؤلاء المسؤولين نوقشت مع مجموعة أوسع من كبار المديرين في المحكمة خلال حلقة عمل ثانية نُظمت لتحديث تحديد المخاطر وتصانيفها. وهيأت حلقتنا العمل هاتان مادة قيّمة من أجل وضع خطة عمل لإعمال إطار كامل النطاق لتدبير المخاطر من خلال الخطوات التالية:

(أ) إضفاء الطابع الرسمي على سيورة تدبير المخاطر المعمول بها حالياً في المنظمة بإدراجها ضمن إطار معيار مهني مناسب، من قبيل المعيار ISO31000 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أو المعيار COSO-ERM للجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريداوي. إن هذه السيورة كفيلة بأمور منها استعمال المحكمة فئات أخطار قياسية دعماً لسيورة أكثر موضوعية لتصنيف الأخطار وتمييزها. فعلى سبيل المثال يمكن النظر في تصنيف للأخطار القائمة تُدرج بموجبه في أربع فئات مواضيعية عريضة: الأخطار الاستراتيجية والأخطار المالية والأخطار المتعلقة بالامثال والأخطار المتعلقة بالاشتغال. ومن شأن هذا الإطار الجديد أن يضمن المزيد من الاتساق والشمول في تمييز الأخطار وتقييمها. كما إنه سيعزز التواصل والالتزام فيما يتعلق بالمهام والأدوار والمسؤوليات المحددة على أساس التمرين السنوي على تدبير المخاطر. وسيدعم هذا الإطار في

نهاية الأمر تحديد نطاق التقييم الأنسب لتحديث تحديد مدى استعداد المحكمة للمخاطرة بصورة سنوية؛

(ب) أعمال سيرورة في مرحلتين، يُعتمد فيها على عملية أولية تخص كلاً من أجهزة المحكمة على وجه التحديد ثم متابعة ذلك وفقاً لخطة موحدة لتدبر المخاطر تشمل بنطاقها جميع وحدات المحكمة:

‘١’ تمييز الأخطار، وتقييمها، وتحديد درجات الأولوية فيما يخص تناولها، بما في ذلك تحديد من يتولون المسؤولية عن الأخطار وتدابير تداركها على مستوى الأجهزة (أو التصعيد/التخفيف المقترح). فيتعين على كل جهاز أن يستحدث أنسب السيرورات التي يحتاج إليها وأن يطور هذه السيرورات وينفذها وأن يحدد الممثل الذي يتولى تمثيل مصالحه في المباحثات الجماعية فيما بين الأجهزة؛

‘٢’ إدماج سجلات الأخطار الخاصة بالأجهزة في سجل واحد يشمل بنطاقه جميع وحدات المحكمة، مع الاعتماد في ذلك على الآراء الاستراتيجية التي يديها مسؤولو المحكمة بشأن الأخطار التي يتعين تناولها على سبيل الأولوية ومستويات تداركها المناسبة. وتشتمل هذه الخطوة الإدماجية على تحويل تدابير التدارك المتفق عليها إلى خطط عمل ومقترحات فيما يتعلق بالميزانية تحويلاً رسمياً؛

(ج) تنفيذ تدابير التدارك ومتابعته، وإفادة الهيئات الإدارية في هذا الشأن عند الاقتضاء.

٢٨- إن النهج المقترح سيُتيح عند تحديد المتطلبات من الموارد في مشروع الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٧ مراعاة تناول الأنشطة على أساس أولوياتها المحددة على النحو الذي يستلزمه درء أهم الأخطار التي تم تمييزها في عملية المراجعة السنوية.

باء- التحليل من منظور كلي

٢٩- يبيّن الرسم البياني التالي ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٦ بحسب النشاط. وتمثل المخصّصات للموارد المرتبطة مباشرة بالأنشطة القضائية وبأنشطة المقاضاة، وبما فيها الدعم المقدم إلى المحني عليهم والشهود وتكاليف الخدمات اللغوية، زهاء ٧٦ في المئة من المبلغ الإجمالي للميزانية المقترحة. وتبلغ المخصّصات للمهام الإدارية ومهام الدعم في المحكمة والبنية التحتية ما يعادل ١٦ في المئة من هذا المبلغ الإجمالي. ولئن كانت ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة تتضمن موارد لسد تكاليف إيجار المباني المؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ فإن الموارد الخاصة بالانتقال إلى المباني الدائمة واستعمال هذه المباني تمثل ٣ في المئة من هذا المبلغ الإجمالي. أما أمانة جمعية الدول الأطراف، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية، المجموعة على نحو مستقل في إطار البند ‘غير ذلك’ (عناصر تخص الدول الأطراف)، على أساس بنية إدارتها المستقلة، فتمثل نسبة أخرى من هذا المبلغ الإجمالي مقدارها ٥ في المئة. ويمثل مقدار النشاط القضائي والنشاط في مجال المقاضاة العامل الرئيسي من بين العوامل المحددة لميزانية المحكمة.

الرسم البياني ١: التحليل من منظور كلي^٢

٣٠- ويوضّح الجدول أدناه التنامي الدينامي للأنشطة القضائية في المحكمة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ (بحسب أرقامه المقترحة)، ويبين كيفية تخصيص موارد الدعم التشغيلي والعمليات الميدانية لمختلف الحالات على مر الزمن. ويظهر أن المبلغ المخصّص للدعم التشغيلي شهد على مر السنين نمواً مطّرداً لكنه محدود، يجسّد زيادات استتبعها النمو في الأنشطة القضائية.

الجدول ١: التنامي الدينامي الاستراتيجي للأنشطة القضائية في المحكمة بحسب الحالة (بالآلاف اليوروات)^(١)

		جمهورية أفريقيا الوسطى		جمهورية الكونغو الديمقراطية		أوغندا		الدعم التشغيلي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات والأنشطة الميدانية)
مالي	كوت ديفوار	ليبيا	كينيا	دارفور	الديمقراطية	أوغندا	أوغندا	
م/غ	م/غ		٧٣٩٠,٥٠	٧٥٧٥,٦٠	١٧٤٧٥,٤٠	٣٢٣٣,٤٠	١٦١٩٨,٩٠	ميزانية عام ٢٠٠٩ المعتمدة
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٣ قضايا)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٩ قضايا)	
م/غ	م/غ		٧٤٨٥,٩٠	٦٧١٩,١٠	١٧٥٠٦,١٠	٣٠٥٧,٨٠	١٨١٥٨,٣٠	ميزانية عام ٢٠١٠ المعتمدة
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ (قضية أو قضيتان)	م/غ (٣ قضايا)	م/غ (٥-٦ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (١١ قضية)	
م/غ	م/غ	٤٠٧٢,٦ ^(٢)	٧٧٤٠,٨ ^(٣)	٥٦٥٣,٣٠	٤٧٢٨,٩٠	١٣٤٩٩,٦٠	٢٢٦٩,٧٠	ميزانية عام ٢٠١١ المعتمدة
م/غ	م/غ	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (٥ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (١٣ قضية + ٢)
م/غ	٣١٦٥,٩٢	٢٣٢٢,٥٧	٧٤١٢,١٣	٢٩٨٥,٨١	٣١٧٥,٠٣	٩٧٢٨,٣١	١٤٩٦,٨٧	ميزانية عام ٢٠١٢ المعتمدة ^(٢)
م/غ	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (٦ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (١٧ قضية)
٣٢٤١,٢٠	٤٧٧٧,٥٠	١٦٥٩,٥٠	٦٩١٣,٢٠	٣٣٠٠,٧٠	١٦٥٩,٥٠	٧٥٢٦,٧٠	٨١٣,٧٠	ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة ^(٢)
م/غ	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (٦ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (١٨ قضية)

^٢ إن الأنشطة في مجال المقاضاة المبينة في هذا الرسم البياني تشتمل على عمليات التدارس الأولى وعلى أنشطة في مجال التحقيق والمقاضاة يجريها مكتب المدعي العام.

		الدعم التشغيلي		رأشطة جلسات المحكمة والعمليات والأشطة الميدانية		جمهورية الكونغو الديمقراطية		جمهورية أفريقيا الوسطى		جمهورية أفريقيا الوسطى		كوت ديفوار		مالي	
		أوغندا		دارفور		الوسطى		كينيا		ليبيا		كوت ديفوار		مالي	
ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة ^(١)	٢٦٧٢٣,٦٠	١٠١٥,٥٠	٨٢٧٠,٨٠	١٢٦٥,٢٠	١٢٤٢,١٠	٤٥٨٩,٤٠	٥٨٤,٣٠	٧٧٥٤,٦٠	٣٥٩٦,٤٠	(قضية ١٨)	(قضية واحدة)	(٦ قضايا)	(٤ قضايا)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)
ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة ^(٢)	٣٠٠٧٨,٣٠	٩٨٠,٩٠	٨٢٦٤,٣٠	٣٣٦,٠٠	٧٠٥٢,٧	٤١٨٠,٩٠	٦٢٢,٨٠	٥٤٠٤,٩٠	٤٧٥٢,٤٠	(٢٣ قضية)	(قضية واحدة)	(٦ قضايا)	(٤ قضايا)	(٣ قضايا)	(قضية واحدة)
ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	٣٦٣٩٤,٥٠	٣٩١٧,٠٠	٨٧٨٨,٨٠	٥٤٢,٨٠	٩٧٤٧,٤٠	٥١١٨,٨٠	٧٨٦,٦٠	٦٨٧٧,٩٠	٥١٢١,٥٠	(٢٤ قضية)	(قضية واحدة)	(٥ قضايا)	(٣ قضايا)	(٣ قضايا)	(قضية واحدة)

- (١) لا يشمل هذا الرقم التكاليف المعتر أنها تُكثد عن أنشطة جلسات المحكمة لكنه يشمل التكاليف المعتر أنها تُكثد عن عمليات دعم أنشطة جلسات المحكمة.
- (٢) يشمل هذا الرقم مبلغاً مقداره ٢٦٦٠ ألف يورو من صندوق الطوارئ أُخطر بإمكان استعماله من أجل الحالة في كينيا للفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- (٣) مبلغ من صندوق الطوارئ أُخطر بإمكان استعماله لتوفير مورد إضافي من أجل الحالة في ليبيا للفترة الممتدة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- (٤) يشمل هذا الرقم ميزانية تكميلية خاصة بالحالة في كوت ديفوار للفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.
- (٥) يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطر بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٣.
- (٦) يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطر بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٤.
- (٧) لا يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطر حتى تاريخه بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٥، لأن استعمالها لما يزل جارياً.

٣١- وتجسّد الموارد اللازمة للاحتياجات المتغيرة المتصلة على نحو مباشر بالإجراءات، التي قد تفضي أحياناً إلى زيادات مردها القضايا الإضافية أو القضايا التي بلغت فيها الإجراءات مراحل مختلفة. ويُحتاج إلى مزيد من الموارد للوفاء بالمعايير اللازمة فيما يخص فريقاً متكاملماً يُجري عمليات تحقيق أو أنشطة مقاضاة، مع العلم بأن المعايير المعنية لَمَّا يوفَ بها، كما عليه الحال مثلاً في عمليات تحقيق مستمرة في حالات مثل الحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي. ويلزم مزيد من الموارد فيما يخص الحالات التي بوشرت مؤخراً مثل الحالة في مالي، وذلك نتيجة للزيادة التي شهدتها الأنشطة في مجال التحقيق والمقاضاة. ومن المهم ملاحظة أن مختلف مراحل الإجراءات تستلزم أيضاً مقادير مختلفة من الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة فيما يتعلق بعدد من الخدمات الأساسية التي يوفرها لجميع الأطراف والمشاركين والجهات الفاعلة في الإجراءات.

٣٢- وتقسّم عناصر الميزانية المتصلة بالحالات المحالة إلى المحكمة إلى عناصر متصلة بأنشطة جلسات المحكمة وعناصر متصلة بالعمليات والأنشطة الميدانية، على النحو المعروض وجزئاً في الجدول أدناه. وبالإضافة إلى ذلك ترد بنود أخرى في نهاية الجدول لتبيان جميع المتطلبات فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦.

الجدول ٢: الميزانية الخاصة بأنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية (بملايين اليوروات)

البنء		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة
أنشطة جلسات المحكمة		
الدعم التشغيلي		١٧,٦
محاكمة لوبنغا (المحاكمة ١ في الحالة ٢)		١,٤
محاكمة كاتنغا (المحاكمة ٢ - استئناف في الحالة ٢)		٠,٥
محاكمة أتاغندا (المحاكمة ٦ في الحالة ٢)		١,٣
محاكمة مباء (المحاكمة ١ في الحالة ٤)		١,٥
محاكمة مباء في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي (المحاكمة ٢ في الحالة ٤)		١,٨
المحاكمة في القضيتين ١ و ٢ في الحالة في كينيا (المحاكمة ١ في الحالة ٥)		٢,٢
محاكمة بنءا (المحاكمة ١ في الحالة ٣)		٠,٤

البند	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة
محاكمة أغبغبو (المحاكمة ١ في الحالة ٧)	١,٧
المجموع الفرعي لأنشطة جلسات المحكمة	٢٨,٥
العمليات الميدانية	
الدعم التشغيلي	١٧,٩
الحالة ١ - أوغندا	٤,٤
الحالة ٢ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨,٣
الحالة ٣ - دارفور	٠,٩
الحالة ٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٩,٩
الحالة ٥ - كينيا	٥,١
الحالة ٦ - ليبيا	١,٦
الحالة ٧ - كوت ديفوار	٧,٠
الحالة ٨ - مالي	٤,٠
المجموع الفرعي للعمليات الميدانية	٥٩,١
المجموع الفرعي (لأنشطة جلسات المحكمة وللعمليات الميدانية)	٨٧,٧
غير ذلك	
الموارد الأساسية	٥٥,٧
المخال	٣,٣
التكاليف التشغيلية بما فيها تكاليف الصيانة والمرافقات والاتصالات	٣,٥
موارد تخص أمانة جمعية الدول الأطراف	٣,١
المجموع الفرعي لـ "غير ذلك"	٦٥,٦
المجموع المقترح في إطار ميزانية عام ٢٠١٦	١٥٣,٢

١- تحليل النمو: العوامل الرئيسية المحددة لتكاليف عام ٢٠١٦

٣٣- تطلب المحكمة، في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦، اعتمادات إضافية مقدارها ٢٢,٦١ مليون يورو، تمثل زيادة مقدارها ١٧,٣ في المئة. وتبيّن في الجدول التالي العناصر الرئيسية لهذه الزيادة.

الجدول ٣: الزيادة التي تنطوي عليها ميزانية عام ٢٠١٦ - العوامل الرئيسية المسببة للتكاليف

البند	الزيادة بملايين اليوروات
الأنشطة القضائية	٣,١٧
الأنشطة في مجال المقاضاة	٤,٥٨
المساعدة القانونية	٢,٩٤
قضية أنغوين (Ongwen)	١,٨٠
العمليات الميدانية	٣,٠٨
التكاليف المتصلة بالشهود والمجنّي عليهم	٢,١٤

المباني الدائمة	٣,٥٧
المباني الدائمة - فوائد القرض	١,١٣
تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد	٢,١٧
أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم	٠,٦١
متفرقات (أمانة جمعية الدول الاطراف، آلية الرقابة المستقلة، مكتب المراجعة الداخلية)	٠,٧٣
تخفيضات (مكتب مدير مشروع المباني الدائمة)	٣,٣١-
المجموع	٢٢,٦١

الجدول ٤: نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٦ بحسب البرامج الرئيسية

نمو الموارد المقارن- للمحكمة الجنائية الدولية جمعاء	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المبلغ	%
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	٩ ٩٩٨,٣	٢ ٠٣٥,٩	١٠ ٠٠٩,٩	٢ ٦٩٤,٧	١٢ ٧٠٤,٦	٥,٦
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	٦ ٢٩١,٤	٣٣ ٣٢١,٢	٧ ٨٦٣,٣	٣٨ ٢٢٨,٦	٤٦ ٠٩١,٩	١٦,٤
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	٣١ ٣٦٧,١	٣٣ ٦٥٨,٨	٣٦ ٣١٦,٥	٤٥ ٦٢٣,٧	٨١ ٩٤٠,٢	٢٦,٠
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الاطراف	٣ ٠١٢,٨	٣ ٠١٢,٨	٣ ٠٥٣,٣	٣ ٠٥٣,٣	٣ ٠٥٣,٣	١,٣
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	٦ ٠٠٠,٠	٦ ٠٠٠,٠	٣ ٠٣٠,٤	٣ ٠٣٠,٤	٣ ٠٣٠,٤	-٤٩,٥
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم	٦٧٩,٤	١ ١٣٦,٣	٩٠٦,٩	١ ٨١٥,٧	٢ ٤٢٣,٦	٣٣,٥
البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	١ ١٤٠,٦	١ ١٤٠,٦	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	-٣٠,٢
البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة	١ ٠٦٨,٧	١ ٠٦٨,٧	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	١٠٥,٩
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٣٣٩,٩	٣٣٩,٩	٣٤٥,٧	٣٤٥,٧	٣٤٥,٧	١,٧
البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	٦١٥,٣	٦١٥,٣	٦٨٦,٠	٦٨٦,٠	٦٨٦,٠	١١,٥
المجموع	٦٠ ٥١٣,٥	٧٠ ١٥٢,١	٦٥ ٢٠٨,٨	٨٨ ٠٦٣,٧	١٥٣ ٢٧٢,٦	١٧,٣

٢- تحليل النمو: العوامل المحددة لتكاليف عدة سنوات (٢٠١٧ إلى ٢٠١٩)

٣٤- عملاً بتوصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية بأن تميّز المحكمة ما هو معروف أو ما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة للتكاليف التي تتوزع على عدة سنوات، وبما في ذلك تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال وتكاليف المباني وتكاليف الموظفين، وأن تعرضها للجمعية عرضاً واضحاً للتكفل بتفادي الحالات التي يستحق فيها بغتة تحمل نفقات كان يسهل تمييزها، تُقدّم في الجدول أدناه فيما يخص السنوات ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ خطة متوسطة الأجل لما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة لتكاليف المحكمة التي تتوزع

^٣ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الاطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك، ١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٢٢.

على عدة سنوات. وستنفذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨). وسيقدم مع ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة اقتراح بشأن نموذج للقدّ الأساسي لمكتب المدعي العام.^٤

٣٥- وقد استمرت المحكمة على تحقيق المزيد من الدقة في تقدير احتياجاتها في إطار الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال من المقتنيات والتجهيزات المستبدلة على ضوء الانتقال إلى مبانيها الدائمة، المزمع أن يجري في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. أما متطلبات الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال من المستبدلات فإنها، وفقاً للممارسة السابقة، عوملت في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة على أساس درجات أولويتها فقلّصت إلى الحد الأدنى.

الجدول ٥: تحليل العوامل الممكن أن تسهم في تحديد التكاليف

٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧
تكاليف الموظفين		
٨١ ٣٥٠ ٠٤١	٧٩ ٣٦٥ ٨٩٤	٧٧ ٤٣٠ ١٤٠
تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال		
٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠
٦٨٠ ٠٠٠	٤٣٧ ٠٧٠	١ ٨٣٨ ٥١٠
١ ١٧٠ ٠٠٠	٩٢٧ ٠٧٠	٢ ٣٢٨ ٥١٠
المباني		
٢ ٩٩٣ ٠٠٠	٢ ٩٢٠ ٠٠٠	٢ ٦٥٢ ٠٠٠
.	.	١ ٢٠١ ٩٤٧
٣ ٦٤٤ ٩٩٠	٣ ٦٤٤ ٩٩٠	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٤ ٣٠٠ ٠٠٠
١٠ ٩٣٧ ٩٩٠	١٠ ٨٦٤ ٩٩٠	١١ ٧٩٨ ٩٣٧
البرامج/المشاريع الخاصة		
٢٥٨ ١٣١	٢٥١ ٨٣٥	٢٤٥ ٦٩٣
٢٥٨ ١٣١	٢٥١ ٨٣٥	٢٤٥ ٦٩٣
٩٣ ٧١٦ ١٦٢	٩١ ٤٠٩ ٧٨٩	٩١ ٨٠٣ ٢٨٠
المجموع العام		

^٤ زوّدت اللجنة بنسخة مسبقة منه في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة التي عُقدت يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٥.

^٥ طبّقت زيادة نسبتها اثنان ونصف في المئة على تكاليف الموظفين بمثابة نمو مطرد محتسب حساباً مركباً (الوظائف الثابتة من وظائف الفئة الفنية ومن وظائف فئة الخدمات العامة).

^٦ على أساس استلام المباني من المقاول في أوائل أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٥، وبالتالي بدء تحمل تكاليف التأمين، إلخ، ما تلوته فترة مقدارها ١٢ شهراً يوفّر خلالها المقاول العام صيانة جميع البنود اللازمة للتكفل بكل الضمانات خلال فترة تنتهي في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦ على نحو يتوافق مع نهاية فترة كشف العيوب ومعالجتها.

^٧ استناداً إلى وقف الاقتراض في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. وإذا اختير لوقف الاقتراض الموعد الآخر الممكن الأخذ به (٣١ آذار/مارس ٢٠١٦) فإن هذا المبلغ سينخفض وفقاً لذلك.

^٨ لا ينطبق ذلك على جميع الدول الأطراف. بل ينطبق على الدول التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة دون غيرها من الدول الأطراف.

^٩ على أساس توصيات الفريق العامل المعني بالتكاليف الإجمالية للملكية. وسيتوقف المقدار الفعلي للمبلغ المطلوب على القرار الذي تتخذه جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة استناداً إلى توصيات لجنة الميزانية والمالية وتوصيات لجنة الرقابة. ويشمل إجمالي تكاليف الملكية تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال، لكنه لا يشمل تكاليف الاستعمال والصيانة.

^{١٠} مبالغ هذه التكاليف دلالية مقدّرة بالاستناد إلى الحسابات الواردة في المرفق الثامن بميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة وهي تتوقف على موافقة الاتحاد الأفريقي وحكومة أثيوبيا، ويُفترض في تقديرها أن مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي سيقام في عام ٢٠١٦.

(أ) تكاليف تطبيق النظام الموحد

٣٦- تتألف تكاليف الموظفين بحسب النظام الموحد من رواتبهم وأبدالهم وتعويضاتهم. وهي معروضة في كتيب عنوانه "الرواتب والأبدال والتعويضات في إطار نظام الأمم المتحدة الموحد" متاح على الموقع الشبكي للجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC). وفي النظام الموحد تختلف جداول الرواتب، وبعض الأبدال والتعويضات، للموظفين الفنيين عنها لموظفي الخدمات العامة. وثمة زهاء ٥٠ منظمة تتبع نظام الأمم المتحدة الموحد، ومنها المحكمة.

٣٧- وتتماشى الطريقة المتبعة في حساب الرواتب لتحديد المبلغ المخصص لميزانية تكاليف الموظفين مع الممارسة السابقة وتستند إلى جدول رواتب الأمم المتحدة. والزيادة في تكاليف الرواتب تُعزى بصورة أساسية إلى تطبيق قواعد نظام الأمم المتحدة الموحد للرواتب والأبدال والتعويضات. وقد نشرت الأمم المتحدة جداول رواتب جديدة لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة فيما يخص عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٤، على الترتيب، أُخذ بها في الطريقة المتبعة في حساب الرواتب.

٣٨- وثمة أيضاً تكاليف أخرى في إطار النظام الموحد تتقاسمها المحكمة بالتناسب كما أرسته الأمم المتحدة، تشمل بنوداً مثل تكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق العالمي بين الأمم المتحدة والمحكمة (الاشتراك الذي يُدفع لقاء العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن)، وتكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق المحلي للأمم المتحدة، والتكاليف المتصلة باتحاد نظام الأمم المتحدة لاحتياز المعلومات الإلكترونية (UNSEIAC) التي تُدفع لقاء التشارك في قواعد بيانات الأمم المتحدة.

(ب) معدّل شغور الوظائف

٣٩- في ضوء معدّل شغور الوظائف في الماضي والاتجاهات الحالية في هذا المجال، طُبقت معدّلات الشغور التالية على ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة: خمسة في المئة للبرنامج الرئيسي الأول، وثمانية في المئة للبرنامج الرئيسي الثاني، وعشرة في المئة لقلم المحكمة وسائر البرامج الرئيسية للمحكمة، عدا البرنامج الرئيسي السابع-٦ الذي طُبّق فيما يخصه معدّل شغور صفري. وبيّن في الجدول أدناه الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

الجدول ٦: الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة

البرنامج الرئيسي	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأول	٦,٣%	٦,٣%	٥%
الثاني	٧,٠%	٧,٠%	٨%
الثالث	١٠,٣%	١٠,٣%	١٠%
الرابع	٣٣,٣%	٣٣,٣%	١٠%
السادس	١٤,٣%	١٤,٣%	١٠%
السابع-١	٠%	٠%	١٠%
السابع-٥*	١٠%	١٠%	١٠%
السابع-٦	١٠,٣%	١٠%	١٠%

*وظيفة يشغلها مؤقتاً موظف من الأمم المتحدة في إطار إعارة مستحقة التعويض.

(ج) المباني الدائمة

٤٠- ستنتقل المحكمة إلى مبانيها الجديدة في كانون الأول ديسمبر ٢٠١٥. وعلى وجه الإجمال تقترح المحكمة لعام ٢٠١٦ زيادة يقارب مقدارها ١,٤ مليون يورو تتصل بمبانيها وهي مبيّنة في إطار البرامج الرئيسية الثالث والخامس والسابع-١ والسابع-٢.

٤١- وفي إطار البرنامج الرئيسي الثالث، يقترح قلم المحكمة زيادة مقدارها ٢,٠ مليون يورو في بند المباني الدائمة ضمن التكاليف غير المتصلة بالعاملين، تُعزى إلى التكاليف المترتبة على ملكية واستعمال مبنى أوسع. وتشمل هذه التكاليف تكاليف التنظيف، وتكاليف المرتفقات، وتكاليف الخدمات المحلية (الماء، والمجاري، وتدبير التلوث) والتأمين على المباني، وتحديث حواجز حماية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوسعة شبكة الاتصال اللاسلكية (Wifi). ولم يُقترح توفير أي موارد لسد تكاليف ما قد يُجرى في المستقبل من عمليات استبدال ما يندرج في عداد رأس المال أو عمليات الإصلاح الكبرى في المباني الجديدة. وتُقترح أيضاً زيادة في تكاليف الموظفين مقدارها ١,٥ مليون يورو تُعزى إلى ما تستتبعه ملكية المباني من مسؤوليات أكبر.

٤٢- أما البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة)، الذي عُيّن اسمه ليصبح برنامج "المباني" فيتضمن مخصصات مقدارها ١,١ مليون يورو لسد تكاليف الصيانة الوقائية والتصحيحية المتعاقد بشأنها التي يتعين إجراؤها في المباني الدائمة، و٢,٠ مليون يورو تُطلب لأن المحكمة ملزمة تعاقدياً بدفع تكاليف الإيجار والصيانة عن مبنيها الرئيسيين المؤقتين حتى نهاية آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠١٦ على الترتيب. وقد تعهدت حكومة هولندا بأن تُسهم في جزء من هذا المبلغ مقداره ٠,٨ مليون يورو. ونتيجة لذلك تُقترح في إطار البرنامج الرئيسي الخامس زيادة إجمالية مقدارها ٢,٩٧ مليون يورو بالقياس إلى عام ٢٠١٥.

٤٣- ويُقترح في إطار البرنامج الرئيسي السابع-١ تخفيض مقداره ٠,٣٤ مليون يورو (من ١,١٤ مليون يورو إلى ٠,٨٠ مليون يورو) لأن مشروع الإنشاء يبلغ مرحلته الختامية في عام ٢٠١٦، بما في ذلك مراجعة حسابات المشروع الختامية وإقفاله. ولئن كان من المتوقع أن يُنجز مشروع الانتقال في نهاية عام ٢٠١٥ فإن استكمالها من الناحية الإدارية والمالية سيتم في عام ٢٠١٦. وسيظل مكتب مدير المشروع يقدم الدعم لأنشطة أخرى، من قبيل التفاوض على المشتريات مع المقاول الرئيسي المعني بالأبنية.

٤٤- وتسجّل في إطار البرنامج الرئيسي السابع-٢ زيادة في مبلغ الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة مقدارها ١,١٣ مليون يورو، إذ تبلغ هذه الفوائد مبلغاً مقداره ٢,٢٠ مليون يورو بسبب اقتراض المزيد في إطار هذا القرض في عام ٢٠١٥، يستحق تسديده في عام ٢٠١٦.

(د) تدابير تحسين النجاعة

٤٥- تستلزم المحكمة تركيزها على الدفع قداماً بتنسيق الأنشطة والتعاون فيما يخصها بين الأجهزة وضمونها، وتظل تتبّع نهجاً منسقاً لتحقيق المزيد من النجاعة حيثما أمكن ذلك. إنهما ستستمر في عام ٢٠١٦ على سعيها إلى تحقيق المزيد من النجاعة من خلال تمييز مجالات الترشيد المشترك عن طريق '١' مراجعة تنظيم الخدمات ضمن مكتب المدعي العام، '٢' إنشاء فريق عامل مشترك بين الأجهزة.

٤٦- وتجري مراجعة تنظيم الخدمات ضمن مكتب المدعي العام، ولمّا يزل يتعين استكمال التوصيات الرامية إلى التحسين. أما ما تم حتى الآن تحليله من مجالات الإدارة العامة لمكتب المدعي العام فهي مجالات الميزانية والأسفار وتكاليف العمليات الميدانية وإدارة الموارد البشرية.

٤٧- وسيقوم الفريق العامل المشترك بين الأجهزة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٥، بتقييم المنجزات والتركيز على مسائل تحديد منحي الإدارة، وتخصيص الموارد للتخصيص الأنجع، وتحسين السيرورات. وعلى وجه الخصوص يركّز هذا الفريق في بادئ الأمر على وضع خطة للمشاريع وتحديد المنهجية والنهج اللذين يجب اتّباعهما. وسيأتي هذا الفريق بإطار جديد وضوابط مراقبة محسّنة فيما يخص بعض أنشطة المحكمة، ساهراً في الوقت نفسه على زيادة الإرشاد الاستراتيجي الذي تسديه الإدارة العليا.

٤٨- ولئن شُرع في بعض الأنشطة فإن البنية الجديدة لقم المحكمة والاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام القائمة على العمل للتوصل إلى قدّ له أساسي يتيحان فرصة سانحة لقطع المزيد من الخطى الأكثر اتساماً بالطابع الملموس على طريق التنسيق والتعاون بين الأجهزة بغية ترشيد عمل المحكمة جمعاء.

الجدول ٨ : البرنامج الرئيسي الأول: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

الهيئة القضائية	رئيس أمين عام مساعد	أمين عام	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي				
										موظفي الفئة الفنية وما فوقها				
الملاك الأساسي					٢	١	٢١	٤		٢٨	١	١٢	١٣	٤١
الملاك المتصل بالحالات					١	٢		٤		٧				٧
الملاك المتصل بالحالات						٣	٢١	٨		٣٥	١	١٢	١٣	٤٨
الملاك الأساسي					١					١				١
الملاك المتصل بالحالات										١				١
الملاك الأساسي							١-			١-				١-
الملاك المتصل بالحالات							١-			١-				١-
الملاك المتصل بالحالات						٣	٢٠	٨		٣٥	١	١٢	١٣	٤٨
المجموع					٤	٣	٢٠	٨		٣٥	١	١٢	١٣	٤٨

١- البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة

المقدمة

٥١- هيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية، تجسّد مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

- (أ) في المجال القانوني: الاضطلاع بمهامها على الصعيدين القانوني والقضائي بموجب النظام الأساسي، وبما في ذلك المسؤوليات التي ينص عليها الباب العاشر من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالإفاد؛ ودعم العمل القضائي المستمر الرامي إلى تحسين نجاعة الإجراءات وسرعتها؛
- (ب) في المجال الإداري: تقديم الدعم الإداري والتدبري الناجع إلى الهيئة القضائية؛ والإسهام النشط في ترشيد التدبير في المحكمة في ظل القيادة الاستراتيجية التي تضطلع بها هيئة الرئاسة؛
- (ج) في مجال العلاقات الخارجية: استدامة وزيادة الدعم الدولي للمحكمة والتعاون معها؛ والتشجيع على تنفيذ نظام روما الأساسي بصورة كاملة وتحقيق عملية التصديق عليه أو الانضمام إليه؛ وتنسيق أنشطة العلاقات الخارجية ضمن المحكمة^{١١}.

٥٢- إن القضاة انتخبوا في جلستهم العامة التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٥ القاضية فِرْنَنْدِيز دي غُرمِندي (Fernández de Gurmendi) رئيسةً للمحكمة للسنوات الثلاث التالية، والقاضية جويس أليوش (Joyce Aluoch) نائبةً أولى للرئيسة، والقاضية كونيكو أوزاكي (Kuniko Ozaki) نائبةً ثانيةً لها.

أهداف هيئة الرئاسة

- (١) الإسهام في التكفل بنجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف واستخدام المرافق الجديدة القائمة في المباني الدائمة على أفضل وجه، ضمن مجالات مسؤولية هيئة الرئاسة.
- (٢) الدفع قدماً باستعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات في المرحلة التمهيدية وفي مرحلة التحضير للمحاكمات/جلساتها، وتناول طلبات المجني عليهم، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بالتشاور مع الدول الأطراف، والأطراف في القضايا المعنية، والمشاركين في الإجراءات، وسائر أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء.
- (٣) وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة.
- (٤) السهر على إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها.
- (٥) المضي في تحسين سيرورات إعداد الميزانية وتنفيذها.
- (٦) السهر على تدبر المخاطر على نحو ناجع.

١١ للاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً للمهام والوظائف التي تضطلع بها هيئة الرئاسة ضمن إطار أولوياتها الاستراتيجية، انظر ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المعتمدة للمحكمة الجنائية الدولية: الوثيقة ICC-ASP/12/20 المؤرخة بـ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الفقرات ٣٢ إلى ٣٥.

- (٧) المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين.
- (٨) المضي في تحسين التحوار بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف والهيئات المنفردة عنها.
- (٩) العمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين؛ وتشجيع التعاون الفعال مع المحكمة؛ واغتنام جميع الفرص لإبراز منافع الانضمام إلى المحكمة في نظر الدول غير الأطراف؛ وإبرام اتفاقات مع الدول بشأن إعادة التوطين والاستقبال عند الإفراج المؤقت/التبثيرة.

الجدول ٩: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الاهداف ١ و ٢ و ٣ (الأهداف ذات الأولوية ١-١-١ و ١-١-١ و ٢-١-٢ و ٣-٦-٢)
١٠٠% •	استبانة المسائل التي يمكن أن تقوم وتدبرها على نحو فعال	١- الاضطلاع الفعال بالتخطيط فيما يتعلق بمهية الرئاسة، وتقديم الدعم من أجل نجاعة تدبير الإجراءات القضائية، واستخدام المرافق الجديدة القائمة في المباني الدائمة على أفضل وجه
• حضورها بالرضا التام	مدى جودة أعمال التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة وجودة دعم هذه الاجتماعات	القائمة في المباني الدائمة على أفضل وجه
• صدور جميع القرارات في غضون الآجال المقررة	نجاعة تنظيم الطلبات/الوثائق التي تودع لدى هيئة الرئاسة	
• حظو هذه المشورة بالرضا التام	مدى التقيد بالمواعيد وتوخي الجودة في المشورة التي تقدم إلى الرئيس وإلى نواب الرئيس بشأن مسائل التسيير والإدارة	
• ٥	عدد المجالات المحددة المتفق على تحقيق تحسينات فيها	٢- مواصلة استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات
• بحلول نهاية عام ٢٠١٦	إعمال مؤشرات الأداء الجديدة فيما يخص الأغراض المتعلقة بالمحكمة وجمعاء الأغراض الخاصة بالهيئة القضائية	٣- وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة
		الهدف ٤ (الهدف ذو الأولوية ٢-١-٢)
١٠٠% •	أثر/فعالية ما يؤخذ به في إطار ميزانية عام ٢٠١٦ من تغييرات في ملاك موظفي الدوائر	١- إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها
• تحقيق تحسينات يمكن قياسها	وجوه التحسن في التقيد بالمواعيد في الإجراءات القضائية من خلال تنفيذ التعديلات على أساس "العبر المستخلصة"	
• ١	عدد المجالات التي يمكن فيها تحقيق المزيد من تحسينات النجاعة	
		الهدف ٥ (الهدف ذو الأولوية ١-٦-٢)
• الربع الأول من عام ٢٠١٦	وضع توقعات تتسم بالمزيد من التقيد بالمواعيد والدقة	١- تحسين النظام المعمول به فيما يخص توفيق المصروفات
		الهدف ٦ (الهدف ذو الأولوية ٢-٦-٢)
• تطبيق ذلك تدريجياً بمفعول يبدأ اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	إقرار سيرورات تدبر المخاطر الجديدة وتنفيذها في سائر وحدات المحكمة	١- المضي في تطوير نظام تدبر المخاطر الذي يشمل بنطاقه المحكمة وجمعاء، بالتعاون مع سائر الأجهزة
		الهدف ٧ (الهدف ذو الأولوية ١-٣-٢)
• ١٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠١٦	التقيد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء في المحكمة، بما في ذلك تقديم مديري الوحدات والقضاة مساهمات مناسبة	١- المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين

الهدف ٨ (الهدف ذو الأولوية ٣-١-١)

- ١- الشفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات
- عدد اجتماعات فريق لاهاي العامل/فريق التدارس المعني بالحكومة التي • تمثلهما في كل اجتماع بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة المنبثقة عن
- يشارك فيها ممثل لهيئة الرئاسة أو للدوائر
- تقدم التقارير والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى نحو ١٠٠% • شفافية

الهدف ٩ (الهدفان ذو الأولوية ٣-٢-١ و ٣-٥-٢)

- ١- تعزيز الثقة، والالتزام، والدعم، فيما بين
- عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى ١٠٠ • مع الدول والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع الأهلي
- مشاركة هيئة الرئاسة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وفريق • كلما كان ذلك مستحسنًا لاهاي العامل، وفريق التدارس المعني بالحكومة، ولجنة الميزانية والمالية، والجلسات الإطلاعية الخاصة بالدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية، الخ
- ٢- انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي أو تصديقها عليه وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف فيه مع المحكمة
- ٣- إبرام المزيد من الاتفاقات مع الدول بشأن إعادة التوطين وإنفاذ العقوبات والاستقبال عند الإفراج المؤقت/التبرئة
- انضمام دولة واحدة أخرى • على الأقل إلى النظام الأساسي
- ٢ •

موارد الميزانية

١ ٣٢٤,٩ ألف يورو

٥٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٥٢,٣ ألف يورو (٣,١٠ في المئة).

الأبدال الخاصة بهيئة الرئاسة

٥٤- يُفرد في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة مبلغ مقداره ٢٨,٠ ألف يورو لسد الأبدال الخاصة التي تدفع للرئيسة^{١٢} ولنائبتيها الأولى والثانية إذا عملتا بالنيابة عنها^{١٣}. وقد أدرجت المخصصات لسد تكاليف الرواتب العادية لأعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج الفرعي ١٢٠٠.

الموارد من الموظفين

١ ١١٨,٢ ألف يورو

٥٥- يتألف ملاك هيئة الرئاسة من عشر وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

^{١٢} الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية ... ٢٠٠٣ (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث، ألف، أولا-باء.

^{١٣} المرجع السابق الذكر، الجزء الثالث، ألف، أولا-جيم.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٦, ٩٩٨ ألف يورو

٥٦- يتولى رئيس الديوان (وهو موظف من الرتبة ف-٥) المسؤولية عن التوجيه الاستراتيجي لأنشطة جميع العاملين في هيئة الرئاسة، كما يتولى المسؤولية عن تمثيل هيئة الرئاسة والدوائر في العمل المشترك بين الأجهزة على المستوى الرسمي العالي. ويقوم بمساعدة رئيس الديوان مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤) وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ضمن إطار وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ المسؤولة عن تنسيق وتوفير الدعم التقني لهيئة الرئاسة؛ ومستشار معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)؛ ويساند الرئيس وينهض بأود مهام الرئاسة في مجال العلاقات الخارجية؛ ومساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٣) يساند الرئيس وهيئة الرئاسة في مهامها؛ وموظف إداري معاون (من الرتبة ف-٢) يقدم الدعم التقني والدعم المتعلق بالحاسبة فيما يخص ميزانية الهيئة القضائية وتجهيزها بالموظفين؛ ومساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري يتولى التنسيق فيما يخص القضاة (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري لرئيس الديوان (من الرتبة ف-٣) يقدم دعماً إدارياً وإمدادياً واسع النطاق إلى هيئة الرئاسة وإلى الدوائر.

٥٧- إن وظيفة منسق التخطيط الاستراتيجي (من الرتبة ف-٣)، التي أصبحت تندرج في عداد ملاك موظفي المحكمة في عام ٢٠١٠، لن تعود لازمة. فسيضطلع قسم الميزانية الجديد التابع لقلم المحكمة بوظيفة التخطيط الاستراتيجي، بينما سيستوعب فريق هيئة الرئاسة باقي المهمات ذات الصلة.

المساعدة المؤقتة العامة

٦, ١١٩ ألف يورو

٥٨- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يقدم الموظف القانوني في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ دعماً قانونياً وقضائياً تقنياً إلى هيئة الرئاسة، بما في ذلك العمل القضائي المستمر لتحسين نجاعة الإجراءات من خلال "العبر المستخلصة" بالتعاون مع فريق التدارس المعني بالحكومة التابع للجمعية، والمتطلبات الوظيفية الجديدة المتصلة بإنفاذ العقوبات. فنظراً إلى عبء العمل الثقيل الواقع على عاتق الموظفين القانونيين في هيئة الرئاسة، يظل استمرار الدعم الذي يقدمه الموظف القانوني من الرتبة ف-٣ حيوي الأهمية، ولا سيما بالنظر إلى أن الفريق المعتاد التابع لوحدة الشؤون القانونية والإنفاذ (المؤلف من وظائف ثابتة ووظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة) سيستوعب من جديد العمل المستمر على "العبر المستخلصة" الذي أقرت فيما يخصه ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٣ لمدة ستة أشهر إضافية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٧, ١٧٨ ألف يورو

٥٩- ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ١,٥ ألف يورو (٠,٨ في المئة). وتلزم موارد غير متصلة بالعاملين لسد تكاليف الأسفار وتكاليف الضيافة وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر

١٥٢,٧ ألف يورو

٦٠- ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ١,٥ ألف يورو (١,٠ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف جميع أسفار القضاة والموظفين العاملين في هيئة الرئاسة والدوائر، المدججة ضمن إطار ميزانية السفر الخاصة بهيئة الرئاسة^{١٤}. وستستخدم هذه الميزانية لسد تكاليف أسفار الرئيسة، وأسفار نائبيها أو قضاة آخرين لتمثيل المحكمة في الفعاليات الخارجية الهامة، ولسد تكاليف عدد محدود من أسفار أعضاء هيئة الرئاسة أو العاملين في الدوائر اللازمة لكي تنهض الرئاسة بدورها على الصعيد الخارجي أو لتقدم إسهامات تخصصية في فعاليات خارجية؛ مع العلم بأنه على أية حال لن تُتحمّل تكاليف الأسفار المعنية إلا إذا لم تسد الجهات المنظمة للأحداث ذات الصلة تكاليف هذه الأسفار.

الضيافة

١٠,٠ آلاف يورو

٦١- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة المتصلة بزيارات رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء، وغيرهم من كبار ممثلي الدول، للرئيسة أو نائبيها. ويرجّح أن يظل عدد الزيارات المعنية مقارناً لنظيره الذي سجل في عام ٢٠١٥. كما تستخدم ميزانية الضيافة لسد تكاليف إسهام هيئة الرئاسة والهيئة القضائية في فعاليات للمحكمة تمولها معاً جميع الأجهزة.

التدريب

٦,٠ آلاف يورو

٦٢- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتظل هيئة الرئاسة تحتاج إلى ميزانية صغيرة المقدار لتوفير التدريب المتخصص للعاملين فيها عام ٢٠١٦، أهمه تدريب محدد الطابع للعاملين في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ في مجال المسائل المتعلقة بإنفاذ العقوبات، والاحتجاز ومراقبة السجون، وإلى مخصص صغير المقدار لتحسين المهارات في مجال إتقان لغات العمل.

الخبراء الاستشاريون

١٠,٠ آلاف يورو

٦٣- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف مشورة تخصصية ظرفية تُسدى بشأن طائفة من المواضيع التخصصية، بالنظر إلى تغير عبء العمل الواقع على عاتق هيئة الرئاسة. فبصدور الحكمين النهائيين في قضيتي لوتبغا وكاتنغا مؤخراً، وبمشاركة المحكمة في قضية بما على نهايتها، ستظل المشورة التخصصية لازمة بشأن إنفاذ العقوبات، ولا سيّما مسائل الممارسات الوطنية المختلفة فيما يتعلق بشروط الإفراج المؤقت والأهلية له، والشروط الأخرى المتعلقة بمدّة الأحكام على السجناء المدانين، وإعادة النظر في ظروف السجن من جانب منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

^{١٤} يجسّد هذا الرقم موافقة الجمعية على توصية اللجنة بأن يُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة المخصص الذي سبق أن كان يُفرد لأسفار القضاة ضمن البرنامج الفرعي ١٢٠٠ (الدوائر) (الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني - هاء، والمجلد الثاني، الجزء باء-٢، دال-١، الفقرة ٨٣). ولم يُهبأ في الميزانية لأي زيارة موقعية في عام ٢٠١٦.

الجدول ١٠ : البرنامج ١١٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			١١٠٠ هيئة الرئاسة	
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق		
		٢٨,٠	٢٨,٠	٢٨,٠	٢٨,٠				القضاة
-١١,٤	-٩١,٣	٧٠٩,٠	٧٠٩,٠	٨٠٠,٣	٨٠٠,٣	٩٩٨,٨	٩٩٨,٨	٩٩٨,٨	الموظفون من الفئة الفنية
-١,٥	-٤,٣	٢٨٩,٦	٢٨٩,٦	٢٩٣,٩	٢٩٣,٩				الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٨,٧	-٩٥,٦	٩٩٨,٦	٩٩٨,٦	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	٩٩٨,٨	٩٩٨,٨	٩٩٨,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-٣١,٦	-٥٥,٢	١١٩,٦	١١٩,٦	١٧٤,٨	١٧٤,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
-٣١,٦	-٥٥,٢	١١٩,٦	١١٩,٦	١٧٤,٨	١٧٤,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-١,٠	-١,٥	١٥٢,٧	١٥٢,٧	١٥٤,٢	١٥٤,٢	٩٧,٠	٩٧,٠	٩٧,٠	السفر
		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٦,٦	٦,٦	٦,٦	الضيافة
									الخدمات التعاقدية
		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٧	التدريب
		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٣	التحريات الاستشاريون
									النفقات التشغيلية العامة
									الملازم والمواد
									الأثاث والمعدات
-٠,٨	-١,٥	١٧٨,٧	١٧٨,٧	١٨٠,٢	١٨٠,٢	١٠٨,٦	١٠٨,٦	١٠٨,٦	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
-١٠,٣	-١٥٢,٣	١٣٢٤,٩	١٣٢٤,٩	١٤٧٧,٢	١٤٧٧,٢	١٢٤٠,٢	١٢٤٠,٢	١٢٤٠,٢	المجموع

الجدول ١١ : البرنامج ١١٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع الموظفين	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	هيئة الرئاسة
	مجموع الموظفين	خ-ع-رأ	خ-ع-رر	فوقها										
١١	٤	٣	١	٧		٢	٣	١	١					الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
١١	٤	٣	١	٧		٢	٣	١	١					المجموع الفرعي
														الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
														المجموع الفرعي
١-				١-				١-						الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
١-				١-				١-						المجموع الفرعي
١٠	٤	٣	١	٦		٢	٢	١	١					المجموع

-٢- البرنامج ١٢٠٠: الدوائر

المقدمة

٦٤- عملاً بالمادتين ٣٤(ب) و٣٦(أ) من نظام روما الأساسي، تتألف الدوائر من ١٨ قاضياً، موزعين على ثلاث شعب: الشعبة التمهيدية، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وتبنت هيئة الرئاسة في تخصيص القضاة للشعب القضائية إثر التشاور معهم^{١٥}، وتُسند الحالات والقضايا إلى الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية. وتتناول شعبة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الأخرين.

أهداف الدوائر

- (١) السهر على نجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف، واستعمال المرافق الجديدة في المباني الدائمة على أفضل وجه.
- (٢) مواصلة استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات في المرحلة التمهيدية وفي مرحلة التحضير للمحاكمات/جلساتها، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف.
- (٣) الإسهام في وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية.
- (٤) العمل لتحقيق المزيد من الاتساق في نظام تقدم الجني عليهم للطلبات.
- (٥) التكفل بفعالية إدارة الموارد.
- (٦) المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين.

^{١٥} انظر القاعدة ٤ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

الجدول ١٢ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الأهداف ١ و ٢ و ٣ (الأهداف ذات الأولوية ١-١-١ و ١-١-٢ و ٢-٢-٣ و ٢-٧-٢)	١- التدبر الناجع لجميع الإجراءات القضائية من الدرجة التمهيدية والدرجة الابتدائية والدرجة الاستئنافية	• تقليص الأجل الفاصلة بين مراحل الإجراءات
٢- انخراط القضاة والموظفين القانونيين المعنيين في استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	٢- انخراط القضاة والموظفين القانونيين المعنيين في استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	• تقليص الأجل الفاصلة بين مراحل الإجراءات السابقة
٣- الإسهام في وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية	٣- الإسهام في وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية	• كون كل ما قد تشهده الإجراءات من حالات تأخير مبرراً بصورة ١٠٠% موضوعية على نحو مثبت في سجلات داخلية
٤- علم الدوائر الكامل بالآثار المالية خلال المداولات واتخاذ القرارات	٤- علم الدوائر الكامل بالآثار المالية خلال المداولات واتخاذ القرارات	• نجاعة استعمال المرافق الجديدة في المباني الدائمة، ولا سيما قاعات المحكمة المزودة التوافر
الهدف ٤ (الهدف ذو الأولوية ١-٥-١)	١- إعداد نصح أكثر اتساقاً لمعالجة الطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات	• إعداد وإقرار مقترحات ملموسة فيما يخص التحسينات الإجرائية ٥ مجالات
الهدف ٥ (الهدف ذو الأولوية ١-٥-٢)	١- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغيير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعين النهوض به	• المساهمة في الوقت المناسب في العمل المشترك بين الأجهزة الذي تنسقه ١٠٠% هيئة الرئاسة
الهدف ٦ (الهدف ذو الأولوية ١-١-٣)	١- المضي في تحسين تدبر أداء الموظفين	• تلقي المشورة المناسبة من قلم المحكمة؛ وتحلي هذا العلم في القرارات ذات الصلة، دون المساس بالاستقلال القضائي
١- إعداد نصح أكثر اتساقاً لمعالجة الطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات	١- إعداد نصح أكثر اتساقاً لمعالجة الطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات	• كلما كان ذلك سديداً
١- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغيير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعين النهوض به	١- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغيير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعين النهوض به	• تحقيق توازن جيد بين آحاد أعباء العمل
١- المضي في تحسين تدبر أداء الموظفين	١- المضي في تحسين تدبر أداء الموظفين	• التقيد الكامل بنظام تقييم أداء موظفي المحكمة، بما في ذلك إسهام مديري الوحدات والقضاة في الأمر إسهاماً مناسباً

تكاليف القضاة

٦٥- تمثل ميزانية عام ٢٠١٦ تبسيطاً ذا شأن من حيث الحسابات التي يقوم عليها تحديد تكاليف القضاة بالقياس إلى السنوات الأخيرة. ويُعزى ذلك إلى مغادرة باقي القضاة المشمولين بنظام التقاعد الأصلي في آذار/مارس ٢٠١٥ وأفق توفر ملاك القضاة الكامل المؤلف من ثمانية عشر قاضياً لسنة ٢٠١٦ بكاملها، مشمولين جميعاً بنظام التقاعد المعدل، وذلك للمرة الأولى على مدى ثلاث سنوات، مع العلم بأنه لا يُتوقع أن تطرأ تعديلات جديدة على تشكيل هيئة قضاة المحكمة قبل آذار/مارس ٢٠١٨.

عبء عمل الدوائر

٦٦- سيشهد عام ٢٠١٦ زيادة في مجمل عبء العمل الواقع على عاتق الدوائر. وستركز هذه الزيادة في الشعبة الابتدائية، حيث يُتوقع أن تكون الإجراءات الابتدائية في أربع قضايا (تشمل معاً عشرة متهمين) قد بلغت مرحلة انعقاد المحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. أما في الشعبة التمهيدية فسُتُعدّ جلسة لاعتماد التهم في قضية أنغوين ثم سيصدر قرار فيها، بينما سيستمر العمل على حالات وقضايا أخرى. ويُتوقع في شعبة الاستئناف أن صدور الحكم والقرارات ذات الصلة به في قضية مبا سيفضي إلى إقامة دعاوى استئناف نهائي جديدة، تضاف إلى عبء العمل المتنامي المتصل بدعاوى الاستئناف التمهيدي المتأتية عن تزايد عدد القضايا التي بلغت مرحلة الجلسات الابتدائية.

زيادة فعالية ملاك الموظفين القانونيين بنيته الحالية

٦٧- إن هيئة الرئاسة الجديدة، التي انُخبت في آذار/مارس ٢٠١٥، قدمت في إطار اضطلاعها بمهمتها المتمثلة في تحسين نجاعة الإجراءات القضائية ورقة عمل خاصة بالقضاة عن بنية الدعم القانوني في الدوائر وطرائق عملها، تمت مناقشتها بالتفصيل في معتكف القضاة الذي عقد في نورمبرغ في حزيران/يونيو. وتُخلص من ذلك إلى أن البنية الحالية التي تُجَهِّز كل شعبة بالموظفين وفقها وتعمل بصورة منفصلة عن الشعبتين الأخريين تعوق الاستعانة بالموظفين على نحو مرن من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة على صعيد العمل المتعلق بالقضايا، وتُحبط التنسيق الفعال بين الشعب، وتجعل من الصعب متابعة القضايا والمشاريع التي تحظى باهتمامها المشترك. كما إن هذه البنية تُحد من نجاعة آحاد الموظفين ومن حماسهم الشخصي.

٦٨- وقد اتفق القضاة على أنه سيكون من الأفضل فيما يخص توزيع موظفي الدعم القانوني في الدوائر استجابة للضغوط المتغيرة في مجال العمل المتعلق بالقضايا أن يتولى تدبره بصورة مركزية رئيس للدوائر من الرتبة ف-٥. وليس المراد لهذه الوظيفة الجديدة أن تحل محل الوظائف القائمة للمستشارين القانونيين (الرئيسيين) لكل من الشعب، الذين ستظل خبرتهم وتجربتهم المتعلقة بالشعبة على وجه التحديد تتسم بأهمية أساسية. ويُفترض أن يتمثل دور الموظف الجديد في تحسين التنسيق والتواصل بين الشعب وأن يتولى التوجيه التدريبي لموظفي الدوائر القانونيين وتعزيز عملهم وتقديم الدعم، وذلك بما يلي على وجه الخصوص:

(أ) إسناد المهام إلى موظفي الدعم القانوني بالدوائر بصورة مرنة استجابة للاحتياجات المتغيرة، بالتشاور مع رؤساء الشعب، والقضاة الذين يتأسون الدوائر، وهيئة الرئاسة، بحسب الاقتضاء. فمن شأن ذلك أن يقلص الحاجة إلى توظيف العاملين المؤقتين بحسب الظروف والتعقيدات الإجرائية التي تكثف عمليات انتقال الموظفين فيما بين الشعب، مع ما يرتبط بذلك من تكاليف وما يستغرقه من وقت؛

(ب) تدبر السيرورات والمشاريع المشتركة، مثل إقامة منصة بحث مشتركة تشتمل على قاعدة بيانات مشتركة بما يهم من السوابق القضائية للمحكمة وغيرها من الهيئات القضائية (فمن شأن ذلك أن يقلص ازدواج الجهود الحالي حيث تبحث الدوائر كلٌّ على حدة في المسائل القانونية نفسها)؛

(ج) إنشاء أفرقة عاملة داخلية والإشراف عليها لترويج تبادل المعلومات واتباع نهج مشترك فيما يتعلق بالمسائل التي تم جميع الدوائر، مثل الكشف عن الأدلة، وحجب المعلومات في الوثائق وغيره من التدابير الحمائية، ومشاركة المحني عليهم في الإجراءات، وشؤون الاحتجاز؛

(د) استبانة احتياجات الموظفين إلى التدريب وتنظيم التدريب المناسب في مجالات منها على سبيل

المثال وقع التكنولوجيات الجديدة على تناول الأدلة وتحليلها؛

(هـ) القيام على نحو مرن، عند اللزوم، برفد المستشارين القانونيين الرئيسيين العاملين في الشعب، بمثابة

بديل لتوظيف مستشارين قانونيين رئيسيين إضافيين لكل شعبة على وجه التحديد. وفي المدى

القصير تقوم الحاجة الرئيسية إلى تعزيز هذه القدرة في الشعبة الابتدائية، بالنظر إلى عبء العمل

الثقيل المتعلق بالقضايا الواقع على عاتقها حالياً.

٦٩- ويُفترض أن تظل هيئة الرئاسة تتولى المسؤولية الكاملة عن الجوانب المتعلقة بالميزانية من جوانب عمل الدوائر،

بما في ذلك الاحتياجات إلى التوظيف عموماً.

٧٠- كما إن القضاة بحثوا في بنية رُتب الموظفين القانونيين العاملين في الدوائر، التي دُرِّجَ وفقها على أن يتألف

ملاك موظفي كل شعبة بصورة رئيسية من موظفين من الرتبة ف-٣ ومستشار قانوني (رئيسي)، وموظف من الرتبة

ف-٢، وموظف من الرتبة خ ع-٥. وقد نُجمت عما شهدته الفترة الأخيرة من نمو في العمل المتعلق بالقضايا زيادة

كبيرة في عدد ما يلزم من الموظفين الإضافيين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، الذين يُعين قليل منهم بالرتبة ف-٣

لكن معظمهم يُعين بالرتبة ف-١/٢. وتُطلب بالإضافة إلى ذلك إعادة تصنيف وظائف ثلاثة موظفين قانونيين

معنيين بالبحوث من الرتبة خ ع-١ (واحد لكل شعبة) لتصبح من الرتبة ف-١ وذلك لتحسين المهام والمسؤوليات

الفعالية المنوطة بهذه الوظائف.

٧١- فخلص القضاة إلى أن من المستحسن إقامة بعض التوازن بين الرتب للاستجابة على نحو أفضل

لاحتياجات على صعيد زيادة العمل المتعلق بالقضايا وإتاحة بُحْبُحٍ للأفرقة تتسم بالمزيد من الفعالية، لكن ينبغي

التوصل إلى ذلك تدريجياً بحيث لا تُفقد فجأة خبرة الموظفين الحاليين ومهاراتهم. ويتمثل الهدف المنشود بتحقيقه على

مر الزمن في تقليص محدود للأعداد الإجمالية للموظفين من الرتبة ف-٣ من خلال التناقص الطبيعي (أي عدم تعيين

من يحل محل آحاد الموظفين المغادرين)، يُعوض عنه بزيادة في عدد الموظفين من الرتبة ف-٢، وتحويل بعض الوظائف

من الفئة ف-٢ المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة منذ زمن طويل إلى وظائف ثابتة. ويتجسد هذا النهج في

ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة، وسيستمر على اتباعه في ميزانيات السنوات المقبلة.

١١ ٠٠٥,٨ آلاف يورو

موارد الميزانية

٧٢- ينطوي المبلغ المطلوب لدوائر المحكمة (سداً لتكاليف القضاة، والوظائف الثابتة، والمساعدة المؤقتة العامة،

والتكاليف غير المتصلة بالعاملين) على زيادة مقدارها ٧٦٤,٩ ألف يورو (٧,٥ في المئة). وترد في المرفق السادس(د)

تفاصيل أوفى عن تكاليف القضاة.

٥ ٦٣٣,٧ ألف يورو

الموارد من الموظفين (المجموع للشعب الثلاث)

٧٣- للأسباب المبينة في الفقرتين ٦٨ و ٦٩ أعلاه تطلب الهيئة القضائية إضافة وظيفة واحدة لرئيس الدوائر من

الرتبة ف-٥، لن يُلحق إذا ووفق على تعيينه بأي شعبة معينة. ويرد أدناه عرض وجيز للاعتبارات المتعلقة بعبء العمل

المتأني عن القضايا والتي تسوّغ أعمال سائر الوظائف الثابتة المعتمز والاحتياجات إلى المساعدة المؤقتة العامة.

الشعبة التمهيدية

المقدمة

٧٤- تتناول الشعبة التمهيدية جميع الطلبات المتعلقة بمباشرة التحقيق أو بحفظ الأدلة خلال التحقيق وكلّ مرحلة الإجراءات القضائية الأولى، حتى اعتماد التهم الذي يُنتقل في القضية المعنية بناءً عليه إلى محاكمة الشخص المتهم (الأشخاص المتهمين).

٧٥- ويبلغ عدد القضاة المنتدبين حالياً للعمل في الشعبة التمهيدية ستة. وبين هؤلاء القضاة قاضيان (أحدهما انتُخب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والآخر في حزيران/يونيو ٢٠١٥) لِمَا يُدعى إلى التفرغ للعمل في المحكمة، لكن من المتوقع أن يُدعى إلى ذلك قريباً جداً. فبين القضاة الأربعة الباقين ثمة قاضٍ منتدب حالياً للعمل في كلتا الدائرتين التمهيديتين في حين أن الثلاثة الآخرين منتدبون في الوقت نفسه للعمل في الدوائر الابتدائية. كما إنه انتُدب قضاة من قضاة المرحلة التمهيدية بصورة مؤقتة للعمل في شعبة الاستئناف للنظر في دعاوى استئناف تمهيدية.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٧٦- تنظر الدوائر التمهيدية حالياً في عشر حالات يستمر فيها الاضطلاع بأنشطة هي الحالة في أوغندا والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في السودان (دارفور) والحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في كينيا والحالة في ليبيا والحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي، وحالات السفن المسجّلة في اتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُتوقع أن يُستمر على الاضطلاع بنشاط كبير في جميع الحالات، ولا سيما الحالة في أوغندا والحالة في مالي والحالة في ليبيا والحالة في السودان (دارفور). ويشار على وجه أكثر تحديداً فيما يخص الحالة في أوغندا إلى أن جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين مقرر حالياً أن تبدأ أمام الدائرة التمهيدية الثانية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويُفترض أن يصدر قرار بشأن اعتماد التهم في هذه القضية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

٧٧- إن طبيعة الإجراءات أمام الدوائر التمهيدية تجعل من المتعدّر التنبؤ مقدّماً بطلبات إصدار أوامر بالقبض على المشتبه فيهم، وبحالات المثل الأول، والالتماسات الجديدة لاستهلال التحقيقات فيما يخص عمليات التدارس الأولى التي يجريها مكتب المدّعي العام، وسائر الطلبات. ويمكن أن تفضي الحالات المعروضة على الدوائر التمهيدية في عام ٢٠١٥ إلى تقاسم الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات في عام ٢٠١٦ مزيداً من الطلبات إلى هذه الدوائر. ثم إن أياً من الأشخاص الاثني عشر الذين أصدرت الدوائر التمهيدية أوامر بالقبض عليهم يمكن أن يُقبض عليه وأن يُقدّم إلى المحكمة في غضون أجل قصير، كما حدث مرتين في الستين الأخيرتين في قضية بوسكو اثناغندا ودومنيك أنغوين. وبالتالي لا يمكن للشعبة التمهيدية إلا الاعتماد على تجربة السنوات السابقة للتوصل إلى وضع افتراضاتها فيما يخص عام ٢٠١٦.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٧٨- يتألف ملاك الوظائف الثابتة في الشعبة التمهيدية حالياً من اثني عشرة وظيفة، وهي وظيفة مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، وستة وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة لموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة لمساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-٢): رهناً بإعادة تصنيفها المطلوبة لتصبح من الرتبة

ف-١)، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ). ووفقاً لنهج الهيئة القضائية المتمثل في المرونة في تخصيص الموارد، ثمة موظف واحد فقط من الموظفين القانونيين (من الرتبة ف-٣) يعمل حالياً للشعبة التمهيدية بدوام كامل. ويعمل اثنان منهم بدوام كامل للشعبة الابتدائية بينما يعمل الثلاثة الباقون في آن معاً على قضايا أو طلبات في المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية من مراحل الإجراءات.

المساعدة المؤقتة العامة ٢٤٣,٥ ألف يورو

٧٩- ثلاثة موظفين قانونيين مساعدين/معاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢)، اثنان لمدة ١٢ شهراً لكل منهما وواحد لمدة ستة أشهر (متطلب مستمر). لَمَّا كانت التجربة قد بُيِّنَتْ وجود حاجة متكررة إلى موارد إضافية خلال الفترات التي يكون فيها عبء العمل مرتفعاً فإنَّ الشعبة ستظل تطلب المرونة في استخدام اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة على مستوى الموظفين القانونيين المساعدين/المعاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢)، بحيث تتوفر لها قدرة عظمى كافية للنهوض بالنشاط خلال الفترات التي يبلغ فيها أوجُهْه والتي لَمَّا تستلزم الاستعانة بصندوق الطوارئ. بل إن ذلك أكثر لزوماً بالنظر إلى أن الموظفين القانونيين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الشعبة التمهيدية منخرطون للغاية حالياً في قضايا في المراحل الابتدائية من الإجراءات، وبالتالي ليسوا متوفرين أبداً للعمل في الشعبة التمهيدية أو هم متوفرون لذلك لجزء من الوقت فقط. لقد سبق أن أقرت الجمعية مساعدة مؤقتة عامة لـ ٣٠ شهراً على مستوى الموظفين القانونيين المساعدين/المعاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢) لسد الاحتياجات الفورية إلى العمل بعمود قصيرة المدة في شتى الحالات التي تنظر فيها الشعبة التمهيدية في عام ٢٠١٥، وتُطلب المساعدة المؤقتة العامة ذاتها لعام ٢٠١٦.

الشعبة الابتدائية

المقدمة

٨٠- تتألف الشعبة الابتدائية من الدوائر الابتدائية، المنوطة بها في إطار ولايتها مهمة إجراء المحاكمات بعد اعتماد الدوائر التمهيدية للتهم. وتستمر الولاية حتى انتهاء مرحلة جبر الأضرار. وتقضي المادة ٦٤ من نظام روما الأساسي بأن تتكفل الدوائر عند إجرائها المحاكمات بعدالة المحاكمة وسرعتها وبإجرائها بكل احترام لحقوق المتهم وبإبلاء الاعتبار الواجب لحماية المحني عليهم والشهود.

٨١- وتتألف الشعبة الابتدائية حالياً من سبعة قضاة، منتدبين بتشكيلات شتى للعمل في سبع دوائر ابتدائية. واثُنب أيضاً من بين القضاة الذين يُندبون عادة إلى الشعبة التمهيدية ثلاثة قضاة آخرون للعمل مؤقتاً في الدوائر الابتدائية لمدة القضايا المعيّنة التي انُثدبوا للنظر فيها. ويضاف إلى ذلك أنه تم تمديد ولاية قاضية حتى عام ٢٠١٥ لكي يتسنى لها المشاركة في جلسات المحاكمة في قضية بما حتى صدور الحكم النهائي، وعند الاقتضاء حتى النطق بالعقوبة. ويتوقع أن لا تواصل هذه القاضية الخدمة في عام ٢٠١٦.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٨٢- تعقد الشعبة الابتدائية حالياً إجراءات نشطة أمام خمس دوائر، وذلك في قضية بما، وقضية روتو و سنغ، وقضية اثناغندا، وقضية أعغبو و اثليه غوديه، وقضية بما وآخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠). إن إحدى هذه القضايا (قضية بما) هي حالياً في مرحلة تحرير الحكم النهائي، وثمة واحدة منها (قضية روتو و سنغ) هي في

مرحلة الجلسات الابتدائية، ويفترض أن تبدأ الجلسات الابتدائية في القضايا الثلاث الأخرى خلال الأشهر المقبلة. وقد أُرجئ بدء محاكمة *بنلا* أمام دائرة سادسة ريشما يُنفذ الأمر بالقبض عليه الذي صدر في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك أن دائرة ابتدائية سابعة تنظر في القرار بشأن جبر الأضرار في قضية *كائنغا*، وتنفيذ جبر الأضرار في قضية *لوتينغا* بالنظر إلى الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن دعاوى استئناف القرار القاضي بجبر الأضرار الصادر عن الدائرة الابتدائية التي كانت أول دائرة ابتدائية تنظر في القضية.

٨٣- ويُتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية *مبا* حكماً بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي قبل نهاية عام ٢٠١٥، مع إمكان عقد إجراءات تحديد العقوبة وجبر الأضرار بعد ذلك (مع العلم بأن إجراءات جبر الأضرار، عند لزومها، ستستمر خلال عام ٢٠١٦). ويُتوقع حالياً أن تجري طيلة عام ٢٠١٦ المحاكمة في قضية *روتو* و *سُغ* (مرحلة تقديم حجج الدفاع). ومن المقرر أن تبدأ جلسات الإجراءات الابتدائية في قضية *أثاغندا* في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي قضية *مبا* وآخرين (الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠) بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي قضية *أغتبغو* و *أبليه غوديه* في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨٤- إن القضايا الأربع التي يُتوقع أن تكون الإجراءات الابتدائية فيها قد بلغت مرحلة انعقاد المحاكمة في السنة المقبلة ستمثل عبء عمل لم يسبق له مثيل في الشعبة الابتدائية، لا بسبب عدد القضايا فحسب بل أيضاً بسبب تعدد المتهمين في ثلاث من القضايا الأربع - فسيُحاكم في وقت معاً عدد من الأشخاص يبلغ ١٠. فتنبغي ملاحظة أنه، عملاً بالقاعدة ١٣٦(٢) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات "في المحاكمات الجماعية، يُمنح كل متهم الحقوق ذاتها التي كانت ستمنح له لو حوكم بصورة فردية". ويضاف إلى ذلك أن قضية *أغتبغو* و *أبليه غوديه*، نظراً إلى ملبساتها ونطاقها الزمني، ستكون شديدة التعقيد وستتطلب مقداراً طائلاً من العمل، كما إن محاكمة *أثاغندا* ستكون ضخمة من حيث حجم الأدلة المقدمة.

٨٥- وسيمثل أثر هذه المحاكمات الأربع المتزامنة معاً، مع استمرار العمل على جبر الأضرار واحتمال أن يستجد المزيد من العمل على هذا الصعيد، تحدياً كبيراً من حيث الدعم الذي يقدمه الموظفون القانونيون. إن الدوائر ستستمر على توخي المرونة في الاستعانة بالموظفين الذين سيشتغلون وظائف ثابتة وبالموظفين العاملين في إطار المساعدة المؤقتة العامة خلال السنة، وسيضطلع الرئيس الجديد للدوائر (من الرتبة ف-٥)، المطلوب على حدة، بدور حيوي الأهمية في السهر على سد الاحتياجات المتغيرة بحسب عبء العمل في الشعب الثلاث جميعها. بيد أنه بالنظر إلى أنه لا يُطلب دعم على شكل مساعدة مؤقتة عامة لا للشعبة التمهيدية ولا للشعبة الاستئناف، فسيكون من الأساسي تعزيز الدعم الموفر حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة تعزيزاً كبيراً في الشعبة الابتدائية ذاتها، على النحو المبين أدناه.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٨٦- يتألف ملاك موظفي الشعبة الابتدائية من ثلاث عشرة وظيفة هي وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، وسبع وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣) مندوبين لمساعدة القضاة، ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة مساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-٢): رهناً بإعادة تصنيفها المطلوبة لتصبح من الرتبة ف-١)، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-٢). وبالنظر إلى عبء العمل الكبير المتعلق بالقضايا الذي يتوجب النهوض به حالياً، يقوم عدد من موظفي الشعبة التمهيدية في الوقت الحاضر أيضاً بمساعدة الشعبة الابتدائية متفرغين لذلك أو قائمين به لجزء من الوقت.

٨٧- بيد أن الضغط على الموارد من الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة سيتزايد أكثر لأن ثمة ثلاث قضايا سيُنقل فيها من مرحلة الإعداد للمحاكمة إلى مرحلة الجلسات الابتدائية على مدى الأشهر المقبلة. ويُتوقع أن يساعد رئيس الدوائر الجديد من الرتبة ف-٥ الذي طُلبت وظيفته بتعزيز ما للشعب حالياً من قدرة محدودة في مجال إسداء المشورة القانونية الرفيعة المستوى (التي لا يوفرها حالياً إلا موظف من الرتبة ف-٤) في إطار المهام المنوطة بوظيفته الجديدة (انظر الفقرتين ٦٨ و ٦٩ أعلاه). لكن عمل الشعبة سيظل يتوقف إلى حد كبير على توفر الدعم الكافي في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بعضه على شكل موظفين من الرتبة ف-٣ ومعظمه على شكل موظفين من الرتبة ف-٢.

٦، ٣١٠، ١ آلاف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٨٨- بالنظر إلى عبء العمل الإجمالي المتوقع، ترى الشعبة الابتدائية أنه سيكون من الأساسي استمرار توفير الموارد الحالية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بما فيها الموارد التي أُقرت في إطار ميزانية عام ٢٠١٥ والموظفون العاملون بالفعل بموجب إذن الجمعية بتخصيص موارد إضافية من صندوق الطوارئ من أجل قضية إثليه غوديه وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠، مع إضافة أربع وظائف أخرى في إطار المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٢ (٤،٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، يعملون على النحو التالي:

(أ) موظفان قانونيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر). على غرار السنوات السابقة سيظل يلزم موظفان (من الرتبة ف-٣) في إطار المساعدة المؤقتة العامة لكي تتسنى الاستعانة على نحو مرن بموظفين قانونيين أكبر خبرةً لتنسيق الأفرقة الصغيرة والإشراف عليها وتولي مهام محدّدة الطابع في القضايا الحالية.

(ب) ١١ موظف قانوني مساعد/معاون (من الرتبة ف-١/٢) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم: خمسة منهم تستمر وظائفهم من بين الوظائف التي أُقرت في إطار ميزانية عام ٢٠١٥؛ واثنان منهم تستمر وظيفتهما الممولتان بموارد إضافية من صندوق الطوارئ أُذنت بها الجمعية أيضاً للنهوض بأود بدء المرحلة الابتدائية في قضية أثناعند/ وفي قضية إثليه غوديه^{١٦}، زائد أربع وظائف جديدة. إن مجموع هذه الوظائف سيُتيح دعم كل من المحاكمات الناشطة الأربع بما مقداره ٢,٥ من معادلات الموظف الواحد من الرتبة ف-٢ العامل بدوام كامل، مع تخصيص ما مقداره ١ من معادلات الموظف الواحد من الرتبة ف-٢ العامل بدوام كامل لدعم إجراءات جبر الأضرار الحالية والمتوقعة. وتُعزى الزيادة البالغ مقدارها في المتوسط ٠,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل لكل محاكمة بالقياس إلى الممارسة السابقة إلى سببين: أولهما أن ثلاثاً من المحاكمات الأربع تشمل متهمين متعددين، ما يزيد من مدى تعقيدها ويفضي إلى عبء أثقل بكثير مترتب على القرارات القضائية اللازم اتخاذها بشأن العرائض التي يقدمها الأطراف، وثانيهما أن خبرة القضايا التي تُنظر فيها في وقت أسبق، والبيانات المتأتمية من الممارسات الراسخة للمحاكم الدولية الأخرى، تبين أن الدعم بالموظفين من أجل التحضير الأكمل للحكم الذي

١٦ الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/13/Res.1، القسم زاي، الفقرة ٤.

سيصدر في نهاية المطاف خلال الجلسات في المرحلة الابتدائية يمكن أن يسرّع إلى حد كبير العملية الطويلة لتحرير نص الحكم عند نهاية المحاكمات أمام المحكمة، مؤثراً وفورات في وقت القضاة، وتكاليف الموظفين، وتكاليف المساعدة القانونية وسائر التكاليف المتصلة بالقضايا من قبيل تكاليف حماية الشهود.

٨٩- وسيحتاج إلى أربع الوظائف الإضافية من الرتبة ف-٢، المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، للاضطلاع بأنشطة محدّدة منها: تحليل وتلخيص الأدلة التي تقدمها الأطراف؛ التحليل الأولي للطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات؛ التحليل القانوني لمشاريع القرارات بشأن كل مسألة قد تبرز خلال الإجراءات وإعداد هذه المشاريع؛ البحث المعمق بشأن القوانين الواجب تطبيقها على الجرائم المتهم بارتكابها، وبشأن المسائل الإجرائية وغيرها من المسائل المثارة في الإجراءات؛ حضور جلسات المحكمة وإعداد محاضر إجراءات هذه الجلسات؛ الارتباط بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين؛ إعداد مشاريع التعليمات التي تصدرها الدائرة؛ مساعدة القضاة في إعداد أجزاء من أقسام الحكم النهائي المتعلقة بالجانب القانوني والجانب الوقائي.

شعبة الاستئناف

المقدمة

٩٠- تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاضية هي رئيسة المحكمة. وتمثل المهمة الرئيسية التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القاضية بالتبرئة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، وما يمكن أن يتخذ من قرارات بشأن جبر الأضرار في نهاية المحاكمة، وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي لقرارات الدوائر التمهيديّة والدوائر الابتدائية التي تتخذ خلال الإجراءات. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل أكثر بكثير من عبء العمل الذي تنطوي عليه دعاوى الاستئناف التمهيدي، لأنه قد تتعرّن فيها مراجعة إجراءات المحاكمة برمتها بما في ذلك الأدلة المقبولة، كما قد يتعرّن تقييم أدلة إضافية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تثير بعض دعاوى الاستئناف التمهيدي مسائل معقدة وهامة ويمكن أن يترتب على نتائجها أثر على المحكمة جمعاء^{١٧}.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٩١- يُفترض أنه سيُعرض على دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٦ ما لا يقل عن دعوى واحدة من دعاوى استئناف القرارات النهائية للدائرة الابتدائية في قضية ميبا، لا تقتصر على الطعن في الحكم فيها من حيث الجوهر بل يمكن أن تنطوي أيضاً، في حالة الإدانة، على طعن في القرار القاضي بتحديد العقوبة وفي القرار المتعلق بتعويضات جبر الأضرار. وقد يتعرّن كذلك على دائرة الاستئناف النظر في دعاوى استئناف للقرار المحتمل بشأن تعويضات جبر الأضرار في قضية كاتنغا، المنتظر صدوره في أواخر عام ٢٠١٥.

٩٢- ويُتوقع أن لا يقل مقدار دعاوى الاستئناف التمهيدي في عام ٢٠١٦ عنه في السنوات الأخيرة، وأنه قد يزداد ازدياداً حاداً بالنظر إلى إمكان أن يبلغ عدد من القضايا الجديدة مرحلة المحاكمة.

^{١٧} انظر على سبيل المثال قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، الحكم بشأن استئناف ليبيا لقرار الدائرة التمهيديّة الأولى الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "قرار بشأن مقبولية الدعوى على سيف الإسلام القذافي"، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، الوثيقة

٩٣- إن دائرة الاستئناف تنظم موظفيها القانونيين على شكل أفرقة، يتولى المستشار القانوني تنسيقها. ويُتدب للعمل على كل دعوى استئناف نهائي فريق من الموظفين من الفئة الفنية. وتتوقف قُدود الأفرقة المعنية بدعاوى الاستئناف النهائي على مدى تعقيد القضية وحجمها. كما تشكّل أفرقة منفصلة تُعنى بدعاوى الاستئناف التمهيدي، يضم كل منها اثنين على الأقل من الموظفين من الفئة الفنية. ويقوم المساعد المعني بالبحوث بمهام محدّدة الطابع في مجال البحث ويقدم غير ذلك من أشكال المساعدة إلى الأفرقة القانونية. ويقدم المساعد الإداري المساعدة مباشرة إلى القضاة وإلى الأفرقة (في طبع الوثائق وتدبر طلبات الترجمة بصورة مركزية مثلاً).

٩٤- ويُفترض أنه سيتعيّن أن تتزامن الإجراءات في شتى دعاوى الاستئناف المتوقّعة رفعها في عام ٢٠١٦. ويُفترض أيضاً أن عبء العمل المتأّتي عن دعاوى الاستئناف النهائي في قضية بما سيكون عالياً بسبب ما تتسم به مذكرات الاستئناف المتوقع تقديمها من طابع معقد. ولهذا السبب يتعين، كما تبينه الخبرة العملية في العمل على دعويي الاستئناف النهائي في قضية لوبنغا وقضية أنغوجولو، أن ينهض بأود كل من دعاوى الاستئناف هذه ما لا يقل عن أربعة موظفين من الفئة الفنية، يعملون بقدر المستطاع على دعوى الاستئناف المعنية وحدها دون غيرها، بغية تفادي حالات التأخير في النظر القضائي في الدعاوى المعنية. ويعني ذلك من حيث المبدأ أن الموظفين المندوبين إلى العمل على دعاوى الاستئناف النهائي لن يكون بوسعهم العمل في الوقت نفسه على دعاوى استئناف تمهيدي.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٩٥- يتألف ملاك الوظائف في شعبة الاستئناف من عشر وظائف هي وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، وخمس وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة مساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-٣): رهناً بإعادة تصنيفها المطلوبة لتصبح من الرتبة ف-١)، ووظيفتين لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-٣).

المساعدة المؤقتة العامة

٦, ٣٣٦ ألف يورو

٩٦- بالنظر إلى الافتراضات المتعلقة بعبء العمل في عام ٢٠١٦، سيُحتاج إلى ما لا يقل بمجموعه عن تسعة موظفين من الفئة الفنية من الرتبتين ف-٣ وف-١/٢ للنهوض بأود دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي. وسيستلزم ذلك استمرار توفير الموارد المقررة على شكل مساعدة مؤقتة عامة على النحو التالي:

٩٧- موظفان قانونيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر). في ضوء عبء العمل المتوقع ستظل شعبة الاستئناف تحتاج إلى موظفين من الرتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ٢٤ شهراً للنهوض بأود الإجراءات المترتبة جزئياً فيما يخص دعاوى الاستئناف النهائي في قضية كاتنغا وقضية بما علاوة على عبء العمل المتأّتي عن دعاوى الاستئناف التمهيدي.

٩٨- موظف قانوني مساعد/معاون (من الرتبة ف-١/٢)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن تعزيز المساعدة المؤقتة العامة المعني يلزم للسهر على أن يكون للأفرقة العاملة على أي من دعاوى الاستئناف النهائي ملاك كاف من الموظفين، نظراً إلى حجم هذه الدعاوى وإلى ما يكتنفها من تعقيد؛ وللسهر على وجود عدد إجمالي كاف من الموارد في الشعبة لتفادي حالات التأخير غير المستحسن في التوصل إلى قرارات في دعاوى الاستئناف النهائي وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي.

٩٩- إن المهام المعتادة للموظفين الذين تتمثل فيهم الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تماثل إلى حد بعيد المهام التالية المضطلع بها في الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية، لكنها لا تقتصر عليها: إجراء البحوث القانونية المعمقة في المسائل الجوهرية والإجرائية المثارة في إطار الاستئناف؛ وتقييم وتلخيص مذكرات الأطراف في دعاوى الاستئناف؛ ومساعدة القضاة في إعداد نصوص أجزاء من القرارات المتخذة في دعاوى الاستئناف؛ والارتباط مع قلم المحكمة والأطراف والمشاركين بحسب الاقتضاء؛ والمشاركة في اجتماعات القضاة؛ وإعداد وتقديم الدعم للجلسات في إطار دعاوى الاستئناف ضمن المحكمة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣١,٠ ألف يورو

١٠٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٤,٠ ألف يورو (٨٢,٤ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف الضيافة وتكاليف التدريب.

١٠١- ووفقاً لتوصيات اللجنة، كما أقرتها الجمعية، أُدرجت المخصصات المالية لسد تكاليف أسفار القضاة ضمن ميزانية هيئة الرئاسة^{١٨}. ولم يُرصد مخصص لسد تكاليف أي زيارة موقعية يقوم بها قضاة في عام ٢٠١٦.

الضيافة ١,٠ ألف يورو

١٠٢- يبقى المبلغ المطلوب دون تغيير وهو مخصص لسد تكاليف الضيافة اللازمة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلوماسيون وغيرهم من الزوار الهامين، مثل كبار الفقهاء في القانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية.

التدريب ٣٠,٠ ألف يورو

١٠٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤,٠ ألف يورو (٨٧,٥ في المئة) وهو يلزم بصورة رئيسية لسد تكاليف التدريب الرامي إلى تحسين المعرفة باللغة الفرنسية والقدرة على التحرير بما نظراً إلى متطلبات محدّدة في مجال العمل المتعلق بالقضايا المضطلع به حالياً في الشعب الثلاث جميعاً، وتدريب موظفي الدوائر فيما يتعلق بالشؤون القانونية التخصصية، ولا سيّما في مجالات القانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون حقوق الانسان، والمستجدات من قبيل تناول الأدلة تناوياً إلكترونياً أو رقمياً.

^{١٨} الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني-هـ، والمجلد الثاني، الجزء باء-٢-دال-١، الفقرة ٨٣.

٣- البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك

المقدمة

١٠٤- يسهم مكتب الاتصال القائم في نيويورك في تحقيق أهداف المحكمة من خلال تعزيز التفاعل بين المحكمة وبين الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة، وتيسير التعاون بينهما. ويثابر هذا المكتب على التواصل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها بغية تذليل مسائل التعاون الاشتغالي واستطلاع سبل تعزيز التعاون بين المنظمتين. كما إن هذا المكتب يتابع ما يتصل بالمحكمة من المستجدات في الأمم المتحدة ويقوم بالإبلاغ عنها، متدخلاً في شأنها عند اللزوم.

١٠٥- ولئن كانت هيئة الرئاسة تنهض بأود هذا المكتب من الناحية الإدارية فإنه يخدم ويمثل جميع أجهزة المحكمة، مقدماً الدعم الإمدادي وسائر أشكال الدعم العملي لشتى الأنشطة التي تضطلع بها في الأمم المتحدة. كما إنه يقدم الدعم الإمدادي لجلسات جمعية الدول الأطراف، ومكتبها، وفريق نيويورك العامل التابع لمكتبها. وعلاوة على ذلك يقوم مكتب الاتصال القائم في نيويورك بتعميم المعلومات والعروض عن المستجدات المتعلقة بالمحكمة في أوساط الأمم المتحدة في نيويورك، لكي تظل الوفود مواكبة للمستجدات ذات الصلة التي تشهدها المحكمة. ويقدم مكتب الاتصال في نيويورك أيضاً دعماً إمدادياً للمحكمة ويمثلها في الاجتماعات التي تعقد فيما بين دورات مكتب الجمعية واجتماعات سائر الهيئات الفرعية للجمعية التي تعقد في نيويورك.

الأهداف

- (١) تيسير التعاون الفعال بين المحكمة ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها؛ والعمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب الشأن.
- (٢) الإسهام في زيادة فعالية ونجاعة التفاوض بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية.
- (٣) تقديم الدعم الإمدادي للجمعية والمكتب وفريق الدول الأطراف العامل في نيويورك.

الجدول ١٥ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الأهداف ١ و ٢ و ٣ (الأهداف ذات الأولوية ٣-١-١ و ٣-٢-١ و ٣-٢-٢ و ٣-٥-١ و ٣-٥-٢ و ٣-٦-٢)
١٠٠% •	متابعة جميع ما يصدر عن المحكمة من طلبات التعاون مع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة حتى إنجاز المطالب المعنية	١- التواصل والتعاون الفعالان مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها ومع وفود الدول (الدول الأطراف والدول غير الأطراف) وممثلي المجتمع الأهلي في نيويورك؛ وتقديم الدعم الإمدادي للجمعية وهيئاتها الفرعية
٥ •	تنظيم جلسات إطلاع لممثلي الدول في نيويورك	
جميع الزيارات	تقديم الدعم إلى الزائرين من مسؤولي المحكمة	
تقارير أسبوعية وتقارير	متابعة اجتماع الأمم المتحدة ذي الصلة والمشاركة فيه، متابعة المسائل على نحو ثنائي، وتقديم تقارير منتظمة بالنيابة عن المحكمة	
مخصصة	تقديم مساهمات في تقارير وقرارات الأمم المتحدة بشأن المواضيع المتصلة بالمحكمة	
٨-٥ قرارات	المشاركة في حلقات التدارس وحلقات العمل المعنية بمواضيع متصلة بالمحكمة	
٥ حلقات تدارس/حلقات	تقديم الدعم الإمدادي إلى الجمعية والمكتب وفريق الدول الأطراف العامل في نيويورك	
عمل		
٢٠-١٥ اجتماعاً		

٣٧٣,٩ ألف يورو

موارد الميزانية

١٠٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥٧,٨ ألف يورو (٣,١٨ في المئة).

٢٧٧,٦ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٠٧- يضم ملاك موظفي مكتب الاتصال في نيويورك وظيفتين ثابتتين.

٢٧٧,٦ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١٠٨- يعمل في مكتب الاتصال القائم في نيويورك حالياً رئيسه (موظف من الفئة ف-٥)، الذي يهتم بكل العمل الجوهري الذي يقوم به المكتب، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر أ) يقدم الدعم بشأن جميع الشؤون الإدارية والإمدادية. ونظراً إلى محدودية ملاك الموظفين العاملين في هذا المكتب، يركز رئيسه على أهم المهام: القيام بالمتابعة مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بطلبات التعاون الأكثر استعجالاً، وإقامة واستدامة الصلات الرسمية والشبكات غير الرسمية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة لديها، ورصد أنشطة الأمم المتحدة التي تهم المحكمة وإبلاغ المحكمة عنها، وترتيب زيارات مسؤولي المحكمة للمنظمة.

٩٦,٣ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

١٠٩- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف النفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠,٣ آلاف يورو (١٢,٠ في المئة) (انظر الفقرة ١١٤ أدناه).

١١٠- وتُخصَّص الموارد المطلوبة لسد التكاليف الجارية لمكتب الاتصال القائم في نيويورك، بما في ذلك إيجار الحيز المكتبي، واللوازم المكتبية الأساسية، وما يحتاج إليه المكتب من سائر المستهلكات.

٧,٩ آلاف يورو

السفر

١١١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٣ ألف يورو (٣,٩ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف سفرتين إلى مقر المحكمة في لاهاي.

١,٠ ألف يورو

الضيافة

١١٢- لا تغير في المبلغ المطلوب.

٥,٠ آلاف يورو

الخدمات التعاقدية

١١٣- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف إسداء مشورة قانونية بشأن أمور منها عقد الإيجار.

٧٧,٤ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

١١٤- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف إيجار المباني والتكاليف المكتبية الجارية. وقد زيدت زيادة مقدارها ١٠,٠ آلاف يورو (١٤,٨ في المئة) يُقدَّر أن تلزم لسد زيادة في الإيجار إثر تغييرات في ملكية وإدارة مبنى المكاتب الذي يقع فيه مقر مكتب الاتصال.

٥,٠ آلاف يورو

اللوازم والمواد

١١٥- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لشراء لوازم مكتبية.

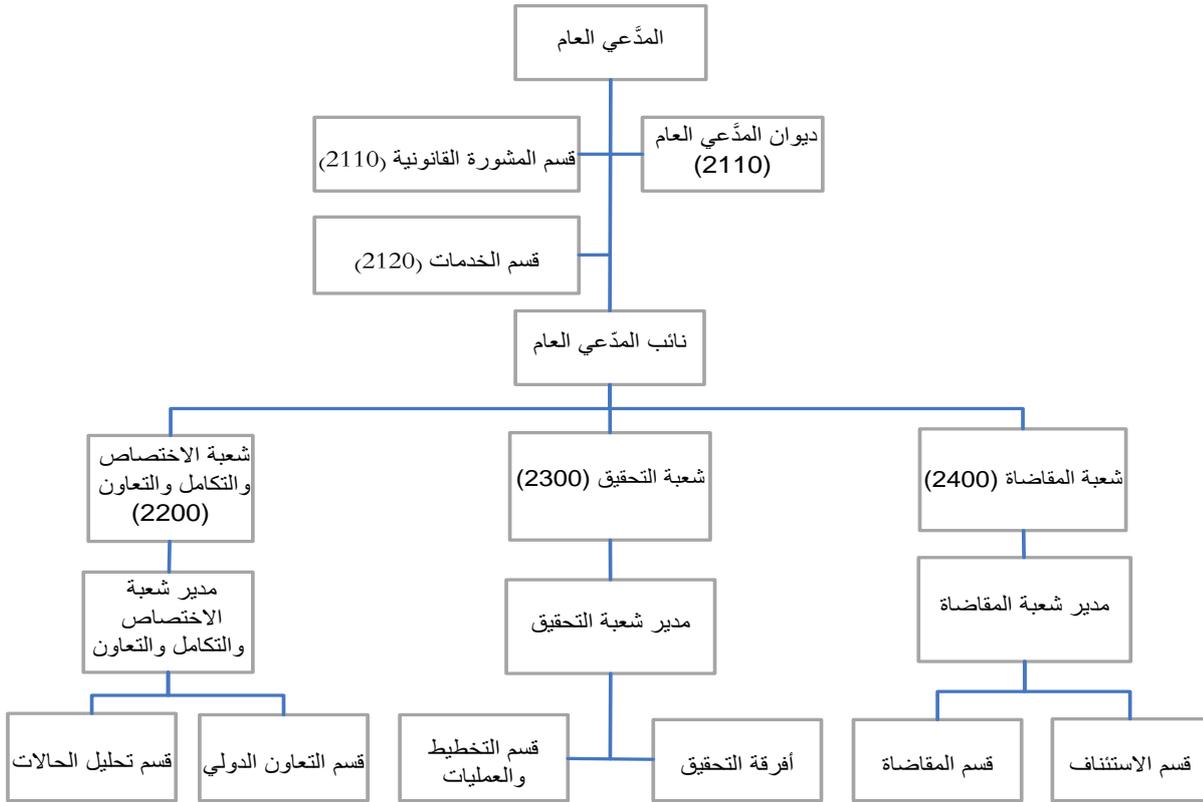
الجدول ١٦ : البرنامج ١٣٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مكاتب الاتصال ١٣٠٠	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥ %
	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	
الموظفون من الفئة الفنية	٢٢٣,٢			١٦٧,٣			٢٠٢,٧			٢١,٢
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٦٢,٨			٧٤,٩			١٩,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٢٣,٢			٢٣٠,١			٢٧٧,٦			٢٠,٦
المساعدة المؤقتة العامة										
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين										
السفر	٣,٠			٧,٦			٧,٩			٣,٩
الضيافة				١,٠			١,٠			٠,٣
الخدمات التعاقدية	٠,٤			٥,٠			٥,٠			٠,٤
التدريب										
الخبراء الاستشاريون										
النفقات التشغيلية العامة	٣٩,٧			٦٧,٤			٧٧,٤			١٤,٨
اللوازم والمواد	١,٩			٥,٠			٥,٠			١,٩
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤٥,٠			٨٦,٠			٩٦,٣			١٢,٠
المجموع	٢٦٨,٢			٣١٦,١			٣٧٣,٩			١٨,٣

الجدول ١٧ : البرنامج ١٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكاتب الاتصال	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي					١					١	١	٢
الملاك المتصل بالحالات										١	١	٢
المجموع الفرعي					١					١	١	٢
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
المجموع					١					١	١	٢

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام



المقدمة

١١٦- لقد ركّز في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام ("المكتب") للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ على ثلاثة نقلات أساسية في الاستراتيجية الرامية إلى تحسين جودة عمل المكتب ونجاعته: (١) اعتماد سياسة جديدة في مجال المقاضاة؛ (٢) تقديم الجودة على الكمية من حيث الأولوية وذلك بتركيز الموارد على عدد أقل من القضايا؛ (٣) تحسين أداء المكتب.

١١٧- وقد أيدت الدول الأطراف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وتنفيذها من خلال زيادة في الموارد. وأسهمت هذه الزيادة، مع سائر التدابير الواردة تفاصيلها في الخطة الاستراتيجية، من قبيل التعديل الذي أدخل على استراتيجية المقاضاة والجهود الرامية إلى تحسين الأداء التنظيمي، في تحسين نتائج أنشطة المقاضاة. فقد يسرت زيادة الموارد جهود المكتب الرامية إلى الشروع في جعل ملاك العاملين الذين تتألف منهم أفرقة مناسباً، بغية جمع بيانات أكثر تنوعاً، والتكفل على العموم بإجراء عمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة أكثر اتساقاً بالفعالية وبالنجاعة.

١١٨- وتستند خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ على النجاح الذي تكللت به خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، مبقيةً في الوقت نفسه على النقلة في سياسة المقاضاة التي تبين عملياً أنها

تؤدي نتائج إيجابية. وترمي هذه الخطة إلى المزيد من تحسين أداء المكتب وتكييفه مع التحديات الماثلة أمامه. ويشمل ذلك أموراً منها مواكبة المستجدات التكنولوجية والتقنيات الجديدة في مجال التحقيق والمقاضاة، لإعداد تدابير ملائمة للتصدي للجرائم الماسة بإقامة العدل، بما في ذلك محاولات التأثير على الشهود، وتقديم الحجج والدفع أمام المحكمة على النحو الأنجع والأكثر فعالية.

١١٩- ويجب أن يكون للمكتب المطال الكافي لاستيعاب أعمال جديدة، إلى جانب استكمال أعماله السابقة، وأن يتحلى بالقدر الكافي من المرونة لتلبية المتطلبات منه. ولكن كان عمل المكتب يستلزم على نحو لا مناص منه استمراره على معاملة المهام المطلوب النهوض بها على أساس درجاتها من الأولوية فإنه يجب أن يتمتع بالقدرة على التحرك الناجع والفعال في الحالات التي يتدخل فيها.

١٢٠- وتستند الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام لعام ٢٠١٦ إلى ثلاثة منطلقات مترابطة:

(أ) الخطة الاستراتيجية الجديدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)؛

(ب) تقييم أمين وواعي لاحتياجات المكتب إلى الموارد فيما يخص عام ٢٠١٦؛

(ج) قطع خطوة على طريق تطبيق مقترح العمل على مراحل للتوصل على مدى عدة السنوات التالية إلى القَدِّ الأساسي لملاك المكتب الذي تستلزمه تلبية المتطلبات منه على نحو فعال وناجع ومتقيد فيه بالمواعيد.

١٢١- وبيِّن تقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ أنها آتت نتائج إيجابية.

الأداء على صعيد اعتماد التهم	استراتيجية الفترة السابقة الممتدة من		استراتيجية الفترة الممتدة من	
	٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٢	حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥	٢٠١٥ إلى ٢٠١٢	٢٠١٢ إلى ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
بحسب التهم				
التهم التي اعتمدت	٥٠	٦٢,٥	٢٠,٦	٨٥,٨٣
التهم التي لم تُعتمد	٣٠	٣٧,٥	٣٤	١٤,١٧
المجموع	٨٠	١٠٠	٢٤٠	١٠٠
بحسب المتهمين				
المتهمون الذين اعتمدت التهم الموجهة إليهم	١٠	٧١,٤٣	٨	١٠٠
المتهمون الذين لم تُعتمد التهم الموجهة إليهم	٤	٢٨,٥٧	٠	٠
المجموع	١٤	١٠٠	٨	١٠٠

١٢٢- ويظهر من هذه النتائج أن استراتيجية تقديم جودة العمل على كميته من حيث الأولوية تؤدي المفعول المنشود، وإن كان ذلك يأتي على حساب خطط ضرورية أخرى يتعين إرجاؤها، مثل عمليات التحقيق الجديدة في مالي وليبيا ودارفور، ويعيق الجهود إلى تحريك عمليات تحقيق/قضايا ساكنة لكي تغدو جاهزة للمحاكمة.

١٢٣- وتستند الخطة الاستراتيجية الجديدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) إلى إنجازات الخطة السابقة وذلك بما يلي:

(أ) الإبقاء على النقلة التي شهدتها سياسة المقاضاة (مثل: إجراء عمليات تحقيق مفتوحة الإطار ومعقّمة بدلاً من عملياته المركّزة؛ ومقاضاة عدد محدود من المسؤولين عن ارتكاب الجرائم مسؤوليةً تراوح بين المتوسطة والكبيرة عند الاقتضاء بغية الوصول إلى المسؤولين عنه أكبر المسؤولية من خلال استراتيجية

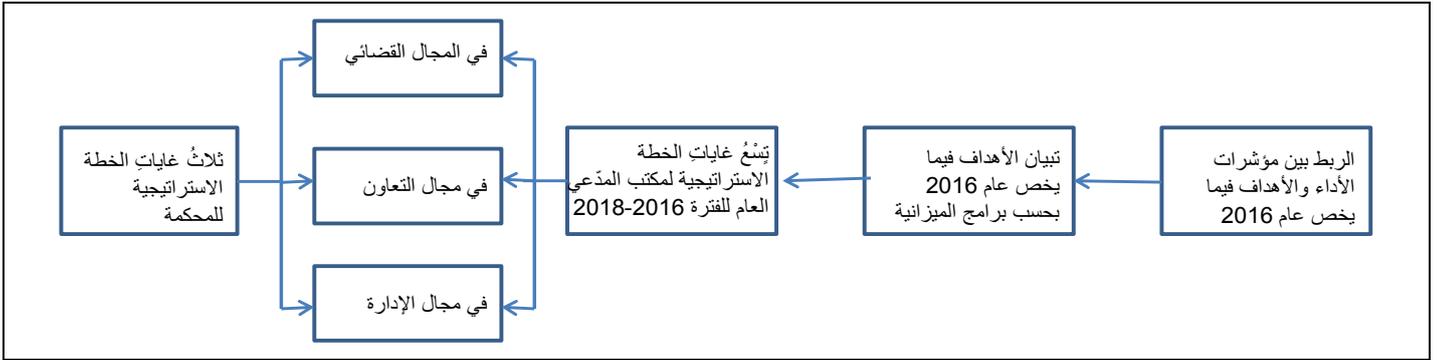
المقاضاة القائمة على صعود سلم المسؤولية من الأدنى إلى الأعلى شيئاً فشيئاً؛ والتوصل إلى التأهب اللازم للإجراءات الابتدائية في أقرب وقت ممكن ضمن أجل أقصاه موعد جلسة اعتماد التهم)؛

(ب) استدامة جودة العمل مع زيادة كميته تدريجياً من خلال زيادة أخرى في الموارد المستخدمة على نحو ناجح؛

(ج) تحسين الأداء على الصعيد التنظيمي من خلال تطوير قدرات جديدة.

١٢٤- وبالإضافة إلى استمرار بذل الجهود لتحسين الجودة وتلبية المتطلبات المتزايدة على تدخل المكتب لتلبية أكثر ملاءمة، تركزَّ الخطة الاستراتيجية أيضاً على ضرورة المزيد من التفاعل مع أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية المختصة. فيمكن أن يؤدي التفاعل المزيد على هذا النحو وما يتصل به من أشكال التأزر تحسينات للنجاعة وأن يحدَّ من ظاهرة الإفلات من العقاب.

١٢٥- لقد أُخذ تماماً في نطاق ميزانية المكتب المقترحة الحالية بمخطته الاستراتيجية وميزانيته ومؤشرات أدائه. أما التكامل مع الخطة الاستراتيجية للمحكمة جمعاء فلم يُحقَّق إلا على المستوى العالي للغايات الاستراتيجية الثلاث وذلك بالنظر إلى كون محتواها وشكلها قيد التدارس.



١٢٦- وتستند الميزانية المطلوبة لعام ٢٠١٦ إلى تقييم واقعي للموارد التي يحتاج إليها المكتب لكي يلي الطلب على تدخله. فأولاً، ثمة زيادة في الأنشطة لا مناص منها:

المحك	٢٠١٥	المجموع لميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة
عدد جلسات المحكمة المخطط لعقدها خلال فترة ١٢ شهراً	٢٠٠	١٩٦٥
عدد الحالات الجاري التحقيق فيها	٨	٢٠٨
عدد عمليات التحقيق الناشط	٤	٢١٥
عدد عمليات التحقيق الساكن	٩	٢٢٩
عدد عمليات التدارس الأولي	١٠	٢٣٩
عدد الأفرقة (التابعة لمكتب المدعى العام) المعنية بجلسات المحكمة	٤	٢٤٥
عدد دعاوى الاستئناف النهائي	١	١

١٢٧- ويستمر المكتب على العمل، بقدر الإمكان ضمن حدود ولايته، للنهوض بالتكامل، والحد بذلك من الحاجة إلى تدخله المباشر. ويشار في هذا الصدد إلى أن إجراء عمليات التدارس الأولي يظل يتسم بأهمية أساسية فيما يخص النهوض بالإجراءات الوطنية.

١٢٨- وعلى نحو مماثل يسعى المكتب إلى تقليص الحاجة إلى تدخله المباشر في القضايا التي تشمل جرائم مخلة بإقامة العدل منصوص عليها في المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي.

١٢٩- إن المكتب، واضعاً نصب عينيه المهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي وضرورة تركيز جهوده على المقاضاة في الجرائم الرئيسية، سيستعين بأنشطة المقاضاة بموجب المادة ٧٠ تبعاً لما لمحاولات التأخير على إقامة العدل من وقع على قضية معينة تنظر فيها المحكمة وعندما يرتقي أنه لا يمكن تناول الجرائم المعنية على المستوى الوطني على نحو سليم. وسيظل المكتب، عملاً بالمادة ٧٠(٤)(ب)، ونظراً إلى المعايير المنصوص عليها في

^{١٩} بالنظر إلى عدد قضاة المحكمة، وإلى أن نظام روما الأساسي لا يميز للقاضي الذي يكون قد شارك في الإجراءات التمهيدية المتعلقة بقضية معينة أن يشارك في الإجراءات الابتدائية المتعلقة بالقضية ذاتها، وإلى توفر ثلاث قاعات لجلسات المحكمة في مبانيها الدائمة الجديدة، فإن القضاة المشاركين في أكثر من محاكمة واحدة لن يتمكنوا في الواقع من المشاركة في النظر في قضيتين منفصلتين في اليوم نفسه لفترات مطولة. ولذا فإن الجدول الزمني للجلسات قد سُوي على النحو التالي:

- النطاق الزمني لانعقاد الجلسات: تنعقد لمدة خمسة أسابيع ثم تتوقف لمدة أسبوع واحد؛
 - العدد الأقصى لأيام انعقاد الجلسات: ١٥٥ لكل قاعة محاكمة: ١٥٥ x ٣ قاعات محاكمة = ٤٦٥ إجمالاً (كحد أقصى).
- ملاحظة: لئن كان العدد الفعلي المتوقع لأيام انعقاد الجلسات يبلغ ٣٩٥ (في أربع قضايا) فإنه يوصى بالإبقاء على العدد الإجمالي الأقصى البالغ ٤٦٥، اشتغالاً لجلسات غير جلسات المحاكمة (مثل جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين، وجلسات دائرة الاستئناف، وجلسات استعراض الحال في قضايا أخرى).

^{٢٠} جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، ليبيا، دارفور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، كينيا، أوغندا.

^{٢١} جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (أ) (المليشيا المسماة "سيليكا")؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (ب) (المليشيا المسماة "أنتي-بالاكا")؛ كوت ديفوار ٢؛ تحقيق جديد ١؛ ستة أشهر: أوغندا (قضية أنغوين) ثم تحقيق آخر. ستلزم خمسة أفرقة متكاملة، لأن كلاً من نصفى السنة سيشهد خمس عمليات تحقيق متزامنة.

^{٢٢} ليبيا ١، ليبيا ٢، دارفور ١، دارفور ٢ و ٤، دارفور ٣، كوت ديفوار ١ مكرراً (قضية سيمون أعغبغو)، مالي ١، جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣ و ٤، كينيا - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠، أوغندا (قضية كوني).

^{٢٣} أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس والعراق ونيجيريا وفلسطين وأوكرانيا.

^{٢٤} كينيا ١ (وتو و سونغ)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠، كوت ديفوار ١ (قضية لوران أعغبغو وشارل أثليه غوديه)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦ (قضية بوسكو أتاغندا)، أوغندا (قضية دومنيك أنغوين). فيما يخص مكتب المدعى العام، ليس هناك فرق في تشكيل الفريق (وبالتالي في أثر ذلك المالي) بين الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية المنخرطة في العمل في إطار جلسات المحكمة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية المنخرطة في الإعداد للمحاكمات.

القاعدة ١٦٢(٢) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتشاور مع الدول المعنية بشأن إمكان أن تُجرى السلطات الوطنية المختصة التحقيق والمقاضاة في هذه القضايا.

١٣٠- واستناداً إلى الأنشطة اللازمة المزمع الاضطلاع بها فيما يخص عام ٢٠١٦ تُزاد ميزانية المكتب زيادة مقدارها ٤٧٩,٣ ألف يورو (من ٣٩ ٦١٢,٦ ألف يورو إلى ٤٦ ٠٩١,٩ ألف يورو) ونسبتها ١٦,٤ في المئة. ويبيّن الجدول أدناه أهم العوامل المسببة للزيادة [بآلاف اليوروات].

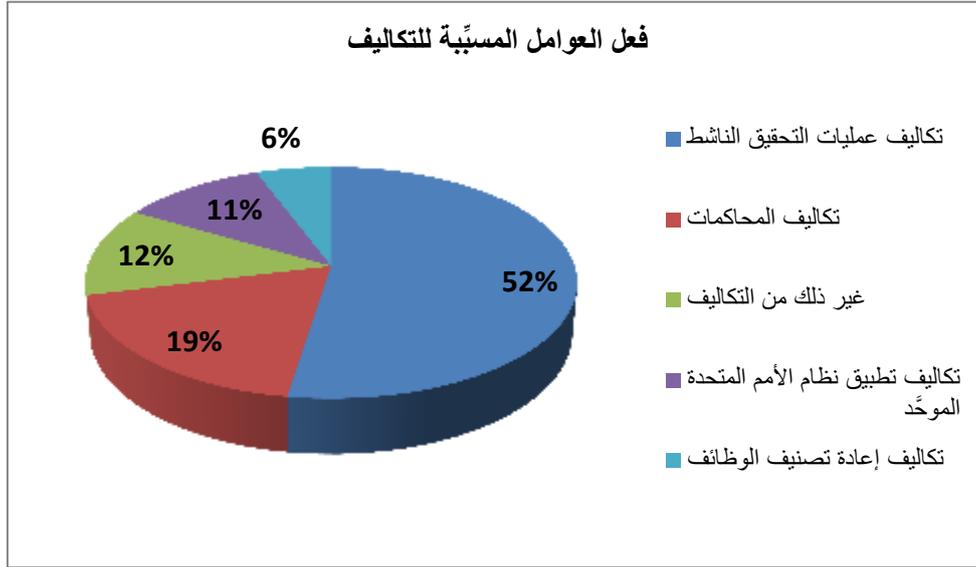
العامل المسبب للتكاليف	٢٠١٥	٢٠١٦	الفرق	الأثر
عمليات التحقيق الناشط	٤	٥	١	٣ ٤٠٠,٠
المحاكمات	٤	٥	١	١ ٢٠٠,٠
غير ذلك من التكاليف				٨٠٦,٥
تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد				٧٠٥,٠
وقع إعادة تصنيف الوظائف				٣٦٧,٨
المجموع العام للزيادات				٦ ٤٧٩,٣

١٣١- وسيستنى للمكتب بفضل الموارد الإضافية المخصصة لعملية تحقيق ناشط إضافية واحدة ومحاكمة أخرى أن يتصدى للزيادة الضرورية في الأنشطة لكن ليس بالعمق والجودة اللازمين فيما يخص جميع الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٦. فهذه الزيادة المحدودة لا يمكن أن تجعل المكتب يبلغ مقدار الموارد اللازم لتوفير العدد المناسب من العاملين للاضطلاع بجميع الأنشطة المزمع إجراؤها وفقاً لنموذج المكتب الخاص بالتجهيز بالموظفين الذي طبقه فيما يخص خطتيه الاستراتيجيتين (للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٨).

١٣٢- وتجدر ملاحظة أن ٧١,٠ في المئة من الزيادة الإجمالية المرتقبة فيما يخص عام ٢٠١٦ مخصص لأنشطة إضافية يضطلع بها المكتب (هي تحقيق ناشط إضافي واحد ومحاكمة إضافية واحدة). أما العنصر المتصل بـ"غير ذلك من التكاليف" فهو مرتبط ارتباطاً صارماً بدعم عمليات المكتب، مثل النفقات التشغيلية في الميدان، وتكاليف السفر، والاستثمار في عمليات تحسين النوعية (مثل احتياز المعدات التخصصية، والبرامجيات الحاسوبية، والتدريب)، زائداً تعزيز بعض وظائف الدعم. وأما المكوّن الآخر من مكوّنات الزيادة فهو تكاليف تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد، التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام ويجب إدراجها في الميزانية احتساباً للالتزامات المحكمة تجاه نظام التقاعد فيها.

١٣٣- ثم إن المكتب قام - بناء على توصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والعشرين - بعملية إعادة تصنيف لبعض الوظائف في شعبه وأقسامه^{٢٥}. فقد كُلفت لجنة استشارية داخلية معنية بتصنيف الوظائف مؤلفة من موظفين من مختلف أجهزة المحكمة باستعراض طلبات إعادة التصنيف. وتبعاً لإجراء متفق عليه مع لجنة الميزانية والمالية تم تنجيز التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بتصنيف الوظائف وإرسالها إلى مصنّف مهني خارجي لتقييمها تقييماً مستقلاً، سُرسل بعد ذلك إلى المدّعية العامة لكي تنظر فيه. وقد قدرّت اللجنة الاستشارية المعنية بتصنيف التكاليف ذات الصلة تقييماً مؤقتاً بمبلغ مقداره ٣٦٧,٨ ألف يورو. وسُحّد المبلغ

الفعلي الذي يتعين إدراجه في الميزانية عندما يكون المصنّف الخارجي قد أنجز تقييمه وتكون المدّعية العامة قد نظرت في التوصيات. وعندما يتم تحديد المبلغ النهائي، سيُعرض على جمعية الدول الأطراف لإقراره.



١٣٤- فمن شأن الميزانية المقترحة لمكتب المدّعي العام أن تتيح له تقليص الفجوة القائمة على صعيد الموارد المتوافرة لكن دون أن يبلغ القدّ الأساسي لملاكه الذي يجعل بمقدوره تلبية الطلب على تدخله بالدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة مع الأخذ إلى مدى مقبول مبدأ تناول القضايا التي بين يديه على أساس درجات أولويتها.

١٣٥- إن هذه الزيادة في الميزانية لا تتيح للمكتب أن يلبّي فوراً جميع المتطلبات منه. وسيظل يتعين على المكتب تناول القضايا على أساس درجات أولويتها عندما تكون الإجراءات التمهيدية أو الإجراءات الابتدائية فيها قد بدأت^{٢٦}. وثمة عمليات تحقيق جديدة ينبغي إجراؤها في ليبيا ومالي ودارفور يجري إرجاؤها أو تُجرى بصورة هامشية فقط. وتفضي عدم كفاية الموارد إلى إرجاء حالات تخضع لعمليات تدارس أولي وكان يمكن أن تُباشر التحقيقات فيها.

١٣٦- وسيظل المكتب يعمل، في إطار حرصه على تدبير الموارد الحضيف، لتمييز المكاسب التي يمكن تحقيقها عن طريق تحسين النجاعة. إنه قد أثبت فيما سبق أنه قادر على استبانة مجالات تحسين النجاعة وهو بصدد إنشاء فريق عامل دائم لمواصلة هذه الجهود.

^{٢٦} إن مبالغ الموارد المطلوبة ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة هذه محسوبة على أساس نموذج القدّ الأساسي لملاك المكتب من الموظفين. ويبيّن المكتب في تقرير شامل منفصل بنيتة المقترحة ويحدد قداً نموذجياً مستقراً ثابتاً يتيح له في حالة اعتماده موارد مستقرة وكافية لاستيعاب عبء عمله ما لم تستجدّ أوضاع استثنائية أو تغيّرات كبرى في المتطلبات المتوقّعة. وعندما يُوصّل إلى القدّ الأساسي، سيستمر المكتب على توتّي المرونة في استخدام موارده وسيظل يتناول القضايا التي تستلزم تدخله على أساس درجات أولوية يوليها لها. وتمثّل ميزانية عام ٢٠١٦ خطوة أولى على طريق التوصل تدريجياً إلى القدّ الأساسي.

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
لَمَّا يُحَسَّب	٤٤٢ ٦٧٠	٨٣٥ ٠٠٠	٢٢٤ ٥٢٥	المكسب المتأقّي عن زيادة النجاعة (بالبيرووات)
٣٩,٦	٣٣,٢	٢٨,٢	٢٧,٧	مقدار الميزانية (بملايين البيرووات)
	%١,٣	%٢,٩	%٠,٨	ال%

الأهداف: مكتب المدّعي العام

١٣٧- إن تسع الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام فيما يخص الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ منظمّة حول ثلاثة مواضيع رئيسية:

(١) الارتقاء بدرجة جودة الأداء فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمكتب ضمن إطار ولايته:

(أ) الغاية الاستراتيجية ١: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة؛

(ب) الغاية الاستراتيجية ٢: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛

(ج) الغاية الاستراتيجية ٣: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة؛

(د) الغاية الاستراتيجية ٤: المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقّدة والمستمرة التطور.

(٢) تهيئة الظروف اللازمة لاضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به في إطار ولايته:

(أ) الغاية الاستراتيجية ٥: التوصل إلى جعل قُدّ المكتب قُدّاً أساسياً يتيح له تلبية المتطلّبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بما يلزم من الجودة والفعالية والنجاعة؛

(ب) الغاية الاستراتيجية ٦: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته؛

(ج) الغاية الاستراتيجية ٧: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة؛

(د) الغاية الاستراتيجية ٨: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة.

(٣) الإسهام في أعمال استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة:

(أ) الغاية الاستراتيجية ٩: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

١٣٨- وبيّن الجدول الوارد أدناه الترابط بين الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية للمكتب (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)، والأهداف ذات الصلة المحددة فيما يخص ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٦، ومؤشرات الأداء الأربعة عشر التي تم تحديدها. وتكرّر في هذا الجدول بعض المؤشرات العامة الأربعة عشر بحسب اللزوم وعند اللزوم. ويؤيّد ذلك ما مجموعه ٣١ مؤشراً في الجدول، لكن هذه المؤشرات سَتُجمَع وفقاً للمؤشرات العامة الأربعة عشر.

الجدول ١٨ : الأهداف، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

مؤشر الأداء	الهدف فيما يخص عام ٢٠١٦	الغاية الاستراتيجية
١- إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	١- الاضطلاع بالأنشطة بالقدر السنوي المحدّد على ضوء الميزانية المخصّصة	١- إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة
٢- نمط الاستنتاجات القضائية بشأن كيفية إجراء عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	٢- التحيد بسياسات مكتب المدّعي العام والمعايير المعمول بها فيه	٢- نمط الاستنتاجات القضائية بشأن كيفية إجراء عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة
٣- مدى جودة التفاعل مع مكتب المدّعي العام	٣- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:	٣- التقيد بسياسات مكتب المدّعي العام والمعايير المعمول بها فيه
٤- العمل بالعبء المستخلصة	٤- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:	٤- العمل بالعبء المستخلصة
٥- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:	٥- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:	٥- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:
٦- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:	٦- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:	٦- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/متموّلهم أمام المحكمة:
٧- التهم الموافق عليها/التهم الموجهة في مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض، ومرحلة اعتماد التهم، والمرحلة الابتدائية	٧- التهم الموافق عليها/التهم الموجهة في مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض، ومرحلة اعتماد التهم، والمرحلة الابتدائية	٧- التهم الموافق عليها/التهم الموجهة في مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض، ومرحلة اعتماد التهم، والمرحلة الابتدائية
٨- تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية	٨- تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية	٨- تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية
٩- المنطلق على النحو المخطط له	٩- المنطلق على النحو المخطط له	٩- المنطلق على النحو المخطط له
١٠- توفير تدريب متخصص للموظفين المعنيين بشأن إجراء المقابلات مع الشهود الضعيفي الحال	١٠- توفير تدريب متخصص للموظفين المعنيين بشأن إجراء المقابلات مع الشهود الضعيفي الحال	١٠- توفير تدريب متخصص للموظفين المعنيين بشأن إجراء المقابلات مع الشهود الضعيفي الحال
١١- اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال وخطة تنفيذها	١١- اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال وخطة تنفيذها	١١- اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال وخطة تنفيذها
١٢- الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	١٢- الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	١٢- الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال

مؤشر الأداء	الهدف فيما يخص عام ٢٠١٦	الغاية الاستراتيجية
٢١- التبدل السنوي في التوازن العام بين الجنسين وبين رعايا مختلف البلدان	١- تحسين التوازن الجنساني والتوازن بين رعايا مختلف البلدان	٨- التكفل بإدارة المكتب إدارة
٢٢- معدّل التنفيذ السنوي لبرنامج التدريب: ما يُرَمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	٢- تنفيذ جميع عمليات التدريب وتقييم الأداء	مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة
٢٣- إجراء الاستقصاء بشأن جو العمل (بما في ذلك القيم)	٣- تنفيذ برنامج غرس القيم	للمساءلة
٢٤- إجراء الاستقصاء بشأن جو العمل (بما في ذلك القيم)	٤- تنفيذ التوصية المتعلقة بمجو العمل	
٢٥- تطور اللياقة للعمل	٥- إجراء مراجعة المخاطر المهنية	
٢٦- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٦- مراجعة استراتيجية وبنية تدبر المعلومات	
٢٧- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٧- إقامة نظام مؤشرات الأداء ونظام تدبر المخاطر ونظام (القيم)	
٢٨- المعدّل السنوي لتنفيذ الميزانية		
٢٩- معدّل تنفيذ تدابير مراقبة المخاطر التي يحظى الاهتمام بها بالأولوية خارج نطاق سجل المخاطر الذي يمسكه مكتب المدّعي العام		
٣٠- المحاكاة المرحلية: ما يُرَمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	١- تقييم المشاورات بشأن مضمون استراتيجية منسقة خاصة	٩- العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة
٣١- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٢- بالتحقيق والمقاضاة وشروط وضعها وتبعات تنفيذها، وتحديد المساهمة التي يمكن أن يقدمها مكتب المدّعي العام لذلك	

الجدول ١٩ : البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المتصلة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع وبما فيه صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٤٧٨٨,٣	١٤٢٥٢,٩	١٩٠٤١,٢	٤٢٣٠,٥	١٢٤٩٩,٧	١٦٧٣٠,٢	٤٣٤١,٣	١٣٢٢٣,٧	١٧٦٦٤,٩	٩٣٤,٨	٥,٦
الموظفون من فئة الخدمات العامة				١٠٩٤,٢	٣٠١٠,٠	٤١٠٤,١	١٠٧٨,١	٣٠١٦,٦	٤٠٩٤,٧	-٩,٤	-٠,٢
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٧٨٨,٣	١٤٢٥٢,٩	١٩٠٤١,٢	٥٣٢٤,٧	١٥٥٠٩,٧	٢٠٨٣٤,٣	٥٤١٩,٣	١٦٢٤٠,٣	٢١٧٥٩,٦	٩٢٥,٤	٤,٤
المساعدة للوقت العامة	٩٣,١	٨٥٠٠,٢	٨٥٩٣,٣	٨٧٩٦,٥	١٤٢١٠,٧	١٤٢١٠,٧	١٤٢١٠,٧	١٤٢١٠,٧	١٩٤٥٠,٢	٤٧٧٩,٦	٣٢,٦
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات	٣,٧	٢,٤	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٢,٨	٨٥٠٢,٦	٨٥٩٩,٤	٨٨٠٢,٦	١٤٢١٠,٧	١٤٢١٠,٧	١٤٢١٠,٧	١٤٢١٠,٧	١٩٤٥٠,٢	٤٧٧٩,٦	٣٢,٦
السفر	٢٧٠,٧	٢٥١٢,٨	٢٧٨٣,٥	٢٨٨٦,٦	٢٧٨٨,٨	٢٨٨٦,٦	٢٨٨٦,٦	٢٨٨٦,٦	٢٩٣٩,٣	٥٠٢,١	٢٠,٦
الضيافة	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٠٠,٠
الخدمات التعاقدية	٢٠,٢	٤٤٨,٩	٤٦٩,١	٦٩٤,٩	٤٤٩,٥	٤٤٩,٥	٤٤٩,٥	٤٤٩,٥	٦٥٩,٥	١٦٠,٠	٣٢,٠
التدريب	١٥,٢	١٢٦,٦	١٤١,٨	١٤١,٨	٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٦٥,٦	١٥,٤	٤,٤
الخبراء الاستشاريون	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١٢,٧	٠,٨	٠,٧
النفقات التشغيلية العامة	٨,٢	٥٩١,٧	٥٩٩,٩	٦٠٢,٦	٤٥٥,٠	٤٥٥,٠	٤٥٥,٠	٤٥٥,٠	٥٣٥,٠	٨٠,٠	١٧,٦
الولائم والمواد	٤,٤	٤٥,٤	٤٩,٨	٤٩,٨	٧١,٠	٧١,٠	٧١,٠	٧١,٠	٧١,٠	١١,٠	١٠,١
الأثاث والعتاد	٤٥٤,٥	٤٥٤,٥	٤٥٤,٥	٤٥٤,٥	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٢٣,٧	٤٢٠٣,٨	٤٥٢٧,٥	٤٨٩٣,٤	٣٦٠٠,٨	٤١٠٧,٨	٣٦٠٠,٨	٣٦٠٠,٨	٤٣٢٤,٦	٧٧٤,٣	١٨,٨
المجموع	٥٢٠٨,٨	٢٦٩٥٩,٣	٣٢١٦٨,١	٥٦٨,١	٣٢٧٣٦,٢	٦٢٩١,٥	٣٣٣٢١,٢	٣٩٦١٢,٦	٣٨٢٢٨,٧	٦٤٧٩,٣	١٦,٤

الجدول ٢٠ : البرنامج الرئيسي الثاني: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب المدعي العام	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٣-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي	١	١	٣	٦	٩	٤	٧	٢	٣٣	١٦	٤٩	
الملاك المتصل بالحالات										٤٨	١٦٩	
المجموع الفرعي	١	١	٣	٦	٩	٤	٧	٢	٣٣	٦٤	٢١٨	
الوظائف												
الجديدة/المؤهلة												
المجموع الفرعي												
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعادة												
المجموع الفرعي												
المجموع	١	١	٣	٦	٩	٤	٧	٢	٣٣	٦٤	٢١٨	

(أ) البرنامج الفرعي ٢٠١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية

المقدمة

١٣٩- يتألف البرنامج الفرعي ٢٠١٠ من ديوان المدعي العام (IOP) وقسم المشورة القانونية (LAS).

١٤٠- ويقدم ديوان المدعي العام المساعدة إلى المدعية العامة ويسدي إليها المشورة بشأن اضطلاعها اليومي بمهامها والإدارة العامة للمكتب ومراقبة جودة عمله؛ وينسق جميع الشؤون الاستراتيجية والإدارية التي تتناولها المدعية العامة ويقدم التوصيات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة، وينسق الأنشطة والسيورات الجارية ضمن المكتب والمشاركة بين الأجهزة، ويفحص البلاغات الصادرة باسم المدعية العامة؛ وينسق اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومراجعة ما يودع من وثائق، والتواصل مع الشعب والأقسام والأفرقة المتكاملة؛ ويسهر على تدبير المكتب لاحتياجاته الخاصة إلى الموارد البشرية، وعلى تجهزها من خلال فريقه المعني بالموارد البشرية بملاك من الموظفين الجيدين التأهيل والمتحمسين للعمل؛ ويدير العلاقات العامة للمدعية العامة؛ ويساعد المكتب في القيام على نحو فعال من خلال وحدة الإعلام فيه بنشر المعلومات وأداء الأنشطة في مجال العلاقات العامة.

١٤١- أما قسم المشورة القانونية فيسدي إلى المدعية العامة والمكتب المشورة القانونية بشأن التقارير والمنشورات كما يسدي إليهما المشورة بشأن أفراد حالات الموظفين، ويتولى استعراض العقود وتحريرها. ويقوم هذا القسم أيضاً بالبحوث القانونية ويسدي المشورة إلى قسم تحليل الحالات، ويسهم في البحوث القانونية وفي المشورة التي يسديها قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا. ويتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن تنسيق ووضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب، ما يشمل وضع السياسات وإجراءات العمل القياسية والمبادئ التوجيهية، وتنسيق تنفيذها.

١٤٢- كما يتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن تنسيق وضع قاعدة بيانات السوابق القضائية التي تشمل جميع وحدات المحكمة، وعن إعداد تقارير المحكمة الأسبوعية وتعميمها. ويدعم هذا القسم الفريق المعني بالموارد البشرية في مكتب المدعي العام لإعداد خطط التدريب وتنفيذ الخطط المقررة. وينظم قسم المشورة القانونية أيضاً سلسلة من المحاضرات التي يلقيها زائرون بشأن مسائل تحظى باهتمام عام من المكتب ومن المحكمة جمعاء، ويدير شؤون هذه المحاضرات؛ ويتولى بناء على طلب من المدعية العامة أو من اللجنة التنفيذية تنظيم وتسيير منتديات قانونية يتحدث فيها متكلمون داخليون.

١٤٣- ويلبي قسم المشورة القانونية طلبات هذه المشورة الصادرة عن المدعية العامة وعن اللجنة التنفيذية وعن شعب مكتب المدعي العام وأقسامه فيما يتعلق بالعمليات الرئيسية للمكتب أو باشتغال المكتب بوجه عام بصفته جهازاً مستقلاً. ويسهم هذا القسم في إعداد المشورة القانونية التي يسديها قسم الاستئناف إلى أفرقة التحقيق والمقاضاة. ويسر قسم المشورة القانونية وضع ومسك معايير المكتب. وهو يعد في هذا السياق كتيب العمليات ومسك مدونة قواعد السلوك. كما إنه يقود وضع وتنفيذ سياسات المكتب بشأن المسائل الرئيسية التي تستبينها المدعية العامة.

١٤٤- ويتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن إعداد نظام العبر المستخلصة وعن إضفاء الطابع المؤسسي عليه بغية تمييز الممارسات الجيدة والتوثيق لها والعمل بها، استناداً إلى التجربة، ارتقاءً بدرجة جودة ونجاعة العمليات.

وكذلك يتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن إعداد وتنسيق آلية تحقق للسهر على تنفيذ معايير المكتب والتقييد بها.

١٤٥- ويتدبر قسم المشورة القانونية مسك وتطوير أدوات قانونية إلكترونية وركن للملاحظات وقواعد بيانات من أجل المكتب، الذي يوفر له أيضاً التدريب ويتولى من أجله إقامة واستدامة شبكة قانونية أكاديمية. ويقوم هذا القسم أيضاً بتيسير وضع وتدبير المعايير الشاملة بنطاقها جميع وحدات المحكمة، مثل السياسات والتعاميم الإدارية، وهو يتولى مع الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب المسؤولية عن إسداء المشورة بشأن تطبيق نظام الموظفين الأساسي ونظامهم الإداري في فردى الحالات، بوسائل منها إجراءات التقاضي.

١٤٦- وينظم قسم المشورة القانونية تدريب موظفي المكتب فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب المدعي العام (٢٠١٣) ونظام العبر المستخلصة والتحقق.

الجدول ٢١: أهداف ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
القضاء والمقاضاة (١-٢)		
الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	- الإسهام في البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية إلى قسم تحليل الحالات مع الحث على إجراء عمليات تدارس أولى وإلى قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا - شرح أنشطة المكتب وشحذ الوعي بها عن طريق إعلام الجمهور	الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب إجراء المقابلات وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ تنجيز خطط التنفيذ لكي تطبقها الأفرقة إجراء المقابلات وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ
الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم المنطوق بالأطفال المرتكبة بحق الأطفال	- تواتر اجتماعات اللجنة التنفيذية وقراراتها - وضع خطة تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم المنطوق بالأطفال - شحذ وعي الجمهور بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطوق عن طريق إعلام الجمهور	الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب تنجيز وضع السياسة واعتمادها وعرضها
الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	- الإسهام في البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية إلى قسم تحليل الحالات مع الحث على إجراء عمليات تدارس أولى وإلى قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا	الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب
التعاون والدعم (٣-٢، ٣-٣)		
الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	- شرح أنشطة المكتب وشحذ الوعي بها وجلب الدعم لها والتعاون فيما يخصها من خلال المهام التي تضطلع بها المدعية العامة، والإعلام العام - التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المخطط له	دعم المهام التي تضطلع بها المدعية العامة، وإجراء المقابلات، وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ المضي في تطوير الشبكة الأكاديمية، بوسائل منها تنظيم المحاضرات التي يلقيها زائرون المساهمة في إعلام الجمهور والتمثيل الخارجي للمكتب مواصلة تطوير مشروع الأدوات القانونية وإدارته
الأهداف المتعلقة بالإدارة (١-٢، ٢-٢، ٣-٢، ٤-٢)		
الغاية ٨ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة	- إسداء المشورة القانونية وإعداد النصوص فيما يتعلق بأحد الشؤون الإدارية - وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب	تقليل احتمال التقاضي، وتحقيق نتائج مرضية كلما كان لا مناص من التقاضي مراجعة كتيب العمليات وتحديثه عند اللزوم وبموجب اللزوم
	- الإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة - وضع سياسات استراتيجية للمكتب	المساهمة في ذلك في الوقت المناسب؛ وتحديث آراء المكتب ومصالحه على نحو مرضي
	- تنفيذ مشروع العبر المستخلصة	اعتماد خطة تنفيذ السياسة الخاصة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطوق؛ واعتماد السياسة المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحق الأطفال
	- وضع نظام تحقق لمراقبة الامتثال	تنفيذ المشروع، وتشغيل النظام الإلكتروني، والأخذ بالعبء المستخلصة في

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
	- إعداد خطة التدريب السنوي للعاملين في مكتب المدعي العام، وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية	إطار الممارسة العامة للمكتب تحديد إطار نظام التحقق في مكتب المدعي العام وتنفيذه
	- تنجيز وثائق السياسات الخاصة بالعمل عن بعد وغيرها من السياسات المتعلقة بالموظفين، وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية	
	- تحسين التوازن بين الجنسين وبين رعايا البلدان ضمن مجموعة العاملين في مكتب المدعي العام	
	- معالجة ما يندرج ضمن نطاق سيطرة مكتب المدعي العام من المسائل الأساسية المتصلة بجو العمل	
	- تنجيز وتنفيذ مشروع القيم الجوهرية للمكتب	
	- مراجعة البنية الداخلية لمكتب المدعي العام بغية زيادة فعاليتها ونجاعتها والتكفل بضمان جودتها	

٢ ٨٣٢,٧ ألف يورو

موارد الميزانية

١٤٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٧٨,٦ ألف يورو (٦,٧ في المئة).

٢ ١١٢,٩ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٤٨- لا تغير في عدد الوظائف الثابتة. ويُحتاج إلى موظف إضافي من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٣) لمساعدة ديوان المدعي العام على النهوض بأود عمله المزيد. كما يتعين على الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب أن يساعد المكتب في تنمية قدراته. ولذا يُطلب لعام ٢٠١٦ موظف معاون معني بالاتصال بشأن الموارد البشرية (من الرتبة ف-٢) لمدة اثني عشر شهراً. أما وظيفة الموظف المعني بالاتصال في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣) التي أُقرت في ميزانية عام ٢٠١٥ لمدة اثني عشر شهراً فلم تعد مطلوبة. وقد تسنى هذا التقليل البيّن في الموارد البشرية بفضل تحسين سيرورات التوظيف ضمن الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب وعلى افتراض أن البنية الجديدة لقلم المحكمة ستمكّنه من تقديم المساعدة على النحو الذي هيأت له المراجعة المسماة *ReVision*.

١ ٥٥٨,٢ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١٤٩- يدعم المدعي العام (وهي من رتبة وكيل أمين عام) مساعد خاص رئيسي (من الرتبة ف-٤)، يتولى المسؤولية عن الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب وعن وحدة الإعلام التابعة للمكتب وعن سائر العاملين في ديوان المدعي العام، وينسّق وظائف ديوان المدعي العام تحت إشراف المدعي العام المباشر. ويعمل في ديوان المدعي العام موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣)، وموظفان معنيان بالإعلام (من الرتبة ف-٢)، ومساعدان خاصان للمدعي العام (واحد من الرتبة ف-٢ والآخر من الرتبة ف-١)، ومساعد شخصي للمدعي العام (من الرتبة خ ع-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-١)، ومساعد معني بالإعلام (من الرتبة خ ع-١)، ومساعد معني بالعاملين (خ ع-١). ويرأس قسم المشورة القانونية

مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، كما يعمل في هذا القسم مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)،
ومستشار قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٥٥٤,٧ ألف يورو

١٥٠- تُطلب في إطار المساعدة المؤقتة العامة الوظائف الخمس التالية (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) للفريق المعني بالموارد البشرية في مكتب المدعي العام (OTP-HR) أو لسد متطلبات في مكتب المدعي العام أو ديوان المدعي العام (IOP) أو قسم المشورة القانونية (LAS):

(أ) وظيفة لمساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ب) وظيفة لمساعد خاص في ديوان المدعي العام (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ج) وظيفة لمسؤول اتصال معني بالموارد البشرية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(د) وظيفة لمستشار قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(هـ) وظيفة لمنسّق لتدبير المعلومات (من الرتبة ف-٥) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١٥١- فالزيادة الإجمالية الصافية في عدد الموظفين بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ تساوي موظفاً واحداً وتكافئ من ناحية الميزانية وظيفة من الرتبة ف-٢. وذلك أن الزيادة في عدد الوظائف من الرتبة ف-٣ في ديوان المدعي العام تعوّض كامل التعويض بانخفاض مكافئ في الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧١٩,٨ ألف يورو

١٥٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤١,٨ ألف يورو (٦,٢ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر ١٨١,٦ ألف يورو

١٥٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠,٧ ألف يورو (١٢,٨ في المئة) ويُعتزم استخدامه لسد تكاليف مهمات من المزمع أن تضطلع بها المدعية العامة والعاملون معها.

١٥٤- فيتعيّن على المدعية العامة الاضطلاع بمهمات خارج بلد المقر بغية شحذ الدعم وتعزيز التعاون، على أرفع مستوى، لعمليات التحقيق التي يجريها المكتب والقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاضاتهم والإسهام في تعظيم أثر نظام روما الأساسي. وقد بيّنت التجربة ما يمكن أن تؤتيه هذه المهمات من وقع ونتائج إيجابية حاسمي

الأهمية. كما تُسَدِّد بمبلغ ميزانية السفر تكاليف مهمات ممثلي وحدة الإعلام، وقسم المشورة القانونية، ووحدة الموارد البشرية في مكتب المدعي العام، ويمثل جزءاً منه مخصصاً لأسفار أصحاب الشأن الرئيسيين المدعويين إلى مقابلة المدعية العامة ممن لا يستطيعون سد تكاليف هذه الأسفار بأنفسهم.

الضيافة ١٠,٠ آلاف يورو

١٥٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٠ آلاف يورو (١٠٠,٠ في المئة).

١٥٦- وتطلب هذه الموارد لسد تكاليف ضيافة الوفود الدولية، والدبلوماسيين، والضيوف المرموقين الذين يزورون مكتب المدعي العام. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة وافقت في السنة الماضية على أن توزع على أجهزتها معظم التكاليف المتكبدة لاستضافة الدبلوماسيين الزائرين والوفود التي يستقبلها أكثر من واحد من كبار مسؤولي المحكمة. لقد تزايد تواتر هذه الأحداث/الزيارات على مر السنين، ويُرتقب أن تصبح أكثر تواتراً منها في الماضي. كما إن انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة - المعتمَر أيضاً استخدامها للمضي في تنمية أنشطة المحكمة التوعوية لدى الجمهور - سيسهم في زيادة عدد الزوار الرفيعة المستوى الذين يمكن للمكتب إلى حد معقول توقع أنه سيستقبلهم في عام ٢٠١٦.

الخدمات التعاقدية ٥٠,٠ ألف يورو

١٥٧- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتطلب الموارد المعنية لتحمل تكاليف بعثات إعلام مستقلة في البلدان التي تعمل فيها المحكمة. والمعتاد أن تتصل التكاليف المتكبدة من هذا الباب ببرامج إذاعية، وباستئجار المرافق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وبيانتاج وتوزيع المواد الإعلامية.

التدريب ٣٦٥,٥ ألف يورو

١٥٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٥,٣ ألف يورو (٤,٤ في المئة). وتبقى ميزانية التدريب مركزة في الديوان. ويُعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية من عناصر الاستراتيجية الرامية إلى استحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن مكتب المدعي العام وتحسين الجودة والارتقاء بالأداء. وقد زيدت ميزانيته مراعاةً لضرورة توفير تدريب ملائم للموظفين الإضافيين الجدد، وتحسين مهارات الموظفين الحاليين. وسُتستخدم الأموال المعنية لتنفيذ برنامج تدريب وفقاً لأولويات التدريب المحددة الطابع في مكتب المدعي العام، المتصلة رئيسياً بالتحقيق^{٢٧} والتقاضى والاستئناف والتكامل والتعاون، ولسد الاحتياجات الخاصة في مجال المهارات اللغوية، وتدبر الأدلة والمعلومات، والتسيير والممارسة العائتين.

١٥٩- وسيعمل المكتب، حيثما أمكن الأمر، مع منظمات أخرى وهيئات وطنية للتكفل بأقصى قدر من النجاعة بالقياس إلى التكاليف، بوسائل منها مثلاً تقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال المحاماة ودعاوى الاستئناف مع المحاكم المختصة، أو الاستعانة بمنظمات مشهورة ترغب في تقديم الخدمات دون مقابل. ويخصّص جزء من الميزانية لتنفيذ دورات الاعتماد الدولي للمحققين والمقاضين التنفيذ الكامل، ويجري حالياً إعداد هذه الدورات بالتعاون مع

^{٢٧} ترد التفاصيل المتعلقة بملسات التدريب ذي الطابع المحدد المعتمَر إجراؤها من أجل العاملين في شعبة التحقيق ضمن السرد المتعلق بهذه الشعبة في إطار البرنامج ٢٣٠٠ [انظر الفقرة ٢٥١].

مؤسسات دولية من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة بلبنان، وجهاز شرطة لندن الكبرى (London's Metropolitan Police Service). ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدعي العام يعمل مع قلم المحكمة على مشاريع مشتركة مصممة لاغتنام الفرص السانحة أكمل اغتنام وإبقاء التكاليف عند حدها الأدنى في الوقت ذاته.

١١٢,٧ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

١٦٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٨ ألف يورو (٠,٧ في المئة). فسيواصل المكتب في عام ٢٠١٦ استئجار خدمات مستشارين مختصين بشؤون الحالات وشهود من الخبراء لدعم عمليات التحقيق والمحاکمات. بيد أنه، سعياً إلى تقليص مقدار هذا البند من بنود الميزانية، سٌحدّ حالات استئجار خدمات هؤلاء الأشخاص بصورة صارمة وسيُستعان بقدر الإمكان بمستشارين يقدمون خدماتهم دون مقابل. ويساوي المقدار المطلوب ثمانية أشهر عمل بالرتبة ف-٥، وإن كان المقدار الفعلي لخدمات الخبراء الاستشاريين سيحدّد على أساس العمل المطلوب والخبرة الفردية. وسيُستخدم جزء من المبلغ المطلوب لسد نفقات متصلة باجتماعات هيئات الخبراء الخارجيين الذين يساعدون المكتب في وضع مبادئ توجيهية في مجالات خاصة من مجالات المقاضاة والتحقيق (مثل: عمليات التحقيق الجنائي العلمي، والتحقيق والمقاضاة الماليين). وتبقى الميزانية متركزة في ديوان المدعي العام بغية السهر على التنسيق بين مختلف الشعب الاشتغالية.

١٦١- ووفقاً للمادة ٤٢(٩) من نظام روما الأساسي، تستمر المدعية العامة على استئجار خدمات مستشارين خارجيين معنيين بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال والجرائم ضد الإنسانية. ولما كان الخبراء المعينون يسهمون بخدماتهم الاستشارية دون مقابل، فإن تعيينهم لا يستتبع إلا نفقات السفر ونفقات بدل المعيشة اليومي، التي ستستوعب ضمن نطاق الميزانية. لكن تُبذل الجهود لإبقاء هذه التكاليف عند حدها الأدنى.

الجدول ٢٢ : البرنامج الفرعي ٢١١٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٢٠١٠ ديوان المدعية العامة / قسم المشورة القانونية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥ %
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	
الموظفون من الفئة الفنية	١ ٣٩٩,٧		١ ٣٩٩,٧	١ ١٨٠,١	١ ١٨٠,١	١ ٢١١,٣	٣١,٢	٢,٦		
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٣٥٢,١	٣٥٢,١	٣٤٦,٩	-٥,٢	-١,٥		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٣٩٩,٧		١ ٣٩٩,٧	١ ٥٣٢,٢	١ ٥٣٢,٢	١ ٥٥٨,٢	٢٦,٠	١,٧		
المساعدة للوقت العامة	٩٣,٠	٧٣,٠	١٦٦,٠	٢٠٩,٤	٢٣٤,٥	٣٨٦,٧	١٦٨,٠	٢٥,٠		
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٣,٠	٧٣,٠	١٦٦,٠	٢٠٩,٤	٢٣٤,٥	٣٨٦,٧	١٦٨,٠	٢٥,٠		
السفر	١١٠,٢	٧٠,٥	١٨٠,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	١٠٨,٢	٢٠,٧	١٢,٨		
الضيافة	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٠٠,٠		
الخدمات التعاقدية	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٤	٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠		
التدريب	١٥,٢	١٢٥,٨	١٤١,٠	١٣٥,٢	٢١٥,٠	١٤٤,٥	١٥,٢	٤,٤		
الخبراء الاستشاريون	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	١١٢,٧	٠,٨	٠,٧		
النفقات التشغيلية العامة										
الولائم والمواد										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	١٣٠,٤	٢٤٧,٦	٣٧٨,٠	٢٠٢,٤	٤٧٥,٦	٢٢٧,٩	٤٩١,٩	٦,٢		
المجموع	١ ٦٢٣,١	٣٢٠,٦	١ ٩٤٣,٧	١ ٩٤٤,٠	٧١٠,١	٢ ١٧٢,٨	١ ٧٨,٦	٦,٧		

الجدول ٢٣ : البرنامج الفرعي ٢١١٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

ديوان المدعية العامة / قسم المشورة القانونية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي			مجموع الموظفين
										ع-رر	ع-رأ	ع-رأ	
الملاك الأساسي	١				١	٢	١	٤	١	١٠	١	١٠	١٦
الملاك المتصل بالحالات													٦
المجموع الفرعي	١				١	٢	١	٤	١	١٠	١	١٠	١٦
الوظائف الجديدة/المؤهلة													
الملاك الأساسي													١-
الملاك المتصل بالحالات													١-
المجموع الفرعي													١-
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعداد													١-
المجموع الفرعي													١-
المجموع	١				١	٢	١	٤	١	١٠	١	١٠	١٥

(ب) البرنامج الفرعي ٢٠١٢: قسم الخدمات

المقدمة

١٦٢- يؤدي قسم الخدمات، من خلال وحداته المتخصصة، مهام حاسمة الأهمية دعماً لما يخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد من أعمال تدبر المعلومات وعمليات كشفها وأعمال الإدارة المالية والتسيير الإداري وذلك في مجال الخبرة اللغوية ومجال تناول الأدلة بشكليها المادي والإلكتروني ومجال المساعدة التقنية. ويعتمد هذا القسم منحىً مرناً ويسهر على التنسيق الفعال مع قلم المحكمة لإتاحة تقديم خدمات مشتركة على نحو سلس لسلسلة متواصلة من الأنشطة ترمي إلى سد احتياجات متلقّيها بأدنى مقدار من الموارد.

١٦٣- ويتألف قسم الخدمات من أربع وحدات: وحدة الخدمات اللغوية (LSU)، ووحدة المعلومات والأدلة (IEU)، ووحدة قاعدة المعارف (KBU)، ووحدة الشؤون الإدارية العامة (GAU). إن هذه الوحدات تؤدي الأنشطة التي لا تؤديها الأقسام أو الوحدات الأخرى العاملة في المحكمة أو التي لا يمكن لها أن تؤديها، والتي تتسم بأهمية كبيرة فيما يخص عمليات مكتب المدعي العام.

١٦٤- ويرفد قسم الخدمات الشعب الاشتغالية بخدمات الدعم الضروري لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار ولاياتها. ومن هذه الخدمات على الخصوص:

- (أ) إعداد ميزانية مكتب المدعي العام؛
- (ب) إدارة الاعتمادات الخاصة بمكتب المدعي العام، بما في ذلك التصديق، وإعداد تقديرات مفصلة للأثر المالي للأنشطة التي يؤديها المكتب والإبلاغ عن المصروفات^{٢٨}؛
- (ج) التسيير الإداري المتصل بالعمليات الميدانية، والأسفار في مهمات رسمية، والشراء، وشؤون الموظفين؛
- (د) القيام على نحو فعال برصد ومراقبة استخدام الموارد طبقاً للقواعد المالية للمحكمة ونظامها المالي؛
- (هـ) الترجمة الشفوية في الميدان وخلال الفعاليات وعلى الهاتف؛
- (و) إعداد محاضر المواد السمعية والبصرية؛
- (ز) ترجمة ما لدى مكتب المدعي العام من أدلة ووثائق هامة، والاضطلاع باستنساخ الوثائق الإلكترونية وبموجب معلومات فيها وبتحريرها وبغير ذلك من أنشطة دعم المشاريع التي تستلزم توفر الخبرة اللغوية ضمن المكتب؛
- (ح) تسجيل وحفظ الأدلة والمعلومات (بما في ذلك تتبع سلسلة الجهات التي تؤول إليها العهدة عن المواد المعنية) وتقديم خدمات رقمية (مثل تحرير المواد السمعية البصرية)؛

^{٢٨} يهيم النهج المركزي مراقبة كاملة لإنفاق مبالغ الميزانية وتمويل الأنشطة بصورة مرنة نتيجة لتغير الاحتياجات التشغيلية وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد على النحو اللازم. وقد حظي هذا النهج في تمويل الإدارة بإشادة من مكتب المراجعة الداخلية في تقرير حديث له [تقرير مكتب المراجعة الداخلية: المهمة ذات الرقم OIA.02.14].

- (ط) إهداء المشورة للمكتب وتقديم الدعم إليه بشأن جمع الأدلة وتناولها؛
- (ي) إدارة المراحل الأولية من السيرورة التي تقضي بما المادة ١٥ من النظام الأساسي؛
- (ك) توفير المعدات التقنية وإهداء المشورة من أجل المهمات، بما في ذلك حفظ الأدلة ونقلها الآمان؛
- (ل) دعم نظام تدبير المعارف ونظام تدبير المعلومات، وسيوروات الأعمال والمشاريع ضمن المكتب؛
- (م) إعداد ما يحتاج إليه المكتب من أدوات وممارسات محدّدة للطابع لتدبير المعلومات، وإعمال هذه الأدوات والممارسات، واستخدامها.

قسم الخدمات التابع لمكتب المدعي العام			
وحدة المعلومات والأدلة	وحدة قاعدة المعارف	وحدة خدمات اللغات	وحدة الإدارة العامة
الاتصالات التي تقضي بها المادة 15 (فيما يخص المدارس الأوتري) (تداولها المعادي)	تقديم الدعم التقني لتكثير المعلومات وسيوروات العمل وأنساق تسنمّل الأعمال في مكتب المدعي العام	ترجمة مستندات الأدلة ووثائق مكتب المدعي العام وبيئته الصغرى	إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها
تسجيل الأدلة (تداولها المعادي)	تقديم الخدمات المتخصصة للمساعدة في أنشطة التحليل والنشطة المخفاة	كتابة محاضر الأدلة	تقديم الدعم المالي للعمليات الميدانية
الدعم في مجال الوسائل الرقمية والوسائل السمعية البصرية	نظم السجلات والوثائق، وتكثير مراقبة النقود (فيها)	الترجمة الشفوية التي تؤدي في الميدان وعلى الهاتف (كما في حالات المدارس الأوتري والمظاهرات، وإعداد الشهود)	إدارة شؤون العاملين (تساخي الوظائف الثابتة، والوظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والخبراء الاستشاريين)
نظام تحصيل الأدلة المسمى Ringtail وقواعد البيانات الإلكترونية (تداولها المعادي)	تقديم المساعدة إلى الأفرقة المتكاملة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية فيما يخص كشف المعلومات	الاستنساخ الرقمي، وحجب المعلومات في الوثائق، وتحرير النصوص، وما إلى ذلك	الاضطلاع بالمهام المنصلة بالأسطر الرسمية، وإدارة شؤون الشراء، والمهنيين الزائرين والمكثريين في المكتب

١٦٥- كما إن هذا القسم ممثّل مكتب المدعي العام فيما يخص الشؤون المالية والشؤون المتعلقة بالميزانية والشؤون المتعلقة بالموارد، أمام لجنة الميزانية والمالية ومندوبي الدول الأطراف في فريق لاهاي العامل وغيرهما من أصحاب الشأن، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. وهو يتولى أيضاً تدبير طلبات الخدمات المتأتية عن الاحتياجات التشغيلية للمكتب والطلبات الواردة من قلم المحكمة، ثم إنه يتولى تمثيل المكتب في المبادرات والمشاريع التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها.

الجدول ٢٤ : أهداف قسم الخدمات

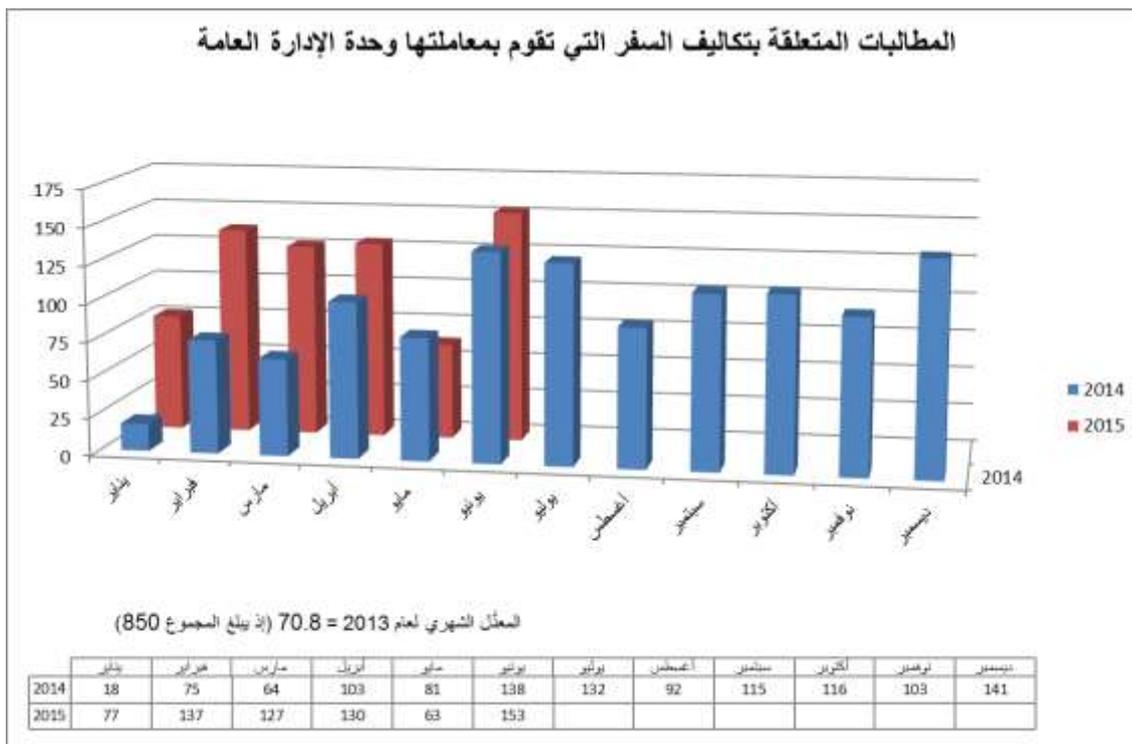
النتائج المتوقعة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الأهداف المتصلة بالإدارة ١-٢ و ٢-٤ و ٢-٦		
الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:	• معدل إنفاق مبلغ الميزانية	• ١٠٠% < المعدل ٩٨%
• التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة	• معدل إنفاق مبالغ صندوق الطوارئ المُخاطر بها	• المعدل < ٧٥%
وخاضعة للمساءلة	• عمليات التوفيق (توفيق النسب والمواعيد)	• القيام بذلك في غضون ٦٠ يوماً فيما يخص
	• الإجراءات/السيوروات (تحديثها)	• ٩٥% من المطالبات المتصلة بالأسفار
		• القيام بذلك في غضون ٣٠ يوماً فيما يخص جميع اتفاقات المكاتب الميدانية
		• إنجاز تحليل إجراءات القسم وأنساق تسلسل أعماله وسيورواته بمساعدة من مكتب المراجعة الداخلية
		• ترقية نظام الموارد البشرية الخاص بالموظفين بحيث يشمل التكاليف بحسب القضية
		• تقديم الخدمات الناجع والآتي في حينه إلى مكتب المدعي العام (الفرق بالقياس إلى الزمن المتوقع لزمومه والجهد المرتقب بذله وفق السيوروات والإجراءات المقررة)
		• تقييم الأداء (ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً) في الأجل المحدد
		• إنجاز إعداد جميع استمارات تقييم الأداء في الأجل المحدد
الهدف المتصل بالإدارة ٢-٣		
الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	• تسجيل ما لا يقل عن ٩٥% من الأدلة في غضون يومين (في حالة الأدلة غير الإلكترونية) أو ثلاثة أيام (في حالة الأدلة الإلكترونية)
• تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه لتسجيل الأدلة		• عدد الأخطاء في كشف المعلومات > ٣%
• تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه لكشف المعلومات		• تقديم مشروع لتصميم تدبير المعلومات إلى اللجنة التنفيذية بحلول نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٦
• إسداء الإرشاد الفعال والآتي في حينه من أجل مشاريع تدبير المعلومات في جميع وحدات المكتب		• تقديم الدعم اللغوي بحسب الجدول المقرّر فيما يخص ٩٨% من المدة المعنية
• إسداء الإرشاد الفعال والآتي في حينه من أجل تدبير البيانات في جميع وحدات المكتب		
• تقديم الدعم اللغوي الفعال والآتي في حينه للأفرقة المتكاملة العاملة في بعثات ميدانية		
• تقديم الدعم اللغوي الفعال والآتي في حينه للأفرقة المتكاملة العاملة على إعداد المحاضر وترجمة الأدلة والوثائق ذات الصلة بعمليات المكتب وأنشطته		

موارد الميزانية

٨ ١٢٠,٨ ألف يورو

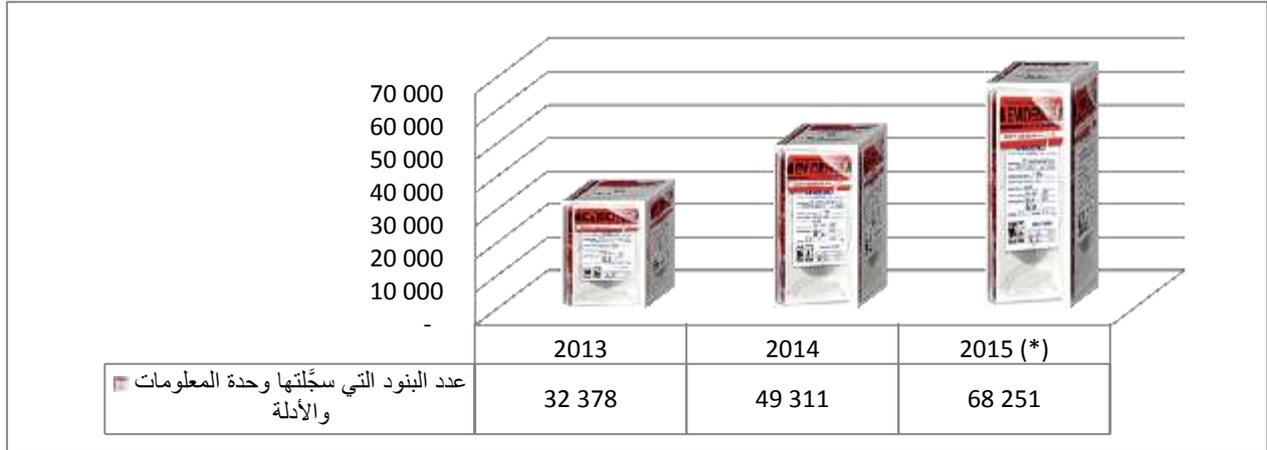
١٦٦- بينما تنامت عمليات المكتب لتواكب الطلب على الخدمات المقدمة منذ اعتماد خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، شهدت النسبة المئوية من موارده المخصصة لقسم الخدمات انخفاضاً مطرداً إذ هبطت من ٢١,١ في المئة من ميزانية المكتب لعام ٢٠١٣ إلى ١٨,٨ في المئة من ميزانيته لعام ٢٠١٤ ثم إلى ١٧,٤ في المئة من ميزانيته لعام ٢٠١٥.

١٦٧- إن الجهود المستمرة الرامية إلى تبسيط السيرورات ومسارات تسلسل الأعمال مكّنت قسم الخدمات من النهوض بعبء العمل الإضافي وتحقيق تحسينات كبيرة في النجاعة دون تغيير في بنيتها الأساسية. فعلى سبيل المثال واجهت وحدة الشؤون الإدارية العامة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إثر تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للمكتب، زيادة حادة في عدد المهمات (بلغت نسبتها ٤٩,٠ في المئة). وتم في الوقت نفسه، بفضل الجهود المبذولة لتبسيط السيرورات الداخلية، تقليص الزمن الذي تستلزمه عمليات التوفيق بنسبة بلغت ٣٣,٠ في المئة وذلك دون إضافة أي موارد جديدة. وبيّن الرسم البياني الوارد أدناه الوضع على صعيد المطالبات المتعلقة بتكاليف السفر في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥. لقد ازداد عدد المطالبات المتعلقة بتكاليف السفر كل شهر من ٧١ مطالبة في عام ٢٠١٣ إلى ٩٨ مطالبة في عام ٢٠١٤ ثم إلى ١١٤ مطالبة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥.



١٦٨- وحقق سائر وحدات قسم الخدمات تحسينات مماثلة على صعيد النجاعة. فعلى سبيل المثال تمكنت وحدة قاعدة المعارف، بنفس الموارد الأساسية، من المساعدة في النهوض بأود عبء العمل المتزايد الواقع على عاتق المكتب في سيورة كشف المعلومات. وقد ازداد عدد ما يودع من وثائق بنسبة ١٥% من عام ٢٠١٣ (٧٣١) إلى عام ٢٠١٤ (٨٣٧).

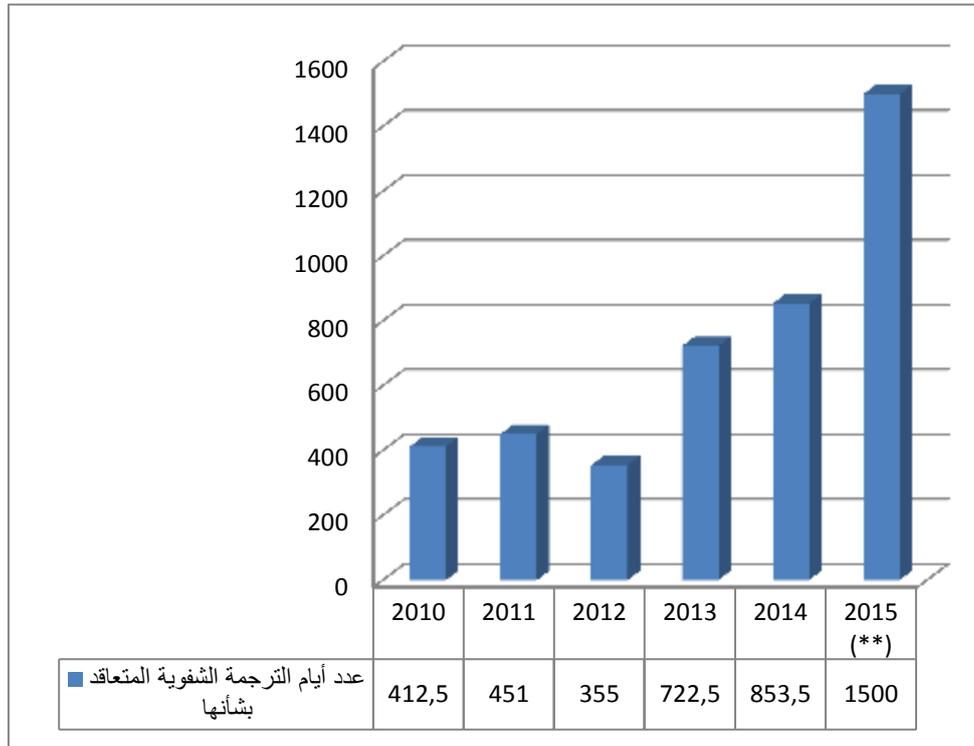
١٦٩- وعلى نحو مماثل شهد عدد البنود التي سجلتها وحدة المعلومات والأدلة زيادة حادة، مع العلم بأن هذه الوحدة تناولت البنود المعنية دون أن يطرأ تغيير على مقدار مواردها.



(*) الرقم الخاص بهذا العام محسوب استقراياً على أساس بلوغه ٩١٧ ٣٧ في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٧٠- إن التعديل الذي طرأ على استراتيجية المكتب مؤدياً إلى القيام بمهام أطول في الميدان استلزم مزيداً من الاستعانة المكثفة بالمهارات اللغوية بغية تمكين الأفرقة المتكاملة من استجواب الشهود والمخني عليهم، وإعداد محاضر بما يجمع من مواد سمعية بصرية، وترجمة الوثائق المراد استعمالها بمثابة أدلة.

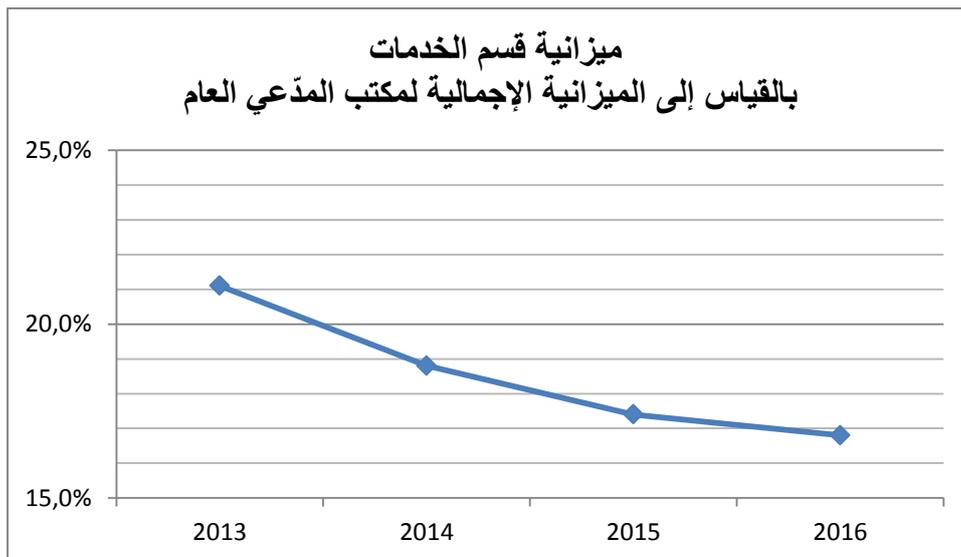
١٧١- وقد انخرطت وحدة الخدمات اللغوية انخراطاً نشطاً في توفير جميع الخدمات الأنفة الذكر. وثمة مؤشر مفيد إلى المقادير الإجمالية المتزايدة للأعمال التي اضطلعت بها هذه الوحدة يتمثل في عدد أيام الترجمة الشفوية المتعاقد بشأنها في السنوات الست الأخيرة، الذي شهد زيادة حادة منذ وضع الاستراتيجية الجديدة في عام ٢٠١٣.



(**) ٢٠١٥: الرقم الخاص بهذا العام (المساوي ١٥٠٠) محسوب حساباً استقرائياً تقريبياً على أساس الرقمين ك = ٤٠٧ (عدد أيام الترجمة الشفوية التي وُفرت فعلاً) + ك = ٣٣٠ (عدد أيام الترجمة الشفوية المطلوبة المقدّر). وهو رقم يُقدّم على سبيل الدلالة فقط.

١٧٢- ويظهر من الأمتلة المسوقة أن من الواضح أن التزايد التدريجي في مدى التعقيد الذي تتسم به المهمات والأدلة والمعلومات وفي مقادير كل ذلك، على النحو الذي يتحدد بالنهج الجديد المتبع في أنشطة التحقيق والمقاضاة، يستلزم موارد إضافية للاضطلاع بوظائف الدعم الحاسم الأهمية الذي يقدمه قسم الخدمات.

١٧٣- وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨٧٦,٩ ألف يورو (١٢,٨ في المئة). ويمثل مجموع الموارد التي يحتاج إليها قسم الخدمات ١٦,٨ في المئة من الميزانية التي يطلبها المكتب لعام ٢٠١٦ (انظر الرسم البياني أدناه).



١٧٤- ويستمر المكتب على معاملته المركزية لبعض بنود الميزانية غير المتصلة بالعاملين مثل بند "الخبراء الاستشاريون" وبند "الأثاث والعتاد" وبند "اللوازم والمواد" وبند "التدريب" ضمن البرنامجين الفرعيين ٢١١٠ و ٢١٢٠ (الذين يمثلان جزءاً من البرنامج ٢١٠٠ (ديوان المدعي العام)). وذلك يتيح التحرك السريع إزاء إمكان تغيير احتياجات المكتب خلال تنفيذ الميزانية. وقد حظي هذا النهج بالثناء من مراجعي الحسابات باعتباره يضمن مراقبة أفضل للنفقات ضامناً في الوقت نفسه التحلي بالمرونة في تلبية المتطلبات التشغيلية. فعلى هذا النحو تبين ميزانية قسم الخدمات (وميزانية ديوان المدعي العام بمقدار ما يتعلق الأمر بالتدريب والخبراء الاستشاريين) الزيادات في الموارد التي يطلبها - ويستخدمها - بالفعل سائر البرامج الفرعية ضمن المكتب تيسيراً لأنشطة المجراة في مجالات العمل.

٦ ٨٩٩,٢ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٧٥- سيتألف ملاك موظفي قسم الخدمات في عام ٢٠١٦ من موظفين يبلغ مجموعهم ٧٤:٣٧ وظيفة ثابتة و ٣٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ومن وظائف التراجمة الميدانيين (٣٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤, ٧٣, ٣ ألف يورو

١٧٦- يتألف قسم الخدمات من أربع وحدات، يشرف عليها المدير الإداري الرئيسي (من الرتبة ف-٥). وتضم وحدة الإدارة العامة موظفاً إدارياً (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً إدارياً معاوناً (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين معيّنين بالشؤون المالية والإدارة العامة (خ ع-رأ). وتضم وحدة المعلومات والأدلة موظفاً معيّناً بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً مساعداً معيّناً بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-١)، وثلاثة مساعدين معيّنين بحفظ المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معيّناً بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً رئيسياً معيّناً بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين معيّنين بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ). وتضم وحدة قاعدة المعارف مديراً لقاعدة المعارف (من الرتبة ف-٤)، وموظفَيْن معيّنين بالمعلومات (من الرتبة ف-٢)، ومنسقَيْن لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١)، وموظفاً مساعداً معيّناً بالمعلومات (من الرتبة ف-١)، ومساعداً معيّناً بالبحث فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ). وتضم وحدة الخدمات اللغوية منسقاً لغوياً (من الرتبة ف-٤)، و مترجماً/مراجعاً (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٤)، و مترجماً/مراجعاً (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، ومنسقاً للترجمة الشفوية/مترجماً (من الرتبة ف-٣)، ومنسقاً معيّناً بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة مساعدين معيّنين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين لغويين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معيّناً بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة

٨, ٢٥, ٣ ألف يورو

١٧٧- يظل قسم الخدمات يحتاج إلى موارد توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الترجمة، وإعداد المحاضر، والترجمة الشفوية الميدانية، وطائفة واسعة من الخدمات الإدارية والتقنية التي تقدّم بمثابة دعم مباشر لأنشطة المكتب. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية.

١٧٨- ويحتاج قسم الخدمات أيضاً إلى وظائف إضافية توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود قاعدة المعارف فيما يتعلق بتنظيم الملفات وكشف المعلومات، ولتدبير الأدلة، ولتوفير الخدمات اللغوية للنهوض بعبء العمل الإضافي المتأثري عن زيادة عدد الأنشطة وتزايد عدد العاملين في المكتب. ويتوزع شاغلو الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص عام ٢٠١٦ التوزيع التالي:

- (أ) مراجعان (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٨ شهراً (١,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) ثلاثة عشر مترجماً (من الرتبة ف-٣) لمدة ١١٧ شهراً (٩,٧٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) خمسة مترجمين معاونين (من الرتبة ف-٢) لمدة ٦٠ شهراً (٥,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (د) منسق معاون معني بالترجمة الشفوية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

- (هـ) أربعة مترجمين مساعدين (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (و) موظف معني بالدعم الإداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) مساعد معني بالخدمات اللغوية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ح) معاون معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ط) مساعد معني بالشؤون المالية والإدارة العامة (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ي) موظف معني بتدبير البيانات (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ك) موظف معني بالمعلومات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ل) منسق لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (م) مساعد تقني معني بنظم المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ن) معاونان معنيان بالأدلة الإلكترونية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (س) مساعد معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ع) تراجمة ميدانيون (من الرتبة خ ع-رأ)، ما يعادل ٣٣ شهراً (٢,٧٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١٧٥ مكرراً- إن ما يُطلب فيما يخص معظم الموارد من المساعدة المؤقتة العامة هو مجرد تأكيد استمرار توفيرها لأداء الأنشطة الجارية التي يضطلع بها المكتب (أي أنه قد سبق إقرار هذه الموارد فيما يخص عام ٢٠١٥). وترتبط الموارد الإضافية المطلوبة في ميزانية عام ٢٠١٦ بزيادة في الاحتياجات التشغيلية للمكتب التي تستلزم تقديم قسم الخدمات دعماً حاسماً للأهمية. ومجمل الزيادة محدود وذلك بفضل التقدم المحقق على صعيد التنظيم الداخلي، ومساهمات تسلسل الأعمال، والإجراءات.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

١ ٢٢١,٦ ألف يورو

١٧٦ مكرراً- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٢٠,٣ ألف يورو (٢٢,٠ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر

٣٥٢,١ ألف يورو

١٧٧ مكرراً- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٩,٣ ألف يورو (١٦,٣ في المئة). وتخص الزيادة أنشطة دعم للأفرقة المتكاملة. فموظفو الدعم التقني والترجمة الميدانيون (المحشودون حشداً محلياً والمحشودون حشداً عالمياً) العاملون في وحدة المعلومات والأدلة يقدمون الدعم اللازم للمهام التحقيقية والمهام المتصلة بالمقاضاة فيما يخص جميع القضايا خلال مرحلة التدارس الأولي، ومرحلة التحقيق، والمرحلة التمهيديّة، والمرحلة الابتدائية. كما إن بند الميزانية المعني يشمل أموالاً تخصص لعدد من البعثات إلى بلدان الحالات تُجرى لتقييم وحشد المترجمين الميدانيين. وتُطلب الموارد المخصصة للسفر أيضاً لعشر مهام يضطلع بها الموظفون التقنيون واللغويون والإداريون للمشاركة في مؤتمرات مهنية.

الخدمات التعاقدية

٦٠٩,٥ آلاف يورو

١٧٨ مكرراً- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٦٠,٠ ألف يورو (٣٥,٦ في المئة).

١٧٩- ويحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية، أو لتوفير موارد من أجل المتطلبات الخاصة وحالات الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة التي يتعذر النهوض بأودها على نحو فعال وفي الوقت المناسب بموارد داخلية من خلال توظيف المزيد من العاملين. وتلكم هي الحال فيما يخص الاستعانة بمترجمين خارجيين رفاً لوحدة الترجمة الداخلية التابعة للمكتب، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية. والأهم أن ذلك يلزم لمواجهة حالات بلوغ النشاط أوجاً بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال معيّنة، وحالات الوثائق التي تتعين ترجمتها إلى لغة ليس بين المترجمين الداخليين من يتقنها أو ترجمتها من هذه اللغة. وكذلك تلزم اعتمادات لسد تكاليف الاستعانة بجهة خارجية لإعداد المحاضر رفاً لقدرة المكتب الداخلية، عندما تسمح مقتضيات السرية بذلك.

١٨٠- كما تُطلب اعتمادات مقدارها ٩,٥ آلاف يورو لتكليف جهة خارجية بأعمال استنساخ إلكتروني ومعاملة رقمية وطبع لبند أدلة كبيرة جداً تستلزم معدات متخصصة ليست متيسرة في المحكمة أو ليس من الاقتصادي احتيازاها فيها. وسيستخدم هذا المبلغ أيضاً لتكليف جهة خارجية بكل ما قد يلزم من معالجة الوسائط الإلكترونية الواسعة النطاق.

اللوازم والمواد

١٢٠,٠ ألف يورو

١٨١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١١,٠ ألف يورو (١٠,١ في المئة).

١٨٢- ويخصّص قسط من اعتمادات بند الميزانية هذا لشراء وسائط (مثل البطاقات الرقمية المصونة الآمن، والأقراص الصغيرة، والبطاريات) للأجهزة التي يستخدمها المحققون (من قبيل الكاميرات وأجهزة التسجيل). وتلزم

اعتمادات للإبقاء على الاشتراكات السنوية في قواعد بيانات/مجلات تخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد واشتراكات مهنية (مثل الاشتراك في الرابطة الدولية للمدعين العامين) وشراء كتب مرجعية هامة ضرورية لدعم أنشطة المكتب الأساسية.

١٨٣- وتلزم مواد ولوازم خاصة من أجل أنشطة في مجال التحقيق بما فيه التحقيق الجنائي العلمي. ومن ذلك مثلاً صور الأمكنة التي تلتقطها السواتل، والأوكياس التي توضع فيها الجثث، والقفايز المطاطية، والمستهلكات، والأجهزة (فيما يخص أنشطة التحقيق الجنائي العلمي). ويُقدر المبلغ اللازم لكل عملية تحقيق ناشط بما مقداره ١٢,٨ ألف يورو. واستناداً إلى عدد عمليات التحقيق الناشط البالغ خمس عمليات، يُطلب ما مجموعه ٦٤,٠ ألف يورو في إطار هذا البند من بنود الميزانية.

الأثاث والعتاد ١٤٠,٠ ألف يورو

١٨٤- لا تغير في المبلغ المطلوب.

١٨٥- وتلزم اعتمادات مقدارها ٤٠,٠ ألف يورو من أجل وحدة قاعدة المعارف للتكفل بإجراء ترقية البرمجيات الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد وبرمجيات التطبيقات الجديدة للمساعدة في تناول القضايا، ولا سيما برمجيات استخراج محتويات الوسائط الإلكترونية. ويشمل بند الميزانية هذا أيضاً مبلغاً مقداره ٢٠,٠ ألف يورو لوحدة المعلومات والأدلة من أجل صيانة واستبدال وترقية معدات المهمات الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد (لعمليات التحقيق بالوسائل السمعية البصرية/جمع البيانات).

١٨٦- أما المقدار الباقي البالغ ٨٠,٠ ألف يورو فإنه يُطلب لشراء برمجيات حاسوبية خاصة لإعادة تشكيل مساح الجرائم رقمياً وترقية المعدات التقنية التي تحتاج إليها وحدة التحقيق الجنائي العلمي.

الجدول ٢٥ : البرنامج الفرعي ٢١٢٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعممة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	١٣٥٥,٧	١٥٢٢,٨	٢٨٧٨,٥	١١٤٤,٥	٤٦٠,٠	١٦٠٤,٥	١١٧٤,٨	٨٣٦,٢	٢٠١١,٠	٤٠٦,٥	٢٥,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٥٥,٧	١٥٢٢,٨	٢٨٧٨,٥	٣٣٧,٣	١٢١٤,٤	١٥٥١,٧	٢٦٥,٩	١١٩٦,٥	١٤٦٢,٤	-٨٩,٣	-٥,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٣٥٥,٧	١٥٢٢,٨	٢٨٧٨,٥	١٤٨١,٨	١٦٧٤,٤	٣١٥٦,٢	١٤٤٠,٧	٢٠٣٢,٧	٣٤٧٣,٤	٣١٧,٢	١٠,١
المساعدة للوقت العامة	٠,١	١٨٤٢,٩	١٨٤٣,٠	١٩٠٣,٩	٦٠,٩	٢٧١٨,٦	٤١١,٨	٣٠١٤,٠	٣٤٢٥,٨	٧٠٧,٢	٢٦,٠
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات	٣,٧	٢,٤	٦,١	٦,١	٦,١	٢٧١٨,٦	٢٧١٨,٦	٢٧١٨,٦	٣٠١٤,٠	٧٠٧,٢	٢٦,٠
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣,٨	١٨٤٥,٣	١٨٤٩,١	١٩١٠,٠	٦٠,٩	٢٧١٨,٦	٤١١,٨	٣٠١٤,٠	٣٤٢٥,٨	٧٠٧,٢	٢٦,٠
السفر	٢١,٠	٢٦٤,٦	٢٨٥,٦	٣٠٩,٠	٢٣,٤	٢٦٣,٦	٣٠٢,٨	٤١,١	٣٥٢,١	٤٩,٣	١٦,٣
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	٢٠,٢	٢٩٥,٠	٣١٥,٢	٤٦٣,٠	٠,٨	٣٩٩,٥	٤٤٩,٥	٦٥,٠	٥٤٩,٥	٦٠,٩	٣٥,٦
التدريب		٠,٨	٠,٨								
الخبراء الاستشاريون											
النفقات التشغيلية العامة	٨,٢	٦٠,٦	٦٨,٨	٦٩,٤	٠,٦	٧١,٠	٤٩,٠	٧١,٠	١٢٠,٠	١١,٠	١٠,١
الولائم والمواد	٤,٤	٤٥,٤	٤٩,٨	٦٠,٤	١٠,٦	٣٨,٠	١٠٩,٠	٧١,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٠,١
الأثاث والمعدات											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥٣,٨	١١٣٠,٩	١١٧٤,٧	١٢٧٢,٢	١٣٧,٩	٨٧٤,١	١٠٠١,٣	١٥٥,١	١٢٢١,٦	٢٢٠,٣	٢٢,٠
المجموع	١٤١٣,٣	٤٤٨٩,٠	٥٩٠٢,٣	٢٦٦,٠	١٦٦٨,٣	٥٢٦٧,٠	١٦٠٩,١	٦٨٧٦,١	٨١٢٠,٨	١٢٤٤,٧	١٨,١

الجدول ٢٦ : البرنامج الفرعي ٢١٢٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي					١	٤	٢	٢	١	١٠	٤
الوظائف القائمة							١	١	٣	٥	١٨
المجموع الفرعي					١	٤	٣	٣	٤	١٥	٢٢
الوظائف الجديدة/المحوالة											
الملاك الأساسي											
الوظائف القائمة											
المجموع الفرعي											
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعادة											
المجموع الفرعي											
المجموع					١	٤	٣	٣	٤	١٥	٢٢

٢- البرنامج ٢٠٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

المقدمة

١٨٧- يتسم التعاون بأهمية حيوية للتحقيق في القضايا ومقاضاة المشتبه بهم في الوقت المناسب. ولكل من الحالات أو القضايا المحالة إلى المحكمة متطلباتها الفريدة في مجال التعاون. إن شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون هي الشعبة الرائدة فيما يخص تيسير ما يجريه المكتب من عمليات التحقيق وذلك بالسهر على التعاون والتعاقد القضائي بموجب الباب التاسع من نظام روما الأساسي. وتستتبع المهام المنوطة بها في مجال التعاون العام والعلاقات الخارجية إقامة وتدبر علاقات مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك شحذ الدعم العام لعمل المكتب والترجيح له وإبلاغ رسائله الرئيسية. فهذه الشعبة تتولى المسؤولية الرئيسية عن إقامة وتعزيز شبكة قوية وواسعة للتساند والتعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، وسائر الشركاء، لا بد منها لكي يضطلع مكتب المدعي العام على نحو فعال بالمهام القضائية المنوطة به في إطار ولايته. وكذلك تتولى هذه الشعبة المسؤولية عن إجراء جميع عمليات التدارس الأولي للحالات، بصرف النظر عما إذا كان نظر المحكمة فيها متأثراً عن قيام دول أطراف بإحالتها إليها أم عن قيام مجلس الأمن بمهذ الإحالة أم عن تصرف المدعي العام في شأنها من تلقاء نفسه عملاً بالمادة ١٥ من نظام روما الأساسي. وهكذا تؤدي هذه الشعبة ضمن المكتب دوراً رائداً فيما يتعلق بالاختصاص، والمقبولية، ومصالح العدالة، وتقدم إلى المدعية العامة توصيات أساسية بشأن مباشرة التحقيقات الجديدة.

١٨٨- وتتألف هذه الشعبة من قسمين: قسم التعاون الدولي (ICS) وقسم تحليل الحالات (SAS). وتندرج أنشطة قسم التعاون الدولي في ثلاثة مجالات، تخضع لإشراف عام من رئيس القسم، بدعم إضافي من مستشار قانوني: '١' التعاون المتعلق بالحالات على وجه التحديد ضمن أفرقة متكاملة؛ '٢' التعاقد القضائي؛ '٣' التعاون العام والعلاقات الخارجية:

(أ) يدعم قسم التعاون الدولي كلاً من الأفرقة المتكاملة بمستشار معني بالتعاون الدولي، يتولى المسؤولية عن تيسير جميع المتطلبات المتعلقة بالتعاقد القضائي وكل طلبات التعاون الموجهة من الفريق إلى الشركاء في التعاون؛ وتعبئة واستدامة الدعم العام والنهوض بالإحاطة بعمل المكتب فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في كل قضية تُسند إليه؛ وإقامة مراكز للتنسيق الاشتغالي بحيث يتاح للفريق المتكامل النفاذ الدائم إلى ما يخص القضية من أراض وأدلة مادية وشهود؛ والتحرك الاستجابي السريع بشأن كل ما قد يتبينه الفريق أو السلطات الوطنية من مشكلات وتقديم معلومات تعقيبية عنه.

(ب) ويسدي المكون المعني بالتعاون القضائي المشورة التقنية والاشتغالية الاستراتيجية، والدعم والإرشاد لجميع المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي بغية التكفل بجودة المراقبة وإيصال جميع طلبات التعاقد القضائي والردود التي ترسل بالنيابة عن الأفرقة المتكاملة ومتابعة هذه الطلبات والردود طبقاً للإجراءات والمعايير ذات الصلة. إنه مسؤول، بالاشتراك مع كل من المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي، عن تتبع الامتثال ومسك جميع السجلات المتصلة بطلبات المساعدة الصادرة وطلباتها الواردة في قاعدة البيانات، ووضع ومراجعة الاستراتيجيات المرمي منها إلى تيسير

التعاون للقبض على المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة، وعن تمييز الأصول وتحديد مكان وجودها وتبعتها وتجميدها.

(ج) أما المكون المعني بالتعاون العام والعلاقات الخارجية فيتولى المسؤولية عن إساءة المشورة الاستراتيجية وتقديم الدعم فيما يتعلق بالتعاون العام والعلاقات الخارجية إلى المدعية العامة ومدير شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. إنه يساند المدعية العامة وهذا المدير فيما يخص الالتزامات الدبلوماسية وسائر الالتزامات المتعلقة بالتعاون العام، ويسهر على إقامة وتدبر العلاقات الخارجية للمكتب مع الدول وسائر الشركاء، وينسق ذلك من أجل شحذ الدعم العام لأنشطة المكتب، ويمثل المكتب خلال المباحثات بشأن شتى المسائل التي تنظر فيها الجمعية و/أو هيئاتها الفرعية، والتي لها أثر على عمل المكتب.

١٨٩- ويجري قسم تحليل الحالات جميع عمليات التدارس الأولى ويسدي المشورة بشأن الأمور المعقدة من الناحية الواقعية ومن الناحية القانونية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية، وتقييم مصالح العدالة، ولا سيما تقييمها من ناحية مصالح المحني عليهم. ويمثل إجراء عمليات التدارس الأولى واحداً من ثلاثة الأنشطة الرئيسية للمكتب، إلى جانب إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولى على أهميتها الحاسمة للبت فيما إذا كان يتعين مباشرة تحقيق بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضاً في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي تباشر فيها عمليات تحقيق جديدة. وإضافةً إلى ذلك يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولى أيضاً أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التكامل، ويُحتمل أن تغني عن تدخل المحكمة. ثم إن حصيلة العمل التحليلي الحاسم الذي يجريه قسم تحليل الحالات تندرج ضمن نطاق التحليل بمثابة مُدخل ذي أهمية أساسية لنجاح عمليات التحقيق، عندما يقرر الادعاء فتح تحقيق في الحالة المعنية.

الجدول ٢٧: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
القضاء والمقاضاة (الهدف ٢-١) الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	المحاك المرحلية: ما يُرْمَع تحقيقه • مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• إجراء تسع عمليات تدارس أولي
القضاء والمقاضاة (الهدفان ٢-١ و ٣-١) الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	المحاك المرحلية: ما يُرْمَع تحقيقه • مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	• تحديد إمكانات المضي في إدماج احتياجات التحقيق والشروع في مرحلة التدارس الأولي • المضي في زيادة التواصل فيما يتعلق بعمليات التدارس الأولي • مواصلة الإعداد المبكر للاضطلاع بوظيفة التصدي الأولي لفورات العنف أو أخطاره الكبيرة
	التعاون	• الاضطلاع بتقييم مدى جودة البعد المتعلق بالتعاون الداخلي وتنفيذ مشاريع التحسين المنتقاة
التعاون والدعم (الأهداف ٢-٣ و ٣-٣ و ٤-٣ و ٦-٣) الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	المحاك المرحلية: ما يُرْمَع تحقيقه • مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	• القيام على النحو المقرّر بتنفيذ خطط التعاون فيما يخص دعم عمليات التحقيق الدعم الحاسم الأهمية • توسيع شبكة مسؤولي تنسيق العمل لتشمل ثلاثة شركاء • التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرّر • تنفيذ خطط التعاون فيما يخص الدعم الحاسم الأهمية الذي تستلزمه عمليات التحقيق التي يجريها المكتب • توطيد شبكة المكتب من مسؤولي التنسيق العام وتنسيق العمل والأطراف الفاعلة على الصعيد القضائي والمضي في توسيع هذه الشبكة، وتبسيط وتوحيد السيرورات وأشكال التفاعل مع الشركاء (الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية)
الغاية ٩ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: العمل مع شعبة التحقيق لوضع وتدبر استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة	المحاك المرحلية: ما يُرْمَع تحقيقه • مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	• الارتقاء بجودة طلبات التعاضد القضائي الموجهة إلى الدول والمنظمات الدولية بغية التمكين من إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو فعال • توسيع مدى تدابير التعاضد القضائي المطلوب • تحسين معدّلات الرد على طلبات المساعدة والنتائج التي تؤتيها • القيام دعماً لسائر الشعب بتقديم المساعدة في إجراء المزيد من المشاورات بشأن مضمون استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة وظروف وضع هذه الاستراتيجية وتبعات تنفيذها، وتقييم النتائج وتحديد المساهمة التي يمكن أن يقدمها المكتب

موارد الميزانية

١,٠٠٧,٤ آلاف يورو

١٩٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٥٦,٣ ألف يورو (٦,٨ في المئة)، تعزى رئيسياً إلى لزوم مستشار معني بالتعاون الدولي للفريق المتكامل الإضافي الذي يتناول عملية التحقيق الناشط الجديدة المدرجة ضمن الافتراضات. ويضاف إلى ذلك أنه يُطلب تمديد عقود الموظفين الذين يشغلون وظائف أُقرت في عام ٢٠١٥. فالموظفون المعنيون لازمون لزوماً ماساً لتمكين الشعبة من أداء المهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال في عام ٢٠١٦.

الموارد من الموظفين

٢,٥١٧,٣ ألف يورو

١٩١- يتألف ملاك العاملين في الشعبة من ١٧ وظيفة ثابتة و١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١٦,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١,١٨٥,٥ ألف يورو

١٩٢- لا تُطلب أي وظائف ثابتة أخرى.

١٩٣- يرأس الشعبة مدير (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد شخصي (مساعد إداري) (من الرتبة خ ع-ر). ويضم ملاك قسم التعاون الدولي رئيساً (من الرتبة ف-٥)، ومستشاراً معنياً بالتعاون القضائي (من الرتبة ف-٤)، ومستشاراً معنياً بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٤)، ومستشاراً قانونياً (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة مستشارين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣)، ومستشارين معاونين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢)، ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-ر). ويضم ملاك قسم تحليل الحالات محلل حالات رئيسياً (من الرتبة ف-٤)، ومحلل حالات (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة محللي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢).

المساعدة المؤقتة العامة

٧,٦٣١,١ ألف يورو

١٩٤- يحتاج قسم التعاون الدولي إلى ثماني وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود عمليات التحقيق الناشط المرتقب إجراؤها وفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ ومراجعة حالات أخرى ساكنة حالياً لكن يتعين العمل لجعلها تبلغ مرحلة يمكن فيها انتقالها بسرعة وعلى نحو سليم إلى الحال الناشطة إذا طرأت مستجدات إيجابية، مثل تقديم أحد المشتبه فيهم في إطارها إلى المحكمة. إن كلاً من المستشارين المعنيين بالتعاون مُنتدب رسمياً للعمل في فريق متكامل معيّن لكنه يعمل في بعض الأحيان بصفة رديف لفريق آخر.

١٩٥- وتتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ التوزيع التالي:

(أ) مستشاران معنيان بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ب) ثلاثة مستشارين معاونين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ج) مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(د) مساعد معني بالتعاون القضائي (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(هـ) مساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

١٩٦- ولا يُطلب فيما يخص عام ٢٠١٦ إلا وظيفة إضافية واحدة. ويُعزى طلبها إلى عملية التحقيق الناشط الإضافية المدرجة ضمن الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦، ما يستلزم مستشاراً معنياً بالتعاون الدولي متفرغاً لوظيفته هذه (من الرتبة ف-٣) لاستكمال ملاك الفريق المتكامل المكلف بإجراء هذا التحقيق.

١٩٧- ويضاف إلى ذلك أن قسم التعاون الدولي يطلب تأكيد استمرار وظيفة موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) يعمل في نيويورك (أقرت في عام ٢٠١٥) لمدة ستة أشهر (٠,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). فيتعين أن يستبقي مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية هذا الموظف، بصفته موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، ليتولى ضمن نظام الأمم المتحدة تجهيز وتنسيق طلبات المساعدة الصادرة عن مكتب المدعي العام للمحكمة. ولما كانت هذه الوظيفة تشتمل أيضاً على طلبات المساعدة التي يرسلها رئيس قلم المحكمة بالنيابة عن الدوائر أو محامي الدفاع فإن باقي تكاليفها ستُنقاس مع ديوان رئيس القلم.

١٩٨- ويعمل حالياً في قسم تحليل الحالات ثمانية موظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٠,٨) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وبالنظر إلى استمرار تزايد عبء العمل الواقع على عاتق هذا القسم وإلى الحاجة الماسة لإجرائه عمليات تدارس أولي على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة، وناجح، ومأمون، ستظل هذه الموارد لازمة في عام ٢٠١٦. ويُتوقع أن تُجرى في عام ٢٠١٦ تسع عمليات تدارس أولي ستستلزم ما لا يقل عن ١٢ محللاً من رتب تراوح بين الرتبة ف-١ والرتبة ف-٣ (١,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل لكل حالة).

١٩٩- وتتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ التوزع التالي:

(أ) محللاً حالات (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(ب) أربعة محللي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢) لمدة ٤٨ شهراً (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(ج) محللاً حالات مساعداً (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٨٩,٩ ألف يورو

٢٠٠- تنطوي الميزانية على زيادة مقدارها ٣٩,٤ ألف يورو (٨,٧ في المئة) ويقتصر مقدارها على ما يسد نفقات المهمات الإضافية التي تستلزمها عمليات المكتب.

السفر

٤٨٩,٩ آلاف يورو

٢٠١- على وجه الإجمال تنطوي ميزانية السفر المقترحة على زيادة مقدارها ٣٩,٤ ألف يورو (٨,٧ في المئة). ويجسد ذلك الحاجة الماسة إلى المهام التي يجريها قسم تحليل الحالات فيما يتعلق بحالات خاضعة للتدريس الأولي، بما فيها المهام المضطلع بها في بلدان الحالات و/أو لدى الجهات التي تقدم المعلومات. إن مدير الشعبة ورئيس قسم التعاون الدولي ورئيس قسم تحليل الحالات والمستشارين المعنيين بالتعاون الدولي أو محللي الحالات سيقومون بمهام محدّدة الأهداف وسيثابرون على المشاركة في اجتماعات هامة لضمان تعاون الدول والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالحالات وتعاونها العام. كما إن رئيس قسم التعاون الدولي ورئيس قسم تحليل الحالات سيسهران على مرافقة المدعية العامة في مهام متصلة بالحالات بغية شحذ التعاون.

الجدول ٢٨ : البرنامج ٢٢٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون ٢٢٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاييس إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	
الموظفون من الفئة الفنية	٨٠٣,٧	٧٩٢,٠	١٥٩٥,٧	٧٧٧,٦	٩٢٧,٤	١٧٠٥,٠	٧٩٨,٤	٩٥٤,١	١٧٥٢,٥	٤٧,٥
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٤,٩			١٣٤,٩			١٣٢,٩		١٣٢,٩	-٢,٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٩٣٨,٦	٧٩٢,٠	١٥٩٥,٧	٩١٢,٥	٩٢٧,٤	١٨٣٩,٩	٩٣١,٤	٩٥٤,١	١٨٨٥,٥	٤٥,٦
المساعدة المؤقتة العامة	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	١٧١,٣
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	١٧١,٣
السفر	١٢١,٧	٢٥٥,٢	٣٧٦,٩	٣٧٨,٠	١٥٤,١	٢٩٦,٤	١٥٣,٨	٢٣٦,١	٤٨٩,٩	٣٩,٤
الضيافة										
الخدمات التعاقدية										
التدريب										
الخبراء الاستشاريون										
التنقحات التشغيلية العامة										
اللوازم والمواد										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٣١,٧	٢٥٥,٢	٣٧٦,٩	٣٧٨,٠	١٥٤,١	٢٩٦,٤	١٥٣,٨	٢٣٦,١	٤٨٩,٩	٣٩,٤
المجموع	٩٢٥,٤	١٩٦٧,٩	٢٨٩٣,٣	٢٨٩٤,٤	١٠٦٦,٦	٢٦٨٤,٢	٣٧٥٠,٨	١٤٩٧,٠	٤٠٠٧,١	٢٥٦,٣

الجدول ٢٩ : البرنامج ٢٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع		
الملاك الأساسي				١	١	٢	١	١		٦		٢	٢	٨
الملاك المتصل بالحالات					٢	٣	٤			٩				٩
المجموع الفرعي				١	١	٤	٤	٥		١٥		٢	٢	١٧
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
المجموع				١	١	٤	٤	٥		١٥		٢	٢	١٧

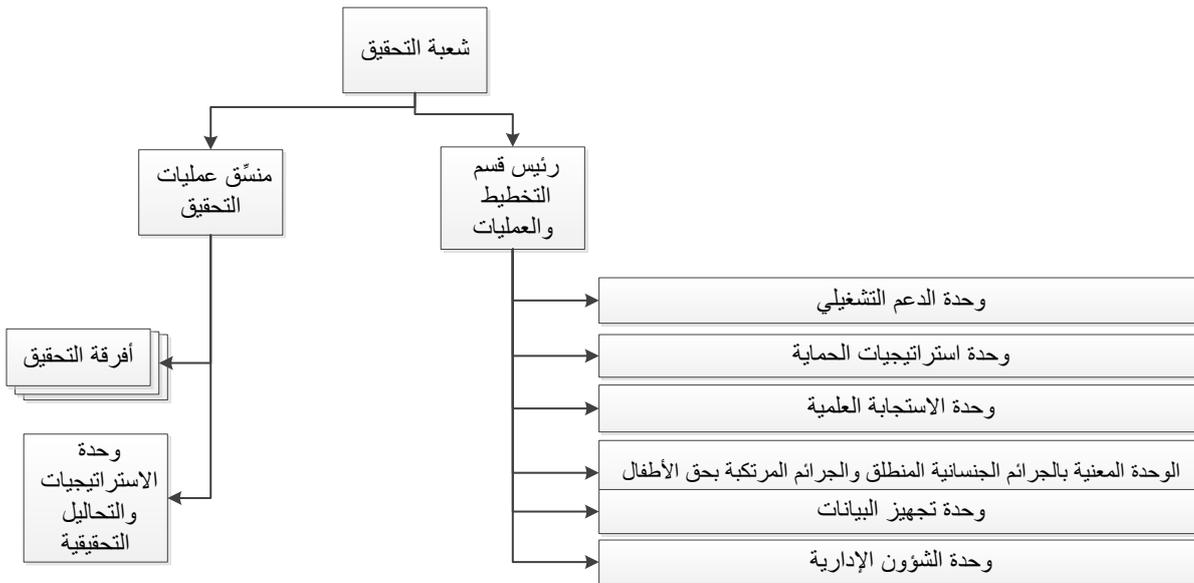
-٣- البرنامج ٢٣٠٠ :شعبة التحقيق

المقدمة

٢٠٢- توفر شعبة التحقيق، التي يتولى إدارتها العامة مديرها وفريقها الإداري، المكوّن المعني بالتحقيق من مكوّنات الفريق المتكامل الذي يُجري عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة للمكتب تحت مسؤولية محام رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية تابع لشعبة المقاضاة. وتتولى شعبة التحقيق توظيف وتدريب المحققين والمحلّلين ومدخلي البيانات العاملين ضمن الفريق المتكامل، وتراقب أداءهم.

٢٠٣- وتدعم الوحدات المتخصصة العاملة ضمن شعبة التحقيق الأفرقة المتكاملة في إعداد وتنفيذ خططها كما تدعمها من خلال إسداء المشورة وتقديم المساعدة في إجراء العمليات. أما وحدة الدعم التشغيلي (OSU) فتساعد على السهر على سرية وأمن نشر البعثات في الميدان، وتقديم الدعم الاشتغالي لها. وتقدّم وحدة استراتيجيات الحماية (PSU) المساعدة في السهر على وضع استراتيجيات التحقيق بطريقة تتيح تدبر الأخطار التي يمكن ارتقاب أن يتعرض لها الأشخاص المتعاونون مع المكتب. وتعمل كلتا هاتين الوحدتين بتعاون وثيق وعلى نحو متكامل مع قلم المحكمة من خلال توزيع المسؤوليات استناداً إلى سلسلة متواصلة من الخدمات. وتدعم وحدة الاستجابة العلمية (SRU) الأفرقة المتكاملة فيما يخص على سبيل المثال عمليات التحقيق الجنائي العلمي (عمليات الانتبش، وعمليات التشريح، وعمليات تحسين المواد السمعية البصرية، إلخ)، وعمليات التحقيق السبراني، وعمليات إعداد الصور الملتقطة بواسطة السوائل. وتقوم الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال (GCU) بمساعدة الأفرقة على التعامل مع الشهود الهشيشي الحال والتحقيق في الجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال. ثم إن وحدة تجهيز البيانات (DPU) ووحدة الشؤون الإدارية تقدمان الخدمات في مجال تجهيز المعلومات والخدمات الإدارية.

٢٠٤- ويتمثل أحد الأدوار الحاسمة الأهمية المنوطة بشعبة التحقيق في وضع وتدبر معايير العمل لجميع أفرقة التحقيق ووحداته.



أهداف شعبة التحقيق

- ١- تنفيذ عدد من عمليات التحقيق المخطط لها (الهدف الاستراتيجي ١-١). الغاية الاستراتيجية السنوية لمكتب المدعي العام فيما يخص عام ٢٠١٦: إجراء خمس عمليات تحقيق ناشط، وتقديم الدعم التحقيقي لخمس محاكمات، واستدامة تسع عمليات تحقيق ساكن.
- ٢- تحسين درجة جودة ونجاعة عمليات التحقيق من خلال مشاريع التحسين (الهدف الاستراتيجي ٣-٤).
الغايات الاستراتيجية السنوية لمكتب المدعي العام فيما يخص عام ٢٠١٦:
(أ) استهلال العمل بمعايير التحقيق والتدريب على تطبيقها؛
(ب) تعزيز التحليل من خلال أعمال قاعدة بيانات تحليل الوقائع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المصادر تنفيذاً كاملاً؛
(ج) استحداث مَنفَذ إلكتروني خاص بمكتب المدعي العام تسهياً للإفادة بالجرائم؛
(د) تطبيق نموذج الحضور الميداني الجديد فيما يخص كل عملية تحقيق جديدة؛
(هـ) تعزيز جمع الأدلة ذات الأشكال البديلة، عن طريق أمور منها وضع معايير لإجراء عمليات تحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت.
- ٣- تدريب جميع الموظفين المعنيين على أسس التحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت وعلى تناول الأدلة الإلكترونية (الهدف الاستراتيجي ٤-١).
- ٤- استبانة سبل تحقيق مكاسب عن طريق تحسين النجاعة ورصد هذه المكاسب من خلال مراجعة الإجراءات (الهدف الاستراتيجي ٥-٢).

الجدول ٣٠: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)		
الهدف ١ من أهداف مكتب المدعي العام: • إجراء خمس عمليات كاملة من عمليات التحقيق الناشط، وتقديم الدعم التحقيقي لخمسة محاكمات، واستدامة تسع عمليات تحقيق ساكن حتى إلقاء القبض على المتهمين فيها	• عدد عمليات التحقيق المنفذة	• ٩+٥+٥
الهدف ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: • الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	• المخالفات المرحلية: ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما • إدماج الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في عمليات التحقيق كلما أمكن ذلك، وتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات مكتب المدعي العام ذات الصلة	
القضاء والمقاضاة (الهدفان ٢-١ و ٣-١)		
الهدف ٣ من أهداف مكتب المدعي العام: • استهلال العمل بمعايير التحقيق والتدريب على تطبيقها وإنجاز مرحلة الإعداد الأولى لتصديق المهارات في هذا المجال	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• تحسين تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من التدابير المدرجة ضمن نطاق سيطرة شعبة التحقيق
• تعزيز التحليل من خلال أعمال قاعدة بيانات تحليل الوقائع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المصادر كاملاً	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• إنشاء قاعدة بيانات تحليل الوقائع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المصادر
• استحداث مَنفَذ إلكتروني خاص بمكتب المدعي العام تسهياً للإفادة بالجرائم	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• إنشاء المَنفَذ الإلكتروني فيما يخص عمليات التفتيش الناشط
• تطبيق نموذج الحضور الميداني الجديد فيما يخص كل عملية تحقيق جديدة	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• تطبيق نموذج الحضور الميداني الجديد لنسبة من عمليات التحقيق تبلغ ٨٠%
• تعزيز جمع الأدلة ذات الأشكال البديلة، عن طريق أمور منها وضع معايير لإجراء عمليات تحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• تحقيق ٨٠% مما يُرْمَع تحقيقه
القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)		
الهدف ٤ من أهداف مكتب المدعي العام: تدريب جميع الموظفين المعنيين على أساس التحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت وعلى تناول الأدلة الإلكترونية	• ما يُرْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً	• تدريب ٨٠% من الموظفين ذوي الصلة

القضاء والمقاضاة (الهدف ١-٣)

الهدف ٧ من أهداف مكتب المدعي العام:

- التشارك مع جهتين رئيسيتين فيما يتعلق • ما يُزْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • إقامة الشراكات بالأمن السيبراني وأمن المعلومات
- إقامة حلقة استخبار منسقة فيما يتعلق • ما يُزْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • إقامة حلقة الاستخبار بالأمن مع الشركاء ضمن المحكمة وخارجها
- تنجيز تحديث متطلبات المهارات الميدانية • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة • تنجيز التحديث من حيث الفعالية والامتياز
- مراجعة الأخطاء النافذة مع الوحدات الأمنية • ما يُزْمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • مراجعة الأخطاء ضمن قلم المحكمة

القضاء والمقاضاة (الهدف ١-٣)

الهدف ٨ من أهداف مكتب المدعي العام:

- استبانة سبل تحقيق مكاسب عن طريق • ما يستبان من المكاسب التي يمكن تحقيقها • استبانة المجالات ذات الأولوية فيما يخص المكاسب التي تحسّن النجاعة من خلال مراجعة عن طريق تحسين النجاعة يمكن تحقيقها عن طريق تحسين النجاعة وتحديد المكاسب السيبرورات، ثم تحقيق هذه المكاسب المحتملة

٢٠٥- إن عمليات التحقيق تُجرى في بيئات بالغة التعقيد يكتنفها التطور: إذ يتعين تمييز وتطوير القرائن الجديدة بالثقة؛ وتعتبر السرية والأمن مكوّنين حاسمين يتعين التفكير فيهما بعناية مقدّماً بحيث لا يتعرض للخطر لا عمليات التحقيق ولا الأشخاص المشاركون فيها. ويظل رفاه الشهود من الشواغل التي يجب الاعتناء بها دون أن تتلخّص مصداقيتهم. ويتعين تناول الأدلة بطريقة سليمة من ناحية التحقيق الجنائي العلمي وتسجيلها على نحو مناسب. ويتعين تجهيز وتحليل مقادير ضخمة من المعلومات. وتتأتى عن تطور التكنولوجيا وانتشارها السريعين تحديات وفرص جديدة (من قبيل تدبر البيانات الضخمة).

٢٠٦- وقد وضع المكتب، بغية التكيف مع هذه البيئة التي تكتنفها التحديات، استراتيجية للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ تميّز فيها أمور منها ستة محاور للتكفل بأن تفي عمليات التحقيق من حيث جودتها بما يُتوخى منها: تطوير القدرة على جمع أشكال من الأدلة أكثر تنوعاً، وزيادة دور التحليل، وتصديق كفاءات العاملين، وزيادة الحضور الميداني، وتكليف تشكيل ملاك العاملين مع البيئة الجديدة، والمضي في تطوير حماية الشهود.

٢٠٧- وبين تقييم الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ (انظر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) أن الاستراتيجية الجديدة توفّي نتائج إيجابية في المحكمة، بينما يستمر بذل الجهود لتحسين النجاعة من سنة إلى أخرى.

٢٠٨- لقد تحققت هذه النتائج بتقديم جودة العمل على كميته من حيث الأولوية. فأرجئت عمليات تحقيق هامة لمواجهة حالات متطورة (مثل ارتكاب جرائم جديدة في دارفور، وليبيا، ومالي) أو كانت معلّقة لوقت طال أكثر مما يجب (كما في القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، حيث يتعلق الأمر بتحريك الدعاوى الساكنة حتى تُبلّغ فيها حال التأهب للمحاكمة).

٢٠٩- وترمي الميزانية الحالية المقترحة إلى الشروع في تدارك هذا النقص عن طريق العمل تدريجياً للتوصل إلى القدّ الأساسي لملاك الموظفين. إن المكتب قدّم جودة عمله على كميته من حيث الأولوية. ويتعين عليه الآن التطور تدريجياً للوصول إلى وضع يمكن له فيه أن يضطلع بالمقدار اللازم من العمل محافظاً على جودته ونجاعته

الضرورتين. ويُرمَى من العمل على طريق التوصل إلى القَدِّ الأساسي لملاك الموظفين إلى تحقيق هاتين الغايتين، مع إيلاء الأولوية لعمليات التفتيش الضرورية بصورة أرشد. إن مبررات القَدِّ الأساسي لملاك الموظفين تُتناول في تقرير شامل منفصل. وسيكون النمو تدريجياً على مدى عدة سنوات بحيث يتسنى تدبر وقع ذلك المالي على مر الزمن. بيد أنه، بالنظر إلى التمويل المنقوص الذي شهدته السنوات السابقة، سيظل من اللازم استثمار موارد طائلة حتى للاضطلاع بالأنشطة الأساسية لعام ٢٠١٦، التي أُفردت لها مقادير غير كافية من الموارد.

٢١٠- وبالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تمثل أهم العناصر التي يتحدد بها الوقع المالي للميزانية المقترحة فإن شعبة التحقيق تقدم أدناه منحيين مُتصَوِّرين: (أ) ما من شأنه أن يلزم للوفاء بما تقضي به الافتراضات بأفرقة ووحدات ذات ملاك مناسب من الموظفين وفقاً للتقرير عن القَدِّ الأساسي لملاك العاملين، (ب) ما تقترحه الشعبة باعتباره الخطوة المتخذة في عام ٢٠١٦ على طريق التوصل إلى القَدِّ الأساسي لملاك العاملين، مع الإقرار بأنها ستظل منقوصة التجهيز بالموظفين في حالة الأخذ بهذا المقترح ومع تبيان تبعات هذا النقص في الموظفين.

النشاط	الافتراضات	القَدِّ الأساسي اللازم لعام ٢٠١٦	القَدِّ المنقوص لعام ٢٠١٦	الأثر
عمليات التحقيق الناشط	٥	١٠٠	٧٥	تأخير في التحقيق يطيل مدته، فلا تُستغل إلا المعلومات المتعلقة بالقرائن ذات الأولوية، ويكبر خطر عدم "الجهوزية للمحاكمة" عند اعتماد التهم، وتزيد التكاليف من حِزء إطالة مدة التحقيق
عمليات التحقيق الساكن	٩	١٣	١٠	استدامة الصلة مع الشهود وحفظ الأدلة إلى المدى الأساسي - لكن ستحصل حالات تأخير كبير في التوصل إلى جعل عمليات التحقيق المعنية "جاهزة عند المحاكمة"؛ وسيسبب ذلك تأخيراً في الإجراءات وتكاليف إضافية
دعم المحاكمات	٥	١٥	١٥	لا يمكن تقليص هذا العدد نظراً إلى أن المكتب يرمي إلى تحقيق نتائج إيجابية في المحكمة
التبعية/المادة ٧٠	٤	٤	٠	لن يجري تبعية الأنشطة - ما قد يكون له أثر على الإجراءات
				سيتمتع إجراء عمليات التحقيق التي تقضي بها المادة ٧٠ على حساب عمليات التحقيق الناشط والقدرة المخصصة لاستدامة عمليات التفتيش الساكن ما سيفضي إلى استفحال العجز
وحدات المساندة	٧٤	٧٤	٦٦	تقليص القدرة على تلبية الاحتياجات في مجال التحقيق - بما في ذلك أمن العمليات والشهود وتدبر المخاطر عليهما - سيستلزم ذلك معاملة الطلبات على أساس درجات أولويتها وسيؤدي إلى المزيد من حالات التأخير في عمليات التحقيق
إدارة الشعبة	٧	٧	٥	لن يوفّر التمويل اللازم للمشاريع المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ بغية تحسين الأداء والجودة، وسيشهد تنفيذ هذه المشاريع حالات تأخير
التسيير والتخطيط	٦	٦	٦	هذا العدد ضروري لتسيير إدارة الشعبة بصورة سلسلة ونوال البيانات الإدارية الأساسية
تحليل مناحي الإجرام	٤	٤	٢	لن يُنجز إعداد التقارير المتعلقة بتحليل مناحي الإجرام بالقدر الكافي من التقيد بالمواعيد أو القدر الكافي من الاكتمال من أجل الإبلاغ على النحو اللازم، ولن تُرصد الجرائم الجارية رسداً كافياً
المجموع		٢٢٣	١٧٩	

٢١١- إن ما سلف من استثمار في الجودة يمثل جزءاً محورياً من استراتيجية المكتب الحالية والمقبلة. فالتحقيق السيراني، وزيادة العمل في مجال التحقيق الجنائي العلمي فيما يتعلق بتحسين المواد السمعية البصرية، وفحص مسارح الجرائم، وعمليات الانتباش، وعمليات التشريح، تؤدي في ذلك دوراً أساسياً شأنها شأن الاستثمار في التدريب (مثل التدريب على تطبيق نموذج الاستجواب المشار إليه بالمختصر PEACE [الأحرف الأولى بالإنكليزية من عناوين مراحل الخمس وهي Preparation and Planning (التحضير والتخطيط)؛ Engage and Explain (الإشراك والشرح)؛ Account (الرواية/الإفادة)؛ Closure (الاحتتام)؛ Evaluate (التقييم)]). وإقامة الشبكات مع أجهزة إنفاذ القانون، ومؤسسات التحقيق الجنائي العلمي، والخبراء في مجال التكنولوجيا، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء. وبميزانية عام ٢٠١٦ يُستمر على استدامة هذا الجهد، لأن من الضروري التكيف مع التحديات الجديدة الماثلة أمام المكتب نظراً إلى التطور المستمر الذي يشهده عالم التكنولوجيا، والأمن، والأفكار العلمية الجديدة بشأن السبيل إلى التكفل بتقدم أدلة مكيّنة. فالاستثمار الزهيد المطلوب يتيح للشعبة أن تواكب التقدم الحالي في هذه المجالات وأن تسخر له الأموال مرة أخرى في الحالات التي تكون فيها التكنولوجيا والمعدات قد تقادم عهداها أو غدت غير مجدية.

٢١٢- وفي ضوء استراتيجية المقاضاة الحالية - التي يُجري المكتب وفقها عمليات تحقيق مفتوح معتمَق؛ ويلاحق أكبر مرتكبي الجرائم مسؤوليةً وذلك عند الاقتضاء باتباع استراتيجية قائمة على العمل انطلاقاً من الأفراد الأدنى رتبة صعوداً إلى الأفراد الأعلى رتبة فأعلى؛ ويسعى إلى أن يكون متأهباً للمحاكمة في أبكر وقت ممكن في الإجراءات - وسائر التحولات التنظيمية التي شهدتها الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، وضعت الشعبة نموذجاً للموارد في عام ٢٠١٣ اتخذ أيضاً أساساً لميزانية عام ٢٠١٤ وميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجيتين المعتمدتين، ولمساهمة الشعبة في التقرير المتعلق بالقدّ الأساسي للمكتب. وتراعى في هذا النموذج العبر المستخلصة من التجربة السابقة والمعايير الأعلى التي تطلبها دوائر المحكمة فيما يتعلق بالتأهب للمحاكمة وجمع الأدلة.

٢١٣- ويشير نموذج الموارد المعنية إلى عدد الموظفين اللازم بحسب نوع النشاط المعني. ويُربط ضمن إطار هذا النموذج بين أكبر الموارد اللازمة/أكبر مسيّبات التكاليف وبين عدد عمليات التحقيق الناشط المتزامنة التي يجريها مكتب المدعي العام. وتحدد بهذه الضرورة أيضاً الموارد اللازمة لوحدة الدعم التشغيلي.

٢١٤- فالإجراء تحقيق ناشط، ينبغي أن يكون فريق التحقيق فريقاً متكاملأ يضم رئيساً له ومحققاً رئيسياً (كلاهما من الرتبة ف-٤) يتوليان المسؤولية عن قيادته وعن التكليف بالمهام ضمن إطاره وعن تسيير شؤونه فيما يتعلق بالموارد المخصّصة للتحقيق.

الوظيفة	العدد
رئيس فريق ومحقق رئيسي من الرتبة ف-٤	٢
محقق من الرتبة ف-٣	٦
محقق من الرتبة ف-٢	٥
محلل من الرتبة ف-٣	٢
محلل من الرتبة ف-٢	١
مساعد معني بتدبر المعلومات	١
موظف معني بقاعدة تحليل الوقائع	٣
المجموع	٢٠

٢١٥- وتشتمل كل عملية تحقيق على عنصرين رئيسيين: (أ) الجرائم؛ (ب) المشتبه فيهم، وما يربط بين الجرائم والمشتبه فيهم إما فردياً أو عن طريق تنظيم أو بوسائل أخرى.

٢١٦- وفي جميع هذه المجالات يلزم استثمار في القدرة التحقيقية - يتمثل عموماً، باعتبار أن القضية المعنية متوسطة التعقيد، في توفير مجموعة تتألف من اثنين من جامعي الأدلة يركزان على العمل انطلاقاً من الجريمة واثنين آخرين من جامعي الأدلة يركزان على المشتبه فيهم وعلى الربط بين الجريمة والمشتبه فيهم. وفيما يخص الجرائم، تقوم هذه المجموعة بجمع الأدلة المتعلقة بالأحداث الخاضعة للتحقيق. وفيما يخص المشتبه فيهم، يتعين تدبر مسارات التحقيق، بحيث يَحَقِّق في دور كل منهم في الجرائم ومعرفة بها وقصد ارتكابها، كما يتعين جمع الأدلة على ذلك. وتلزم مجموعة مماثلة لتدبر الترابط بين التنظيم والجرائم بما في ذلك ما يلزم من تمويل ودعم إمدادي لارتكاب الجرائم. وإلى جانب هاتين المجموعتين المؤلفتين من ثمانية محققين (أربعة من الرتبة ف-٣ وأربعة من الرتبة ف-٢) يُخصَّص محققان آخران يعملان في الميدان (أحدهما من الرتبة ف-٣ والآخر من الرتبة ف-٢) لإعداد القرائن، والأنشطة التحقيقية العمومية، والتنسيق مع الشركاء، وأنشطة المتابعة انطلاقاً من المهمات المنجزة. ثم إنه يتعين على محقق مختص (من الرتبة ف-٣) أن يقوم بالتحقيقات على شبكة الإنترنت، وأن يستبين القرائن المنتقاة منها ويتابعها، وأن يحصل على أدلة رقمية.

٢١٧- ويُتوقع أن يلزم دعماً لهذا النهج التحقيقي ثلاثة محلّلين إضافيون - محلّل رئيسي (من الرتبة ف-٣) يتولى العمل التحليلي ويسدي الإرشاد العام ويسهر على جودة ونجاعة جمع الأدلة وتحليلها؛ ومحلّل (من الرتبة ف-٣)، يتولى أمر بُنى المجموعة واتصالاتها؛ ومحلّل معاون (من الرتبة ف-٢)، يهتم بالأحداث المعنية ومناحي الإحرام والآجال ذات الصلة. ويضاف إلى ذلك أنه، منذ عام ٢٠١٥ فصاعداً، يُهيأ لوجود خبراء يساعدون في إدخال البيانات المتعلقة بالقرائن التحقيقية والأدلة والمعلومات ذات الصلة في قاعدة بيانات تحليل الوقائع التي أنشئت حديثاً. ويُتنبذ كل منهم للعمل مع واحد من المحلّلين ويساندهم أيضاً في البحوث وفي أنشطة جمع المعلومات. ومن شأن تطبيق هذا النموذج أن يقلص الحاجة إلى محلّلين ذوي مراس رفيع لكي يشاركوا في مهام إدخال البيانات المعنية، متيحاً للمحلّلين أن يكونوا أكثر انكباباً على مهمة التحليل الرئيسية.

٢١٨- ويلزم مساعد معني بتدبر المعلومات (من الرتبة خ ع-٢) يتكفل بجودة واتساق قواعد البيانات وتدبر البيانات ضمن الفريق.

٢١٩- ويُحدد في الخطتين الاستراتيجيتين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ الهدف المتمثل في زيادة مستوى الخبرة المهنية التي يتمتع بها محققو المكتب. ويتجسد هذا الهدف من أهداف الاستراتيجية في نموذج فريق التحقيق المعروف أعلاه. ومنذ الشروع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ كُفِّت شعبة التحقيق عن توظيف محققين مساعدين (من الرتبة ف-١) وذلك بغية الاستعاضة عنهم تدريجياً بمحققين معاونين (من الرتبة ف-٢) يكون قد سبق لهم أن اكتسبوا بعض الخبرة المهنية في مجال التحقيقات. وثمة موظفون ممن لمّا يزالوا يشغلون وظائف المحقق المساعد (من الرتبة ف-١) نجحوا في عملية التوظيف التي جرت حديثاً وهم مُدرجون حالياً في قائمة المرشحين المختارين لشغل وظيفة المحقق المعاون (من الرتبة ف-٢). وينبغي أن تحوّل وظائف المحقق المساعد (من الرتبة ف-١) الثابتة الخمس (المهياً لها في الميزانية) التي يضمها ملاك موظفي المكتب حالياً إلى وظائف محقق معاون (من الرتبة ف-٢)، وذلك لتمكين المكتب من مواءمة موارده مع استراتيجيته الحالية فيما يخص ملاك أفرقة التحقيق. ولا يترتب على هذا التدبير أثر فيما يتعلق بالميزانية، وهو لا يأتي بأي تغيير لعدد ما

يُطلب لعام ٢٠١٦ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، وسيجعل المكتب أقرب إلى إعمال أفرقة تحقيق مشكّلة وفق النموذج، وسيتيح لموظفين مؤهلين فرصة التقدم المهني من خلال عملية توظيف تنافسية.

٢٢٠- ويتألف الفريق المشكّل وفق هذا النموذج مما مجموعه ٢٠,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، كما يُبيّن في الجدول الوارد آنفاً^{٢٩}.

٢٢١- وإضافة إلى عمليات التحقيق الناشط تدعم الشعبة أيضاً محاكمات جارية. وتلزم موارد للتحقيق سواء في مرحلة المقاضاة أم في مرحلة تقديم حجج الدفاع. وتشمل الأنشطة المعنية عمليات تحقيق من أجل دحض حجج الدفاع واستحواب شهوده المضاد. فيلزم خلال مرحلة تقديم حجج الدفاع المزيد من التحقيق في مصداقية الإفادات التي يُدلي بها شهوده ودحض هذه الإفادات. وطيلة مرحلة الإجراءات الابتدائية سيحتاج الأدعاء أيضاً إلى دعم من محلّين للتكفل بالرد المناسب على جوانب المخاصمة التي تتطلب معالجة لمعلومات القضايا والمعلومات التي تقدم خلال المحاكمة. إن الدعم خلال مرحلة المقاضاة من مراحل الإجراءات الابتدائية يستلزم ما لا يقل عن ثلاثة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (يكونون في الحالة المثالية محقّقين ومحلّين). وبالنظر إلى أن هناك في بعض القضايا أكثر من مدعى عليه واحد وأكثر من فريق دفاع يتبعون استراتيجيات دفاعية مختلفة فإنه يلزم المزيد من القدرات لكل مدعى عليه.

٢٢٢- وبانتهاء التحقيق تنتقل القضية إما إلى المرحلة الابتدائية أو إلى حال السكون - بحسب ما إذا كان قد قُبض على مشتبه بهم فيها. وتظل القضايا التي تنتقل إلى حال السكون (تحميد النشاط التحقيقي) تستلزم صون الأدلة (استدامة الصلة بالشهود، ومعالجة المسائل التي قد تؤثر على رغبتهم في الإدلاء بشهادتهم أو قدرتهم على الإدلاء بها). كما إن كل ما قد يسع من فرص للتحقيق يستلزم قدرة على التحرك بناء عليه. ويستلزم صون الأدلة في شتى القضايا ما لا يقل عن عشرة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. ومن الأنشطة التي يضطلع بها الموظفون المعينون صون الصلة بالشهود - التكلم معهم هاتفياً أو وجهاً، والتحقق من مكان وجودهم، وإبلاغهم بالمستجدات (إن وجدت)، والتكفل بإعداد وتحيين تقرير عن الصلات المعنية بوضع في الملفات ذات الصلة (مرتين في السنة)، والتنسيق مع المسؤولين عن الأنشطة في وحدات الدعم/شعبة المقاضاة والاتصال بهم. ويضاف إلى ذلك أن القدرة المعنية تلزم للتكفل بالتحقيق في جميع القضايا الساكنة وفق أعلى المعايير التي حددها مكتب المدعي العام في خطته الاستراتيجية الحديثة.

٢٢٣- ويتعين على المكتب أيضاً أن يضمن القدرة على التحرك إزاء المساس بالأدلة ومحاولات التأثير على الشهود، ذينك العاملين الإجراميين اللذين يتكرران عندما تشارف القضايا على مرحلة المحاكمة. كما تلزم القدرة على رصد وتتبع القرائن المتعلقة بمكان وجود الفارين وأنشطتهم الجارية. وتستلزم هذه القدرة ما لا يقل عن أربعة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل - محقّقين (ينكبّان على إعداد القرائن، وجمع المعلومات، وتجميع الأدلة) ومحلّين (ينكبّان على تجهيز جميع المعلومات المتوفرة وعلى إعداد القرائن الإضافية). ولم يهيئ المكتب للقدرات اللازمة للاضلاع بهذا النشاط فيما يخص عام ٢٠١٦. وإذا تعين الاضطلاع بالأنشطة المعنية فسيوجب أداؤها على حساب أنشطة تحقيقية جارية أخرى.

^{٢٩} انظر الجدول الوارد في آخر الفقرة ٢١٤.

موارد الميزانية

٤، ٢٧، ١٩ ألف يورو

٢٢٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٠٩٣،٠ ألف يورو (١٩،٤ في المئة). وتتأثر الميزانية أكبر الأثر بكون تكاليف الموظفين تمثل نسبة تصل إلى ٨٨،٦ في المئة من مجموع التكاليف.

٢٢٥- إن ملاك الأفرقة المقترح المنقوص بالقياس إلى قده الأساسي، المبين في هذه الميزانية المقترحة، يقلص ملاك فريق التحقيق بمقدار خمسة موظفين (محققين من الرتبة ف-٣، ومحققين من الرتبة ف-٢، وموظف معني بإدخال البيانات في قاعدة بيانات تحليل الوقائع من الرتبة خ ع-رأ). ويبلغ تقليص الملاك الذي يتولى التحقيقات فيما يخص عمليات التحقيق الناشط الخمس مجملها ما يساوي ٢٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. ويضاف إلى ذلك أنه لا يُطلب لعام ٢٠١٦ سبعة موظفين استُبين لزومهم، هم أربعة موظفين معينين بالتبعية/الوحدة المعنية بالجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ وثلاثة موظفين معينين بالحالات الساكنة، وذلك بالنظر إلى الأخذ بمبدأ النمو التدريجي على طريق التوصل إلى القدر الأساسي للملاك. وبهذا المقترح يظل ملاك الشعبة منقوصاً بمقدار ٣٢ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل ضمن الأفرقة التي يتعين عليها الاضطلاع بمقدار النشاط المرتقب لعام ٢٠١٦. وتتمثل تبعات هذه التسوية في جعل عمليات التحقيق الناشط اللازمة للاضطلاع بالنشاط المرتقب أكثر استغراقاً للوقت؛ وفي عدم قدرة أفرقة التحقيق على التحرك الملائم إزاء كل ما قد يطرأ من حوادث غير مرتقبة، بما في ذلك التحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠، دون وقف أنشطة أخرى ذات أولوية أو تقليص عدد الموظفين المسند إليهم الاضطلاع بها تقليصاً كبيراً؛ وفي انعدام القدرة على التبعية؛ وفي إنقاص القدرة على التعامل مع القضايا الساكنة.

٢٢٦- ويبقى ملاك العاملين في قسم التخطيط والعمليات أدنى من المستوى اللازم لدعم جميع الأفرقة، وذلك على الرغم من الازدياد الكبير الذي شهدته النشاط في مجال الدعم التشغيلي، بما في ذلك البعثات الميدانية، وطلبات التحقيق الجنائي العلمي، وتدبير الشهود، ودعم المزيد من جمع الوثائق، بما فيها المواد الإلكترونية واستغلال المواد الحاملة الرقمية. ويبيّن في الوثيقة المتعلقة بالقدر الأساسي لملاك العاملين مجمل الموارد اللازمة لكل من الوحدات في قسم التخطيط والعمليات ومبررات هذه المتطلبات. ويُرْمى من طلب المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ إلى توطيد هذه الوحدات مع العلم بأن الزيادات المحددة أدناه ضرورية لسد فجوات تشغيلية خطيرة الشأن.

٢٢٧- وتتولى وحدة استراتيجيات الحماية المسؤولة عن التدبير العام لشؤون شهود الأدعاء، ما يستلزم التنسيق بين الأفرقة، ووحدة استراتيجيات الحماية، ووحدة الدعم التشغيلي، والوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال، وقسم المحني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة عند الاقتضاء. ويُجرى الوحدة عمليات تقييم عام للتهديدات والأخطار الأمنية، وتسدي المشورة وتنفيذ تدابير لحماية الأفراد المعرضين للخطر بسبب ارتباطهم بمكتب المدعي العام استناداً إلى تقييمات الأخطار الفردية. وتنخرط وحدة استراتيجيات الحماية في العمل طيلة جميع الإجراءات القضائية. وتتسم حماية الأشخاص الذين يتعاملون مع مكتب المدعي العام بأهمية كبيرة لنجاح عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة. وتمثل المسؤولية عن حماية الشهود واجباً يتشارك في أدائه قسم المحني عليهم والشهود ومكتب المدعي العام؛ ولتفادي التداخل تم توقيع بروتوكول مبرم بين رئيس قلم المحكمة والمدعية العامة تُنظم بموجبه سلسلة متواصلة من تدابير الحماية وتوزع المسؤوليات بين مكتب المدعي العام وقسم المحني عليهم والشهود. ويهتم مكتب المدعي العام حالياً، من خلال وحدة استراتيجيات الحماية، بأكثر من ألف شاهد يتعين عليه أن يُجرى بانتظام تحيينات لتقييمات الأخطار المحيطة بهم. وتمثل وظائف المساعدة المؤقتة العامة

مكوّنات كبيراً من مكوّنات ملاك الوحدة. وبغية إبقاء أنشطة الوحدة في مستوى يمكن به النهوض بأود احتياجات المكتب لعام ٢٠١٦، يلزم ثلاثة موظفين إضافيين (محلّان للمعلومات من الرتبة ف-٢، ومساعد معني باستراتيجيات الحماية من الرتبة خ ع-رأ). فالوحدة تحتاج إجمالاً إلى ثماني وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (محلّين للمعلومات من الرتبة ف-٢، ومحلّين مساعدين معنيين باستراتيجيات الحماية من الرتبة ف-١، وأربعة مساعدين معنيين باستراتيجيات الحماية من الرتبة خ ع-رأ).

٢٢٨- وتقدم وحدة الاستجابة العلمية إلى المكتب خدمات متصلة بالعلوم، وذلك بصورة رئيسية خلال عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، مع العلم بأن انخراطها في ذلك يكون أقل خلال عمليات التدارس الأولى. وتتعدد مهام هذه الوحدة وتشمل: (١) جمع الأدلة العلمية مقرونة بنوعين آخرين من الأدلة هما الأدلة الوثائقية والأدلة المتمثلة في إفادات الشهود، وتحليل هذه الأدلة وعرضها؛ (٢) تمييز الخبرة المتوافرة في مجال التحقيق الجنائي العلمي وفي المجال التكنولوجي وتنسيقها للمساعدة في أنشطة المكتب؛ (٣) تقصي ومراجعة أحدث الابتكارات في مجال التحقيق الجنائي العلمي والتكنولوجي سهرًا على تقييد المكتب بالممارسات الفضلى؛ (٤) التكفل بالتدريب وتوفير المبادئ التوجيهية ووثائق السياسات للمكتب. وبغية إبقاء أنشطة الوحدة في مستوى يمكن به دعم احتياجات المكتب، تلزم وظيفة إضافية لموظف معني بالتحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣). فالوحدة تحتاج إجمالاً إلى خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (موظفين معنيين بالتحقيق الجنائي العلمي من الرتبة ف-٣، وثلاثة محققين في المجال السيراني من الرتبة ف-٣).

٢٢٩- وتتولى وحدة تجهيز البيانات تبويب الأدلة المجموعة والمسجّلة بأقصى قدر ممكن من الفعالية والسرعة، بغية تسهيل القيام في الوقت المناسب بتحليلها ومراجعتها واستعمالها في المحكمة. ويتمثل الغرض المنشود من هذه السيرة، التي تشمل بنطاقها عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، في توفير بيانات شرحية من أجل إيلاء درجات من الأولوية للمواد فيما يخص التحليل والمراجعة، وإجراء البحوث العامة، والتكفل بتوفير ما يكفي من المعلومات للإحاطة بمدلول مستندات الأدلة عندما تكون قد أدخلت إلى نظام الأدلة الإلكتروني، والسهر على وفاء البيانات الشرحية التي يتعين الكشف عنها بمقتضيات اللّحق المتعلق بالحكمة الإلكترونية فيما يخص كل قضية، وتوفير وصف كاف وملخّص من أجل التقصي في المواد السميعة البصرية والوثائق الكتابية. ثم إنه يتعين تمييز نسخ البنود المكررة وصيغها المختلفة لتيسير مراجعتها والكشف عنها بصورة مستنيرة. فبغية إبقاء أنشطة هذه الوحدة في مستوى يمكن به دعم احتياجات المكتب فيما يخص عام ٢٠١٦، تلزم وظيفة إضافية لمساعد معني بتجهيز البيانات من الرتبة خ ع-رأ. فالوحدة تحتاج إجمالاً إلى خمس وظائف مساعدة مؤقتة: جميعها وظائف لمساعد معني بتجهيز البيانات من الرتبة خ ع-رأ.

٢٣٠- وتتولى وحدة الدعم التشغيلي المسؤولية عن اتباع النهج الكلاسيكي في العمليات ضمن المكتب بدءاً من التدارس التمهيدي فمروراً بالتحقيق فوصولاً إلى المقاضاة. وتُعد هذه الوحدة تصوراً تخصصياً للمكتب فيما يخص العمليات من خلال تقييم الأخطار المفصّل، وتخطيط المهمات، ومهارات العمل في الميدان، والحضور الميداني، سهرًا على تمكن الموظفين من الانتشار والعمل في مناطق مخفّفة الخطر. ويرتبط تحديد تصوّر العمليات هذا ارتباطاً مباشراً بأهداف المهمات المنشودة من أعمال الأفرقة. إنه يتطلب معارف معمقة بما تعتمز الأفرقة أن تقوم به وبالمشبهه فيهم المحتملين وشركائهم بحيث يتسنى تحديد منحى مناسب للعمل في الميدان للتكفل بأمن الموظفين وبأمن العمل.

٢٣١- وبغية إبقاء أنشطة هذه الوحدة في مستوى يمكن به النهوض باحتياجات المكتب لعام ٢٠١٦، ولا سيما إذا افتتحت حالة جديدة تتطلب موظفين ميدانيين، ستلزم وظيفتان إضافيتان لموظفين معيّنين بالعمليات (من الرتبة ف-٣) ووظيفة لمنسق للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ). فهذه الوحدة تحتاج إجمالاً إلى ثماني وظائف ومن وظائف المساعدة المؤقتة العامة: أربع وظائف لموظفين معيّنين بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة لمحلّل مساعد (من الرتبة ف-١)، ووظيفة لمساعد معني بتدبير شؤون الشهود (من الرتبة خ ع-رأ)، ووظيفتان لمنسق للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٣٢- وتؤدي الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال دوراً هاماً فيما يخص وضع سياسة المكتب المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال، والتعامل مع الشهود الضعيفي الحال بصورة عامة. إنها تسهر على تنفيذ السياسات وعلى إجراء البحوث باستمرار لتحسين طرائق المكتب فيما يخص هذه السياسات، بوسائل منها توفير التدريب. وما من طلبات إضافية تخص هذه الوحدة. وهي تحتاج إلى خبير معاون معني بالمجني عليهم (من الرتبة ف-٢). ويضاف إلى ذلك أنه، على غرار السنوات السابقة، يُطلب توفير ما يعادل شهرين من شهور عمل موظف من الرتبة ف-٢ من أجل التعاقد مع خبراء نفسانيين اجتماعيين مدرجين في القائمة التي تمسكها الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال عندما تستلزم الأنشطة التحقيقية في الوقت نفسه دعماً يجاوز قدرة هذه الوحدة.

٢٣٣- لقد أضفت شعبة التحقيق في عام ٢٠١١ الطابع المركزي على مهمتها الإدارية وهي تظل تستفيد من المكاسب التي آتاهها ذلك من حيث النجاح. بيد أن ضرورة مساعدة إدارة الشعبة على أعمال نظم تدبر عمليات التحقيق وشؤون الشهود، والاضطلاع بالمهمة الأساسية المتمثلة في جمع المعلومات التدريبية وتولييفها وإعدادها، ومراقبة النجاح وتدبير المخاطر، وتقديم الدعم للمشاريع ذات الأولوية والمساعدة في الوفاء بمتطلبات تدبر موارد الشعبة المعقّد، بما في ذلك تدبير الأحياز، تفضي إلى الحاجة إلى وظيفة إضافية لموظف معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-٣) ووظيفة موظف مساعد معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-١). فهذه الوحدة تحتاج إجمالاً إلى خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة: وظيفة لموظف معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة لموظف مساعد معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-١)، وثلاث وظائف لمساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). وقد درجت شعبة التحقيق على أن يضم ملاك موظفيها ثلاثة وظائف لموظف معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-٣). وقد جعلها الافتقار إلى الموارد تعيد تخصيص هذه الوظائف تدريجياً لكي تصبح وظائف خاصة بالتحقيق. وها هي الآن تعيد وظيفتين من هذه الوظائف كما كانتا لكن برتبة أدنى (ف-١) فيما يخص إحداها وبمسؤوليات أوسع نطاقاً، وذلك نظراً إلى زيادة المتطلبات الإدارية.

٢٣٤- أما وحدة تحليل مناحي الإجرام فهي وحدة صغيرة تعمل ضمن شعبة التحقيق متولية مهمة تحليل مناحي الإجرام. إنها ترصد الجرائم المستمرة في الحالات التي أحالها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المحكمة (ثمة الآن حالتان من هذا القبيل تنظر فيهما المحكمة) دعماً لإعداد التقارير الدورية التي تقدمها المدّعية العامة إلى مجلس الأمن (مرتين في السنة فيما يخص كل حالة). كما إنها مكلفة بمتابعة ارتكاب جرائم جديدة في جميع الحالات المشمولة بالتحقيق. ويمثل هذا العمل نشاطاً حاسم الأهمية فيما يخص انتقاء عمليات التحقيق الجديدة. ويشتمل عمل هذه الوحدة على الاستمرار في رصد الادّعاءات بارتكاب الجرائم التي ترد في مصادر مفتوحة وفيما يتلقاه المكتب من بلاغات، وجمع هذه المعلومات (بوسائل منها الوسائط الاجتماعية)، وحفظ المصادر في قواعد بيانات لتدبير السجلات، وإدخالها وتجهيزها في قواعد بيانات التحليل، وإعداد التقارير العادية الرئيسية مرتين في السنة

فيما يخص كلاً من هذه الحالات، والقيام على نحو مخصوص بإعداد التقارير التحليلية فيما يخص الحوادث الإجرامية الخطيرة خطورةً خاصة. ولا تقدم هذه الوحدة أي طلبات إضافية بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥. ويظل يلزمها محلل مساعد (من الرتبة خ ع-رأ).

الموارد من الموظفين

١,٨٦٥ ١٦ ألف يورو

٢٣٥- كما يُبَيَّن فيما تقدم تبلغ متطلبات التجهز الكامل بالموارد التي لا بد منها بمقتضى الافتراضات فيما يخص عام ٢٠١٦ وفقاً لنموذج القَدِّ الأساسي لملاك الشعبة ٢٢٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. وباعتماد هذا النهج، الممثل في طلب ١٧٩,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، منها ١٠٤ تخص الوظائف الثابتة (دون تغيير بالقياس إلى عام ٢٠١٥) و ٢٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة، يُقَرَّر بأن ملاك العاملين في طائفة من وحدات الشعبة منقوص، ما سيكون له أثر على مدة عمليات التحقيق وعلى التأهب للمحاكمات في القضايا الساكنة، وسيستنفد إمكانات الدعم الاشتغالي. إن هذا الملاك المنقوص يستلزم ٢٧ موظفاً إضافياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة زيادةً على المقدار الذي أقرته الجمعية فيما يخص عام ٢٠١٥. ويشتمل هذا العدد على ١٥ موظفاً طلبوا في إطار الاستعانة بأموال من صندوق الطوارئ ويظنون لازمين في عام ٢٠١٦. أما الموظفون الإضافيون الاثنان عشر الباقون فإنهم يلزمون لتحسين الجودة الأساسية لعمليات التحقيق وما يلزم من دعم للأنشطة وللتقدم التدريجي على طريق التوصل إلى القَدِّ الأساسي النموذجي للملاك.

٨,٤٩١ ٩ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٢٣٦- إن عدد الموظفين المطلوب لعام ٢٠١٦ يبلغ ١٠٤.

٢٣٧- ويرأس شعبة التحقيق مديرها (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٣٨- ويرأس أفرقة التحقيق منسق لعمليات التحقيق (من الرتبة ف-٥)، ويضم ملاكها ثلاثة رؤساء أفرقة (من الرتبة ف-٤) وأربعة محققين رئيسيين (من الرتبة ف-٤)، ومحللاً معنياً بمناحي الإجرام (من الرتبة ف-٤)، وسبعة عشر محققاً (من الرتبة ف-٣)، ومحققاً معنياً بالشؤون المالية والأسلحة (من الرتبة ف-٣)، وأربعة محللين (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة عشر محققاً معاوناً (من الرتبة ف-٢)، وسبعة محللين معاونين (من الرتبة ف-٢)، وخمسة محققين مساعدين (من الرتبة ف-١)، ومساعداً معنياً بالتحليل (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين معينين بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٣٩- ويرأس قسم التخطيط والعمليات محلل رئيسي (من الرتبة ف-٥)، ويضم ملاكته منسقاً معنياً بالتحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٥)، ورئيساً لوحدة الدعم الميداني (من الرتبة ف-٤)، وخبيراً معنياً بشؤون المجني عليهم (من الرتبة ف-٤)، وموظفاً معنياً بالتحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣)، وأربعة موظفين معينين بالعمليات (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة موظفين معينين بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣)، ومحللاً معاوناً (من الرتبة ف-٢)، ومحللاً معاوناً معنياً بنظام المعلومات الجغرافية (من الرتبة ف-٢)، ومديراً لتجهيز البيانات (من الرتبة ف-٢)، وخبيرين معينين بشؤون المجني عليهم (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة محللي معلومات (من الرتبة ف-٢)، ومحللاً مساعداً (من الرتبة ف-١)، ومساعداً إدارياً رئيسياً (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معينين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معينين بالعمليات (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة منسقين للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معينين بالعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة

مساعدتين معيّنين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنياً بحفظ المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدتين معيّنين بعمليات التحقيق (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدتين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٦ ٩٥٠,٣ ألف يورو

٢٤٠- إن عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوب توفير اعتمادات لسد تكاليفها بغية دعم الموارد الإضافية والنهوض بأود النشاط المزيد في المكتب فيما يخص عام ٢٠١٦ يبلغ ٧٦ وظيفة (٧,٧) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، أي بزيادة مقدارها ٥,٢٢ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل بالقياس إلى عام ٢٠١٥.

٢٤١- والموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ فيما يخص البرنامج الفرعي ٢٣١٠ هي:

- (أ) أربعة موظفين معيّنين بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣) لمدة ٤٤ شهراً (٧,٣) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ب) موظفان مختصان في التحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٢ شهراً (٨,١) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ج) ثلاثة موظفين مختصين في التحقيق الجنائي العلمي في المجال السبيري (من الرتبة ف-٣) لمدة ٣٦ شهراً (٠,٣) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (د) خبير معاون معني بالبحني عليهم (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (٠,١) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (هـ) محللاً معلومات (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٠ شهراً (٧,١) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (و) ثلاثة محلّلين مساعدين (من الرتبة ف-١) لمدة ٣٦ شهراً (٠,٣) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ز) مساعد معني بالتحليل (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (٠,١) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ح) أربعة مساعدين معيّنين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٤٦ شهراً (٨,٣) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ط) منسقان للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٢٢ شهراً (٨,١) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ي) أربعة عشر مساعداً معنياً بتجهيز البيانات/قاعدة بيانات تحليل الوقائع (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٥٢ شهراً (٧,١٢) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ك) ثلاثة مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٣٦ شهراً (٠,٣) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

- (ل) خبير نفسي اجتماعي (من الرتبة ف-٢) لمدة شهرين (٠,٢) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (م) مساعد معني بتدبير شؤون الشهود (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ن) رئيساً فريق/محققان رئيسيان (من الرتبة ف-٤) لمدة ٢٠ شهراً (١,٧) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (س) محققان رئيسيان (من الرتبة ف-٤) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ع) ستة محققين (من الرتبة ف-٣) لمدة ٦٦ شهراً (٥,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ف) تسعة محلّلين (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٠٠ شهر (٨,٣) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ص) اثنا عشر محققاً معاوناً (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٤٤ شهراً (١٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ق) مساعدان معنيان بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٢٢ شهراً (١,٨) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ر) موظف معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٠ أشهر (٠,٨) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ش) موظف مساعد معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-١) لمدة ١٠ أشهر (٠,٨) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٤٢- فستحتاج الشعبة في عام ٢٠١٦ إلى ملاك أساسي من الموظفين يبلغ عدده الإجمالي ١٧٩ يستلزمه إجراء خمس عمليات تحقيق ناشط واستدامة تسع عمليات تحقيق ساكن والنهوض بأود ما لا يقل عن خمس محاكمات.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٢ ١٦٢,٣ ألف يورو

٢٤٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤١٢,١ ألف يورو (٢٣,٥ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف أسفار ونفقات تشغيلية عامة.

السفر ١ ٦٢٧,٣ ألف يورو

٢٤٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٣٢,١ ألف يورو (٢٥,٦ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف مهمات يضطلع بها ممثّلو الشعبة التحقيق.

٢٤٥- وتعزى هذه الزيادة إلى ما يلي:

(أ) زيادة في عدد المهمات التي يقوم بها المحققون تعزى إلى كون جميع وظائف المحققين مشغولة لكل

السنة، بدلاً من شغلها لجزء من السنة كما كانت عليه الحال في عام ٢٠١٥؛

(ب) عمليات التحقيق الجنائي العلمي المهياً لها فيما يخص كل عملية تحقيق ناشط؛

(ج) زيادة - ناجمة عن زيادة المهمات التحقيقية - في مهمات الدعم التي يقوم بها الخبراء المعنيون

بالجني عليهم والموظفون المسؤولون عن التقييم الاشتغالي بغية تحديد النهج فيما يخص استراتيجية

التحقيق، بحيث لا يعرّض الموظفون ولا الشهود ولا غيرهم من الأشخاص للخطر جراء الطريقة

المتبعة في التحقيق.

٢٤٦- ويواصل المكتب العمل على تقليل الزيادات المتصلة بالسفر عن طريق تكييف ترتيبات السفر بغية

استدامة التوازن الأكثر فعالية بين تكاليف الرحلات الجوية وتكاليف بدل المعيشة اليومي. وتحققت عن طريق

تحسين النجاعة، من خلال تخطيط المهمات مقدماً وتدبر شؤون الشهود تدبراً ميدانياً فعالاً بغية تقليص أثمان

التذاكر وتقليص الأعباء الزائدة، مكاسب يقارب مبلغها ١٠٠,٠ ألف يورو في عام ٢٠١٤. إن الوفورات المعنية،

التي استمر تحقيقها في عام ٢٠١٥ وأُخذ به في ميزانية عام ٢٠١٦ المطلوبة، قد أتاحت للشعبة أن تطلب ميزانية

للسفر تبلغ ١ ٦٢٧,٣ ألف يورو.

٥٣٥,٠ ألف يورو

التنفقات التشغيلية العامة

٢٤٧- يخص بند الميزانية هذا التكاليف التي لا بد من أن يتكبدها الشهود الذين يحضرون لكي يُستجوبوا

والتكاليف المتصلة بواجب المكتب المتمثل في العناية بالشهود (بما في ذلك العناية بهم في إطار عمليات التحقيق

الناشط والمحاكمات وباقي القضايا العالقة). ولا تُسَدِّ هذه التكاليف من المخصّصات لقسم الجني عليهم والشهود

التابع لقلم المحكمة، لأنها تتأتى عن التفاعل بين مكتب المدّعي العام والشهود (مثل تكاليف سفر الشاهد وسكنه

عندما يأتي من أجل استجوابه)، أو تتصل بتدابير أمنية متدنية التكاليف/خفيفة الأثر.

٢٤٨- وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨٠ ألف يورو (١٧,٦ في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى

معاينة أن الاعتمادات التي خصّصت في عام ٢٠١٥ لتدبر شؤون الشهود الحاليين لم تكن كافية. ويضاف إلى

ذلك أنه يلزم، بغية استيعاب الزيادة في عدد الشهود الجدد بسبب زيادة القدرة التحقيقية، تكبّد بعض المصروفات

من أجل شراء وترقية وتحسين المعدات المستخدمة (مثل الهواتف وأزرار الإنذار)، التي توفّر للأشخاص الذين يقع

على عاتق المكتب واجب العناية بهم. كما هُيئ ضمن حدود المبلغ المطلوب ما مقداره ٢٥,٠ ألف يورو لحيازة

صور ملتقطة بالسواتل. فالصور الساتلية المستخدمة لأغراض تقديم الأدلة تُطلب أكثر فأكثر. وقد أُدرج في الميزانية

مبلغ مقداره ٥,٠ آلاف يورو لكل عملية تحقيق ناشط بغية الحصول على صور ملتقطة من قبل ومن بعد لمسرح

عدد من الجرائم يبلغ متوسطه أربعة وصورتين إضافيتين تُستخدمان لتبيّن وجود المقابر الجماعية وللأغراض

الاشتغالية.

٢٤٩- وهكذا يُسجّر ما مجموعه ٣٠٠,٠ ألف يورو لتحسين الجودة. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها

٥٨,٠ ألف يورو. وقد تمكّن المكتب من تحسين النتائج المحققة في مجال المقاضاة بفضل تعمده تقديم الجودة على

الكمية من حيث الأولوية. وسيتيح له توصله إلى جعل قَدِّ ملاكه القَدِّ الأساسي اللازم أن يتكفل بالوفاء

بمقتضيات جودة عمله ومقتضيات كميته في آن معاً. كما إن استدامة الجودة تستلزم استثماراً يتيح تمكّن المكتب

من استدامة تمتعه بالخبرة والقدرات ومن الاستثمار في الوقت نفسه في مجالات خبرة جديدة. وكما تم شرحه في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)، تتيح التكنولوجيا للمكتب فرصاً جديدة لجمع المعلومات والأدلة وتقديمها في القضايا التي تنظر فيها المحكمة. غير أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا إذا واكب المستجدات التكنولوجية ذات الصلة. ويُقدَّر أن الاحتياجات السنوية الحالية للاستثمار فيما يخص المستقبل المنظور تستلزم ميزانية يقارب مقدارها ٣٠٠ ألف يورو (كما يبيِّن في الفقرات التالية) أي ما لا يساوي إلا ١,٦ في المئة من ميزانية الشعبة الإجمالية لعام ٢٠١٦.

٢٥٠- وبهياً لمقترح رام إلى تسخير مبلغ سنوي مقداره ٥٨,٠ ألف يورو لاستبدال معدات تخصصية، من قبيل الطائرة العسوية التي تُستخدم للحصول على صور جوية لمساح الجرائم واحتياز الخبرات والتكنولوجيا الجديدة. فإقامة الشبكات وإجراء البحوث لمواكبة المستجدات التي تؤثر على الأنشطة التي يتعين أن نضطلع بها بمقتضى ولايتنا يُعتبران أمراً أساسياً لمواصلة تحقيق الجودة. كما إن الشبكات، المبيّنة فيما يلي، ستكفل أيضاً تمكن المكتب من إقامة التوازن الصحيح بين ما ينبغي أن يقوم به داخلياً بالنظر إلى تواتر النشاط المعني وتكاليفه وبين ما ينبغي أن يكلف به جهات خارجية. إن شعبة التحقيق، إذ تعمل مع المجتمع الدولي، ستواصل التعاون مع ثلاث الهيئات الاستشارية المعنية بالتحقيق الجنائي العلمي (٢٠١٣)، وبالتكنولوجيا (٢٠١٤)، وبالجرائم الدولية (٢٠١٤)، المؤلفين من خبراء ذوي خبرة دولية في مجالات اختصاصهم يراوح عددهم بين ١٢ و ١٥ خبيراً، والتي تجتمع في لاهاي كل عام للتباحث وتقديم التوصيات بشأن السياسات والمعايير ومسائل تقنية معيّنة. وتبلغ التكاليف السنوية للهيئات الاستشارية الثلاث مجتمعة (تكاليف بطاقات السفر الجوي وتكاليف بدل المعيشة اليومي) ١٠١,٦ ألف يورو.

٢٥١- ويضاف إلى ذلك أنه، كما يشار إليه في الهدفين ٣-٤ و ٤-١، يجري تحقيق تحسينات في الجودة والمعايير عن طريق برنامج للتدريب وتنمية القدرات سيفضي في نهاية المطاف إلى تصديق كفاءات المحققين والمحللين وسائر الخبراء الموظفين. ويجري تحقيق ذلك مثلاً في مجال تقنيات التحقيق بالاستعانة بمدربين خبراء لتوفير التدريب المتقدّم والمكثف على تطبيق نموذج الاستجواب المعترف به دولياً المشار إليه بالمختصر PEACE [الأحرف الأولى بالإنكليزية من عناوين مراحل الخمس، وهي Preparation and Planning (التحضير والتخطيط)؛ Engage and Explain (الإشراك والشرح)؛ Account (الرواية/الإفادة)؛ Closure (الاختتام)؛ Evaluate (التقييم)]. ولما كان الموظفون المعينون منحدريين من نماذج شرطية مختلفة فإن هذا التوحيد ضروري. ويوفّر تدريب آخر لضمان التقيد بالمعايير في مجالات من قبيل تقييم المصادر، وللتكفل ببقاء نخبة من الموظفين مواكبةً للمستجدات في مجالات مثل نظام المعلومات الجغرافية والصور الساتلية، والاتصالات، والمعدات والأسلحة العسكرية، وتدبر الأخطار الاشتغالية. إن هذه المتطلبات وغيرها في مجال التدريب فيما يخص عام ٢٠١٦ ستكلف ١٤٠,٤ ألف يورو. ويقارب هذا المبلغ نظيره المقرر فيما يخص عام ٢٠١٥.

٢٥٢- لقد حققت الشعبة مكاسب عن طريق تحسين النجاعة طيلة عام ٢٠١٤، بلغت زهاء ٢٤٠,٠ ألف يورو (٢,٢ في المئة) بالأرقام الحقيقية. ومن أمثلة تحقيق الوفورات زهاء ٧٠,٠ ألف يورو تحققت باعتماد التواصل الفيديوي عن بعد من أجل حشد الموظفين و ٣٥,٠ ألف يورو تحققت عن طريق تقليص عدد اجتماعات الإدارة من ٢٤ إلى ١٢ اجتماعاً في السنة، و ٤٥,٠ ألف يورو تحققت في مجال المهمات نتيجة لتحسين الإدارة الميدانية للصلوات بالشهود. وتكرَّر خلال عام ٢٠١٥ تحقيق هذه المكاسب عن طريق الاستمرار في تقليص عدد الاجتماعات، والاستعانة بالتواصل الفيديوي عن بعد من أجل حشد الموظفين، ونجاعة الإدارة الميدانية للصلوات

بالشهود. ولئن كان يُتوقع أن يُستمر طيلة عام ٢٠١٦ على تحقيق هذه المكاسب عن طريق تحسين النجاعة، وأن تنطوي ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة على استباق تحقيقها، فإن الشعبة تظل يقظة حيال ذلك وتراجع أنشطتها بغية مواصلة استبانة المجالات الإضافية التي يمكن فيها تحسين النجاعة، من قبيل اعتماد استمارة تسجيل الأدلة الإلكترونية (الاستمارة e-PRF التي يمكن ملؤها في الميدان).

الجدول ٣١: البرنامج ٢٣٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة التحقيق	ميزانية عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٤١٣,٠	٨ ٤٢٣,٩	٨ ٨٣٦,٩	٣٠٣,٧	٧ ٨٢٣,٠	٨ ١٢٦,٧	٣١١,٤	٨ ٠٤٩,٢	٨ ٣٦٠,٦	٢٣٣,٩	٢,٩
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٤,٩	١ ٣٥٧,١	١ ٣٥٧,١	١٣٤,٩	١ ٣٥٧,١	١ ٣٥٧,١	١٩٩,٤	١ ٣٥٤,٨	١ ٥٥٤,٢	٦٢,٢	٤,٢
المجموع الفرعى لتكاليف الموظفين	٤١٣,٠	٨ ٤٢٣,٩	٨ ٨٣٦,٩	٤٣٨,٦	٩ ١٨٠,١	٩ ٦١٨,٧	٥١٠,٨	٩ ٤٠٤,٠	٩ ٩١٤,٨	٢٩٦,١	٣,١
المساعدة للوقت العامة	٢ ٧٨٣,٥	٢ ٧٨٣,٥	٢ ٧٨٣,٥	٤٢,٩	٢ ٨٢٦,٤	٤ ٥٦٥,٥	١٨٠,٩	٦ ٧٦٩,٤	٦ ٩٥٠,٣	٢ ٣٨٤,٨	٥٢,٢
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات											
العمل الإضافي											
المجموع الفرعى لسائر تكاليف العاملين	٢ ٧٨٣,٥	٢ ٧٨٣,٥	٢ ٧٨٣,٥	٤٢,٩	٢ ٨٢٦,٤	٤ ٥٦٥,٥	١٨٠,٩	٦ ٧٦٩,٤	٦ ٩٥٠,٣	٢ ٣٨٤,٨	٥٢,٢
السفر	١ ٧٦٧,٧	١ ٧٦٧,٧	١ ٧٦٧,٧	٦٤,٢	١ ٨٣١,٩	١ ٢٩٥,٢		١ ٦٢٧,٣	١ ٦٢٧,٣	٣٢٢,١	٢٥,٦
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	١٠٨,٨	١٠٨,٨	١٠٨,٨	٢٨,٣	١٣٧,١	٤٥٥,٠		٥٣٥,٠	٥٣٥,٠	٨٠,٠	١٧,٦
التدريب											
الخبراء الاستشاريون	٥٣١,١	٥٣١,١	٥٣١,١	٢,١	٥٣٣,٢	٤٥٥,٠		٥٣٥,٠	٥٣٥,٠	٨٠,٠	١٧,٦
النفقات التشغيلية العامة											
الولائم والمواد											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعى للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢ ٤٠٧,٦	٢ ٤٠٧,٦	٢ ٤٠٧,٦	٩٤,٦	٢ ٥٠٢,٢	١ ٧٥٠,٢		١ ٦٦٢,٣	١ ٦٦٢,٣	٤١٢,١	٢٣,٥
المجموع	٤١٣,٠	١٣ ٦١٥,٠	١٤ ٠٢٨,٠	١٣٧,٥	١٤ ١٦٥,٥	١٥ ٤٩٥,٨	٤٣٨,٦	١٥ ٩٣٤,٤	١٨ ٣٣٥,٧	٣ ٠٩٣,٠	١٩,٤

الجدول ٣٢: البرنامج ٢٣٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة التحقيق	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع	
الملاك الأساسي										٢	٢	٢	٤
الملاك المتصل بالحالات القائمة										٦	٢٨	٣٠	٩
المجموع الفرعى										٦	٢٨	٣٠	١٠
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المحوّلة													
المجموع الفرعى													
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعى													
المجموع										٦	٢٨	٣٠	١٠

المقدمة

٢٥٣- تتألف شعبة المقاضاة من قسم المقاضاة وقسم الاستئناف. وتؤدي هذه الشعبة دوراً محورياً في اضطلاع المحكمة بمهمتها الأساسية، ألا وهي تنفيذ عمليات تحقيق وإجراءات جنائية سريعة وفعالة وعادلة وفقاً لنظام روما الأساسي. إنها تتولى المسؤولية عن إسداء الإرشادات القانونية إلى المحققين والترافع في القضايا التي تنظر فيها دوائر ثلاث الشعب القضائية في المحكمة جميعاً، وتُعد جميع الدفوع الكتابية التي تتضمنها العرائض وغيرها من المذكرات التي تقدّم إلى الدوائر، وتشارك في أنشطة التحقيق وأنشطة تحضير القضايا في نطاق الأفرقة المشتركة. كما يُعهد إلى القانونيين الرئيسيين المعيّنين بالمحاكمات ضمن قسم المقاضاة بمهمة قيادة الأفرقة المتكاملة وإسداء الإرشاد العام بشأن التحقيق في القضايا، وقيادة الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية أمام دوائر المحكمة. ويتولى قسم الاستئناف، الذي يقوده المحامي الرئيسي المعني بدعاوى الاستئناف، المخاصمة في جميع دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دوائر المحكمة، وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على مثل هذه الطلبات التي يودعها الدفاع وغيره من الأطراف أمام الدوائر الابتدائية، وصوغ نصوص أهم الوثائق التي تودع في المرحلة الابتدائية من الإجراءات، ولا سيّما الوثائق التي تشمل مسائل هامة وحديثة مثل مسائل القانون الجنائي الدولي والقوانين الإجرائية، وإسداء المشورة القانونية على شكل مذكرات كتابية ومشورات شفوية إلى الأفرقة العاملة في قسم المقاضاة وإلى سائر أقسام المكتب مثل قسم تحليل الحالات، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وديوان المدعي العام. كما إن قسم المقاضاة وقسم الاستئناف ينظّمان تدريباً ومحاضرات مستفيضة للعاملين في شعبة المقاضاة (تتاح متابعتها للعاملين في سائر الشعب) بشأن المرافعات الكتابية، والمرافعات الشفوية، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والتدريب التقني في مجالات من قبيل عرض الأدلة في المحكمة.

الجدول ٣٣: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
القضاء والمقاضاة (الهدف ١-٣) الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	عدد المحاكمات	• الجهوزية للتقاضي في خمس محاكمات (يتوقف عدد المحاكمات المعنية الفعلي على توفر قاعات المحاكمة والقضاة)
القضاء والمقاضاة (الأهداف ١-٢ و ١-٣) الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	المحاك المرحلية: ما يُرمع تحقيقه مقابل ما يُحقّق فعلاً	• الأخذ بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في المقاضاة في القضايا المعنية كلما أمكن ذلك، وتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات مكتب المدعي العام ذات الصلة

القضاء والمقاضاة (الهدف ١-٣)

الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:

- معدل قبول الدوائر للدفع وموافقتها على $\leq 80\%$.
- الطلاب المضى في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة
- معدل قبول التهم التي تقدّم إلى الدوائر في جلسات اعتماد التهم
- استعراض ١٠٠% من الملفات
- قيام فريق مستقل باستعراض كل ملف

القضاء والمقاضاة (الهدف ١-٣)

الغاية ٤ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:

- برامج التدريب المضى في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكتته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية التي يعمل فيها
- تحديد برنامج تدريب معدل خاص بالمعنيين بأنشطة المقاضاة في خطة التدريب السنوية وتنفيذ هذا البرنامج
- تنفيذ مشاريع التحسين المتتمة المتصلة بالمجالات ذات الأولوية: السيرورات الداخلية، والقدرات الإدارية، وتصميم الملفات، وسيرورة مراجعة القضايا، والتكنولوجيا، والكفاءات الأساسية
- مشاريع التحسين

موارد الميزانية

١٢ ١٠٣,٩ آلاف يورو

- ٢٥٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١ ٧٠٦,٦ آلاف يورو (٤,١٦ في المئة).
- ٢٥٥- إن أنشطة شعبة المقاضاة تتميز باستعانتها بمهنيين مختصين في مجال القانون الجنائي الدولي وتوقف على استعانتها بهم. وبالتالي فإن معظم ميزانيتها يتركز على بند الموارد من الموظفين.
- ٢٥٦- ورشما تنفذ عملية تحويل الوظائف، سيتعين سد جميع المتطلبات من الموظفين اللازمة لتدبر أمر الطلب المتزايد على المكتب، وعلى هذه الشعبة بصورة خاصة، وذلك من خلال طلب اعتمادات إضافية للمساعدة المؤقتة العامة.
- ٢٥٧- وتحتاج هذه الشعبة إلى موارد إضافية غير متصلة بالعاملين دعماً لأنشطتها. ويوفر معظم الخدمات المعنية، ضمن المكتب، في إطار البرنامجين الفرعيين ٢١١٠ و ٢١٢٠ (ويهيأ لها في ميزانيتها). بيد أنه يلزم تخصيص مبلغ محدد لسد تكاليف السفر، وهو مطلوب في إطار ميزانية شعبة المقاضاة.

الموارد من الموظفين

١١ ٨١٥,٥ ألف يورو

- ٢٥٨- سيتألف ملاك العاملين في الشعبة في عام ٢٠١٦ من ١١٤ موظفاً: ٤٥ وظيفة ثابتة و ٦٩ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٠,٦٤ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).
- ٢٥٩- إن كل عملية تحقيق ناشط تستلزم فريقاً مؤلفاً من ستة قانونيين، ومنظماً للملفات، ومساعداً معنياً بالدعم في المرحلة الابتدائية (٠,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويتولى رئاسة الفريق قانوني رئيسي متمرس في مجال المحاكمات. ويقوم القانوني الرئيسي المختص في مجال المحاكمات والفريق القانوني بإسداء توجيه القانوني والاستراتيجي من أجل التحقيق، وتحليل الأدلة، وبوضع الأساس النظري للقضية، وبالمشاركة في الأنشطة التحقيقية وبما فيها الاستجواب الذي يُجرى بموجب المادة ٥٥(٢) من نظام روما الأساسي، والتحضير لكشف المعلومات والوثائق، وإعداد مشاريع الوثائق ذات الصلة بما فيها المذكرات التي قد تلزم في مرحلة التحقيق.

ويتولى منظم الملفات والمساعد المعني بالدعم في المرحلة الابتدائية (٥, ٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) تدبير الأدلة والمعلومات والمرافعات، ومساندة القانونيين في مهامهم.

٢٦٠- وتستلزم كل من القضايا التي أثقلت فيها من مرحلة الاتهام إلى المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية فريقاً من ثمانية قانونيين، ومنظماً للملفات، ومساعداً قانونياً (مراجعاً)، ومساعداً معنياً بالدعم في مجال المحاكمات، يرأسه قانوني رئيسي متمرس مختص في مجال المحاكمات. وسيقوم القانونيون، يقودهم القانوني الرئيسي المختص في مجال المحاكمات، بتنظيم الحجج والدفع وإعدادها خلال المرحلتين التمهيدية والابتدائية بما في ذلك ترتيب الأدلة المدنية والأدلة المبرّجة، وسيتدبرون شؤون الشهود، وسيسدون الإرشادات فيما يخص التحقيق الإضافي، وسيتدبرون أمر الكشف عن المعلومات والمواد، وسيعدون جميع المذكرات والعرائض التي ترفع إلى الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية، وسيشاركون في الجلسات، وسيدخلون خلال جلسة اعتماد التهم وخلال المحاكمة باستجواب الشهود أو باستجوابهم المضاد وبتقديمهم الدفع. وسيولى منظم الملفات والمساعد المعني بالدعم في مجال المحاكمات تدبير الأدلة والمعلومات والمذكرات، وسيساندان جميع القانونيين في مهامهم.

٢٦١- ولن يمكن أن تشهد عمليات التحقيق وعمليات المقاضاة تبايناً متأتياً عن درجة التعقيد الذي تتسم به القضية وعدد المشتبه فيهم أو المتهمين في إطارها فإن تكوين ملاك الموظفين المبيّن أعلاه مناسب في معظم القضايا التي تتناولها المحكمة حالياً. وستتيح ممارسة قدر من المرونة بعض التعديلات في تكوين الأفرقة: بزيادة قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأوسع والأعدد زيادة طفيفة وتقليص قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل تعقيداً.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٩٢٧,٨ ٤ ألف يورو

٢٦٢- لا تُطلب أية وظائف ثابتة إضافية.

٢٦٣- ولأغراض الميزنة فقط يُلحق نائب المدّعية العامة (مساعد أمين عام) بشعبة المقاضاة. بيد أن دوره يتمثل في التفريغ للعمل نائباً للمدّعية العامة. وهذه الصفة يتولى نائب المدّعية العامة - تحت إشرافها المباشر - الإشراف على الشعب الثلاث وتنسيقها وهي شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وشعبة التحقيق، وشعبة المقاضاة. كما إن المساعد الشخصي لنائب المدّعية العامة ملحق بشعبة المقاضاة.

٢٦٤- ويتولى مدير الشعبة (من الرتبة مد-١) قيادتها وإدارتها. ويشرف المدير على الاستعانة الفعالة بالموارد وعلى توحيد نسق أعمال تحضير الملفات وإيداع الوثائق. كما يتولى المدير، يساعده في ذلك محام رئيسي معني بدعوى الاستئناف، مراجعة جميع ما يودع من وثائق وعرائض قبل أن يتم تقديمها بغية التيقن من أنها متسقة من الناحية القانونية ومحرّرة بصورة مقنعة. ويسدي المدير المشورة بشأن القضايا إلى أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، وذلك غالباً بشأن مسائل يُطلب تناولها في أجل قصير. كما تضم الشعبة مساعداً شخصياً (من الرتبة خ ع-٣) ومساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-٣).

٢٦٥- ويضم قسم المقاضاة أربعة قانونيين رئيسيين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٥)، وثمانية قانونيين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة قانونيين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً قانونياً (من الرتبة ف-٣)، وستة قانونيين معاونين معنيين بالإجراءات الابتدائية

^{٣٠} يشمل هذا الرقم وظيفة واحدة (وظيفة محقق رئيسي) نُقلت إلى هذا البرنامج من شعبة التحقيق، أي ضمن نفس البرنامج الرئيسي. إن شاغل هذه الوظيفة قانوني يؤدي واجباته ضمن شعبة المقاضاة. ويعمل مكتب المدّعي العام حالياً على تحويل نقلهما المؤقت إلى نقل دائم.

(من الرتبة ف-٢)، وقانونياً مساعداً معنياً بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-١)، وأربعة منظمين للملفات (من الرتبة ف-١)، وخمسة مساعدين معنيين بدعم المحاكمات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً قانونياً (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٦٦- ويتألف ملاك قسم الاستئناف من محام رئيسي معني بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٥)، يتولى إدارة القسم ويشرف على جميع الأعمال التي يضطلع بها القسم، ومحام معني بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٤)، ومحام معني بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٣)، ومنظم للملفات (من الرتبة ف-١). ويُحتاج إلى هذه الوظائف للاضطلاع بعمل القسم، الذي يشمل إعداد جميع ما يُقدّم من وثائق وعرائض بشأن دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ والمحاجة في جميع الجلسات التي تقدم خلالها مرافعات شفهية في دعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ والقيام بجميع أعمال المخاصمة والمرافعة في مرحلة الاستئناف التمهيدي ومرحلة الاستئناف النهائي (بما في ذلك تناول الأدلة الإضافية وكشف المعلومات)؛ وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على طلبات الاستئناف التي يودعها الدفاع وغيره من الأطراف أمام الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية؛ وإعداد نصوص ما يودع من وثائق رئيسية في مرحلة الإجراءات الابتدائية ومراجعة هذه النصوص، ولا سيّما النصوص التي تتناول مسائل هامة وجديدة من مسائل القانون الجنائي الدولي والمسائل الإجرائية. كما يُجري قسم الاستئناف طائفة متنوعة من أعمال التقاضي مثل إجراءات المراجعة بموجب المادة ٥٣(٣)، وإجراءات التعويض، وإجراءات الإفراج المبكر، وإجراءات جبر الأضرار. ويؤدي قسم الاستئناف دوراً كبيراً في إجراء البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية - بتقديم مذكرات كتابية ومشورة شفهية - إلى جميع أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية في قسم المقاضاة، وإلى سائر أقسام المكتب مثل قسم تحليل الحالات فيما يتعلق بما تجرّبه من عمليات تدارس أولي وما تعدّه من تقارير، وإلى شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون وإلى ديوان المدّعي العام فيما يخص مسائل القانون الجنائي الدولي. ويضاف إلى ذلك أن قسم الاستئناف يتولى المسؤولية عن إعداد وتحديث مجموعة مختارة وافية تضم جميع القرارات والأحكام الصادرة عن الدوائر منذ نشوء المحكمة، وهي متاحة لكي تستعملها جميع الشعب في المكتب، كما يتولى تنسيق التدريب والمحاضرات المستفيضة بشأن المرافعة القانونية الكتابية والشفوية للذين ينظّمان طيلة السنة لجميع العاملين في الشعبة (وتتاح متابعتها للعاملين في سائر الشعب).

٦ ٨٨٧,٧ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٢٦٧- تُطلب زيادة في الموارد المؤقتة في نطاق المساعدة المؤقتة العامة لتمكين شعبة المقاضاة من الاضطلاع على نحو فعال بالأنشطة المرتقبة بحسب الافتراضات المتعلقة بالميزانية.

٢٦٨- وتتوزع الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ التوزع التالي:

- (أ) أربعة قانونيين رئيسيين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٥) لمدة ٤٨ شهراً (٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) ستة قانونيين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤) لمدة ٧٢ شهراً (٦,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

- (ج) محاميان معنيان بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٤) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (د) أربعة عشر قانونياً معنياً بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٥٠ شهراً (١٢,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (هـ) محاميان معنيان بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (و) موظف معني بالتخطيط والدعم (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) خمسة قانونيين معاونين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٦٠ شهراً (٥,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ح) منسّق لعمل منظمي الملفات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ط) ثلاثة عشر قانونياً مساعداً معنياً بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-١) لمدة ١٣٢ شهراً (١١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ي) خمسة منظمين للملفات (من الرتبة ف-١) لمدة ٦٠ شهراً (٥,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ك) اثنا عشر مساعداً قانونياً (من الرتبة خ ع-ر أ) لمدة ١٤٤ شهراً (١٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ل) ثلاثة مساعدين معنيين بدعم الإجراءات الابتدائية (من الرتبة خ ع-ر أ) لمدة ١٨ شهراً (١,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (م) مساعد شخصي لنائب المدعية العامة (من الرتبة خ ع-ر أ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٦٩- وترتبط الزيادة في الموارد بمقدار العمل الإضافي الذي تقضي به الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦.

٢٧٠- فستناول قسم الاستئناف طلبات الإذن بالاستئناف والردود في دعاوى الاستئناف، وإقامة دعاوى الاستئناف التمهيدي، ودعوى استئناف نهائي واحدة، مسدياً في الوقت نفسه المشورة القانونية ومضطلعاً بإعداد نصوص أهم الوثائق المقدمة في المرحلة الابتدائية لخمس أفرقة معنية بالإجراءات الابتدائية وإجراءات اعتماد التهم، وخمس أفرقة معنية بإجراء التحقيقات. ويترايط عدد دعاوى الاستئناف التمهيدي بعدد من تجري محاكمتهم من المشتبه فيهم. وتشمل قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ المرتكبة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خمسة متهمين، ما يعني التعامل مع خمسة أفرقة دفاع مختلفة (ومخاصماتها ومرافعاتها) فيما يخص قضية واحدة. وتشمل قضية روتو و سنغ وقضية انجعبو و ابليه غوديه كلتاها متهمين اثنين، ما يعني أيضاً التعامل مع فريقين

دفاع مختلفين (ومخاضاتهما ومرافعاتهما) لكل قضية. أما الحالة الجديدة فتستلزم محامياً إضافياً معنياً بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٣).

٢٧١- وتستلزم زيادة عدد القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية تعزيز تنسيق الأفرقة من الناحية التنظيمية. ويتحقق ذلك بتوظيف منسق لعمل منظمي الملفات (من الرتبة ف-٢) وموظف معني بالتخطيط والدعم (من الرتبة ف-٣).

٢٧٢- ثم إن عملية التحقيق الناشط الجديدة والمحكمة الإضافية المدرجتين في الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ تستلزمان المزيد من القانونيين ومن الدعم المتعلق بالإجراءات الابتدائية المقدم إلى العاملين ضمن الأفرقة المتكاملة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية التي تُسند إليها أنشطة جديدة. وتتألف الموارد الجديدة اللازمة للنهوض بأود عمليات التحقيق والمحاکمات الإضافية من قانوني معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤) وثلاثة قانونيين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٣) وقانوني معاون معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٢) وستة قانونيين مساعدين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-١)، وثلاثة مساعدين معنيين بالدعم فيما يتعلق بالإجراءات الابتدائية (خ ع-رأ).

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٢٨٨,٤ ألف يورو

٢٧٣- تشهد الموارد غير المتصلة بالعاملين الخاصة بشعبة المقاضاة زيادة واحدة تتأتى عن تكاليف السفر. وترتبط النفقات المعنية بتكاليف الأنشطة المتصلة بالمهام المتأتمية عن تنفيذ استراتيجية المكتب الجديدة.

السفر ٢٨٨,٤ ألف يورو

٢٧٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦٠,٦ ألف يورو (٢٦,٦ في المئة)، للتهيئة لمزيد من المهام التي يقوم بها نائب المدعية العامة، في ممارسته وظائفه التمثيلية الرامية إلى توسيع نطاق الإحاطة بأنشطة المكتب والتعاون معه، والتي تقوم بها الأفرقة المتكاملة دعماً لعمليات التحقيق.

الجدول ٣٤ : البرنامج ٢٤٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة المقاضاة	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ العمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٨١٦,٢	٣٥١٤,٢	٤٣٣٠,٤	٤٣٣٠,٤	٤٣٣٠,٤	٨٢٤,٥	٣٢٨٩,٣	٤١١٣,٨	٤٣٢٩,٥	٢١٥,٧	٥,٢
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٤,٩	٤٣٨,٥	١٣٤,٩	٤٣٨,٥	٤٣٨,٥	١٣٤,٩	٤٣٨,٥	٥٧٣,٤	٤٦٥,٣	٢٤,٨	٤,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٩٥٩,٤	٣٥١٤,٢	٤٣٣٠,٤	٤٣٣٠,٤	٤٣٣٠,٤	٩٥٩,٤	٣٢٨٩,٣	٤٦٨٧,٢	٣٩٤٩,٥	٢٤٠,٦	٥,١
المساعدة المؤقتة العامة	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٥٤٨٢,٣	٦٣٩٢,٥	١٤٠٥,٤	٢٥,٦
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات											
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٥٤٨٢,٣	٦٣٩٢,٥	١٤٠٥,٤	٢٥,٦
السفر	١٧,٨	١٥٤,٨	١٧٢,٦	١٧٢,٦	١٧٢,٦	١٨٧,٠	٢٣,٣	٢٢٧,٨	٢٠٤,٥	٦٠,٦	٢٦,٦
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
التدريب											
الخبراء الاستشاريون											
النفقات التشغيلية العامة											
الزواجر والمواد											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	١٧,٨	١٧٢,٦	١٧٢,٦	١٧٢,٦	١٧٢,٦	١٨٧,٠	٢٣,٣	٢٢٧,٨	٢٠٤,٥	٦٠,٦	٢٦,٦
المجموع	٨٣٤,٠	٦٥٦٦,٨	٧٤٠٠,٨	٧٤٠٠,٨	٧٤٠٠,٨	٧٥٦٤,٣	١٢٣٣,٢	٩١٦٤,١	١٠٣٩٧,٣	١٧٠٦,٦	١٦,٤

الجدول ٣٥ : البرنامج ٢٤٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة المقاضاة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي	١									٥	٥	٢	٧
الملاك المتصل بالحالات القائمة					٣	٩	٦	٧	٦	٣١	٣١	٧	٣٨
المجموع الفرعي					٣	٩	٦	٧	٦	٣٦	٣٦	٩	٤٥
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الهجرة													
المجموع الفرعي													
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات توزيعها/الاستعادة													
المجموع الفرعي													
المجموع					١	٦	٩	٧	٦	٣٦	٣٦	٩	٤٥

جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

الخلاصة

٢٧٥- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٨١,٩٤ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١٦,٩١ مليون يورو (٢٦ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٦٥,٠٢ مليون يورو. فقد ازداد مقدار الدعم المطلوب من قلم المحكمة زيادة كبيرة بحسب افتراضات الميزانية وطلبات الخدمات فيما يخص عام ٢٠١٦، ولا سيّما في مجال العمليات الميدانية وفي مجال حماية الشهود وفي مجال المساندة المقدّمة ضمن إطار جلسات المحكمة وفي مجال المساعدة القانونية. فتنبّغي ملاحظة أن زهاء ٤,٧ ملايين يورو من هذه الزيادة يعزى إلى أن قلم المحكمة سيتولى في عام ٢٠١٦ مسؤوليات جديدة فيما يتعلق بتدبير المباني الجديدة، وإلى الزيادات الضمنية المتصلة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد. إن الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة بقيت طيلة الفترات المالية لعام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، على الرغم من الزيادة المطردة الكبيرة في مقدار الدعم المطلوب منه، ذات مبلغ مستقر، انطوى على زيادات طفيفة بل وحتى على انخفاضات من السنة إلى السنة التالية. وقد عُوّضت الزيادات اللازمة التي شهدتها السنوات السابقة تعويضاً كاملاً من خلال التقييم الداخلي الصارم للأولويات وعن طريق تقليص التكاليف التشغيلية حيثما أمكن الأمر، وذلك دون الإضرار بدرجة جودة الخدمات ونجاعتها، من خلال العناية بتخصيص الموارد وإعادة توزيعها واستخدامها على أساس الأولويات.

٢٧٦- ولئن كانت قدرة قلم المحكمة على الاستمرار في استيعاب المتطلبات الإضافية حيثما أمكن ذلك قد تعززت بفضل بنيته التنظيمية الجديدة والتعديلات التي أُدخلت على طرائق عمله وسيروراته فإن من غير الواقعي أبداً، بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة في مكتب المدّعي العام خلال السنوات السابقة وما تأتى عنها من زيادة في الأنشطة القضائية للمحكمة، توخّي أن يظل قلم المحكمة قادراً على مواصلة استيعاب جميع الزيادات في مقدار الدعم المطلوب منه. فالأنشطة التحقيقية وأنشطة المقاضاة التي يستتبعها تنفيذ استراتيجية مكتب المدّعي العام، معطوفة على الزيادة في مقدار الأنشطة المتصلة بالإجراءات الابتدائية، تستلزم من قلم المحكمة قدرًا كبيراً من الخدمات الإضافية. إن المتطلبات من الموظفين التي أوصى في إطار المراجعة المسماة ReVision بتوفيرها للنهوض بأود المقدر المتزايد من الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة وأود الانتقال إلى المباني الدائمة مبينة في الأقسام ذات الصلة ومعروضة عرضاً وجيزاً في المرفق التاسع، كما طلبته لجنة الميزانية والمالية^{٣١}.

المقدّمة

٢٧٧- يتّأس قلم المحكمة رئيسه، الذي يُعتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُعتبر قلم المحكمة الجهاز المسؤول فيها عن الجوانب غير القضائية لتسيير شؤونها وتقديم الخدمات فيها.

٢٧٨- ونتيجة لعملية المراجعة المسماة ReVision غدا قلم المحكمة يتألف من ثلاث شعب. وهي شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الخدمات القضائية اللتان تضطلعان بمعظم مهام شُعبتيه السابقتين، مع بعض التعديلات

^{٣١} الوثائق الرسمية ... الدورة الرابعة عشرة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/5/Add.1)، الفقرة ١٤.

الهامة، وشعبة العلاقات الخارجية التي أضيفت لكي تضطلع بجميع مهام قلم المحكمة المنصبة على الخارج، مثل الإعلام، والتوعية، وتعاون الدول، والعمليات الميدانية، وحماية الشهود.

٢٧٩- وغدت جميع أقسام قلم المحكمة، عدا مكتب الشؤون القانونية فيه، تابعة لهذه الشعب الثلاث. ولذلك قُلِّصت قنوات الإفادة التي ترقى مباشرة إلى رئيس قلم المحكمة تقليصاً كبيراً يتيح تفويض السلطات والصلاحيات إلى الشعب والأقسام على نحو أفضل. كما إنه تم تعزيز القيادة الاستراتيجية التي يتولاها رئيس القلم ومديرو الشعب وتقليل مدى خوضهم في الصغائر الإدارية على المستوى التشغيلي.

٢٨٠- وفي الوقت ذاته تم دمج بعض الوظائف وتقليص العدد الإجمالي للوحدات في قلم المحكمة. فعلى سبيل المثال خُفِّض عدد وحدات قسم الخدمات اللغوية من سبع إلى خمس. وغدا قسم الموارد البشرية يتألف من اثنتين فقط من بين وحداته السابقة الأربع. وتم ضمن قسم المالية الجديد دمج أربع وحدات وغدت وحدتين. ولا يقتصر شأن عمليات الإدماج هذه على تقليص عدد الوظائف الرفيعة المستوى اللازمة في الأقسام المعنية، بما فيها وظائف رؤساء الوحدات، ما يمكن أن يتيح تعزيز عمليات قلم المحكمة في مجالات أخرى، بل يتعداه إلى كونها ترمي إلى تفادي الازدواج والنهوض بتحسين التنسيق والتخطيط.

٢٨١- إن توفير خدمات المحكمة يمثل واحداً من الأدوار المحورية التي يضطلع بها قلم المحكمة. فهو يقدم، بصفته جهة محايدة لتوفير الخدمات، الدعم للإجراءات القضائية من خلال أمور منها إدارة المحكمة، ودعم المحني عليهم والشهود وحمائهم، وتيسير مشاركة المحني عليهم في الإجراءات، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، وإدارة مرافق الاحتجاز. فاحتياجات قلم المحكمة المالية في هذه المجالات تتحدد مباشرة بالتطورات القضائية والتطورات على صعيد المقاضاة.

٢٨٢- كما إن قلم المحكمة يوفر الخدمات الإدارية لثلاثة أجهزة المحكمة الأخرى - وهي هيئة الرئاسة، والدوائر، ومكتب المدعي العام - وسائر البرامج الرئيسية، في مجالات من قبيل الموارد البشرية، والميزنة، والشؤون المالية، والشراء، وإدارة المرافق، والسفر، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات. فاحتياجات قلم المحكمة المالية ستتوقف كذلك على احتياجات الأجهزة الثلاثة التي يوفر الخدمات لها.

٢٨٣- أما المجموعة الرئيسية الثالثة من المسؤوليات التي يضطلع بها قلم المحكمة فتتصل بالعلاقات الخارجية، والتعاون، والأنشطة الميدانية. ويشمل ذلك السهر على التعاون القضائي الكافي مع الدول بشأن طائفة من طلبات المحكمة، وإبرام شتى اتفاقات التعاون مع الدول، مثل الاتفاقات بشأن إعادة توطين الشهود، وتزويد الجمهور العام بالمعلومات بشأن التطورات القضائية وسائر التطورات التي تشهدها المحكمة، والاضطلاع بأنشطة توعوية لدى الجماعات المتضررة بالجرائم المندرجة ضمن نطاق اختصاص المحكمة. ولئن كانت التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة ستتحدد أيضاً بالمستجدات القضائية فإنها ستتوقف جزئياً على عوامل خارجية تتخطى نطاق سيطرة المحكمة، منها مستوى تعاون الدول مع المحكمة.

٢٨٤- وعلى غرار السنوات السابقة استمر تزايد عبء العمل الواقع على عاتق المحكمة، وغدت الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة أكثر منها في أي وقت مضى. وقد تعيّن على قلم المحكمة في السنوات السابقة أن ينهض بأود الأنشطة المزيدة دون زيادة هامة في ميزانيته، ما أتى قيوداً على خططه فيما يخص ميزانية السنة التالية. كما إن تكاليف الموظفين تشتمل على زيادات ضمنية، تتأتى رئيسياً عن تطبيق المحكمة لنظام الأمم المتحدة الموحد، وزيادات لا مناص من أن تترتب على انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة.

٢٨٥- بيد أن قلم المحكمة وإدارته العليا يدركان دقيقتي الإدراك الوضع المالي البالغ الصعوبة الذي تواجهه دول أطراف كثيرة إن لم تكن تواجهه معظم هذه الدول. ولئن كانت نجاعة التكاليف هدفاً جوهرياً لكل منظمة عمومية فإن تقليص التكاليف الاشتغالية لقلم المحكمة دون الإضرار بجودة خدماته ولا بنجاعتها مثل الأولوية العليا لديه.

٢٨٦- وقد أُجري تقييم أولي للموارد الإضافية التي يحتاج إليها قلم المحكمة للنهوض بأود الخدمات الإضافية المطلوبة منه في المجال القضائي ومجال المقاضاة والمجال الإداري في عام ٢٠١٦ أفضى إلى لزوم زيادة تنوف عن ٣٠ مليون يورو بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٥. وأفضت إعادة حساب دقيقة لهذه المتطلبات على ضوء ما نتج عن المراجعة المسماة *ReVision* من بنية تنظيمية جديدة لقلم المحكمة ونجاعة مزيدة في سيروراته ينتفع بهما الأطراف والمشاركون في الإجراءات، معطوفةً على إعادة التقييم الصارم للخدمات المطلوبة من قلم المحكمة وإعادة تحديد الأولويات فيما يخصها، إلى الحد بشكل كبير من الزيادة المقترحة فيما يخص عام ٢٠١٦. ويظل قلم المحكمة يسعى إلى تطبيق نهج النمو الصفري على جميع الأقسام التي لا تتأثر تأثيراً مباشراً بزيادة الخدمات التي يطلبها منه سائر أجهزة المحكمة.

٢٨٧- ثم إن قلم المحكمة يحتاج، كما بُيّن آنفاً، إلى المزيد من الموارد لصيانة محال المحكمة في مبانيها الجديدة وصون أمنها وتيسير استعمال المحكمة لها. إن مباني المحكمة الجديدة أكبر من مباني المؤقتة بزهاء ٢٥ في المئة وهي تضم ثلاث قاعات لجلسات المحكمة أكثر اتساعاً، وأحياناً عامة أوسع، ومساحات مزروعة كبيرة. وستتعيّن على قلم المحكمة أن يتولى أمر صيانة مباني المحكمة الجديدة ودعم عمل المحكمة فيها، ما تنجم عنه زيادة صافية في ميزانية قلم المحكمة تزيد عن ٣,٥ ملايين يورو.

٢٨٨- ويبلغ مجمل الزيادة المقترحة التي يحتاج إليها قلم المحكمة ليتحمل عبء كل الخدمات التي يطلبها منه الأطراف والمشاركون في الإجراءات مبلغاً يقارب ٥,٦ ملايين يورو. ويشمل ذلك موارد للنهوض بأود العمليات الميدانية يقارب مبلغها ٢,٧ مليون يورو، وموارد إضافية لازمة لحماية ودعم شهود الادعاء وشهود الدفاع تقارب ٢,١ مليون يورو.

٢٨٩- كما إن النهوض بأود المحاكمات المتزايدة العدد المنقولة بالث مباشر المتوقع أن تجري في عام ٢٠١٦ والتكفل بتوفير ما يكفي من الخدمات القضائية والخدمات المتصلة بجلسات المحاكمة من أجل سير الإجراءات دون عقبات سيستتبعان زيادة كبيرة في الموارد التي يحتاج إليها قلم المحكمة تبلغ زهاء ٢,٥ مليون يورو.

٢٩٠- ويتصل سائر الزيادات الرئيسية المقترحة بمساعدة قانونية للمعوزين من المدعى عليهم والجني عليهم المشاركين في الإجراءات يقارب مبلغها ٣ ملايين يورو، وزيادات ضمنية في تكاليف الموظفين يزيد مبلغها عن ١,٢ مليون يورو، وبمورد يستلزمها النهوض بأود جلسة اعتماد التهم في قضية/نغوين تبلغ زهاء ٦٠٠ ألف يورو.

٢٩١- وسيستمر رئيس قلم المحكمة على النظر في سبل التوصل إلى المزيد من عمليات إعادة تخصيص الموارد وتحقيق المزيد من الوفورات عن طريق تحسين النجاعة. وبالإضافة إلى ذلك سيواصل بذل الجهود مع مكتب المدعى العام وغيره من البرامج الرئيسية بغية التوصل إلى تنسيق سيرورات فيما بين الأجهزة يكونان أفضل وأنجع. وسيظل قلم المحكمة يقود العملية الشاملة بنطاقها لكل وحدات المحكمة والرامية إلى تحسين سيرورات عمل المحكمة، وتحديد درجات أولوية أنشطتها والخدمات التي تقدمها والوفورات التي تحققها في التكاليف، ماضياً بذلك في الإسهام في تحقيق غاية المحكمة الاستراتيجية المتمثلة في تسيير الشؤون الإدارية على نحو فعال جيد التخطيط

وناجح بالقياس إلى تكاليفه. فالنجاعة بالقياس إلى التكاليف هي عند قلم المحكمة الشاغلُ اليومي والمبتغى النهائي المسعيُّ إلى تحقيقه في الأمد الطويل.

٢٩٢- لقد انْتُقِيت الأهداف التالية ذات الأولوية من الخطة الاستراتيجية للمحكمة على أساس تقابلها مع الأولويات الاستراتيجية لقلم المحكمة. وتم تمييز العمليات الميدانية، وبنية إدارة قلم المحكمة، وتدريب التعديلات، والتواصل، باعتبارها أهم المجالات المراد أن تنصبَّ عليها الإدارة.

الأهداف: قلم المحكمة

١-١-٢ إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، والنهوض بالنجاعة والفعالية مع السهر على القدرة على النهوض بمهام ومسؤوليات الجهاز.

٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكنة اتخاذها لتحسين النجاعة؛ والتركيز بصورة خاصة على الأنشطة الميدانية بغية النهوض بتحسين التنسيق وإحداث أثر أكبر لعمل المحكمة في بلدان الحالات.

٣-١-٢ تعزيز هيكل إدارة قلم المحكمة.

٤-١-٢ المضي في تحسين التواصل ضمن الأجهزة وفيما بينها.

الجدول ٣٦: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الهدف ١-٢-١
<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ نتائج مشروع المراجعة المسماة ReVision التي • تنجز توصيات المقامة في إطار المراجعة المسماة ReVision 	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ توصيات المقامة في إطار المراجعة المسماة ReVision 	<ul style="list-style-type: none"> ١- تنفيذ نتائج مشروع المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة تنفيذاً كاملاً
<ul style="list-style-type: none"> • تنجز توصيات المقامة في إطار المراجعة المسماة ReVision • تنجز توصيات المقامة في إطار المراجعة المسماة ReVision 	<ul style="list-style-type: none"> • تنجز توصيات المقامة في إطار المراجعة المسماة ReVision 	<ul style="list-style-type: none"> ١- تنفيذ نتائج مشروع المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة تنفيذاً كاملاً
		الهدف ٢-١-٢
<ul style="list-style-type: none"> • إنجاز معظم العمل المعني بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٦ • إنجاز إنشاء وحدة ميدانية مناسبة 	<ul style="list-style-type: none"> • الترابط بمشروع المراجعة المسماة ReVision • التعاون مع السلطات في مالي 	<ul style="list-style-type: none"> ١- إضفاء الطابع اللامركزي على الأنشطة بنقلها من المقر إلى المكاتب الميدانية بغية تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة والمزيد من التنسيق ٢- إنشاء وحدة ميدانية في باماكو بمالي
		الهدف ٣-١-٢
<ul style="list-style-type: none"> • عقد اجتماعات أسبوعية • استخدام ٣٠ مكاناً جديداً من أمكنة العمل المعنية بزيارتها بانتظام (لشتي الأقسام) 	<ul style="list-style-type: none"> • تواتر اجتماعات مديري شعب قلم المحكمة ورؤساء الأقسام التابعة لها • عدد أماكن العمل المستخدمة في مجموعة البرمجيات Sharepoint 	<ul style="list-style-type: none"> ١- تعزيز المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى الشعب والأقسام ٢- تعزيز التشارك في أمكنة العمل والوثائق وقواعد البيانات بالاستعانة ببرمجيات Sharepoint
		الهدف ٤-١-٢
<ul style="list-style-type: none"> • تقييم المؤشرات النهائية لتحقيق النتائج 	<ul style="list-style-type: none"> • عقد اجتماعين كل أسبوع مع مكتب المدعي العام 	<ul style="list-style-type: none"> ١- تقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام في تنفيذ خطة

النتائج المتوخاة

مؤشرات الأداء

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

التوظيف لعام ٢٠١٤	لتنسيق أنشطة التوظيف ذات الصلة ومتابعتها؛ تحديد احتياجات مكتب المدعي العام والسبيل المستمرة/المحسنة/المعدلة إلى تقديم الدعم اللازم	والمرامي المحددة فيما يخص الأعمار ٢٠١٦/٢٠١٤
	• إصدار وثيقة بـ"العبر المستخلصة" من أجل الحالات المماثلة التي قد تقوم في المستقبل	
	• بحث حالات التوظيف المعقدة وتحديد آجال البت في شأن السبيل إلى المضي قدماً	

الجدول ٣٧: البرنامج الرئيسي الثالث: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

البرامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	
الموظفون من الفئة الفنية	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٧,٠
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٧,٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٢١ ٢٩٥,٣	١٤ ٧٨١,١	٣٦ ٠٧٦,٤	٧,٠
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٦٥٨,٢	٢ ٧٦٣,٧	٥ ٤٢١,٩	٢ ٦٥٨,٢	٢ ٧٦٣,٧	٥ ٤٢١,٩	٢ ٦٥٨,٢	٢ ٧٦٣,٧	٥ ٤٢١,٩	-١٧,٩
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	١٩٤,٦	١٦١,٧	٣٥٦,٣	١٩٤,٦	١٦١,٧	٣٥٦,٣	١٩٤,٦	١٦١,٧	٣٥٦,٣	١٠٨,٢
العمل الإضافي	٢٢٦,٢	٩٤,٢	٣٢٠,٤	٢٢٦,٢	٩٤,٢	٣٢٠,٤	٢٢٦,٢	٩٤,٢	٣٢٠,٤	٩,٠
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣ ٠٧٩,٠	٣ ٠١٩,٦	٣ ٠١٩,٦	٣ ٠٧٩,٠	٣ ٠١٩,٦	٣ ٠١٩,٦	٣ ٠٧٩,٠	٣ ٠١٩,٦	٣ ٠١٩,٦	-٤,٦
السفر	٢٢٢,٢	١ ٧٧٦,٢	٢١,٨	٢٢٠,٨	١ ٧٧٦,٢	٢١,٨	٢٢٠,٨	١ ٧٧٦,٢	٢١,٨	٧,١
الضيافة	٣,٩	٠,٨	٤,٧	٤,٧	٠,٨	٤,٧	٤,٧	٠,٨	٤,٧	٤,٠
الخدمات التعاقدية	١ ٠٤٣,١	١ ٤٢٥,٦	٨٣,٦	١ ٠٤٣,١	١ ٤٢٥,٦	٨٣,٦	١ ٠٤٣,١	١ ٤٢٥,٦	٨٣,٦	٥٢,١
التدريب	١٩٢,٠	١٥٣,٠	٣٤٥,٠	١٩٢,٠	١٥٣,٠	٣٤٥,٠	١٩٢,٠	١٥٣,٠	٣٤٥,٠	٥٤,٩
الخبراء الاستشاريون	١٢٣,٠	٨٦,٥	٢٠٩,٥	١٢٣,٠	٨٦,٥	٢٠٩,٥	١٢٣,٠	٨٦,٥	٢٠٩,٥	٣١,١
مهام الدفاع	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٦١٨,٤	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٦١٨,٤	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٦١٨,٤	١٠٧,٢
مهام المحي عليهم	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١٧,٠
النفقات التشغيلية العامة	٥ ٦٠٧,٥	٤ ٢٨٥,٠	٩ ٨٩٢,٥	٥ ٦٠٧,٥	٤ ٢٨٥,٠	٩ ٨٩٢,٥	٥ ٦٠٧,٥	٤ ٢٨٥,٠	٩ ٨٩٢,٥	٣٠,٠
اللوازم والمواد	٦٠٢,٦	١٥١,٣	٧٦٧,١	٦٠٢,٦	١٥١,٣	٧٦٧,١	٦٠٢,٦	١٥١,٣	٧٦٧,١	١١,٦
الأثاث والمعدات	٧٢٦,٤	٥٩٣,٧	١ ٣٢٠,١	٧٢٦,٤	٥٩٣,٧	١ ٣٢٠,١	٧٢٦,٤	٥٩٣,٧	١ ٣٢٠,١	٧٢,٣
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	١٣ ١٧٧,٠	٣٧,٩
المجموع	٣٢ ٩٥٠,٠	٣٠ ٩٧٧,٧	١ ٢٧٧,٢	٣٢ ٩٥٠,٠	٣٠ ٩٧٧,٧	١ ٢٧٧,٢	٣٢ ٩٥٠,٠	٣٠ ٩٧٧,٧	١ ٢٧٧,٢	٢٦,٠

الجدول ٣٨: البرنامج الرئيسي الثالث: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قلم المحكمة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-١	مد-٢	مد-٣	ف-٤	ف-٥	ف-٦	ف-٧	ف-٨	ف-٩	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي	١		٢	١٥	٢٤	٢٩	٢١	٢	٨	١٥٧	١٦٥	٣٥٩	
الملاك المتصل بالحالات			١	١	١٦	٢٧	٤٢	٣	٦	٧٩	٨٥	١٧٤	
المجموع الفرعي	١		٣	١٦	٤٠	٥٦	٦٣	٥	١٤	١٨٣	٢٥٠	٤٣٣	
الوظائف			١		٢	٧	٣		١٣	٢٦	٢٦	٣٩	
الجديدة/الخوذة					٢	٢٥	٢١		١	٥٤	٥٥	١٠٧	
المجموع الفرعي			١		٤	٣٢	٢٤		١٤	٨٠	٨١	١٤٦	
الملاك الأساسي													١
الملاك المتصل بالحالات													١
المجموع الفرعي													١
المجموع	١		٣	٢٠	٤٤	٨٨	٨٨	٥	١٥	٣١٦	٣٣١	٥٨٠	

١ - البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة

المقدمة

٢٩٣- إن رئيس قلم المحكمة هو مسؤولها الإداري الرئيسي وهو، بهذه الصفة، من يتولى المسؤوليات في شتى المجالات فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات فيها.

٢٩٤- وقد باشر رئيس قلم المحكمة، بعد حصوله على الإذن ذي الصلة من جمعية الدول الأطراف^{٣٢}، مشروع مراجعة قلم المحكمة المسماة *ReVision* بغية توفير إطار تنظيم يتم به ترشيد أداء قلم المحكمة من حيث النجاعة والفعالية والاستدامة. وتم نتيجة لذلك إقرار بنية جديدة لقلم المحكمة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ولم ينصبَّ الاهتمام في هذه البنية الجديدة على إيتاء وفورات كبيرة في التكاليف فوراً بل على تحقيق المزيد من النتائج الناجمة بالاستعانة بالموارد المتوفرة ثم التركيز على أداء قلم المحكمة في الأمد الطويل.

٢٩٥- ونتيجةً للمراجعة المسماة *ReVision* يتألف مكتب رئيس قلم المحكمة من البرنامجين الفرعيين التاليين: ديوان رئيس قلم المحكمة، ومكتب الشؤون القانونية. ويشرف رئيس قلم المحكمة مباشرة على عمل هذين الجهازين. وبحسب البنية الجديدة لن يتبع لرئيس القلم مباشرة، باستثناء مديري شعب القلم، إلا الوكيل القانوني. ويأتي ذلك نتيجة لضرورة وجود وظيفة معنية بالشؤون القانونية تكون قوية ومنسّقة دعماً للقلم برمته.

٢٩٦- وترتبط الزيادة الكبيرة في تكاليف الوظائف الثابتة ضمن هذا البرنامج بعملية إعادة التنظيم ونقل الموارد من وحدة إلى أخرى من وحدات البنية الجديدة لقلم المحكمة. وفي الوقت نفسه تتصل الزيادة الإجمالية في التكاليف البالغة ١٥٤,٢ ألف يورو (٧,٩ في المئة) بضرورة إضافة المساعدة المؤقتة العامة التي يستلزمها الدعم المؤقت خلال عملية الانتقال من البنية السابقة إلى البنية الجديدة.

٢٩٧- ويقدم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس القلم في توفير التنسيق والتوجيه الاستراتيجيين لجميع شعب قلم المحكمة وأقسامه وفي إدارة قلم المحكمة والإشراف عليه، ويسهر على التنسيق الرفيع المستوى على نحو سليم ضمن المحكمة بالنيابة عن رئيس القلم. ويتولى مكتب الشؤون القانونية دعم أداء الوظائف القانونية المرتبطة بالمهام الموكلة إلى رئيس قلم المحكمة بموجب الإطار القانوني للمحكمة. ويتمثل هدفه الرئيسي في ضمان جودة واتساق النهج القانونية المتبعة في شتى وحدات قلم المحكمة.

^{٣٢} الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/12/Res.1، القسم ٣، الفقرة ٣.

(أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة

المقدمة

٢٩٨- إن ديوان رئيس قلم المحكمة يدعمه دعماً مباشراً فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لإدارة المحكمة وتقديم الخدمات فيها. وهو جهاز تنفيذي يؤدي دوراً محورياً في تصميم قلم المحكمة من خلال اضطلاعها بالقيادة الاستراتيجية وإسداء الإرشاد إلى جميع شعب قلم المحكمة وأقسامه، وفي الإدارة العامة لقلم المحكمة. وتُستمد هذه الرؤية الجديدة لدور ديوان رئيس قلم المحكمة من بنيتها الجديدة، التي تتيح لرئيس القلم التركيز على المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات الرفيعة المستوى، والإدارة التنفيذية، وذلك بتقليص وتبسيط قنوات التبعية المباشرة إلى رئيس القلم، ما يفضي إلى تجميع الوظائف ضمن شعب قلم المحكمة على نحو أكثر نجاعة. فالبنية المعنية استُحدثت توفيراً للقدرة، من حيث الموارد ومن حيث الرفعة، على دعم رئيس القلم في النهوض بمسؤولياته، بما فيها مسؤولياته بصفته رئيساً لفريق إدارة قلم المحكمة، المؤلف من رئيس قلم المحكمة ومديري شعبه الثلاثة ووكيله القانوني ورئيس أركانه الذي أنشئت وظيفته حديثاً، وتمثل المستوى الأعلى للقيادة والإشراف الاستراتيجيين ضمن هيكل إدارة قلم المحكمة.

١١٠٢,٣ ألف يورو

موارد الميزانية

٢٩٩- إن التعديلات البنوية التي أُدخلت على ديوان رئيس قلم المحكمة مع التركيز على تولي رئيس القلم القيادة الاستراتيجية وتفويضه الشؤون التشغيلية إلى غيره نزولاً في سلم المسؤوليات يتجسّدان على شكل انخفاض ملحوظ في الموارد من الموظفين (ذوي الرتب العليا) وتقليص ناتج عنه في الاحتياجات المالية مقداره ٤٠٨,١ آلاف يورو.

٣٠٠- وقد ارتئي أنه تلزم موارد إضافية بصورة مؤقتة للإشراف على تنفيذ القرارات المتعلقة بالتوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة *ReVision*، ودعم تنفيذها الناجح، وتدبّر التعديل المزمع إجراؤه ضمن الجهاز تدبيراً ملائماً، وذلك ريثما تغدو البنية الجديدة لقلم المحكمة عاملة بصورة كاملة. وتبيّن تفاصيل هذه الموارد أدناه تحت عنوان "الموارد من الموظفين". وعلى الرغم من لزوم هذه الموارد الإضافية فإن بند الميزانية هذا يشهد انخفاضاً كبيراً مقداره ١٠٠,٩ ألف يورو.

٧٧٤,٤ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٣٠١- إن ملاك الموظفين المطلوب يمثل الدعم الذي يحتاج إليه ديوان رئيس قلم المحكمة لمساعدة رئيس القلم في الاضطلاع بمسؤولياته اليومية بصفته المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة، وفي مهامه في مجال العلاقات الخارجية ومجال التمثيل. ويجب أن يكون هناك نظام فعال لحركة المعلومات منسق ضمن ديوان رئيس القلم بغية السهر على تزويد رئيس القلم بمعلومات سديدة وآتية في حينها من أجل الاضطلاع بمهامه، وعلى إيتاء معلومات سديدة وصحيحة صعوداً ونزولاً في جميع المستويات الإدارية والاشتغالية ذات الصلة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٧٧٤،٤ ألف يورو

٣٠٢- إثر إنجاز مشروع المراجعة المسماة ReVision نُقلت عدة وظائف كان ديوان رئيس القلم يؤديها في بادئ الأمر إلى شعب أخرى، وذلك لمواءمة الوظائف ضمن الجهاز وزيادة نجاعته. لقد قِيمَ بذلك بغية إبقاء المهام ضمن ديوان رئيس القلم على المستوى التنفيذي وتجميع المهام الاشتغالية والتقنية ضمن الشعب والأقسام المختصة سهراً على التماسك والاستمرار والتناسق في العمليات. ونتيجة لذلك قُلِّصَ عدد الوظائف الثابتة من إحدى عشرة وظيفة إلى ست.

٣٠٣- ويتألف ملاك موظفي ديوان رئيس قلم المحكمة من موظف منتخب وشاغلي خمس وظائف ثابتة. إن رئيس قلم المحكمة (من رتبة مساعد أمين عام) هو المسؤول الإداري الرئيسي عن المحكمة وهو يشرف على جميع الأنشطة غير القضائية لإدارتها. وقد استُحدثت في ديوان رئيس قلم المحكمة وظيفة رفيعة لرئيس أركان (من الرتبة ف-٥) يسدي المشورة ويتولى مهام إدارية. إن رئيس الأركان المعني هو المسؤول عن تنسيق سير الإدارة التنفيذية لقلم المحكمة على نحو سلس.

٣٠٤- ويضم ديوان رئيس قلم المحكمة أيضاً مساعداً خاصاً رئيسياً (من الرتبة ف-٤) ومساعدين خاصين (من الرتبة ف-٣). وسيُتدب كل من المساعدين الخاصين للعمل في إحدى الشعب، متكفلاً بسلاسة سير التعاون والتواصل بين ديوان رئيس القلم والشعبة المعنية.

٣٠٥- كما يُحتاج إلى مساعد شخصي من الرتبة خ ع-رر.

المساعدة المؤقتة العامة ٢٨٩،٣ ألف يورو

٣٠٦- موظف معاون معني بدعم تدبير التعديلات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداثها لتكوين قدرة تسخّر للانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة وإعمال هذه البنية. وسيقدم شاغل هذه الوظيفة تقاريره إلى رئيس الأركان ويتولى بصورة رئيسية المسؤولية عن المساعدة والمساندة في الانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة، وتدبير التعديلات، والتطوير التنظيمي.

٣٠٧- وإضافةً إلى ذلك يبدو أنه سيتم وشيكاً إنشاء رابطة للمحاميين بغية ضمان دعم وحماية مصالح جميع المحامين الذين يمارسون المحاماة أمام المحكمة، والسهر على تطبيق أعلى المعايير المهنية والأخلاقية فيما يخص المحامين. إن الرابطة المعنية ستعمل للنهوض بمهارات وكفاءات المحامين وتيسير تمتعهم بها، ساهراً في الوقت نفسه على استقلالها. وتسهياً لإقامة هذه الرابطة يقترح قلم المحكمة إنشاء وظيفتين مؤقتتين سيضطلع شاغلاهما بمساندة الرابطة خلال مرحلة نشأتها. ولذا تُقترح وظيفتان إضافيتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

٣٠٨- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). سيقدم شاغل هذه الوظيفة المؤقتة الدعم في إنشاء رابطة المحامين، بما في ذلك إعداد نظامها الأساسي. ويراد من استحداث هذه الوظيفة ضمان الانتفاع بالخبرة القانونية في مجال المرافعة والقانون الدولي الإجرائي والموضوعي.

٣٠٩- مساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لدعم الموظف القانوني في مهام منها إجراء البحوث القانونية وتناول الشؤون ذات الطابع الإداري والتنظيمي.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣٨,٦ ألف يورو

٣١٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١,٨ ألف يورو (٤,٩ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر والضيافة.

السفر ٣٤,٦ ألف يورو

٣١١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة زهيدة مقدارها ١,٨ ألف يورو (٥,٥ في المئة). فيتعيّن على رئيس قلم المحكمة، أو على من يمثله، أن يسافر لكي يشحذ على أعلى المستويات دعم وتعاون الدول الأطراف والشركاء الخارجيين الرئيسيين، مثل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك تتيح الموارد المعنية لرئيس قلم المحكمة مواصلة تنفيذ مهامه فيما يخص المحني عليهم، والشهود، والدفاع. كما يلزم حضور رئيس قلم المحكمة في الميدان، من أجل تعزيز العلاقة مع بلدان الحالات والسلطات المحلية بغية ضمان تعاونها السلس مع المحكمة.

الضيافة ٤,٠ آلاف يورو

٣١٢- يقترح قلم المحكمة قسماً محدوداً من الضيافة بغية زيادة الدعم والتعاون اللذين تقدّمهما الدول الأطراف والشركاء الخارجيون الرئيسيون. ولا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب ذي الصلة.

الجدول ٤١ : البرنامج الفرعي ٣١١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		٣١١٠		ديوان رئيس قلم المحكمة		
%	المبلغ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	بالحالات			
-٢٧,١	-٢٥٨,٨	٦٩٥,٢	٦٩٥,٢	٩٥٤,٠	٩٥٤,٠	١ ١٦١,٣	١ ١٦١,٣	١ ١٦١,٣	١ ١٦١,٣	الموظفون من الفئة الفنية		
-٦٢,٧	-١٣٣,٢	٧٩,٢	٧٩,٢	٢١٢,٤	٢١٢,٤					الموظفون من فئة الخدمات العامة		
-٣٣,٦	-٣٩٢,٠	٧٧٤,٤	٧٧٤,٤	١ ١٦٦,٤	١ ١٦٦,٤	١ ١٦١,٣	١ ١٦١,٣	١ ١٦١,٣	١ ١٦١,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين		
	٢٨٩,٣	٢٨٩,٣	٢٨٩,٣			٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	المساعدة المؤقتة العامة		
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات		
										العمل الإضافي		
	٢٨٩,٣	٢٨٩,٣	٢٨٩,٣			٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين		
٥,٥	١,٨	٣٤,٦	٢٥,٥	٩,١	٣٢,٨	٢٤,٤	٨,٤	٨٨,٢	٨,٣	٧٩,٩	السفر	
		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	الضيافة	
							١٥,٧	١٥,٧	١٥,٧	١٥,٧	الخدمات التعاقدية	
											التدريب	
											الخبراء الاستشاريون	
											النفقات التشغيلية العامة	
											الزواجر والمواد	
											الأثاث والعتاد	
٤,٩	١,٨	٣٨,٦	٣٥,٥	١٣,١	٣٦,٨	٢٤,٤	١٣,٤	١٠٦,٨	١٠٦,٨	٨,٣	٩٨,٥	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
-٨,٤	-١٠٠,٩	١ ١٠٢,٣	٢٥,٥	١ ٠٧٦,٨	١ ٢٠٣,٢	٢٤,٤	١ ١٧٨,٨	١ ٨٠٠,١	١ ٨٠٠,١	٨,٣	١ ٧٩١,٨	المجموع

الجدول ٤٢ : البرنامج الفرعي ٣١١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات الموظفين العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	ديوان رئيس قلم المحكمة
٦	١		١	٥		٢	١		١		الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات
٦	١		١	٥		٢	١		١		المجموع الفرعي
											الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
											الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
٦	١		١	٥		٢	١		١		المجموع

(ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: مكتب الشؤون القانونية

المقدمة

٣١٣- ينهض مكتب الشؤون القانونية بأداء الوظائف المنوطة بقلم المحكمة بموجب نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة، ولائحة قلم المحكمة، والنظام المالي والقواعد المالية، ونظام الموظفين الإداريين ونظامهم الأساسي، وسائر الصكوك القانونية التي تنظم المحكمة الجنائية الدولية. ويتعلق ذلك بالعمل القضائي للمحكمة، الذي ينخرط فيه قلمها، والشؤون القانونية التي تخص المحكمة باعتبارها منظمة دولية، ومكاتها القانونية على وجه الإجمال. وإذ يؤدي مكتب الشؤون القانونية هذا الدور المزدوج فإنه يتولى المسؤولية عن السهر على جودة المواقف القانونية ووحدها واتساقها في شتى أقسام قلم المحكمة وشعبه (شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الخدمات القضائية وشعبة العلاقات الخارجية)، بما في ذلك تنسيق الشبكة القانونية الداخلية. ويتولى الوكيل القانوني المسؤولية العامة عن الشبكة القانونية الداخلية التي تتألف من قانونيين من جميع وحدات قلم المحكمة وترمي إلى التكفل بجودة واتساق ما يُسدى من مشورة قانونية وذلك من خلال التنسيق، والتعاون، والتدريب، إلخ. ويقدم مكتب الشؤون القانونية طائفة واسعة من الخدمات القانونية بما فيها إعداد النصوص، والتفاوض، وإسداء المشورة، والتقاضي. ويرأس مكتب الشؤون القانونية الوكيل القانوني الذي يضمه فريق إدارة قلم المحكمة بصفته عضواً فيه، إلى جانب رئيس القلم والمديرين الثلاثة.

٩٩٤,٦ ألف يورو

موارد الميزانية

٣١٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٥٥,٠ ألف يورو (٣٤,٥ في المئة).

٩٦٤,٠ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٣١٥- يتألف ملاك مكتب الشؤون القانونية من ثماني وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٨٤٤,٤ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣١٦- يتألف مكتب الشؤون القانونية رئيسه/الوكيل القانوني (من الرتبة ف-٥)، الذي يتولى قيادته الاستراتيجية ويمثله داخلياً وخارجياً، ويعمل بصفته مستشاراً قانونياً رديفاً لرئيس قلم المحكمة وإدارة هذا القلم العليا، ويشارك في الإدارة التنفيذية لقلم المحكمة من خلال فريق إدارته. ومن ناحية الموضوع يركز الوكيل القانوني على المسائل القضائية والعلاقات الخارجية.

٣١٧- ويحل نائب الوكيل القانوني (من الرتبة ف-٤) محل الوكيل القانوني عند غيابه، فيما يخص جوهر عمله وبصفته رئيساً لمكتب الشؤون القانونية. ويتولى نائب الوكيل القانوني مسؤولية العمل اليومي لهذا المكتب ويؤدي دوراً قيادياً في إقامة الشبكة القانونية لقلم المحكمة.

٣١٨- ويتولى الموظفون القانونيون الثلاثة (من الرتبة ف-٣) المسؤولية عن الشؤون الإدارية، والشؤون القانونية والقضائية، والعلاقات الخارجية، على الترتيب. ويتولى الموظفان القانونيان المعاونان (من الرتبة ف-٢) المسؤولية عن إجراء البحوث وعن مراقبة الإجراءات القضائية.

٣١٩- ويقدم المساعد الإداري/المساعد القانوني (من الرتبة خ ع-رأ) الدعم القانوني والإداري إلى مكتب الشؤون القانونية.

المساعدة المؤقتة العامة ١١٩,٦ ألف يورو

٣٢٠- قانوني معني بالتقاضي (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة **ReVision** باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة **ReVision** باستحداثها لتكوين قدرة من أجل الانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة وإعمال هذه البنية. وسيرفع شاغل هذه الوظيفة تقاريره إلى الوكيل القانوني وأو نائبه وسيتولى بصورة رئيسية المسؤولية عن الخدمات القانونية في مجال التقاضي، بما في ذلك التقاضي أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، وفي إجراءات التسوية التصالحية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣٠,٦ ألف يورو

٣٢١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٣,١ ألف يورو (٧٤,٩ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب.

السفر ٩,١ آلاف يورو

٣٢٢- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر للمشاركة في اجتماعات سنوية للمستشارين القانونيين للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة وغيرها من المنظمات، وللمشاركة فيما يتعلق بقضايا موظفي المحكمة الجنائية الدولية من جلسات المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية، أو لحضور اجتماعات تتعلق بالإجراءات البديلة لتسوية النزاعات في الدعاوى التي ترفع ضد المحكمة الجنائية الدولية. ويضاف إلى ذلك أنه قد يتعين على الوكيل القانوني أن يرافق رئيس قلم المحكمة وغيره من المسؤولين خلال مهماتهم.

الخدمات التعاقدية ٥,٠ آلاف يورو

٣٢٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٢,٥ ألف يورو (٧١,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف الخبراء الاستشاريين وما يلزم من خبرة قانونية محدّدة الطابع في المقر وفي الميدان، ولا سيّما فيما يخص الشؤون التي تستتبع تناول التشريعات الوطنية واختصاصات الهيئات القضائية الوطنية. فمن الأساسي تأمين المشورة والمساعدة القانونيتين الدقيقتين والراسختين والآتيتين في الوقت المناسب بشأن هذه المسائل لضمان تدبير المحكمة للمخاطر القانونية والدفاع عن موقفها في الإجراءات القانونية.

التدريب ١٦,٥ ألف يورو

٣٢٤- إن المبلغ المطلوب في إطار هذا البند متطلب جديد يلزم لسد تكاليف التدريب الذي يحتاج إليه موظفو مكتب الشؤون القانونية على وجه التحديد. فبالنظر إلى المهام الجديدة المنوطة بمكتب الشؤون القانونية في إطار

ولايته سيزداد عدد موظفيه وعبء العمل الواقع على عاتقهم زيادة كبيرة، وستتغير طرائق العمل فيه. فلا بد من الاستثمار في التدريب الرامي إلى تحسين المهارات بما فيها المهارات التخصصية.

الجدول ٤٣ : البرنامج الفرعي ٣١٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مكتب الشؤون القانونية ٣١٣٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المتضمنة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتعويض إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ %	%
الموظفون من الفئة الفنية	٦٠٠,٧	٦٠٠,٧	٥٩٠,١	٥٩٠,١	٧٧٩,٤	٧٧٩,٤	١٨٩,٣	٣٢,١
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٢,٠	١٣٢,٠	١٣٢,٠	١٣٢,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	-٦٧,٠	-٥٠,٧
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٦٠٠,٧	٦٠٠,٧	٧٢٢,١	٧٢٢,١	٨٤٤,٤	٨٤٤,٤	١٢٢,٣	١٦,٩
المساعدة المؤقتة العامة	٣٤,٨	٣٤,٨	٣٤,٨	٣٤,٨	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات								
العمل الإضافي								
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣٤,٨	٣٤,٨	٣٤,٨	٣٤,٨	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦
السفر	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٣,٣	٣,٣	٩,١	٩,١
الضيافة								
الخدمات التعاقدية	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	٥,٠	٥,٠	-١٢,٥	-٧١,٤
التدريب	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥
الخبراء الاستشاريون								
النفقات التشغيلية العامة								
المواد								
الأثاث والعتاد								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٢٤,٨	٢٤,٨	١٣,١	٧٤,٩
المجموع	٦٤٣,٩	٦٤٣,٩	٧٣٩,٦	٧٣٩,٦	٩٨٨,٨	٩٨٨,٨	٢٥٥,٠	٣٤,٥

الجدول ٤٤ : البرنامج الفرعي ٣١٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب الشؤون القانونية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٣-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي					١	١	٢	١		٥	١	٦
الملاك المتصل بالحالات					١	١	٢	١		٥	١	٦
المجموع الفرعي					١	١	٢	١		٥	١	٦
الملاك الأساسي							١	١		٢		٢
الملاك المتصل بالحالات							١	١		٢		٢
المجموع الفرعي							١	١		٢		٢
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
المجموع					١	١	٣	٢		٧	١	٨

-٢- البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية

المقدمة

٣٢٥- تقدم شعبة الخدمات الإدارية خدمات إدارية وتدبيرية دعماً لعمل المحكمة. وكانت هذه الشعبة في السابق تسمى شعبة الخدمات الإدارية العامة. وعملاً بقرارات رئيس قلم المحكمة بشأن إعادة تنظيم القلم غدت هذه الشعبة تتألف من مكتب مديرها، وقسم الموارد البشرية، وقسم الميزانية، وقسم المالية، وقسم الخدمات العامة، وقسم الأمن والسلامة، وهي تقدم خدمات متصلة بمجالات العمل هذه إلى المحكمة جمعاء.

٣٢٦- وقد تم تنفيذ بعض التعديلات الهامة في تنظيم هذه الشعبة في المراحل الأولى من عملية المراجعة المسماة *ReVision* التي تناولت التصميم المؤسسي لقلم المحكمة: '١' أعيد تشكيل "قسم الميزانية والمالية" المعتاد أن يشمل هذين المجالين معاً فأصبح قسمين منفصلين؛ '٢' نُقل "قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال" إلى شعبة الخدمات القضائية حيث غدا "قسم خدمات تدبير المعلومات"؛ '٣' غدا قسم الأمن والسلامة يتبع لشعبة الخدمات الإدارية بعد أن كان يتبع لرئيس قلم المحكمة مباشرة، ونُقل إلى شعبة العلاقات الخارجية قسم العمليات الميدانية الذي كان قد ضُمَّ إلى شعبة الخدمات الإدارية مؤقتاً ريثما تُعرف نتائج مشروع المراجعة المسماة *ReVision*. وعلى نحو مماثل خضع مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية، كما يُبين في إطار البرنامج الفرعي ٣٢١٠، لتعديلات كبرى منها توليه مسؤوليات ومهام تنفيذية إضافية وتوليه الإشراف المباشر على وحدة الصحة المهنية وفريق نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ضمن إطار نظام SAP).

٣٢٧- كما تُعدّ شعبة الخدمات الإدارية تقارير ووثائق تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء بشأن مجالات من قبيل الميزانية، والمالية، والموارد البشرية، وتدبير المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، لهيئات الإشراف والجهات الداخلية والخارجية التي تتعامل معها. ويضاف إلى ذلك أن شعبة الخدمات الإدارية تتولى المسؤولية عن تدبير المشاريع الخاصة التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء (بما فيها المشاريع المتصلة بنظام SAP).

٣٢٨- إن المحكمة ستعمل انطلاقاً من مبانيها الدائمة الجديدة في عام ٢٠١٦، وستشارك شعبة الخدمات الإدارية مشاركة وازنة في وضع المرافق الجديدة موضع الاستعمال وفي إدارتها بغية السهر على الانتقال السلس بحيث لا يطرأ على عمليات المحكمة أي انقطاع في الخدمة أو لا يطرأ عليها إلا الحد الأدنى من الانقطاع، وتقديم المزيد من الدعم لهذه العمليات في مبنى أوسع بكثير يتضمن ثلاث قاعات عاملة لجلسات المحكمة.

٣٢٩- وقد سببت الزيادة المرتقبة أن تشهدها الأنشطة في عام ٢٠١٦، والمباني الجديدة، زيادات في بعض بنود ميزانية شعبة الخدمات العامة. والحال أن ميزانية هذه الشعبة لعام ٢٠١٦ تنطوي على زيادة إجمالية مقدارها ٢٧١٣,٩ ألف يورو (١٥,٢ في المئة) بالقياس إلى ميزانيتها المعتمدة المعدلة لعام ٢٠١٥، تجسّد البنية الجديدة والتكاليف المزديفة بسبب المباني الدائمة.

٣٣٠- ويستند مقترح شعبة الخدمات الإدارية إلى الغايات الاستراتيجية للمحكمة وأولوياتها وإلى متطلبات الخدمة الخاصة بمختلف البرامج الرئيسية. إنه يجسّد تصميم الشعبة التنظيمي الجديد وما تبذله لتحقيق مكاسب عن طريق تحسين النجاعة من جهود مستمرة افتتنت بالمرونة في استخدام الموارد وباستمرار إعادة تحديد أولويات الاحتياجات حيثما أمكن ذلك. وقد أتاح ذلك لشعبة الخدمات الإدارية أن تقلل بالقدر المستطاع أثر الزيادات في تكاليف السلع والخدمات بسبب التضخم النقدي؛ واستعمال المباني الجديدة وصيانتها والسهر على أمنها؛

وعبء العمل الإضافي الناجم عن الافتراضات المتعلقة بأنشطة المقاضاة والأنشطة القضائية فيما يخص عام ٢٠١٦، بما في ذلك استعمال ثلاث قاعات لجلسات المحكمة لا قاعة واحدة فقط كما كانت عليه الحال في المباني المؤقتة؛ والارتباط بالتزامات متصلة بالموظفين بموجب نظام الأمم المتحدة الموحد.

الغاية ٢: في مجال الإدارة

- (١) إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة التي يمكن اتخاذها؛ والتركيز بصورة خاصة على الأنشطة الميدانية بغية النهوض بتحسين التنسيق وتحقيق أثر أكبر لعمل المحكمة في بلدان الحالات (الهدف ذو الأولوية ٢-١-٢).
- (٢) تعزيز هيكل إدارة قلم المحكمة (الهدف ذو الأولوية ٢-١-٣).
- (٣) المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين (الهدف ذو الأولوية ٢-٣-١).
- (٤) المضي في تحسين التوازن الجنساني والتمثيل الجغرافي في مختلف مستويات بنية المحكمة (الهدف ذو الأولوية ٢-٣-٢).
- (٥) تحسين بيئة العمل (الهدف ذو الأولوية ٢-٤-١).
- (٦) وضع نهج استراتيجي لتنمية قدرات الموظفين (بما في ذلك حراكهم) (الهدف ذو الأولوية ٢-٤-٢).
- (٧) تحسين النجاعة من خلال التطورات التكنولوجية (الهدف ذو الأولوية ٢-٥-٣).
- (٨) المضي في تحسين سيرورة إعداد وتنفيذ ميزانية المحكمة، بما في ذلك مواصلة الحوار مع الدول الأطراف بشأن هذه السيرورة (الهدف ذو الأولوية ٢-٦-١).
- (٩) صقل إطار تدبير المخاطر في المحكمة (الهدف ذو الأولوية ٢-٦-٢).
- (١٠) تحسين قياس وتقييم أداء المحكمة (الهدف ذو الأولوية ٢-٦-٣).
- (١١) استعمال المباني الجديدة على أفضل وجه لتلبية احتياجات عمل المحكمة. تعظيم مدى المرونة في تصميم هذه المباني لإتاحة توسعتها بقدر أدنى من انقطاع العمل ومن التكاليف (الهدف ذو الأولوية ٢-٧-٢).
- (١٢) تدبر الأخطار في مجال الأمن والسلامة من خلال إجراءات لتدبيرها (الهدف ذو الأولوية ٢-٨-٣).

الجدول ٤٥ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية
مراجعة وتحسين التحليل بما فيه تحليل البيانات المالية	عدد السنوات التي تُحلَّل بياناتها على نحو متسق	المضي في تطوير وظيفة المساءلة التحليلية
		الهدف ٣-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية
		تعزيز المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى النسبة المئوية لحالات التقييد بإطار المساءلة عندما ٩٥-١٠٠%
		الشعب والأقسام يغدو عاملاً
		الهدف ١-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية
تحسن معدّل التقييد بهذا النظام في جميع وحدات المحكمة	تقديم إحصائيات عن معدّل التقييد بهذا النظام	مراقبة التقييد بنظام تقييم الأداء في المحكمة بغية تحسين تحويل تفويضها إلى الموظفين والمدبرين ومسؤولتهم
		الهدف ٢-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
زيادة مشاركة النساء بين المحشودين من أجل توظيفهم من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة إعلاناً محايداً من الناحية الجنسانية ومن خلال زيادة عدد النساء بين المنتقِين أولاً للنظر في توظيفهم	تقدم إحصائيات عن التوازن بين الجنسين	تحسين التوازن بين الجنسين في جميع المراتب
تحسين إجراءات الحشد والإعلان عن الوظائف الشاغرة في البلدان الأقل تمثيلاً ضمن مجموعة العاملين في الحكمة	عدد مبادرات التوعية المحددة الأهداف	إجراء ثلاث حملات توعية محدّدة الأهداف
الهدف ٢-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية		
إعداد وإصدار السياسات الحاسمة الأهمية ذات الأولوية فيما يخص ضمان وجود إطار تنظيمي سليم بشأن المسائل الأساسية المتصلة بالموارد البشرية من قبيل انتقاء الموظفين، وإعادة تصنيف الوظائف، والخبراء الاستشاريين وآحاد المتعاقدين، والتعيينات المؤقتة، والضمان الصحي للمتقاعدين	إصدار السياسات الأساسية	تقليص الفجوة القائمة على صعيد السياسات
الهدف ٢-٤-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
الربط بين الأداء وبين خطط تطوير المسار المهني	وضع إطار لتطوير المسار المهني المربوط بينه وبين تدبر الأداء وبرامج التعلم وتنمية القدرات	سيشهد عام ٢٠١٦ بداية وضع الإطار المعني واستهلال المشاريع التجريبية في هذا المجال
زيادة رضا الموظفين	استقصاءات آراء الموظفين	زيادة معدّل رضا الموظفين
تدبر توجيحات الموظفين فيما يتعلق بتطور مساهمهم المهني على نحو سليم	سُوضّح فرص تطوير المسار المهني في برامج إدماج الموظفين الجدد	سُستهل إعادة صياغة لبرامج إدماج الموظفين الجدد
الهدف ٢-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية		
تجسيد الأهداف ذات الأولوية، ولا سيّما الأهداف الخاصة بقسم الميزانية وقسم الموارد البشرية، في نظام SAP لتخطيط الموارد المؤسسية، وتذليل مسائل الإنتاج ذات الأهمية الحاسمة	قبول وإقرار طلبات التغيير ذات الصلة	٩٠-١٠٠%
دعم إعداد وتوفير برامج التدريب في مجال السيوروات المتعلقة بالميزانية والمدفوعات	توفر الموظفين المعنيين بدعم نظام تخطيط الموارد المؤسسية وتوفر نظام التدريب خلال أيام التدريب المقرّرة	٩٥-١٠٠%
الهدف ٢-٦-١ من الأهداف ذات الأولوية		
المزيد من الشفافية في سيوروة إعداد وتنفيذ الميزانية وزيادة إمكانية التنبؤ بمهذ السيوروة	زيادة عدد من يبديون رضاهم عن جودة ما يقدم من وثائق الميزانية بين أصحاب الشأن المعنيين بالميزانية	٩٥-١٠٠%
برامج منتظمة لشحذ الوعي والتدريب في مجال السيوروات المتعلقة بالميزانية والمدفوعات	تقدم المساعدة إلى الجهات المتعامل معها بشأن تطبيق النظام المالي والقواعد المالية والسياسات والإجراءات ذات الصلة	٩٠% (نسبة ممثلي الجهات المتعامل معها الذين يبديون رضاهم عن جودة المساعدة المتلقاة)
المضني في تطوير النظم المخصصة للإبلاغ عن الأداء، وتوقع الإيرادات والمصروفات المنتظم، وتحليل التدفق المالي، والإبلاغ المخصص	زيادة وعي الموظفين المسؤولين عن التصديق فيما يتعلق بسيوروات الدفع	جلستان من جلسات التدريب
عدم إبداء ملاحظات سلبية ذات شأن في إطار المراجعة	عدم إبداء ملاحظات سلبية ذات شأن في إطار المراجعة فيما يتعلق بالتدبر والمراقبة الماليين	عدم إبداء ملاحظات سلبية ذات شأن في إطار المراجعة
الهدف ٢-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
المضني في تنفيذ نظام تدبر المخاطر العالية الدرجة	تطبيق إطار كامل النطاق لتدبر المخاطر على النحو الذي يقدّم إلى مجلس التنسيق	تنفيذ المراجعة لكل جهاز على وجه التحديد
إعداد المجموعة الأولى من مجموعات المراجعات التي تشمل كل جهاز من		

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
أجهزة المحكمة على وجه التحديد، بتطبيق معايير ذات طابع رسمي ونظامي لتدبير المخاطر		
تنفيذ ٥٠% من أنشطة التدارك فيما يخص جميع المخاطر ومراقبة ٨٠% منها		
الهدف ٢-٦-٣ من الأهداف ذات الأولوية		
إعدادات المحاسبة المحاسبية الدولية للقطاع العام	إدماج البيانات المالية المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعلومات الإدارية ضمن إطار الإدارة المنتظمة للمحكمة	اعتماد سياسات جديدة متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
الهدف ٢-٧-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
إنجاز جميع التعديلات الطفيفة اللازمة في المباني الجديدة للتوافق مع التغييرات في بنية المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٦	النسبة المئوية لما يُنجز من التعديلات الضرورية	التخطيط للتعديلات اللازمة للتوافق مع التغييرات في بنية المحكمة وعملياتها، من قبيل المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة، والاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، والمحاکمات المتزامنة
الهدف ٢-٨-٣ من الأهداف ذات الأولوية		
إجراء المراجعة التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء	مراجعة تقييم المخاطر الأمنية وتحديثه	تحديث تقييم المخاطر الأمنية ومراجعة التدابير ذات الصلة سنوياً أو عند الاقتضاء
٩٠% من جميع المكاتب الميدانية وتحديث تقييم المخاطر الأمنية الخاص بالمحكمة على وجه التحديد	إنجاز التقييم الذاتي والنسبة المئوية للتطابق مع المعايير	إنجاز التقييم الذاتي وفق معايير العمل الأمنية الدنيا فيما يخص جميع المكاتب الميدانية وتحديث تقييم المخاطر الأمنية الخاص بالمحكمة على وجه التحديد

الجدول ٤٦ : البرنامج ٣٢٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ العنمة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		٣٢٠٠ شعبة الخدمات الإدارية				
%	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية			
٣٠,٦	١٣٢,٣	٣٧٨٧,٩	١٣٠,٠	٣٦٥٧,٩	٣٦٥٥,٦	٥٥٨,٩	٣٠٩٦,٧	١١٨٧٢,٢	١١٨٧٢,٢	٢٣٢٢,٠	٩٥٥٠,٢	الموظفون من الفئة الفنية
-٢٠,٠	-١٩٠,٢	٩١١٦,٥	٤٩٥,١	٨٦٢١,٤	٩٣٠٦,٧	٢٠٠٢,٦	٧٣٠٤,١					الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٠,٤	-٥٧,٩	١٢٩٠٤,٤	٦٢٥,١	١٢٢٧٩,٣	١٢٩٦٣,٣	٢٥٦١,٥	١٠٤٠٠,٨	١١٨٧٢,٢	٢٣٢٢,٠	٩٥٥٠,٢		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-١,٩	-١٧,٩	٩٠٣,٨	٦٥٠,٧	٢٥٣,١	٩٢١,٧	٢٨٩,٥	٦٣٢,٢	٢١٠٢,٢	١٩٣,٥	١٩٠٨,٧		المساعدة المؤقتة العامة
												المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
٥,٥	١٦,٩	٣٢١,٩	١٢٦,٤	١٩٥,٥	٣٠٥,٠	١٠٤,٦	٢٠٠,٤	٢٦٤,٠	٥٢,٨	٢١١,٢		العمل الإضافي
-٠,١	-١,٠	١٢٢٥,٧	٧٧٧,١	٤٤٨,٦	١٢٢٦,٧	٣٩٤,١	٨٣٢,٦	٢٣٦٦,٢	٢٤٦,٣	٢١١٩,٩		المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-٢٧,٢	-٩٩,٣	٢٦٥,٦	٢١٩,٥	٤٦,١	٣٦٥,٠	٢٩٠,٦	٧٤,٤	٢٩٥,٦	٢٣٦,٤	٥٩,٢		السفر
												الضيافة
٢٧,٦	١٣٢,٠	٦٠٩,٧	١٢٦,٠	٤٨٣,٧	٤٧٧,٧	٢٤٤,٠	٢٣٣,٧	٦٦٣,٨	٦٦٣,٨	٣٠٩,٩	٣٥٣,٩	الخدمات التعاقدية
٥٧,٣	١٣٠,٩	٣٥٩,٢	٩٦,٣	٢٦٢,٩	٢٣٨,٣	٩٥,٥	١٣٢,٨	١٤٣,٦	١٤٣,٦	١٤٣,٦	١٤٣,٦	التدريب
٣٢,٥	١٣,٠	٥٣,٠	٥٣,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٩	٤٠,٩	٤٠,٩	٤٠,٩	٤٠,٩	الخبراء الاستشاريون
٩٣,٠	٢٠٧١,٥	٤٢٩٨,٥	٤٢٠,٠	٣٨٧٨,٥	٢٢٢٧,٠	١٢٠,٠	٢١٠٧,٠	٢٣٧٠,٠	٢٣٧٠,٠	٥٥,٨	٢٣١٤,٢	النفقات التشغيلية العامة
٣٧,٠	٩٩,١	٣٦٧,١	٥٤,١	٣١٣,٠	٢٦٧,٩	٢٢,٢	٢٤٥,٧	٢٣٤,٣	٢٣٤,٣	١٣,٣	٢٢١,٠	اللوازم والمواد
٢٥٧٩,٤	٤٢٥,٦	٤٤٢,١	٢٧٠,٠	١٧٢,١	١٦,٥	٨,٠	٨,٥	١٢٨,٦	١٢٨,٦	١,٠	١٢٧,٦	الأثاث والعتاد
٧٦,٥	٢٧٧٢,٨	٦٣٩٥,٢	١١٨٥,٩	٥٢٠٩,٣	٣٦٢٢,٤	٧٨٠,٣	٢٨٤٢,١	٣٨٧٦,٨	٣٨٧٦,٨	٦١٦,٤	٣٢٦٠,٤	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٥,٢	٢٧١٣,٩	٢٠٥٢٥,٢	٢٥٨٨,١	١٧٩٣٧,١	١٧٨١١,٤	٣٧٣٥,٩	١٤٠٧٥,٥	١٨١١٥,٢	٣١٨٤,٧	١٤٩٣٠,٥		المجموع

الجدول ٤٧ : البرنامج ٣٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات الإدارية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي																		٢٤	١١١	١٤٢
الوظائف القائمة																		١	٩	١١
المجموع الفرعي																		٢٥	١٢٠	١٥٣
الوظائف الجديدة/المؤجلة																		٦	١٨	٢٤
المجموع الفرعي																		٦	١٨	٢٤
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعادة																		١	١٠	١١
المجموع الفرعي																		١	١٠	١١
المجموع																		٣٢	١٣٨	١٧٨

(أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية

المقدمة

٣٣١- يتكفل مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية بالتوجيه العام والتخطيط الاستراتيجي والإدارة وتوفير كل الدعم الإداري والتدبري الذي يستلزمه جميع البرامج الرئيسية للمحكمة لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار ولايتها، ساهراً على تماسك الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات ذات الصلة. كما إن هذا المكتب يضطلع بعدد من المهام التنفيذية الحاسمة الأهمية ومنها تخطيط الموارد الاستراتيجي؛ والإشراف على إعداد الميزانية السنوية؛ والإشراف على إعداد البلاغات ذات الصلة التي تُقدم إلى هيئات الإشراف والهيئات الخارجية؛ ومراقبة الأداء على الصعيد التنظيمي والإبلاغ عنه؛ وتنفيذ مبادرات تدبر المخاطر؛ وتنسيق تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار المراجعة الداخلية والتوصيات المقدمة في إطار المراجعة الخارجية؛ وتنسيق دعم إدارة المشاريع، والإشراف عليه، وتحديد أولوياته، وتقديمه.

٣٣٢- ويُجَدِّد مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية أشكالاً من التأزر في توفير الخدمات الإدارية بتنسيقه عمل قسم الموارد البشرية، وقسم الميزانية، وقسم المالية، وقسم الخدمات العامة، وقسم الأمن والسلامة. إنه يتفاعل مع جميع البرامج الرئيسية ومع أصحاب شأن من خارج الشعبة مثل لجنة الميزانية والمالية، وفريق لاهاي العامل، وجمعية الدول الأطراف، ومراجعي الحسابات الخارجيين، ولجنة المراجعة.

٣٣٣- ويتألف مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية من موظفين يعاونون المدير مباشرة، ووحدة الصحة المهنية، والفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP. وقد نُقلت وحدة الصحة المهنية والفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP إلى هذه الشعبة من قسم الموارد البشرية وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال السابق، على الترتيب، نتيجة لتنفيذ التوصيات التي قُدمت في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision.

موارد الميزانية ١ ٥٧٣,٤ ألف يورو

٣٣٤- تُعزى الزيادة التي تشهدها الميزانية المقترحة لمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية بكاملها إلى بنية هذا المكتب الجديدة المتأتية عن تنفيذ مشروع المراجعة المسماة ReVision، وهي تتضمن الموارد اللازمة لسد تكاليف الموظفين الذين يتعاملون مع المدير مباشرة من بين موظفي مكتبه وموظفي وحدة الصحة المهنية والفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP.

الموارد من الموظفين ١ ٢٢٤,٩ ألف يورو

٣٣٥- يتألف ملاك العاملين في هذا المكتب من ١٢ وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١٠٥,٣ آلاف يورو

٣٣٦- يرأس هذا المكتب مديره (من الرتبة مد-١)، يساعده فريق من الموظفين التابعين له مباشرة، وهم موظف إداري (من الرتبة ف-٣) وموظف إداري معاون (من الرتبة ف-٢). ويقدم مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) الدعم في مجال السكرتاريا.

٣٣٧- وتتألف وحدة الصحة المهنية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومستشار الموظفين (من الرتبة ف-٣)، ومساعد معني برعاية الموظفين (من الرتبة خ ع-رأ)، وممرض(ة) معني(ة) بالصحة المهنية/مساعد(ة) طبي(ة) (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٣٨- ويتألف الفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP من موظف معني بتخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف-٣)، ومساعد معني بتطبيقات هذا النظام (الخاصة بالشؤون المالية) (من الرتبة خ ع-رأ)، ومبرمج معني بالتطبيقات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالدعم التقني في مجال التطبيقات (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ١١٩,٦ ألف يورو

٣٣٩- موظف إداري (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها لتكوين قدرة تسخر للانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة وإعمال هذه البنية. وتلزم هذه الوظيفة لمدة سنتين (عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧) للنهوض بأود الانتقال وما يلزم من تعديلات في مجال عمل الشعبة، والمساعدة في الاضطلاع بالمهام التنفيذية الجديدة المنوطة بمدير مكتب شعبة الخدمات الإدارية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣٤٨,٥ ألف يورو

٣٤٠- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والنفقات التشغيلية العامة.

السفر ١٤,٣ ألف يورو

٣٤١- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف اجتماعات وأنشطة تعاون مع الدول الأطراف أو مع أصحاب شأن خارجيين، وتكاليف اجتماعات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواكبة أحدث ما لدى الوكالات من المستجدات بشأن المسائل الإدارية، والسياسات، والمشاريع، والجهود المبذولة لتحسين النجاعة؛ وتكاليف زيارة المكاتب الميدانية بما في ذلك مبادرات رعاية الموظفين في الميدان.

الخدمات التعاقدية ١,٢ ألف يورو

٣٤٢- يلزم المبلغ المطلوب لإجراء حلقة عمل معنية بالصحة والنظافة الصحية فيما يتعلق بالأمراض المدارية من أجل المسافرين في مهمات ميدانية.

التدريب

١٨,٩ ألف يورو

٣٤٣- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف متابعة دورات تدريب على الإدارة وفقاً للمهام التنفيذية الجديدة المسندة إلى مدير مكتب شعبة الخدمات الإدارية؛ ودورات تدريب وحلقات دراسية معنية بالصحة والسلامة المهنتين بما في ذلك دورات التدريب الرامية إلى تحديد المهارات في مجال أعمال الإنقاذ/الإنعاش في حالات الأزمات القلبية والرئوية؛ تقديم الدعم في حالات الإجهاد النفسي/الدعم الرامي إلى المساعدة على الصمود وتقديم المساعدة الاجتماعية والنفسية في حالات الإجهاد النفسي/الصدمات النفسية؛ ودورات التدريب المتصل بنظام SAP. إن ذلك سيمكن المحكمة من الاستفادة المثلى من الممارسات في هذا المجال بما فيها الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة، والعبر المستخلصة.

الخبراء الاستشاريون

١٣,٠ ألف يورو

٣٤٤- يلزم المبلغ المطلوب للاضطلاع بالمهام التنفيذية الجديدة المنوطة بمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية نتيجة لتنفيذ مشروع المراجعة المسماة ReVision، وذلك بصورة رئيسية في مجال تدبر المخاطر، الذي يشمل تنظيم التصنيف السنوي للأخطار ومراجعة استراتيجيات مراقبة المخاطر.

النفقات التشغيلية العامة

٣٠١,٠ ألف يورو

٣٤٥- يلزم المبلغ المطلوب لسد التكاليف الثابتة الحالية المتصلة بتراخيص نظام SAP وصيانته فيما يخص المحكمة جمعاء: التكاليف السنوية لاستدامة رخصة برامجيات SAP (FACTS)، والاشتراك في برامجيات SuccessFactors من أجل النظام الإلكتروني الجديد لحشد الموظفين الذي دُشن في عام ٢٠١٥ وتكاليف رخصة نظام حجز تذاكر السفر من أجل النميطه Galileo الخاصة بأسفار المنظمة.

الجدول ٤٨ : البرنامج الفرعي ٣٢١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ العتملة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		٣٢١٠		مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية
	المبلغ %	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية الأساسية	
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
									السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
									الخبراء الاستشاريون
									النفقات التشغيلية العامة
									الولائم والمواد
									الأثاث والعتاد
									المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
									بالعاملين
									المجموع

الجدول ٤٩ : البرنامج الفرعي ٣٢١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية
		خ-ع-رر	خ-ع-رأ										
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
													المجموع

(ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

المقدمة

٣٤٦- يقدم قسم الموارد البشرية الخدمات المتصلة بالموارد البشرية لجميع البرامج الرئيسية للمحكمة. ويرأسه رئيسه، ويتكون من وحدتين: وحدة عمليات الموارد البشرية ووحدة التطوير التنظيمي. ويقدم هذا القسم طائفة واسعة من الخدمات إلى المديرين والموظفين وغيرهم في مجال إدارة الموارد البشرية. ومن هذه الخدمات إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل والمبادرات المتصلة بالموارد البشرية؛ ووضع السياسات المتعلقة بالموارد البشرية، والتطلعات والشؤون القانونية ذات الصلة، والتعاون في إدارة شؤون الموظفين، والتخطيط فيما يتعلق بملاك العاملين، وتوظيفهم، وتخصيصهم، وإعادة تخصيصهم؛ وإدارة شؤون الوظائف، وتصنيفها، وإعادة تصنيفها؛ وأبدال الوظائف الخاصة، وإحاق الموظفين، وإعارتهم، ونقلهم؛ وتيسير شؤون العقود (للموظفين وغيرهم)، والرواتب، والتعويضات، والمستحقات، وكشوف الرواتب؛ وشؤون التأمين والتقاعد؛ وتدبير الأداء؛ وحل النزاعات؛ ودورات التدريب والتعلم.

٣٤٧- وقد خضع قسم الموارد البشرية خلال عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ إلى مراجعة وإعادة تنظيم وافيتين بغية تحسين تلبية احتياجات المحكمة فيما يخص خدمات الموارد البشرية والمشورة ذات الصلة وتحويله من قسم يتولى بصفة رئيسية إجراء المعاملات إلى شريك استراتيجي.

٢٧٠٢,٤ ألف يورو

موارد الميزانية

٣٤٨- يشهد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها ٤٦٩,٩ ألف يورو (٢١,٠ في المئة).

٣٤٩- وتعزى هذه الزيادة إلى اشتغال المقترح اعتمادات تخص دورات التدريب الداخلي ضمن قلم المحكمة (٢٨٢,٠ ألف يورو)، التي ستحسن التمثيل الجغرافي في برنامج التدريب الداخلي، وإلى اشتغاله موارد لقلم المحكمة خاصة ببرنامج التدريب المُدار بصورة مركزية (٩٥,٥ ألف يورو).

٢٢٠٩,٠ آلاف يورو

الموارد من الموظفين

٣٥٠- يتألف ملاك هذا القسم ببنيته الجديدة من ٢٥ وظيفة ثابتة. وتُفترج وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢١١١,٦ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٥١- يتولى إدارة قسم الموارد البشرية رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يسانده موظف معني بالموارد البشرية - منسق للبرامج (من الرتبة ف-٣).

٣٥٢- وتتألف وحدة العمليات في مجال الموارد البشرية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومنسق معني بالتوظيف (من الرتبة ف-٣)، ومنسق معني بكشوف الرواتب والمستحقات (من الرتبة ف-٣)، ومساعد رئيسي معني بالموارد البشرية (من الرتبة خ ع-٢ر)، وأربعة عشر مساعداً معينين بالموارد البشرية (من الرتبة خ ع-٢ر) منهم مساعدان معينان بكشوف الرواتب (من الرتبة خ ع-٢ر).

٣٥٣- وتتألف وحدة التطوير التنظيمي للموارد البشرية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بالموارد البشرية - منسق لتدبير الأداء (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالتعلم وتنمية القدرات (من الرتبة ف-٣)، وموظف قانوني/مختص بالسياسات معني بالموارد البشرية (من الرتبة ف-٣)، ومساعد معني بالموارد البشرية (من الرتبة خ ع-رأ).

٩٧,٤ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٣٥٤- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٨٨,٥ ألف يورو (٦٥,٩ في المئة).

٣٥٥- موظف قانوني/مختص بالسياسات معاون معني بالموارد البشرية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداثها لتكوين قدرة من أجل الانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة وإعمال هذه البنية. وسينهض شاغل هذه الوظيفة بأود إعداد وتعديل السياسات الهامة المتعلقة بالموارد البشرية بغية سد الفجوة التي تبين وجودها على صعيد هذه السياسات. وتلزم القدرة الإضافية المعنية في مجال السياسات لمدة عامين.

٤٩٣,٣ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣٥٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٦٥,٣ ألف يورو (٢٨٥,٤ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والخبراء الاستشاريين، ودورات التدريب الداخلي الممول.

١٤,٠ ألف يورو

السفر

٣٥٧- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٠,٢ ألف يورو (١,١ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف سفر موظفين معنيين بالموارد البشرية إلى المكاتب الميدانية وتكاليف مشاركة مديري الموارد البشرية في الاجتماعات التخصصية ذات الصلة اللازمة للتعاون مع نظام الأمم المتحدة الموحد ومواكبة المستجدات.

٨,٠ آلاف يورو

الخدمات التعاقدية

٣٥٨- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٢,٠ ألف يورو (٦٠,٠ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف مشاركة المحكمة بصفة مراقب في منتديات وشبكات نظام الأمم المتحدة الموحد.

١٥٤,٣ ألف يورو

التدريب

٣٥٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩٥,٥ ألف يورو (١٦٢,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف تدريب موظفي المحكمة المركزي في مجال الإدارة والتوجيه، والتدريب على تدبير الأداء، والتدريب في مجال اللغات. كما إنه يشمل التكاليف التي تنكبها المحكمة لتنظيم جلسات توجيه الموظفين الجدد. ثم إن المبلغ المعني يشمل أيضاً مبلغ ميزانية التدريب التقني للعاملين في القسم سهرماً على بقاء مهاراتهم التقنية مواكبة لأحدث المستجدات.

٣٦٠- إن المبلغ الذي أُقِرَّ من أجل التدريب في السنوات الأخيرة كان أدنى من المستوى المعقول اللازم لمنظمة لها حجم المحكمة، ولذا تلزم زيادة فيه من أجل الاستثمار المناسب في تحسين مهارات الموظفين وكفاءاتهم وإعلاء درجة حماسهم.

٣٥,٠ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

٣٦١- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لتوفير خبرة خارجية في مجالات لا تتوفر فيها موارد ومهارات داخلية. وفيما يخص عام ٢٠١٦، يلزم دعم من هذا القبيل في مجالات تصنيف الوظائف، وتحليل سيرورات العمل وترشيدها، واستدراج العروض المتعلقة بالتأمين، ومشاريع أتمتة المعاملات المتعلقة بالموارد البشرية.

٢٨٢,٠ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة (على التدريب الداخلي)

٣٦٢- تُطلب الأموال الخاصة بدورات التدريب الداخلي للمرة الأولى، وهي لازمة لتوفير منح للمتدربين من رعايا البلدان النامية وإيلاء الاعتبار للتمثيل الجغرافي في المحكمة.

الجدول ٥٠: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الموارد البشرية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ %	
الموظفون من الفئة الفنية	٢٠٨١,٥	١٩٩,٥	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٣٢,٢	
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢٠٨١,٥	١٩٩,٥	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٣,٥	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٠٨١,٥	١٩٩,٥	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	٢٢٨١,٠	١٦,١	
المساعدة المؤقتة العامة	٣٥٠,٧		٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	-٦٥,٩	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات									-١٨٨,٥	
العمل الإضافي									٩٧,٤	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣٥٠,٧		٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	-٦٥,٩	
السفر	١٥,٨	٧,٢	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	-١,١	
الضيافة										
الخدمات التعاقدية	٩,٦		٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	٩,٦	-٦٠,٠	
التدريب	٩٩,١		٩٩,١	٩٩,١	٩٩,١	٩٩,١	٩٩,١	٩٩,١	١٦٢,٤	
التحريات الاستشاريون	٤٠,٨		٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٤٠,٨	٩٥,٥	
النفقات التشغيلية العامة									٣٥,٠	
اللوازم والمواد	١,٥		١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٢٨٢,٠	
الأثاث والعتاد									٢٨٢,٠	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٦٦,٨	٧,٢	١٧٤,٠	١٧٤,٠	١٧٤,٠	١٧٤,٠	١٧٤,٠	١٧٤,٠	٣٦٥,٣	
المجموع	٢٥٩٩,٠	٢٠٦,٧	٢٨٠٥,٧	٢٨٠٥,٧	٢٨٠٥,٧	٢٨٠٥,٧	٢٨٠٥,٧	٢٨٠٥,٧	٤٦٩,٩	
									٢٧٠٢,٤	
									٢٢٣٢,٥	
									٢١٠,٠	
									٢٠٢٢,٥	
									٢٨٠٥,٧	

الجدول ٥١: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الموارد البشرية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٣	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي				
										فوقها	فوقها	فوقها	فوقها	
الملاك الأساسي										٥	١	١٥	١٦	٢١
الوظائف القائمة										٥	١	١٥	١٦	٢١
الملاك المتصل بالحالات										٥	١	١٥	١٦	٢١
الملاك الأساسي										٤				٤
الوظائف الجديدة/الخوذة										٤				٤
الملاك المتصل بالحالات										٤				٤
الملاك الأساسي										٩	١	١٥	١٦	٢٥
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعداد										٩	١	١٥	١٦	٢٥
المجموع الفرعي										٩	١	١٥	١٦	٢٥
الملاك الأساسي										٩	١	١٥	١٦	٢٥
الملاك المتصل بالحالات										٩	١	١٥	١٦	٢٥
المجموع الفرعي										٩	١	١٥	١٦	٢٥
المجموع										٩	١	١٥	١٦	٢٥

(ج) البرنامج الفرعي ٣٢٣٠: قسم الميزانية

المقدمة

٣٦٣- إن استحداث قسم معني بالميزانية على وجه التحديد، منفصل عن قسم المالية، يشير إلى تحول من أداء دور الدعم الاشتغالي إلى دور أكثر اتساعاً بالطابع الاستراتيجي يقترن بالتشارك مع أجهزة المحكمة وأقسامها في تصميم خطط واستراتيجيات بعيدة الأمد، وتحديد الاحتياجات إلى الموارد، وقياس الأداء. وستولى رئاسة هذا القسم، خاضعاً للسلطة العامة لمدير شعبة الخدمات الإدارية، رئيس متفرغ له سيؤدي دوراً محورياً في إعداد ميزانية المحكمة والتفاوض بشأنها وتنفيذها. وسيهيئ هذا النهج فيما يخص تدبر شأن الميزانية ضمن قلم المحكمة إشرافاً مركزياً قوياً على الميزانية وتنسيق الأولويات الاستراتيجية ضمن المحكمة بغية بلوغ الأهداف المنشودة، ضامناً في الوقت نفسه الحد الأقصى من النجاعة في استخدام مواردها. وبالفصل بين الدور المتعلق بالميزانية والدور المتعلق بالمالية من خلال اضطلاع قسمين بهما بدلاً من قسم واحد، ستوضح المسؤوليات ومقتضيات المساءلة وستعزز فعالية الرقابة على الميزانية الشاملة بنطاقها جميع وحدات قلم المحكمة، كما ستعزز فعالية تنفيذ هذه الميزانية.

٣٦٤- وسيظل قسم الميزانية يوفر للمحكمة خدمات في مجال الميزنة والمراقبة فعالة ودقيقة وآتية في الوقت المناسب. ويشمل ذلك تنسيق وإعداد الميزانيات البرنامجية السنوية والميزانيات التكميلية اللاحقة، ومراقبة تنفيذ الميزانية، وإعداد التوقعات ذات الصلة، وإسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية، وتحليل تخصيص الموارد للتوصل إلى استخدامها أنجع استخدام ممكن. كما يتولى هذا القسم المسؤولية عن إعداد الإخطارات باحتمال الاستعانة بأموال من صندوق الطوارئ، والمعلومات والتقارير المتعلقة بالميزانية والتوقعات ذات الصلة التي ترفع إلى الإدارة، ولجنة الميزانية والمالية، وجمعية الدول الأطراف. وقد تم توسيع نطاق أنشطة قسم الميزانية الجديد لكي لا يقتصر على الميزنة بل يتعداه إلى التخطيط، والرصد، والتقييم، ووضع التوقعات، وتعميق التفاعل مع أصحاب الشأن للتمكين من تحليل المفاوضات بشأن الميزانية تحليلاً أعمق ومراجعة ذلك فيما يخص مسائل التخطيط والتنفيذ، وتحسين أنشطة المراقبة، ضامناً بذلك مراقبة على تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين تشمل بنطاقها قلم المحكمة برمته.

موارد الميزانية ٥٨٢,٤ ألف يورو

٣٦٥- يبلغ المبلغ المطلوب ٥٨٢,٤ ألف يورو، وهو قد تُدورس بعناية من حيث ما يلزم لتنفيذ المهام المنوطة بهذا القسم الحديث الإنشاء.

الموارد من الموظفين ٥٦٥,٤ ألف يورو

٣٦٦- يتألف ملاك العاملين في هذا القسم من ست وظائف ثابتة ولا يضم وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٦٣,٩ ألف يورو

٣٦٧- يدير قسم الميزانية رئيسه (من الرتبة ف-٥).

٣٦٨- ويتألف قسم الميزانية من موظف معني بالتخطيط والرصد فيما يخص الميزانية (من الرتبة ف-٤)، وموظف معاون معني بالتخطيط والرصد فيما يخص الميزانية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالميزانية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالشؤون الإدارية وشؤون الميزانية (من الرتبة خ ع-رأ).

العمل الإضافي ١,٥ ألف يورو

٣٦٩- يلزم المبلغ المطلوب للاضطلاع بأنشطة يتعين إنجازها في آجال محددة مثل تنجيز وثيقة الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١٧,٠ ألف يورو

٣٧٠- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر ٢,٨ ألف يورو

٣٧١- يلزم المبلغ المطلوب للمشاركة في الاجتماع السنوي للشبكة المعنية بالميزانية.

التدريب ٩,٢ آلاف يورو

٣٧٢- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف تدريب متخصص في مجال تخطيط الميزانية والتوقعات ذات الصلة لموظفين اثنين، وتكاليف تدريب موظفين على استعمال برنامج Visio، ومتابعة دورات تدريبية في مجال الإدارة وفقاً للمهام التنفيذية الجديدة المنوطة بالقسم.

الخبراء الاستشاريون ٥,٠ آلاف يورو

٣٧٣- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف الاستعانة بخبراء في مجالات الأداء التخصصية لدعم القدرة على تدبير أداء المحكمة.

الجدول ٥٢ : البرنامج الفرعي ٣٢٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الميزانية	ميزانية عام ٢٠١٤			ميزانية عام ٢٠١٥			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			العملة			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	
الموظفون من الفئة الفنية	٢١١,٤	٢١١,٤	٤٢٢,٨	٢١١,٤	٢١١,٤	٤٢٢,٨	٣٦٨,٨	٣٦٨,٨	١٥٧,٤	٧٤,٤
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٢,٠	١٣٢,٠	٢٦٤,٠	١٣٢,٠	١٣٢,٠	٢٦٤,٠	١٩٥,١	١٩٥,١	٦٣,١	٤٧,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٤٣,٤	٣٤٣,٤	٦٨٦,٨	٣٤٣,٤	٣٤٣,٤	٦٨٦,٨	٥٦٣,٩	٥٦٣,٩	٢٢٠,٥	٦٤,٢
المساعدة للوقت العامة	٧١,٩	٧١,٩	١٤٣,٨	٧١,٩	٧١,٩	١٤٣,٨				
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات	١,١	١,١	٢,٢	١,١	١,١	٢,٢				
العمل الإضافي	١,١	١,١	٢,٢	١,١	١,١	٢,٢	١,٥	١,٥	٠,٤	٣٦,٤
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٧٣,٠	٧٣,٠	١٤٦,٠	٧٣,٠	٧٣,٠	١٤٦,٠	١,٥	١,٥	٧١,٥	-٩٧,٩
السفر	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٣,٠	٣,٠	٦,٠	٢,٨	٢,٨	-٠,٢	-٦,٧
الضيافة										
الخدمات التعاقدية	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٨				
التدريب	٣,٦	٣,٦	٧,٢	٣,٦	٣,٦	٧,٢	٩,٢	٩,٢	٥,٦	١٥٥,٨
الخرراء الاستشاريون							٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
النفقات التشغيلية العامة										
اللوازم والمواد										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	٧,٠	٧,٠	١٤,٠	٧,٠	٧,٠	١٤,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٠,٠	١٤٣,٠
بالمجموع	٤٢٣,٤	٤٢٣,٤	٨٤٦,٨	٤٢٣,٤	٤٢٣,٤	٨٤٦,٨	٥٨٢,٤	٥٨٢,٤	١٥٩,٠	٣٧,٥

الجدول ٥٣ : البرنامج الفرعي ٣٢٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الميزانية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي			مجموع الموظفين
										فوقها	ع-ر	ع-رأ	
الملاك الأساسي					١					٢	٢	٢	٤
الوظائف القائمة							١						
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي					١					٢	٢	٢	٤
الملاك الأساسي						١							
الوظائف الجديدة/المؤلة													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي						١				١	١	١	٣
الملاك الأساسي													
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعداد													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
المجموع					١	١	١			٣	٣	٣	٦

(د) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم المالية

المقدمة

٣٧٤- تم في إطار إعادة التنظيم التي نُفذت في عام ٢٠١٥ تقسيم قسم الميزانية والمالية إلى قسمين منفصلين. وإذ غدا قسم الميزانية قسماً قائماً بذاته يتركز عمله على الدعم الاستراتيجي فإن قسم المالية يواصل تولي المسؤوليات الواردة تفاصيلها أدناه.

٣٧٥- يقدم قسم المالية خدمات مالية من أجل إجراء أعمال المحكمة على نحو ناجح. ويضطلع هذا القسم بأنشطة لدعم العمليات المالية للمحكمة جمعاء، في مقرها وفي غيره من الأمكنة. ومن المهام المنوطة به التنسيق فيما يخص البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم وتوليف هذه البيانات وإعدادها. كما إنه يتولى تدبر الاشتراكات المقررة، والتبرعات، وأموال صندوق الطوارئ المستخدمة لسد احتياجات العمل واحتياجات الاستثمار، ويراقبها ويُبلغ عنها على نحو فعال وفقاً لمتطلبات الجمعية والجهات المانحة.

٣٧٦- كما يتولى هذا القسم المسؤولية عن إجراء كافة الأنشطة في مجال المدفوعات، بما في ذلك إدراج الرواتب وسائر تكاليف الموظفين ومستحقاتهم التي يحسبها قسم الموارد البشرية في سجلات المحاسبة، ويتدبر الحسابات المالية للمحكمة. ومن مهامه الأساسية الأخرى إدارة الخزينة، والمحاسبة والإبلاغ المالي ضمن نظم المحكمة المستعان فيها بنظام تخطيط الموارد المؤسسية (في نظام SAP)، والمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في تنفيذ المشاريع المالية الأساسية للمحكمة مثل مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع الإبلاغ، وغيرها من مشاريع تهيئة برامجيات SAP. وبالإضافة إلى ذلك يقدم هذا القسم المساعدة ويسدي الإرشاد فيما يتعلق بالإجراءات المالية في شتى وحدات المحكمة.

موارد الميزانية ١ ٤٥٩,٩ ألف يورو

٣٧٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩٥٦,٦ ألف يورو (٣٩,٦ في المئة).

الموارد من الموظفين ١ ٣٠٦,٥ آلاف يورو

٣٧٨- يتألف ملاك العاملين في قسم المالية من ١٧ وظيفة ثابتة. إنه يجسّد البنية التنظيمية المعتمدة. ولا تُطلب وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بالنظر إلى تنجيز تنفيذ مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ٢٩٩,٥ ألف يورو

٣٧٩- يتولى رئيس القسم (من الرتبة ف-٥) المسؤولية عن إدارة القسم ويسدي إلى المدير المشورة بشأن الشؤون المالية للمحكمة.

٣٨٠- وثمة مساعد معني بالشؤون الإدارية والمالية (من الرتبة خ ع-رأ) يقدم الدعم لقسم المالية برتمه.

٣٨١- وتجهز وحدة المدفوعات وكشوف الرواتب جميع قسائم الدفع للموظفين (وغيرهم) فيما يخص السفر وتتولى المسؤولية عن تعويض النفقات المتكبدة بالنيابة عن المحكمة، والسلف والتسويات المدفوعة للموظفين فيما يتعلق بالأنشطة الميدانية الاشتغالية التي يضطلع بها بصورة رئيسية مكتب المدعي العام وقسم المحني عليهم والشهود وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، والرواتب، والأبدال، وما يُدفع من تعويضات للقضاة والموظفين بحسب الحسابات التي يجريها قسم الموارد البشرية. كما إنه يجهز قسائم المدفوعات للمؤمنين على صناديق المبالغ النقدية الصغيرة تجديداً لمبالغ هذه الصناديق، وقسائم تسديد الفواتير للموردين وأتعاب آحاد المقاولين والخبراء الاستشاريين والمحامين. وتتألف هذه الوحدة من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة مساعدين رئيسيين معينين بالشؤون المالية (من الرتبة خ ع-٢)، وأربعة مساعدين معينين بالشؤون المالية (من الرتبة خ ع-١). (رأ).

٣٨٢- وتتولى وحدة الحسابات والخزينة مسك الحسابات ومخططات الإدراج في القيود فيما يخص المعاملات والسجلات، وإعداد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمحني عليهم. كما تتولى تنفيذ عمليات الدفع، ساهرة على توفر الأموال لتلبية الاحتياجات إلى المبالغ النقدية من خلال توقع مقادير السيولة النقدية، وتنفيذ عمليات الاستثمار، وتراقب المستثمرات. وهي تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بالحسابات/الاشتراكات (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين رئيسيين معينين بالشؤون المالية (من الرتبة خ ع-١)، ومساعدين معينين بالشؤون المالية (من الرتبة خ ع-١). (رأ).

٧,٠ آلاف يورو

العمل الإضافي

٣٨٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣,٠ آلاف يورو (٣٠,٠ في المئة). ويلزم العمل الإضافي بصورة خاصة خلال فترات إقفال الحسابات، والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية.

١٥٣,٥ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣٨٤- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٨٣,٧ ألف يورو (٣٥,٣ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخدمات التشغيلية العامة.

٥,٤ آلاف يورو

السفر

٣٨٥- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢١,٤ ألف يورو (٧٩,٩ في المئة). وهو يلزم للمشاركة في اجتماعات ذات صلة بالشؤون المالية من قبيل الاجتماع السنوي لشبكة الشؤون المالية، واجتماع فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية/المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاجتماع الاستثنائي لفريق المهتمين ببرامجيات SAP، بغية الانتفاع بتبادل المعارف والممارسات الفضلى على صعيد استعمال مختلف نماذج SAP من قبيل نميطة تدبر المواد، ونميطة السفر، ونميطة الشؤون المالية.

الخدمات التعاقدية

١, ٧٧ ألف يورو

٣٨٦- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٢,١ ألف يورو (٢٩,٤ في المئة). وهو يلزم رئيسياً لسد أتعاب المراجعين الخارجيين للحسابات، والنفقات الإدارية المتصلة برد الضرائب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على رعاياها، وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بمراقبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

التدريب

٠, ٩ آلاف يورو

٣٨٧- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٦,٧ ألف يورو (٨٠,٣ في المئة). وهو يلزم لسد تكاليف تدريب تخصصي على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لجميع موظفي القسم.

النفقات التشغيلية العامة

٠, ٦٢ ألف يورو

٣٨٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦,٥ آلاف يورو (١١,٧ في المئة). وهو يلزم لسد النفقات والرسوم التي تُدفع لقاء الخدمات المصرفية، والرسوم المصرفية ذات الصلة، والنفقات على عمليات التحويل عبر شركة وسترن يونيون، والقسط السنوي الذي أخذت هذه الشركة بتطبيقه في عام ٢٠١٥.

الجدول ٥٤ : البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		٣٢٤٠ قسم المالية	
بالتقييم إلى عام ٢٠١٥		المعايير المحاسبية الدولية		المعايير المحاسبية الدولية		الميزانية المتصلة		الميزانية الأساسية	
%	المبلغ	الميزانية المتصلة	بالحالات العام	الميزانية المتصلة	بالحالات العام	الميزانية المتصلة	بالحالات العام	الميزانية المتصلة	بالحالات العام
-٤٠,١	-٣٠٤,٠	٤٥٤,١	٧٥٨,١	٧٥٨,١	٢ ١٦٤,٠	٢ ١٦٤,٠	٣٢٤,٨	١ ٨٣٩,٢	الموظفون من الفئة الفنية
-٢٥,٦	-٢٩١,١	٨٤٥,٤	١ ١٣٦,٤	٣٤٤,٤	٧٩٢,٠	٣٢٤,٨	٣٢٤,٨	١ ٨٣٩,٢	الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٣١,٤	-٥٩٥,١	١ ٢٩٩,٥	١ ٨٩٤,٥	٣٤٤,٤	١ ٥٥٠,١	٢ ١٦٤,٠	٣٢٤,٨	١ ٨٣٩,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-١٠٠,٠	-٢٧٤,٨		٢٧٤,٨		٢٧٤,٨	٣٥٨,٠	٣٥٨,٠	٣٥٨,٠	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
-٣٠,٠	-٣,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨	العمل الإضافي
-٩٧,٥	-٢٧٧,٨	٧,٠	٢٨٤,٨	٢٨٤,٨	٣٧٠,٨	٣٧٠,٨	٣٧٠,٨	٣٧٠,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-٧٩,٩	-٢١,٤	٥,٤	٢٦,٨	١٠,٠	١٦,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٤	السفر
									الضيافة
-٢٩,٤	-٣٢,١	٧٧,١	١٠٩,٢	١٥,٣	٩٣,٩	١٦٥,٧	١٦٥,٧	١٦٥,٧	الخدمات التعاقدية
-٨٠,٣	-٣٦,٧	٩,٠	٤٥,٧	٣٠,٠	١٥,٧	٢٧,١	٢٧,١	٢٧,١	التدريب
									الخبراء الاستشاريون
١١,٧	٦,٥	٦٢,٠	٥٥,٥	٥٥,٥	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٢٠,٠	النفقات التشغيلية العامة
									الولائم والمواد
									الأثاث والعتاد
-٣٥,٣	-٨٣,٧	١٥٣,٥	٢٣٧,٣	٥٥,٣	١٨١,٩	٣١٥,٢	٣١٥,٢	٣١٥,٢	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
									بالعاملين
-٣٩,٦	-٩٥٦,٦	١ ٤٥٩,٩	٢ ٤٦٦,٥	٥٥,٣	٣٤٤,٤	٢ ٠١٦,٨	٢ ٨٥٠,٠	٢ ٥٢٥,٢	المجموع

الجدول ٥٥ : البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		ملاك الموظفين المقترح																	
مجموع الموظفين	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة
١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢	١-٢
١٦	١٢	١٢	٤	١	٢	١															
١٦	١٢	١٢	٤	١	٢	١															
١	١	١																			
١	١	١																			
١٧	١٣	١٣	٤	١	٢	١															

(هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

المقدمة

٣٨٩- يتبع قسم الخدمات العامة من الناحية التنظيمية لشعبة الخدمات الإدارية التابعة لقلم المحكمة. ويتألف هذا القسم من أربع وحدات: وحدة إدارة المرافق، التي تتولى المسؤولية عن إدارة المباني التي تملكها المحكمة وتستعملها في لاهاي، وعن تقييم المباني المستأجرة في أماكن تواجهها الميداني وصيانة هذه المباني وتكليفها؛ ووحدة المشتريات، التي توفر سلعاً وخدمات جيدة المرود بالقياس إلى تكاليفها تحتاج إليها جميع البرامج الرئيسية للمحكمة؛ ووحدة النقل والدعم الإمدادي، التي توفر خدمات التوزيع وسلسلة التموين، وتتولى إدارة مجموعة المركبات، والشحن في المقر وفي أماكن الوجود الميداني، والنقل المحلي، وعمليات البريد والأرشفة في المقر. وتتولى وحدة السفر المسؤولية عن ترتيب جميع الأسفار الرسمية للعاملين في المحكمة، وما يتصل به من خدمات استصدار التأشيرات والأذون بالإقامة في لاهاي، والمهام الإدارية المتصلة بالامتيازات والحصانات، وشحن الأمتعة الشخصية عند التعيين وعند انتهاء الخدمة. إن رئيس قسم الخدمات العامة، الذي يتولى أيضاً المسؤولية عن برنامج التأمين التجاري للمحكمة، يرفع تقاريره إلى مدير شعبة الخدمات الإدارية.

٢, ١٠٧, ٨ آلاف يورو

موارد الميزانية

٣٩٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩, ٨١٥, ٢ ألف يورو (٢, ٥٣ في المئة) تُعزى إلى أن المحكمة ستتولى في نهاية عام ٢٠١٥ المسؤولية عن مبانيها الجديدة الدائمة بصفتها مالكة، مع العلم بأنها أوسع من مبانيها المؤقتة. وتطراً أهم الزيادات على بند النفقات التشغيلية العامة المتعلقة بالمباني، بما يشمل الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية، من جهة، وارتفاع التكاليف من جهة أخرى، بسبب حجم المبنى الجديد. وقد غدت هذه التكاليف تُدرج ضمن ميزانية هذا البرنامج الفرعي بعد أن كانت تُدرج ضمن تكاليف إيجار المباني المؤقتة. وتُتترح أيضاً عمليات لاستبدال ممتلكات، ما لم تشهد ميزانية عام ٢٠١٥.

٤, ٥١٦, ٣ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٣, ٣٦٠, ٣ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٩١- يتألف ملاك قسم الخدمات العامة من ٤٦ وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة العامة المؤقتة (١, ٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٣٩٢- ويرأس قسم الخدمات العامة رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٩٣- وتتألف وحدة إدارة المرافق من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معاون معني بالمشاريع (من الرتبة ف-٢)، ومسئّر مشاريع معاون (من الرتبة ف-٢) نُقل من مكتب مدير مشروع المباني الدائمة، ومنسق معني بمرافق المبنى (من الرتبة خ ع-رر)، ورسام تصاميم (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة كتبة معينين بخدمات المرافق (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة عمال عامّي الأشغال (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني مختص بالتدفئة والتهوية والتكييف في

المرافق (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني معني بالمنشآت الأمنية في المرافق (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني كهربائي معني بالمرافق (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٩٤- وتتألف وحدة الدعم الإمدادي والنقل من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، ومنسق معني بالمراسلات والشحن (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنسق معني بالتموين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بمراقبة الممتلكات (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب معني بعمليات التسجيل (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة كتبة معنيين بالدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنسق للنقل، وأربعة سائقين.

٣٩٥- وتتألف وحدة المشتريات من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومنسق للمشتريات (من الرتبة خ ع-رر)، وأربعة مساعدين معنيين بالمشتريات (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب معني بالمشتريات (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٩٦- وتتألف وحدة السفر من مشرف على الأسفار (من الرتبة خ ع-رر)، وخمسة مساعدين معنيين بالأسفار (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٩٧- لقد اقترح فيما يخص قسم الخدمات العامة في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision ما مجموعه ثلاث وظائف لتناول عبء العمل المزيد المرتبط بانتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة: موظف معاون معني بالمرافق (من الرتبة ف-٢)، وكاتب معني بخدمات المرافق (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني معني بالمباني (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٣٦,١ ألف يورو

٣٩٨- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض متأت عن توظيف عاملٍ عامٍّ الأشغال لمدة ستة أشهر.

٣٩٩- عامل عامٌّ الأشغال (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ستة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة نتيجة لزيادة عبء عمل وحدة إدارة المرافق بسبب توليها مسؤوليات إضافية عن المباني الدائمة للمحكمة التي تشغلها بصفتها مالكاً لها. وهذه الوظيفة أساسية من أجل سلاسة انتقال المحكمة من المباني المؤقتة إلى مبنى مقرها الدائم وعملها فيه على نحو سليم. ففي المباني المؤقتة كان يؤدي هذا الدور عاملون يستخدمهم مالكة و/أو الوكالة المعنية بالمباني العامة التابعة للحكومة الهولندية (RGD)، وكانت تكاليف ذلك تُسد بالاعتمادات المخصصة لتكاليف إيجار المبنى وصيانته.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥٩٠,٧ ألف يورو

٤٠٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٩,٩ ألف يورو (١١٢,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر ٣٩,٠ ألف يورو

٤٠١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٣,٠ ألف يورو (١٤٣,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف أسفار إلى المكاتب الميدانية اضطلاعاً من قسم الخدمات العامة بالأدوار المنوطة به حديثاً، بما في ذلك تحديد المعايير والمتطلبات للمكاتب الميدانية من حيث المرافق وظروف استعمال مجموعة المركبات. كما تلزم الاعتمادات

المعنية لتيسير الاجتماعين السنويين لشبكة السفر المشتركة بين الوكالات (IATN) والشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق (INFM).

الخدمات التعاقدية ٣١٥,٤ ألف يورو

٤٠٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٩٥,٤ ألف يورو (١٤٧٧,٠ في المئة). ويعزى معظم هذه الزيادة إلى عملية إعادة التخصيص من خلال نقل عناصر من بند النفقات التشغيلية العامة وبند اللوازم والمواد إلى بند الخدمات التعاقدية، مثل عقود التأمين التجارية، والمدفوعات المترتبة على الحصول على جوازات سفر الأمم المتحدة، وتكاليف برامج focalpointnet (الخاصة بخدمات السفر)، وتكاليف خدمات البريد المعهود بها إلى جهات خارجية.

التدريب ١٩,٠ ألف يورو

٤٠٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩,٢ ألف يورو (٩٤,٢ في المئة) تعزى إلى أنه تم خلال عام ٢٠١٥ تعليق جميع أنشطة التدريب تقريباً بغية تحرير الموارد من العاملين للنهوض بأود متطلبات تسليم المبنى الجديد، مثل الطلبات الجديدة في مجال الشراء، وإدارة المرافق، والدعم الإمدادي، والنقل. والحال أنه تظل تتعين استدامة المؤهلات المهنية والدراية بفضل الممارسات في هذا القطاع المهني.

النفقات التشغيلية العامة ٣٥٢٨,٥ ألف يورو

٤٠٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٦٣٠,٠ ألف يورو (٨٥,٩ في المئة). وترتقب المحكمة زيادة كبيرة في النفقات التشغيلية العامة في عام ٢٠١٦ تتأتى عن صفتها مالكة للمبنى ومستغلاً له. فالمبنى أكبر من مباني المحكمة المؤقتة، وهي التي ستتولى صيانة المنشآت فيه. وثمة تكاليف كانت تدرج ضمن الاعتمادات المخصصة لسد تكاليف الإيجار ستحدّد الآن وتُدفع من خلال الميزانية العادية، في إطار بنود من قبيل صيانة منشآت المبنى، والتأمين على المبنى، إلخ. وسيستمر أثر هذه التعديلات طيلة عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ إذ تنتهي فترة الضمان التي تشمل المنشآت. وتشمل النفقات التشغيلية العامة جميع التكاليف المرتبطة بعمل المحكمة اليومي، بما فيها تكاليف الطاقة، وتكاليف الوقود، وتكاليف مجموعة المركبات في المقر، وتكاليف خدمات البريد الخاص والبريد العادي. وقد أُدرج اعتماد خاص في بند عمليات المكاتب الميدانية لسد التكاليف المتوقع أن تتأتى عن تطوير مكاتب المحكمة خارج بلد المقر، وتلكم مهمة غدت تدرج ضمن مجموعة المهام المنوطة بقسم الخدمات العامة.

اللوازم والمواد ٢٤٦,٧ ألف يورو

٤٠٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة طفيفة مقدارها ٣٥,٢ ألف يورو (١٦,٦ في المئة). وتلازم هذه الاعتمادات لتوفير مستهلكات من قبيل اللوازم المكتبية، وخرائط الحبر والورق، والزيت. وتعزى الزيادة المعنية إلى تطبيق مؤشر للتضخم النقدي وإلى تواصل توسّع مكتب المدعي العام.

٤٠٦- يمثل المبلغ المطلوب متطلباً جديداً لأن قسم الخدمات العامة لم يُدرج في ميزانية عام ٢٠١٥ مخصّصاً لسد تكاليف الجديد من الأثاث والعتاد. و بانتقال المحكمة إلى مقرها الدائم، سيتعيّن استبدال العتاد الذي شارف على نهاية فترة صلاحه للاستعمال أو تخطّأها. وسيشهد عام ٢٠١٥ نقل جميع أثاث المحكمة المستعمل الذي لم يزل صالحاً للاستعمال إلى محالها الجديدة. ويقدر أن تبلغ الموارد التي ستستخدم لاستبدال الأثاث الذي يتعيّن استبداله في عام ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ٥٠,٠ ألف يورو. وستستبدل بكلفةٍ يقدر أن تبلغ ٢٧٠,٠ ألف يورو ستُمرّكبات من المركبات الثلاث عشرة المستخدمة في الميدان تُستعمل منذ أكثر من عشر سنوات. وكذلك يُحتاج إلى مبلغ مقداره ١٢٢,١ ألف يورو سيلزم بصورة رئيسية لاستبدال مبرّدات الماء الشرب وممّزّقات للورق عفا عليها الزمان، ولسد تكاليف معدات لتدبير المستودع والمرافق.

الجدول ٥٦ : البرنامج الفرعي ٣٢٥٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات العامة	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥											
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية		الميزانية المتصلة										
												المجموع	بالحالات	بالحالات	المبلغ	%					
الموظفون من الفئة الفنية	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٣٧,٥	٢١٣,٣	٧٨١,٧	٧٨١,٧	٥٦٨,٤	٥٦٨,٤	٥٦٨,٤	٥٦٨,٤	٥٦٨,٤	٥٦٨,٤	٣٧,٥
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٧,٨	١٨٥,٩	٢ ٥٧٨,٧	٢ ٥٧٨,٧	٢ ٣٩٢,٨	٢ ٣٩٢,٨	٢ ٣٩٢,٨	٢ ٣٩٢,٨	٢ ٣٩٢,٨	٢ ٣٩٢,٨	٧,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	١٣,٥	٣٩٩,١	٣ ٣٦٠,٣	٣ ٣٦٠,٣	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	١٣,٥
المساعدة المؤقتة العامة	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	-٤٩,٥	-٣٥,٤	٣٦,١	٣٦,١	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	-٤٩,٥
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	٩١,٢	-٤٩,٥	-٣٥,٤	٣٦,١	٣٦,١	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	٧١,٥	-٤٩,٥
العمل الإضافي	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	٢٢,٧	٢٢,٢	١٢٠,٠	١٢٠,٠	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٢٢,٧
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	١٤٥,٨	-٧,٨	-١٣,٢	١٥٦,١	١٥٦,١	١٦٩,٣	١٦٩,٣	١٦٩,٣	١٦٩,٣	١٦٩,٣	١٦٩,٣	-٧,٨
السفر	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٤٣,٤	٢٣,٠	٣٩,٠	٣٦,٩	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٤٣,٤
الضيافة	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	١٤٧٧,٠	٢٩٥,٤	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	١٤٧٧,٠
الخدمات التعاقدية	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	٩٤,٢	٩,٢	١٩,٠	١٩,٠	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩٤,٢
التدريب	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	٩٤,٢	٩,٢	١٩,٠	١٩,٠	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩٤,٢
الخبراء الاستشاريون	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	-١٠٠,٠	-٥,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	-١٠٠,٠
النفقات التشغيلية العامة	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٢ ٠٨٧,٦	٨٥,٩	١ ٦٣٠,٠	٣ ٥٢٨,٥	٣ ٥٢٨,٥	١ ٨٩٨,٥	١ ٨٩٨,٥	١ ٨٩٨,٥	١ ٨٩٨,٥	١ ٨٩٨,٥	١ ٨٩٨,٥	٨٥,٩
الوظائف والمواد	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	٢ ٠٢,٤	١٦,٦	٣٥,٢	٢٤٦,٧	٢٤٦,٧	٢١١,٥	٢١١,٥	٢١١,٥	٢١١,٥	٢١١,٥	٢١١,٥	٢٠٢,٤
الأثاث والمعدات	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٤٤٢,١	٤٤٢,١	٢٧٠,٠	١٧٢,١	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٤٤٢,١
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	٣ ٤٣٤,٤	١١٣,٥	٢ ٤٢٩,٩	٤ ٥٩٠,٧	٤ ٥٩٠,٧	٣ ١٦٣,٨	٣ ١٦٣,٨	٣ ١٦٣,٨	٣ ١٦٣,٨	٣ ١٦٣,٨	٣ ١٦٣,٨	٣ ٤٣٤,٤
المجموع	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٧٦,٩	٥٣,٢	٢ ٨١٥,٩	٨ ١٠٧,٢	٧ ٩١٩,٩	٥ ٢٩١,٣	٥ ٢٩١,٣	٥ ٢٩١,٣	٥ ٢٩١,٣	٥ ٢٩١,٣	٥ ٢٩١,٣	٥٣,٢

الجدول ٥٧ : البرنامج الفرعي ٣٢٥٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات العامة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٥	٤١
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٥	٤١
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٥	٤١
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٤
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٤
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٤
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٧	٤٦

(9) البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: قسم الأمن والسلامة

المقدمة

٤٠٧- يهيئ قسم الأمن والسلامة بيئة سالمة وآمنة ومصنونة مقتضيات السرية لقضاة المحكمة ومسؤوليها المنتخبين، وموظفيها، والخبراء، والمحامين، والمتهمين، والشهود، والزوار، وغيرهم، في مقرها وفي الميدان. ويحمي هذا القسم جميع الأشخاص الذين يجب على المحكمة أن تحيطهم بعنايتها، كما يحمي ممتلكاتها المادية وغير المادية. ويُعتبر مسؤول الأمن المستشار الرئيسي في مجال الأمن الذي يسدي إلى المحكمة المشورة ذات الصلة في جميع مجالات عملها.

٤٠٨- ففي المقر يوفر هذا القسم خدماته دون انقطاع على مدار الساعة للمحكمة، بما فيها الهيئة القضائية ومكتب المدعي العام، والقلم، وأمانة جمعية الدول الأطراف والصندوق الاستئماني للمحني عليهم أيضاً. إنه يوفر أيضاً ما يلزم من خدمات الأمن والسلامة لإجراء جلسات المحكمة على نحو آمن وبدون اضطراب.

٤٠٩- وقد أفضى مشروع المراجعة المسماة ReVision إلى نقل وحدة الأمن الميداني ووحدة أمن المعلومات إلى خارج قسم الأمن والسلامة.

موارد الميزانية ٦ ١٠٠,٠ ألف يورو

٤١٠- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦ ٣٦٢,٦ ألف يورو (٣,١٨ في المئة).

الموارد من الموظفين ٥ ٣٠٧,٨ ألف يورو

٤١١- يتألف ملاك العاملين في قسم الأمن والسلامة من ٧٢ وظيفة ثابتة منها ١٦ وظيفة تتصل بالمباني الدائمة، وتسع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٩,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) وذلك نتيجة انتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة ووجوب عقد جلسات متزامنة في قاعاتها المتعددة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤ ٤٦٣,٧ ألف يورو

٤١٢- يدير قسم الأمن والسلامة رئيسه (من الرتبة ف-٥)، الذي يسدي الإرشاد فيما يتعلق بشؤون الأمن والسلامة، ساهراً على أن يهيئ للمحكمة بيئة عمل سالمة آمنة ومصنونة مقتضيات السرية. ويتلقى رئيس القسم دعماً مباشراً من المساعد الإداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٤١٣- ويتألف قسم الأمن والسلامة من وحدتين: الوحدة المعنية بالسياسة الأمنية والتقييد بها، والوحدة المعنية بأمن المحكمة ومبانيها.

٤١٤- وتتألف الوحدة المعنية بالسياسة الأمنية والتقييد بها من رئيسها (من الرتبة خ ع-رر)، وموظف معني بالحرائق والسلامة منها (من الرتبة خ ع-رر)، وموظف معني بتبئُّن الهويات والدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بتبئُّن الهويات والدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بأمن الموظفين (من الرتبة خ ع-رر)، وموظف معني بالدعم في مجال أمن الموظفين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رر).

رأ)، ومنسق للتدريب في مجال الأمن (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالتدريب في مجال الأمن (من الرتبة خ ع-رأ).

٤١٥- وتتألف الوحدة المعنية بأمن المحكمة ومبانيها من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ووكيل رئيسي (من الرتبة خ ع-رر)، وموظف معني بالتخطيط ووضع الجداول الزمنية في مجال الأمن (من الرتبة خ ع-رأ)، ووكيلي أمن (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بالنظم الأمنية (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة رقباء أمن (من الرتبة خ ع-رأ)، واثني عشر موظفاً أمنياً رئيسياً (من الرتبة خ ع-رأ)، وستة وثلاثين موظفاً أمنياً (من الرتبة خ ع-رأ).

٤١٦- ويضم ملاك قسم الأمن والسلامة منسقاً للأمن الميداني (من الرتبة ف-٤) ومساعداً معنياً بتنسيق الأمن الميداني (من الرتبة خ ع-رأ)، يتبعان لوحدة التنسيق والتخطيط التابعة لشعبة العلاقات الخارجية.

٤١٧- وللتكفل بالتغطية الأمنية الكافية للمباني الدائمة للمحكمة أدرجت في إطار وحدة أمن المحكمة ومبانيها وظائف موظفي الأمن الإضافية الست عشرة التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision بتوفيرها.

المساعدة المؤقتة العامة ٦٥٠,٧ ألف يورو

٤١٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٦١,٢ ألف يورو (١٢٤,٨ في المئة).

٤١٩- تسعة موظفي أمن (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). إن هذه الوظائف تلزم لضمان الدعم الأمني في قاعة المحكمة الثانية من قاعاتها التي تضمها المباني الدائمة.

العمل الإضافي ١٩٣,٤ ألف يورو

٤٢٠- ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ٣,٨ آلاف يورو (١,٩ في المئة).

٤٢١- وتستلزم استدامة خدمات الأمن والسلامة على مدار الساعة أن يكون عدد من الوظائف الأمنية مشغولاً بصورة دائمة. ووفقاً لنظام موظفي المحكمة الأساسي ونظامهم الإداري يستحق موظفو الأمن من فئة الخدمات العامة تعويضاً مالياً عن عملهم ليلاً. ويلزم اضطلاعهم بعمل إضافي على نحو منتظم، وذلك بالنظر إلى العطل العامة والإجازات السنوية، ودعم المهمات، وحالات النقص في الموظفين. كما يلزم العمل الإضافي لسد تكاليف ساعات العمل المزدودة إبان انعقاد جلسات المحكمة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧٩٢,٢ ألف يورو

٤٢٢- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٤٢,١ ألف يورو (٣٠,٢ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ١٩٠,١ ألف يورو

٤٢٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١١٠,٤ ألف يورو (٣٦,٧ في المئة). وتلزم الموارد المعنية للمشاركة في اجتماعات للإطلاع والتنسيق (مع إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية)؛ والسهر على توافق القرارات المتعلقة بتدبير الأمن مع

المعايير ذات الصلة وعلى فعالية هذه القرارات بالقياس إلى تكاليفها؛ والترابط الشبكي وتبادل المعلومات؛ وعمليات التفتيش، والتحقق من الامتثال للتقنين من تطبيق السياسات ذات الصلة، وإجراء التحريات في مجال السلامة والأمن؛ والاتصال (مع إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة والسلطات المحلية)؛ والسفر دعماً للمسؤولين المنتخبين.

٢٠٨,٠ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

٤٢٤- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٣٥,٨ ألف يورو (٣٩,٥ في المئة)، يعزى معظمه إلى المراجعة المسماة ReVision التي أُجريت في قلم المحكمة والتي أفضت إلى تركيز النفقات المتعلقة بالأمن ذات الصلة ضمن إطار شتى المكاتب الميدانية.

٤٢٥- وتلزم الموارد المطلوبة لسد تكاليف التدقيق الأمني وخدمات مسك مفاتيح مساكن المسؤولين المنتخبين. ويظل قسم الأمن والسلامة يسهر على إجراء التدقيق الأمني السابق للتوظيف لجميع الجدد من الموظفين، والمتدربين، والمهنيين الزائرين، والخبراء الاستشاريين، والمقاولين. وتستمر المحكمة على دفع رسم سنوي لقاء الخدمات المتصلة بالتدقيق الأمني وذلك على أساس اتفاق رسمي بينها وبين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

٤٢٦- ووفقاً للافتراضات المتعلقة بالميزانية ستستعمل قاعة جلسات ثلاثة لمدة أقصاها عشرون أسبوعاً. وتُطلب خدمات أمنية تؤديها جهات خارجية دعماً لهذه الأنشطة الإضافية من أنشطة جلسات المحكمة وهي ستستخدم بحسب الحاجة، فلن تُستخدم إلا عندما تتخطى متطلبات العمل قدرة الموظفين الداخليين.

١٤٨,٧ ألف يورو

التدريب

٤٢٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٧ آلاف يورو (٣,٣ في المئة) تعزى إلى ازدياد عدد موظفي الأمن ضمن قسم الأمن والسلامة. وتلزم الموارد المعنية للتكفل بالتقيد بالنظم المعمول بها في المحكمة وفي الدولة المضيفة. ويشمل ذلك تدريباً إلزامياً على الإسعاف، وعلى التصدي للحرائق والطوارئ، وعلى استعمال الأسلحة النارية، بغية استدامة المؤهلات اللازمة. ويلزم أيضاً تدريب على استعمال عمدة معالجة الصدمات في حالات الطوارئ، وعلى السيطرة والتقييد، وعلى نقل المتهمين، وعلى الحماية اللصيقة. كما سيُواصل في عام ٢٠١٦ التدريب على ما يسمى "نهج السهر على السلامة والأمن في البيئات الميدانية" (SSAFE) الذي يُوفّر بالتعاون مع جيش الدولة المضيفة في هولندا.

١٢٥,٠ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

٤٢٨- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤٨,٠ ألف يورو (٥٤,٢ في المئة)، يعزى معظمه إلى المراجعة المسماة ReVision التي أُجريت في قلم المحكمة والتي أفضت إلى تركيز النفقات المتعلقة بالأمن ذات الصلة ضمن إطار شتى المكاتب الميدانية. وتُخصص الموارد الحالية لصيانة الأسلحة النارية ومعدات التدقيق والتدريب الأمنيين. فمعدات التدقيق الأمني العاملة بصورة كاملة عنصر أساسي فيما يخص نظام الأمن في المحكمة. ويشمل ذلك أيضاً اشتراك العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS).

اللوازم والمواد

٤,١٢٠ ألف يورو

٤٢٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦٣,٩ ألف يورو (١١٣,٣ في المئة)، وهو محسوب على أساس لزوم توفير معدات لموظفي الأمن الإضافيين فيما يخص قاعة جلسات المحكمة الإضافية. كما تُعزى الزيادة إلى ضرورة شراء معدات حماية أمنية - درع تُلبس تحت الثياب فلا تُرى، وسترة وخوذة تكتيكيتين واقيتين من الرصاص - نظراً إلى انتهاء مدة صلاح المعدات القديمة (في الميزانية السابقة، أُدرجت الاعتمادات المناظرة ضمن إطار بند الأثاث والعتاد). كما تلزم الموارد المعنية لسد تكاليف المؤن الأساسية اللازمة لمكتب الشارات وبطاقات الهوية، والبذلات، والأحذية الأمنية، واللوازم والمواد الخاصة بالتدريب على استعمال الأسلحة النارية.

الجدول ٥٨: البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الأمن والسلامة	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المحتملة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	
الموظفون من الفئة الفنية	٢٥٦٣,٠	١٧٩٧,٧	٤٣٦٠,٧	٤٣٦٠,٧	٤١١,١	٧٣٧,٩	-٦٤,٢
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٣٥٦٣,٠	١٧٩٧,٧	٤٣٦٠,٧	٤٣٦٠,٧	٤١١,١	٧٣٧,٩	-٦٤,٢
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٦١٢٦,٠	٣٥٩٤,٤	٨٧٢١,٤	٨٧٢١,٤	٨٢٢,٢	١٤٧٥,٨	-١٣٠,٦
المساعدة المؤقتة العامة	١٠٩٥,٦	١٩٣,٣	١٢٨٨,٩	١٢٨٨,٩	٦٥٠,٧	١٣٧٨,٠	٢٣٦,٦
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	١٤٣,٨	٤٦,٤	١٩٠,٢	١٩٠,٢	٦١,٤	١٩٣,٤	-٣,٨
العمل الإضافي	١٤٣,٨	٤٦,٤	١٩٠,٢	١٩٠,٢	٦١,٤	١٩٣,٤	-٣,٨
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٢٣٩,٤	٢٣٩,٧	١٤٧٩,١	١٤٧٩,١	٧١٢,٦	٨٤٤,١	١٣٠,٥
السفر	١٠,٦	٢٢٩,٧	٢٢٩,٧	٢٢٩,٧	١٠,٥	١٧٩,٦	-٣٦,٧
الضيافة	١٠,٦	٢٢٩,٧	٢٢٩,٧	٢٢٩,٧	١٠,٥	١٧٩,٦	-٣٦,٧
الخدمات التعاقدية	١٥٠,٨	٣٠٩,٩	٤٦٠,٧	٤٦٠,٧	٨٢,٠	١٢٦,٠	-٣٩,٥
التدريب	٦٠,٥	٨٣,٥	١٤٤,٠	١٤٤,٠	٥٣,٦	١٤٨,٧	٤,٧
الخبراء الاستشاريون	١٠,٦	٥٥,٨	١٦٢,٤	١٦٢,٤	١٢٥,٠	١٢٥,٠	-٥٤,٢
النفقات التشغيلية العامة	١٠,٦	٥٥,٨	١٦٢,٤	١٦٢,٤	١٢٥,٠	١٢٥,٠	-٥٤,٢
اللوازم والمواد	١٧,١	١٣,٣	٣٠,٤	٣٠,٤	٥٦,٤	٦٣,٩	١١٣,٣
الأثاث والعتاد	٤٠,١	٤١,١	٨١,١	٨١,١	١٦,٥	١٦,٥	-١٠٠,٠
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٢٥,٢	٩٢٤,٣	١٢٤٩,١	١٢٤٩,١	٤٥٤,٨	٧٩٢,٢	-٣٠,٢
المجموع	٤١٢٧,٦	٢٦٦٦,٥	٦٧٦٤,١	٦٧٦٤,١	٤٣٠٨,٠	١٧٩٢,٠	-١٣٦٢,٦

الجدول ٥٩: البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الأمن والسلامة	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام مساعد	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
			١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	
الملاك الأساسي			١	١				٥٠
الملاك المتصل بالحالات القائمة			١					٩
المجموع الفرعي			٢	١				٥٩
الملاك الأساسي			١٣					١٣
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المؤهلة			١٣					١٣
المجموع الفرعي			٢٦					٢٦
الملاك الأساسي			١					١
الملاك المتصل بالحالات القائمة/المستعانة			١					٢
المجموع الفرعي			٢					٣
المجموع			٢٨	١				٧٢

المقدمة

٤٣٠- بغية المساندة في الإجراءات على نحو فعال وناجع، تجمع شعبة الخدمات القضائية معاً كل المكونات العاملة من أجل تقديم الدعم القضائي الراسخ والشامل: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، وقسم تدبير الأعمال القضائية، وقسم الاحتجاز، وقسم الخدمات اللغوية، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم خدمات تدبير المعلومات، وقسم دعم المحامين، ومكتبين مستقلين هما مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومكتب المحامي العمومي للدفاع.

٤٣١- وستواصل شعبة الخدمات القضائية في عام ٢٠١٦ تركيز جهودها على دعم المحاكمات الجارية، ومن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر التمكين من سير الإجراءات الابتدائية (المتزامنة) أمام المحكمة السير الناجز والسريع، والانخراط في التعاون القضائي مع الأطراف الخارجيين.

٤٣٢- وستستمر الشعبة على توفير الخدمات التخصصية اللازمة مثل عقد جلسات المحكمة الإلكترونية الرفيعة الجودة، ولا سيما إعداد المحاضر على المنوال المباشر بكتلتنا لغتي العمل، ما يمثل إسهاماً أساسياً في عقد محاكمات عادلة على نحو فعال وناجع سريع. كما إنها ستواصل توفير خدمات الترجمة الشفوية من الفرنسية والإنكليزية واليهما، ومن اللغات التي يتكلمها الشهود والأشخاص المحتجزون أو المأمورون بالثول أمام المحكمة وإلى هذه اللغات، وخدمات الترجمة التحريرية التي تستلزمها الإجراءات القضائية. كما ستظل هذه الشعبة تتولى المسؤولية عن رعاية الأشخاص المحتجزين خلال فترة محاكمتهم التي تُعتبر فترة حاسمة.

٤٣٣- وستظل الشعبة توفر الخدمات اللازمة للتكفل بتمثيل المجني عليهم في الإجراءات أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً كافياً ومجدياً، وذلك بتمثيلهم القانوني الداخلي الذي يتولاه مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم عاملاً بصفته مكتباً مستقلاً وبتمثيلهم القانوني الذي تتولاه أفرقة دعم مؤلفة من ممثلين قانونيين خارجيين.

٤٣٤- وبالنظر إلى أن قضايا شتى ستكون قد بلغت مرحلة جبر الأضرار أمام المحكمة في عام ٢٠١٦ فإن الشعبة بوجه عام، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم بوجه خاص، إذ يواصلان تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالمجني عليهم والمعاملة السلسلة لجميع طلباتهم الرامية إلى المشاركة، سيظلان يوليان عناية خاصة لهذا الجانب الجدير بالاهتمام من جوانب إجراءات المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، عاملاً بصفته مكتباً مستقلاً، سيواصل أيضاً التكفل بالتمثيل القانوني الداخلي للمجني عليهم في إجراءات جبر الأضرار.

٤٣٥- وبغية تقديم خدمات فعالة في مجال تدبير المعلومات ستعمل الشعبة بتعاون وثيق مع قسمها الجديد المعني بهذا الشأن (قسم خدمات تدبير المعلومات) لوضع وثائق بالسياسات والممارسة الفضلى وبرنامج لتدبير التعديلات (سيمثل ذلك مشروعاً مستقلاً). كما إن قسم خدمات تدبير المعلومات سينخرط في مشروع الانتقال، وفي تنفيذ المرحلة الثانية من خطته الاستراتيجية، ساهراً على بقاء التكنولوجيا المستعملة في المحكمة فعالة وناجعة بالقياس إلى تكاليفها.

٤٣٦- وستنفذ الشعبة نظام المساعدة القانونية المعدل مواصلة مراقبة كفاءته وفعالته بالقياس إلى تكاليفه على نحو متسق مع القرارات القضائية ومع حقوق الدفاع. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المحامي العمومي للدفاع، عاملاً بصفته مكتباً مستقلاً، سيستمر على تقديم دعم قانوني وتقني تكميلي لأفرقة الدفاع وللمدعى عليهم.

٤٣٧- إن شعبة الخدمات القضائية تدرك القيود المالية الحالية كل الإدراك. بيد أن من المهم العلم بأنه سيظل يتعين تكبّد بعض التكاليف، ولا سيّما في مجال الأنشطة الرئيسية لكل من أقسام الشعبة.

٤٣٨- ثم إن شعبة الخدمات القضائية ستظل تسهم في العمل لتحقيق هدف المحكمة المتمثل في إجراء عمليات التحقيق بالتعاون مع مكتب المدّعي العام، وتساعد في تنسيق عمليات القبض على الأشخاص المأمور بالقبض عليهم، أو مثول الأشخاص أمام المحكمة عملاً بالأوامر بالمشول أمامها، وذلك بتنظيم دعم تنفيذي وقضائي مع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والدول غير الأطراف فيه، والمؤسسات الشريكة ذات الصلة، سواء في الميدان أم في لاهاي.

الأهداف (الأهداف ذات الأولوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)

- ٢-١-١ وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية (الغاية الاستراتيجية ١-١).
- ١-٤-١ تنفيذ النظام المعدّل للمساعدة القانونية والمواظبة على مراقبة كفايته ونجاعته من حيث التكاليف على نحو متوافق مع القرارات القضائية وحقوق الدفاع (الغاية الاستراتيجية ٤-١).
- ٢-٤-١ توفير تدريب مرّكز للمحاميين المقبولين للإدراج في قائمة محامي المحكمة (الغاية الاستراتيجية ٤-١).
- ٥-١ السهر على مشاركة المحني عليهم وتمثيلهم على نحو كافٍ ومجدٍ (الغاية الاستراتيجية ٥-١).
- ٣-٥-١ تنفيذ النظام المعدّل للمساعدة القانونية فيما يتعلق بالمحني عليهم (الغاية الاستراتيجية ٥-١)
- ٦-١ السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار المحني عليهم (الغاية الاستراتيجية ٦-١).
- ١-٦-١ تطبيق وصقل مبادئ جبر أضرار المحني عليهم المرعاة من خلال الدعاوى الأولى التي تنظر فيها المحكمة (الغاية الاستراتيجية ٦-١).
- ٢-٦-١ وضع آليات تنسيق مع الصندوق الاستئماني للمحني عليهم من أجل تنفيذ القرارات القضائية فيما يتعلق بجبر الأضرار (الغاية الاستراتيجية ٦-١).
- ٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها (الغاية الاستراتيجية ١-٢).
- ٥-١-٢ تحسين الأداء في مجال الخدمات القضائية (الغاية الاستراتيجية ١-٢).
- ١-٢-٢ السهر على الوفاء بمعايير رفيعة في مجال التوظيف (الغاية الاستراتيجية ٢-٢).
- ٢-٢-٢ السهر على التقيّد بإطار المحكمة التنظيمي الناظم لسلوك الموظفين، بما في ذلك النظام الإداري للموظفين ومدوّنّة قواعد السلوك التي تشمل بنطاقها موظفي المحكمة جمعاء ومدوّنّة قواعد السلوك الخاصة بمكتب المدّعي العام، ووضع مدوّنات أخرى لقواعد السلوك، بحسب اللزوم (الغاية الاستراتيجية ٢-٢).
- ١-٥-٢ مراجعة وترقية نظام المحكمة الإلكترونية لزيادة نجاعة سيرورات المحكمة الإلكترونية وإنتاجيتها (الغاية الاستراتيجية ٥-٢).
- ٣-٥-٢ تحسين النجاعة من خلال التطورات التكنولوجية (الغاية الاستراتيجية ٥-٢).
- ١-٧-٢ تنظيم الانتقال من المباني الحالية إلى المباني الجديدة بصورة سلسلة (الغاية الاستراتيجية ٧-٢).

الجدول ٦٠: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية	المشاركة في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبير الأداء العام لقلم المحكمة والإسهام في ذلك
	متابعة جميع الدعاوى القضائية وإثارة كل ما قد يقوم من مسائل يمكن أن تؤثر على الأداء العام لقلم المحكمة وذلك مع فريق الإدارة فيه من أجل التباحث فيها والتوصية بحلول لها	إسداء المشورة الاستراتيجية إلى أقسام قلم المحكمة وتنسيق العمل الذي تقوم به للتكفل بتقديم الخدمات وفقاً للمهام المنوطة بما المواظبة على مراقبة تنفيذ القرارات/الأوامر القضائية والسهر على التقيد بالآجال القضائية السعى إلى تحقيق سرعة الإجراءات بوسائل منها إعمال نظام ملائم للمساعدة القانونية ومراقبة درجة جودة التمثيل الذي يتولاه المحامون السعى إلى اعتماد إطار متفق عليه لتيسير عمل قلم المحكمة
الهدف ١-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية	تنفيذ النظام المعدل للمساعدة القانونية والمواظبة على مراقبة كفايته ونجاعته من حيث التكاليف على نحو يتوافق مع القرارات القضائية وحقوق الدفاع	تقديم قلم المحكمة تقارير إلى جمعية الدول الأطراف مرة كل ستة أشهر بحسب ما يوعز به إليه
	التوصل إلى جعل تمثيل المدعى عليهم المعوزين تمثيلاً كافياً ومستداماً على نحو يحقق النجاعة الاقتصادية فيما يخص المحكمة	استمرار قلم المحكمة على مراقبة نظام المساعدة القانونية
الهدف ١-٤-٢ من الأهداف ذات الأولوية	توفير تدريب مرّكز للمحامين المقبولين للإدراج في قائمة محامي المحكمة	نظر قلم المحكمة في إدخال تعديلات على نظام المساعدة القانونية
	توفير جميع الموارد الممكن توفيرها، بما فيها الدعم القانوني والتقني، إلى أفرقة الدفاع بغية التكفل بضمان حق كل من المشتبه فيهم/المتهمين في أن يتاح له ما يكفى من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه	
	تنظيم حلقات تدارس ودورات تدريب إقليمية ناجحة من أجل ممارسة المهنة القانونية	

الهدف ١-٥ من الأهداف ذات الأولوية	
السهر على مشاركة المجنى عليهم وتمثيلهم على نحو كافٍ ومجدٍ	قيام قلم المحكمة بتيسير إجراءات مشاركة المجنى عليهم وذلك لأكثر عدد ممكن من المجنى عليهم المؤهلين للمشاركة
	قيام قلم المحكمة بالإبلاغ وتوفير الخدمات للدوائر بشأن المسائل المرتبطة بمشاركة المجنى عليهم في الإجراءات
	التمثيل القانوني للمجنى عليهم في إجراءات المحكمة
	قدرة قلم المحكمة على التكيف مع الإطار الزمني الذي يعمل وفقه مكتب المدعى العام وعلى التقيد بهذا الإطار
	انتظام إعلام المجنى عليهم
	قيام مكتب المحامي العمومي للمجنى عليهم، عندما يُعيّن بصفته ممثلاً قانونياً للمجنى عليهم، بتمثيلهم القانوني الداخلي في مختلف الحالات/القضايا المنظور فيها
	قيام قلم المحكمة بتقديم الدعم والمساعدة إلى الممثلين القانونيين الخارجيين للمجنى عليهم

الهدف ١-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية	
تنفيذ النظام المعدل للمساعدة القانونية فيما يتعلق بالمجنى عليهم	تقديم المساعدة القانونية وفقاً لقرارات الدوائر
	نجاعة تدبير قلم المحكمة للمساعدة القانونية المقدمة إلى المجنى عليهم

الهدف ١-٦ من الأهداف ذات الأولوية	
السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار المجنى عليهم	قيام قلم المحكمة بتسهيل إجراءات جبر أضرار المجنى عليهم فيما يخص أكبر عدد ممكن من المجنى عليهم مؤهلين لذلك
	قيام قلم المحكمة على نحو محايد بالإبلاغ وتقديم الخدمات إلى الدوائر بشأن المسائل المرتبطة بجبر الأضرار
	تمثيل مصالح المجنى عليهم في دعاوى جبر الأضرار
	تعاون قلم المحكمة بالتعاون الكامل مع الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم والممثلين القانونيين للمجنى عليهم بغية التكفل بتميز المجنى عليهم الذين قد يكونون مؤهلين لجبر أضرارهم
	قيام قلم المحكمة بتنظيم مشاورات للمجنى عليهم بشأن مسائل تمثيلهم القانوني المشترك في دعاوى جبر الأضرار
	قيام قلم المحكمة بإيداع تقارير جديدة النوعية وآتية في حينها بشأن المسائل المرتبطة بجبر الأضرار
	انتظام إعلام المجنى عليهم
	قيام مكتب المحامي العمومي للمجنى عليهم، عندما يُعيّن بصفته ممثلاً قانونياً للمجنى عليهم، بتمثيلهم القانوني الداخلي في دعاوى جبر الأضرار عاملاً في ذلك بصفته مكتباً مستقلاً
	قيام قلم المحكمة بتقديم الدعم والمساعدة إلى الممثلين القانونيين الخارجيين للمجنى عليهم في دعاوى جبر الأضرار

الهدف ١-٦-١ من الأهداف ذات الأولوية	
تطبيق وصقل مبادئ جبر أضرار المجنى عليهم المرعاة من خلال الدعاوى الأولى التي تنظر فيها المحكمة	التقيد بأحكام المادة ٧٥(١) من النظام الأساسي من خلال التوضيح القضائي للمبادئ المتصلة بجبر الأضرار
	وضع نظام للتنسيق بين المحكمة والصندوق الاستئماني للمجنى عليهم فيما يتعلق بالقرارات المتخذة عملاً بالمادة ٧٥ من النظام الأساسي
	تعزيز رضا الجهات المُتعامَل معها

مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
المرامى فيما يخص عام ٢٠١٦	
الهدف ١-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ١-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية
القيام على ضوء القرارات القضائية الصادرة في قضية كاتنغا وقضية لوبنغا بوضع إطار لعمل قلم المحكمة فيما يتعلق بجبر الأضرار والشروع في تطبيقه، مع مراعاة الفصل بين الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالصندوق الاستئماني للمجنى عليهم والأدوار والمسؤوليات المنوطة بقلم المحكمة	وضع آليات تنسيق مع الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم من أجل تنفيذ القرارات القضائية فيما يتعلق بجبر الأضرار
تزويد الدوائر بمعلومات في هذا الصدد جيدة النوعية وآتية في حينها كلما لزم ذلك	
الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية
سير جلسات المحكمة على نحو سليم	تدبر الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها
تفادي التأخير في انعقاد الجلسات وإغائها؛ يجب عندما تقع أخطاء المسارعة إلى تسجيلها والإبلاغ عنها ومعالجتها وتفادي تكررها في المستقبل (اعتماد النهج القائم على العبر المستخلصة)	تفادي التأخير في انعقاد جلسات المحكمة وإغائها، ومعالجة جميع الحوادث التي قد تقع معالجة مهنية
الهدف ٢-١-٥ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-١-٥ من الأهداف ذات الأولوية
إعداد قاعدة بيانات بالسوابق القضائية تكون شاملة لجميع وحدات المحكمة	تحسين الأداء في مجال الخدمات القضائية
استهلال إعداد قاعدة بيانات السوابق القضائية للمحكمة، ومتطلبات جمع البيانات المعنية، وإعداد الحل المناسب عند الإمكان	
الهدف ٢-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية
اتباع سبل أجمع من حيث التكاليف في استئجار خدمات الموظفين (المؤقتين) لسد الاحتياجات في مجال خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية الأخرى	السهر على الوفاء بالمعايير الرفيعة في مجال التوظيف
تنسيق المبادئ التوجيهية لحشد الموظفين مع قسم الموارد البشرية فيما يخص المتطلبات اللغوية المحددة الطابع في الميدان مع المنظمات الدولية الأخرى	
الهدف ٢-٢-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-٢-٢ من الأهداف ذات الأولوية
تنجيز مدونة قواعد سلوك التراجمة خلال المهام التي يضطلعون بها	السهر على التقييد بإطار المحكمة التنظيمي الناظم لسلوك الموظفين، بما في ذلك النظام الإداري للموظفين، ومدونة قواعد سلوك الموظفين الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب المدعى العام، ووضع مدونات أخرى بقواعد السلوك، بحسب اللزوم
إدماج إجراءات العمل القياسية	
ملاحظة ملاحظاتهم عليها	
تحديث إجراءات العمل القياسية تجسيدا للتعديلات التي تقضى بها المراجعة المسماة ReVision	
الهدف ١-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ١-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية
حسن اشتغال نظام الإيداع الإلكتروني	مراجعة وترقية نظام المحكمة الإلكترونية لزيادة نجاعة سيرورات المحكمة الإلكترونية وإنتاجيتها
تحديث جميع النظم وأدائها الجيد	
استعانة أغلبية مقدمى الوثائق بنظام الإيداع الإلكتروني	تنظيم محافل للإدارة وللمستعملين معنية بالمحكمة الإلكترونية
تبسيط سيرورات تدبير الأدلة وتقديمها الإلكترونيين	
إعادة تعريف المحفل الشامل بنطاقه جميع وحدات المحكمة الإلكترونية ووجوه تحسينه/تعزيزه (يستتبع ذلك استحداث محفل جديد للتباحث له اختصاصات فعلية)	

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ٢-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية تحسين النجاعة من خلال التطورات التكنولوجية	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة الخدمات التي تقدمها الأقسام للجهات التي تتعامل معها والإشراف على تقديم هذه الخدمات وتشجيع الأقسام على الإحاطة باحتياجات الجهات المتعامل معها، ومتابعة المستجندات في بيئات عمل هذه الجهات، والتمكن من التكيف السريع مع التغيرات فيها بحيث تتسنى حماية وخدمة مصالح الجهات المعنية 	<ul style="list-style-type: none"> إعمال قائمة خدمات قسم خدمات تدبير المعلومات إعمال نظام حل شامل لطلبات التعديل الخاصة بالمحكمة
الهدف ٢-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية تنظيم الانتقال من المباني الحالية إلى المباني الجديدة بصورة سلسة	<ul style="list-style-type: none"> إجراء الانتقال إلى المباني الجديدة على نحو سلس، دون أن يحدث انقطاع في الأعمال الأساسية مع ضمان أفضل الظروف للموظفين ولسائر شاغلي هذه المباني الإشراف على برنامج الانتقال إلى المباني الجديدة، ولا سيّما تنجيز رقمنة المحفوظات وإتلاف صيغتها الورقية - وإفادة رئيس قلم المحكمة بالحال التي يؤول إليها البرنامج بحلول نهاية الربع الثالث من السنة 	<ul style="list-style-type: none"> السهر على تقديم الدعم التكنولوجي الكافي والفعال للأنشطة القضائية والإدارية في المباني الجديدة للمحكمة استدامة عمل جميع نظم المعلومات دون تعطل لنسبة من الوقت تبلغ ٩٩,٢% تقديم خطط استراتيجية جديدة لقسم خدمات تدبير المعلومات للفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ مواصلة حماية شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من التهديدات الخارجية إنجاز تكييف البنية التحتية الجديدة بحيث تنهض تماماً بأود جميع سيرورات الأعمال

الجدول ٦١ : البرنامج ٣٣٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات القضائية ٣٣٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعمّنة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)							
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع ومما فيه		صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية		
					المجموع	بالحالات							المجموع	بالحالات
الموظفون من الفئة الفنية	٧ ٦٥٠,١	٧ ٩٥١,٦	١٠ ٩٣٤,٧	٥ ٥٥٢,١	٥ ٣٨٢,٦	١٥ ٦٠١,٧	١٥ ٦٠١,٧	١٥ ٦٠١,٧	٧ ٩٥١,٦	٧ ٦٥٠,١	١٢ ٠٠٢,٥	١٢ ٠٠٢,٥	١٠٦٧,٨	٩,٨
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٧ ٦٥٠,١	٧ ٩٥١,٦	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٢ ٣٨٢,٨	٨,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٥ ٣٠٠,٢	١٥ ٩١٣,٢	١٣ ٣١٧,٥	٧ ٩٣٤,٩	٧ ٧٦٤,٤	١٥ ٦٠١,٧	١٥ ٦٠١,٧	١٥ ٦٠١,٧	١٥ ٩١٣,٢	١٥ ٣٠٠,٢	١٧ ٠٣٧,٩	١٧ ٠٣٧,٩	١٤٦٣,٠	٩,٤
المساعدة المؤقتة العامة	٥٤,٠	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	١ ٢٣٥,١	٠,٧
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	١٩٤,٦	١ ٦١١,٧	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٣٣,١
العمل الإضافي	١٤,٦	١٤,٦	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	-٣٠,٠
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٦٣,٢	١ ٣٨٦,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٣٨٦,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	١ ٦٥٣,٨	٧,٣
السفر	٥٩,٥	٣٧٧,٠	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٤٤٥,٧	٢٥,٠
الضيافة	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الخدمات التعاقدية	٣٠٣,٤	٤٤٧,٤	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٨,٩	٨٦,٧
التدريب	٤٠,٨	٧٢,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٤٥,٩
التجارب الاستشاريون	٨١,٥	٨٦,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣٠,٩
مهام الدفاع	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	١٠٧,٢
مهام المحي عليهم	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١٧,٠
النفقات التشغيلية العامة	٣ ٢٣٥,٦	٤ ٧٧٥,٩	١ ٥٢٨,٧	١ ٥٢٨,٧	١ ٥٢٨,٧	١ ٥٢٨,٧	١ ٥٢٨,٧	١ ٥٢٨,٧	٤ ٧٧٥,٩	٣ ٢٣٥,٦	٣ ٢٣٥,٦	٣ ٢٣٥,٦	٣ ٢٣٥,٦	١,٣
الزواجر والمواد	٢٢٨,٨	١٧,٢	٧٤,٣	٧٤,٣	٧٤,٣	٧٤,٣	٧٤,٣	٧٤,٣	١٧,٢	٢٢٨,٨	٢٢٨,٨	٢٢٨,٨	٢٢٨,٨	٣١,٤
الأثاث والعتاد	٥٨١,٩	٣٥٢,٨	٢٣٥,٠	٢٣٥,٠	٢٣٥,٠	٢٣٥,٠	٢٣٥,٠	٢٣٥,٠	٣٥٢,٨	٥٨١,٩	٥٨١,٩	٥٨١,٩	٥٨١,٩	٤٩,٩
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤ ٥٣١,٥	٧ ٥٩٩,٤	١ ٥٧٢,٠	١ ٥٧٢,٠	١ ٥٧٢,٠	١ ٥٧٢,٠	١ ٥٧٢,٠	١ ٥٧٢,٠	٧ ٥٩٩,٤	٤ ٥٣١,٥	٤ ٥٣١,٥	٤ ٥٣١,٥	٤ ٥٣١,٥	٣٤,١
المجموع	١٢ ٤٤٤,٨	١٦ ٩٣٧,٨	١٦ ٨٤٤,٤	١٦ ٨٤٤,٤	١٦ ٨٤٤,٤	١٦ ٨٤٤,٤	١٦ ٨٤٤,٤	١٦ ٨٤٤,٤	١٦ ٩٣٧,٨	١٢ ٤٤٤,٨	١٣ ٣٤١,٨	١٣ ٣٤١,٨	١٣ ٣٤١,٨	١٩,٠

الجدول ٦٢ : البرنامج ٣٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات القضائية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي				١	٦	١٢	١٣	١٣	٢	٤٧	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
الوظائف القائمة									٣	٦١	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
المجموع الفرعي				١	٦	٢٥	٣٢	٣٢	٥	١٠٨	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
الوظائف الجديدة/المؤهلة										١	٥	٥	٥	٥
المجموع الفرعي										٤	٥	٥	٥	٥
الملاك الأساسي														
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعداد														
المجموع الفرعي														
المجموع				١	٦	٢٥	٣٣	٣٣	٥	١١٢	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧

(أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية

المقدمة

٤٣٩- تتألف شعبة الخدمات القضائية من مكتب مديرها، وقسم تدبر الأعمال القضائية، وقسم الاحتجاز، وقسم الخدمات اللغوية، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم خدمات تدبر المعلومات، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العمومي للدفاع، ومكتب المحامي العمومي للمحني عليهم.

٤٤٠- وتتولى شعبة الخدمات القضائية، تحت إشراف مديرها، المسؤولية عن دعم السيرورة القانونية وبما في ذلك تقديم الدعم القانوني لجلسات المحكمة وتنظيمها العملي. إنها تسهر على تلقي المعلومات، وتسجيلها، وتوزيعها، وإمكان الأطلاع عليها، كما تنص عليه القاعدة ١٣(١). وهي توفر خدمات الترجمة التحريرية والشفوية الناجعة؛ وتُعملُ نظاماً عادلاً وإنسانياً ومصوناً الأمن لاحتجاز المتهمين وغيرهم من المحتجزين؛ وتنقذ تدابير الحماية التي تأمر بها المحكمة. وهي تمسك قائمة بالخبراء المعتمدين لدى المحكمة؛ وتيسر قيام الأطراف والمشاركين في الإجراءات بدورهم فيها بما في ذلك تسيير شؤون المساعدة القانونية، وتدبير شؤون محامي الدفاع ودعمهم، وتسيير وتدبير شؤون مشاركة المحني عليهم في الإجراءات وجبر أضرارهم، والسهر على تمثيل المحني عليهم المشاركين في الإجراءات. كما إنها توفر خدمات ترجمة تحريرية وشفوية قضائية وغير قضائية إلى اللغات الرسمية للمحكمة؛ وتوفر خدمات المعلومات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وتدبير المعلومات، وأمن المعلومات، للمحكمة ولطائفة من الجهات المتعامل معها ضمن قلم المحكمة ولسائر أجهزة المحكمة ومحامي الدفاع ولمثلي المحني عليهم وللهيئات المرتبطة بالمحكمة من قبيل الصندوق الاستئماني للمحني عليهم وأمانة جمعية الدول الأطراف.

موارد الميزانية ٤٧٢,٤ ألف يورو

٤٤١- لقد تغير مبلغ الميزانية بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة نظراً إلى التوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة ReVision.

الموارد من الموظفين ٤٣٥,٠ ألف يورو

٤٤٢- يتألف ملاك مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية حالياً من أربع وظائف ثابتة ولا يضم أي وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ولا يطلب هذا المكتب وظائف ثابتة إضافية ولا مساعدة مؤقتة عامة إضافية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤٣٥,٠ ألف يورو

٤٤٣- في عام ٢٠١٦ سيتألف ملاك العاملين في مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية من أربعة موظفين: مدير الشعبة (من الرتبة مد-١)، ومنسق قضائي (من الرتبة ف-٣)، ومنسق قضائي معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر).

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٤, ٣٧ ألف يورو

٤٤٤ - تشهد الموارد المطلوبة انخفاضاً مقداره ٥٩,٤ ألف يورو (٦١,٤ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر

٤, ٢٣ ألف يورو

٤٤٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٣,٠ ألف يورو (٣٥,٦ في المئة). إن الاجتماعات المنتظمة مع ممثلي شتى المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، لمواكبة أحدث المستجدات في مجالات من قبيل الاحتجاز المتوافق مع حقوق الإنسان الواجبة الإعمال، ضرورة للاضطلاع على نحو سليم بإدارة شعبة الخدمات القضائية وتنفيذ المهام المنوطة بها وبقلم المحكمة بموجب ولايتهما، وهي تستلزم حضور مسؤولين رفيعي المستوى.

التدريب

٠, ٤ آلاف يورو

٤٤٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٣ ألف يورو (١٣٢,٤ في المئة). فبعض جوانب كثير من المهام الواقعة على عاتق مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، وعلى عاتق هذه الشعبة بوجه عام، يستلزم تدريباً خاصاً من قبيل التدريب فيما يتعلق بمفهوم شروط الأمم المتحدة للاحتجاز وحقوق الإنسان.

الخبراء الاستشاريون

٠, ١٠ آلاف يورو

٤٤٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠,٠ آلاف يورو (٥٠,٥ في المئة). فتلزم الاستعانة أربع مرات في السنة بخبير استشاري يتمتع بالدراية التخصصية اللازمة في مجال الموارد البشرية لتقييم ما يرد من طلبات الإدراج في قائمة خبراء المحكمة. ويُحتاج إلى الخبرة الاستشارية بغية تزويد مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، وتزويد هذه الشعبة إلى حد أبعد، بالموارد اللازمة لتنفيذ أوامر محدّدة صادرة عن الدوائر (مثل تسهيل العمليات في الميدان والتحضير لبعض المهام المحددة في إطار ولاية الشعبة وتنفيذ هذه المهام، بما في ذلك الطلبات المتصلة بالاحتجاز، مع مراعاة خصائص وسمات بعض الحالات المعروضة حالياً على المحكمة (الحالة في ليبيا والحالة في مالي والحالة في كوت ديفوار)).

الجدول ٦٣ : البرنامج الفرعي ٣٣١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٣٣١٠		
		الميزانية المتصلة			الميزانية المتصلة			الميزانية المتصلة			مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية		
		المبلغ	الحالات	الأساسية	المبلغ	الحالات	الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المبلغ	الحالات	الأساسية	موظفون من الفئة الفنية
		%											موظفون من فئة الخدمات العامة
		-٢٠,٥	١٩٥,٣	١٧٤,٧	٤٦٥,٢	٢٩٤,٦	١٧٠,٦	٥٥٨,٣	٥٥٨,٣	٣١٨,٧	٢٣٩,٦	٢٣٩,٦	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
		-١,٥	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠						المساعدة المؤقتة العامة
		-١٨,١	١٩٥,٣	٢٣٩,٧	٥٣١,٢	٢٩٤,٦	٢٣٦,٦	٥٥٨,٣	٥٥٨,٣	٣١٨,٧	٢٣٩,٦	٢٣٩,٦	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
								٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	العمل الإضافي
								٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
		-٣٥,٦	٥,٨	١٧,٦	٣٦,٤	١٦,٣	٢٠,١	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٥,٩	٢,٩	٢,٩	السفر
													الضيافة
													الخدمات التعاقدية
		١٣٢,٤	٤,٠	٤,٠	١,٧	١,٧	١,٧	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	التدريب
		-٥٠,٠	٥,٠	٥,٠	٢٠,٠	١٧,٥	٢,٥	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	التحريات الاستشاريون
		-١٠٠,٠	٣٨,٧	٣٨,٧	٣٨,٧	٣٨,٧	٣٨,٧	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤	النفقات التشغيلية العامة
													الولائم والمواد
													الأثاث والعتاد
		-٦١,٤	١٠٠,٨	٢٦,٦	٩٦,٨	٧٣,٥	٢٤,٣	٤٧,٠	٤٧,٠	٣٦,٣	١٠,٧	١٠,٧	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
													بالعاملين
		-٢٤,٨	٢٠٦,١	٢٦٦,٣	٦٢٨,٠	٣٦٧,١	٢٦٠,٩	٦٠٥,٤	٦٠٥,٤	٣٥٥,١	٢٥٠,٣	٢٥٠,٣	المجموع

الجدول ٦٤ : البرنامج الفرعي ٣٣١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية		وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
	الملاك الأساسي			١							١	١	٢
	الوظائف القائمة							١	١		٢	١	٢
	المجموع الفرعي			١				١	١		٣	١	٤
	الوظائف الجديدة/المؤلة												
	الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة												
	المجموع الفرعي												
	المجموع			١				١	١		٣	١	٤

(ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم تدبير الأعمال القضائية

المقدمة

٤٤٨- يتولى قسم تدبير الأعمال القضائية مسك التسجيلات السمعية البصرية للإجراءات ومحاضرها بلغتي عمل المحكمة، ويستلم القرارات والأوامر والوثائق الصادرة عن دوائر المحكمة والأطراف والمشاركين في الحالات والقضايا، ويسجلها ويوزعها. ويسهر هذا القسم على إعداد الجداول الزمنية للإجراءات التي تنعقد في قاعة المحكمة وعلى إشهارها ويعمل بمثابة صلة وصل بين الأطراف والمشاركين والدوائر وأقسام قلم المحكمة ذات الصلة في جميع الشؤون المتصلة بتنظيم الجلسات. إن قسم تدبير الأعمال القضائية، بصفته المؤمن على سجلات الإجراءات، يتولى المسؤولية عن تدبير وتناول جميع السجلات والمعلومات القضائية، سواء في شكلها الأصلي أم في شكلها الإلكتروني، بما في ذلك على الخصوص التسجيلات السمعية البصرية والمحاضر التي يعدها القسم والوثائق والأدلة التي تقدمها الدوائر والأطراف والمشاركون في الإجراءات. وقد أفضت المراجعة المسماة ReVision إلى تعزيز حس الاهتمام بنظام المحكمة الإلكترونية برمتها، وأنيطت بقسم تدبير الأعمال القضائية مهمة تسيير شؤون المحكمة الإلكترونية وإدارتها. وغدت المهام المتصلة بالمحكمة الإلكترونية مجموعة تحت مسؤولية قسم تدبير الأعمال القضائية، وذلك لزيادة نواتجها وأشكال التأزر التي تؤتيها.

٣ ٦٣٥,٧ ألف يورو

موارد الميزانية

٤٤٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١ ١٩٩,٧ ألف يورو (٤٩,٢ في المئة) وذلك بسبب تغير مهام القسم وزيادة المتوقعة في النشاط القضائي الذي سيشهده عام ٢٠١٦. ويستلزم تغير مهام القسم استحداث وظائف جديدة ونقل بعض الوظائف التي كانت في السابق ضمن قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ونتيجة للزيادة المتوقعة في الأنشطة القضائية، سيتعين على القسم توفير الدعم لأربع محاكمات جارية في ثلاث من قاعات المحكمة. وستجري ثلاث من هذه المحاكمات الأربع في وقت واحد خلال مجموعات من عدة أسابيع طيلة السنة. إن ما يتأتى عن الزيادة في الأنشطة القضائية من طلبات توفير المزيد من الموظفين حُدّ بالقدر الأدنى الصارم اللازم للنهوض بأود الجلسات، مع ما ينطوي عليه ذلك من أخطار على الأعمال. فإذا حدث أن كان بعض موظفي القسم الرئيسيين المعنيين بجلسات المحكمة غير متوفرين فسيستعاض عنهم عن طريق إعادة نشر الموظفين المتوفرين. وهذا بدوره سيؤثر على مجالات أخرى من عمل القسم. أما المساعدون المعينون بالمواد السمعية البصرية فلا يمكن استبدالهم بغيرهم من الموظفين، ما يعني أنه إذا لم يتوفر أحدهم عند انعقاد ثلاث جلسات في آن معاً فسيستعين إلغاء إحدى هذه الجلسات.

٣ ١٥٩,٠ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٤٥٠- يتألف ملاك قسم تدبير الأعمال القضائية من ٣٣ وظيفة ثابتة وست وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٦,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٠٢،٩ ألف يورو

٤٥١- يدير قسم تدبر الأعمال القضائية رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع- رأ).

٤٥٢- ويتألف ملاك العاملين في وحدة العمليات القضائية من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وموظفين قانونيين معاونين/موظفين معنيين بجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٢)، وخمسة معدي محاضر بالكتابة المختزلة باللغة الفرنسية (من الرتبة ف-٢)، وأربعة معدي محاضر بالكتابة المختزلة باللغة الإنكليزية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بملفات المحكمة (من الرتبة خ ع- رأ)، وخمسة مساعدين معنيين بملفات المحكمة (من الرتبة خ ع- رأ)، ومنسق رئيسي معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع- رأ)، ومنسق معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع- رأ)، وثلاثة كتبة معنيين بجلسات المحكمة (من الرتبة خ ع- رأ).

٤٥٣- ويتألف ملاك وحدة تدبر المعلومات القضائية من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بتدبر المعلومات القضائية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بإعداد المواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع- رأ)، ومساعدين معنيين بإعداد المواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع- رأ)، وثلاثة مساعدين معنيين بالمحكمة الإلكترونية (من الرتبة خ ع- رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٥٥٦،١ ألف يورو

٤٥٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٢٢،٠ ألف يورو (١٣٧،٥ في المئة). وترتبط هذه الزيادة بالنشاط القضائي المتوقع أن يشهده عام ٢٠١٦ والتغير الذي طرأ على مهام قسم تدبر الأعمال القضائية.

٤٥٥- مدير لمشروع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها لتكوين قدرة تسخر للانتقال إلى البنية الجديدة لقم المحكمة وإعمال هذه البنية. وقد استهل رئيس قلم المحكمة إصلاحاً لبيئة المحكمة الإلكترونية، بغية تحسين دعم الإجراءات والقضاة والأطراف والمشاركين في الإجراءات بأدوات إلكترونية مناسبة لإيداع الوثائق، وتحليل السوابق القضائية، وإصدار القرارات الشفوية، وإعلام الشهود، وكشف المعلومات والأدلة. ونتيجة لذلك استهل مشروع سيقوده مدير له، تحت إشراف عام من رئيس قسم خدمات المحكمة وبالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة تدبر المعلومات القضائية. إن هذه الوظيفة تلزم لمدة ثلاث سنوات.

٤٥٦- موظف قانوني معاون/موظف معني بجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). إن هذا الموظف يلزم للنهوض بأود الجلسات مع الموظفين القانونيين معاونين - الموظفين المعنيين بالجلسات الحاليين، لثلاث محاكمات متزامنة. أما الدعم المحتمل أن يستلزمه إلقاء الشهود بإفادتهم عن طريق التواصل الفيديوي عن بعد فستعين أن يستوعبه داخلياً رئيس الوحدة عاملاً بصفة موظف قانوني معاون/موظف معني بجلسات المحكمة.

٤٥٧- مُعدّ للمحاضر بالكتابة المختزلة باللغة الفرنسية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). ثلاثة مجهزي نصوص باللغة الفرنسية (من الرتبة خ ع- رأ) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب جديد). لا يمكن تكليف جهات خارجية بإعداد المحاضر الآتية باللغة الفرنسية. ولإعداد المحاضر الآتية باللغة الفرنسية لمحكمة واحدة يلزم

اثنان من معدّي المحاضر بالكتابة المختزلة ومجهزان للنصوص. ويعمل في القسم حالياً خمسة من معدّي المحاضر بالكتابة المختزلة باللغة الفرنسية (من الرتبة ف-٢). فيلزم مُعدُّ للمحاضر باللغة الفرنسية إضافي لإعداد المحاضر الآنية باللغة الفرنسية لثلاث محاكمات متزامنة. ويستلزم توفير الصيغة المحرّرة من المحاضر الفرنسي في الوقت المحدد ستة مجهّزين للنصوص إضافيين باللغة الفرنسية. وكان عدد مجهّزي النصوص باللغة الفرنسية قد قُصّص إلى ثلاثة بغية الحد من زيادة الميزانية؛ بيد أن ذلك يستتبع تأخيراً في توفير الصيغة المحرّرة من محاضر واحدة أو اثنتين من جلسات المحاكمة الثلاث.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٧٦,٧ ألف يورو

٤٥٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٦٧,٦ ألف يورو (١,٣٣٨ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف اللوازم والمواد.

الخدمات التعاقدية ٤٣٠,٩ ألف يورو

٤٥٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٧٤,٦ ألف يورو (٤,٦٦٥ في المئة) تُعزى إلى المراجعة المسماة ReVision، إثر القرار القاضي بنقل التكاليف المتصلة بالمحكمة الإلكترونية من بند قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال/قسم خدمات تدبير المعلومات إلى قسم تدبير الأعمال القضائية، والزيادة في النشاط القضائي التي تستلزم تكاليف جهات خارجية بإعداد المحاضر المختصرة تكمةً للملاك الداخلي الذي يقوم بذلك.

٤٦٠- إن للمبلغ المطلوب (٣,٨١ ألف يورو) طابعاً متكرراً، وهو يلزم لسد تكاليف صيانة نظام عمل المحكمة الإلكترونية وتحسينه (٣,٥٦ ألف يورو في ميزانية قسم تدبير الأعمال القضائية في السنوات السابقة يضاف إليها المقدار المتكرر الخاص بقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السابق، البالغ ٢٥ ألف يورو).

٤٦١- ويمثل المقدار المطلوب البالغ ١٩٨,٨ ألف يورو متطلباً جديداً، وهو يلزم لتكليف جهات خارجية بإعداد المحاضر المختزلة الآنية باللغة الإنكليزية فيما يخص قضية واحدة (١٠٠ يوم). فالقسم يستعين بأربعة معدّي محاضر باللغة المختزلة باللغة الإنكليزية. ويتعين الاستعانة بجهة خارجية للنهوض بأود محاكمة إضافية إذا عُقدت ثلاث محاكمات متزامنة. كما يُقترح تخصيص موارد إضافية مقدارها ١٥٠,٨ ألف يورو لتوفير محاضر للمحاكمات بالفرنسية تُعدّ إعداداً آجلاً.

التدريب ١٩,٥ ألف يورو

٤٦٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٤,٠ ألف يورو (٥,٢٥٤ في المئة)، تعزى إلى تنفيذ التوصيات المتصلة بإقامة نظام لتدبير الجودة من أجل تنظيم الأدلة/سلسلة الجهات التي تؤوّل إليها العهدة عنها. وسيُسعى بقدر المستطاع إلى توفير التدريب داخلياً أو إلكترونياً على الإنترنت بغية تقليص تكاليفه. كما إن ذلك يشتمل على تدريب تخصصي في إعداد المحاضر المختزلة على المنوال الآني بغية استدامة السرعة والدقة. ويُطلب ذلك على غرار ميزانيات السنوات السابقة، إذ تم إقراره في جميع الميزانيات إلا ميزانية عام ٢٠١٥.

اللوازم والمواد

٢٦,٣ ألف يورو

٤٦٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٠,٧ ألف يورو (٤٤,٠ في المئة) يعزى إلى تغير التكنولوجيا المستعان بها في تسجيل الإجراءات السمعي البصري، أي الانتقال إلى بيئة لا تُستعمل فيها أجهزة تسجيل، إذ لم يعد يلزم استعمال الأشرطة من النوع DVCAM. وستُستعمل بدلاً عنها أجهزة حفظ احتياطي رقمي.

٤٦٤- إن المقدار المطلوب البالغ ٢٥,٥ ألف يورو يلزم لاحتياز خراطيش مصممة من أجل وسائط التخزين/الحفظ الاحتياطي الرقمي اليومي المستخدمة في نظام تسجيل ما يجري في جلسات المحكمة وتوزيعه السمعي البصري بدون أشرطة. ويلزم المقدار البالغ ٠,٨ ألف يورو لاحتياز أقراص فيديو رقمية تخصص لتوفير نسخ من تسجيلات الإجراءات السمعية البصرية تُوقَّر عند الطلب للدوائر والأطراف والمشاركين.

الجدول ٦٥: البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم تدبير الأعمال القضائية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعممة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٥٢٧,١	١٧٣٥,٤	٤٢١,٨	٧٨٣,٩	٥٢١,٨	٨٩٦,٥	٢١٢,٦	١٧,٦
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٢,٠	٧٤٠,٤	٨٧٢,٤	٣٩٠,٢	٧٩٤,٥	١١٨٤,٧	٣١٢,٣	٣٥,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٢٦٢,٥	٢٢٦٢,٥	١٣٢,٠	٢٢٦٢,٥	١٣٢,٠	٢٢٦٢,٥	٥٢٤,٨	٢٥,٣
المساعدة للوقت العامة	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٣٢٢,٠	١٣٧,٥
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات								
العمل الإضافي	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	-١٠٠,٠
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٣٠٧,٠	١٢٣,٢
السفر								
الضيافة								
الخدمات التعاقدية	١٥٢,٤	١٥٢,٤	١٥٢,٤	١٥٢,٤	١٥٢,٤	١٥٢,٤	٣٧٤,٦	٦٦٥,٤
التدريب	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١٤,٠	٢٥٤,٥
التدريب الاستشاريون								
النفقات التشغيلية العامة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
اللوازم والمواد	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٢٠,٧	-٤٤,٠
الأثاث والعتاد								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	١٥٩,٨	١٥٩,٨	١٥٩,٨	١٥٩,٨	١٥٩,٨	١٥٩,٨	٤٧٦,٧	٣٢٨,١
بإجمالي	٥٣٢,٠	٢١٢٣,٥	٢٦٥٥,٥	٢٦٥٥,٥	٢٦٥٥,٥	٢٦٥٥,٥	٣٦٣٥,٧	٤٩,٢

الجدول ٦٦: البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم تدبير الأعمال القضائية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي					١					٤	٣
الوظائف القائمة								٢	١	٩	١٢
الملاك المتصل بالحالات								٨	١	٩	١٢
المجموع الفرعي								١٠	٢	١٣	١٥
الوظائف الجديدة/المحوّلة								١	١	١	٣
المجموع الفرعي								١	١	١	٣
الملاك الأساسي										٢	٣
الملاك المتصل بالحالات										٢	٣
المجموع الفرعي										٢	٣
الملاك الأساسي										١٥	١٧
الملاك المتصل بالحالات										١٢	١٨
المجموع الفرعي										١٥	١٧
المجموع					١			٢	١٢	١٥	١٧

(ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

المقدمة

٤٦٥- يوفر قسم الاحتجاز ظروفاً سالمة آمنة إنسانية للأشخاص المحتجزين لدى المحكمة ريثما تجري محاكمتهم أو ريثما يُبت في دعاوى الاستئناف في قضاياهم. ويسهر هذا القسم على التقيد بالمعايير والشروط الدولية للاحتجاز، ويسعى إلى أن يكون مثالياً يحتذى في مضمار الممارسة الجيدة. ويتمثل هدفه العام في تهيئة بيئة سليمة بدنياً وعقلياً للأشخاص المحتجزين في كل مرحلة من مراحل احتجازهم، بدءاً من نقلهم أول مرة إلى المحكمة حتى الإفراج عنهم بأمر من المحكمة أو تحويلهم إلى دولة تنفيذ العقوبة التي يُحكّمون بها.

٢ ٢٢٠,٦ ألف يورو

موارد الميزانية

٤٦٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠٣,٥ ألف يورو (٤,٩ في المئة).

٤٣٥,٢ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٤٦٧- يتألف ملاك موظفي قسم الاحتجاز من خمس وظائف ثابتة.

٤٣٥,٢ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٦٨- يتألف ملاك موظفي قسم الاحتجاز من رئيسه (من الرتبة ف-٤)، ونائب لرئيسه (من الرتبة ف-٢) ينوب عنه للتكفل بالإشراف المستمر على مدار الساعة، وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد في مجال اللغات/مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

١ ٧٨٥,٣ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٤٦٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩٦,٥ ألف يورو (٥,٧ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخبراء الاستشاريين والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف اللوازم والمواد.

٢,٨ ألف يورو

السفر

٤٧٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٨ ألف يورو، وهو يلزم للمشاركة في مؤتمر الرابطة الدولية للإصلاحات والسجون.

٦,٠ آلاف يورو

الخبراء الاستشاريون

٤٧١- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف خدمات خبراء في علم النفس و/أو التحليل النفسي من أجل رعاية المحتجزين، على أساس التدخل بحسب الحالة.

النفقات التشغيلية العامة

١ ٧٦٩,٠ ألف يورو

٤٧٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩٣,٧ ألف يورو (٥,٦ في المئة)، يعزى قسط كبير منها إلى تطبيق المؤشر السنوي لارتفاع الأسعار على مقدار إيجار الزنازين. وعلى الرغم من أن حجم وحدة الاحتجاز المشتركة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيتقلص مرة أخرى في عام ٢٠١٦ فلن تُطلب زيادة في الاعتمادات في إطار هذا البند لأن رئيس قلم المحكمة يرى أنه ينبغي أن تتحمل الدولة المضيفة التكاليف الإضافية (الوظيفية) الناجمة عن أي تقليص آخر لحجم هذه الوحدة، ويُرتقب المزيد من التفاوض بشأن سبل المضي قدماً في هذا الصدد. ومن التكاليف الأخرى تكاليف العناية الطبية وتكاليف عناصر تخص على وجه التحديد احترام الخلفية الدينية والثقافية للمحتجزين للتهيئة لرفاههم، وتكاليف مكاملة المحتجزين المعوزين لأسرهم والتهيئة للمكالمات الهاتفية المصونة الحرمه.

اللوازم والمواد

٧,٥ آلاف يورو

٤٧٣- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف الألبسة الرسمية (ما يبلى من الألبسة الرسمية للموظفين وما يلزم من ملابس للموظفين البدلاء).

الجدول ٦٧ : البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الاحتجاز	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ %	%
الموظفون من الفئة الفنية	٢٤٩,٤	١٥٣,٥	٢١١,٤	٨٤,٩	٢١٧,٦	٨٧,٦	٣,٠	٨,٩
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	-١,٥	-٢,٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٠٢,٩	٤٠٢,٩	٢٧٧,٤	١٥٠,٩	٢٨٢,٦	١٥٢,٦	١,٦	٦,٩
المساعدة المؤقتة العامة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١		
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات								
العمل الإضافي								
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١		
السفر	٣,٥	١,٧	٥,٢	٥,٢	٢,٨	٢,٨		
الضيافة								
الخدمات التعاقدية								
التدريب	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩		
التحريات الاستشاريون	١٨,٥	٤٠,٦	٥٩,١	٥٩,١	٦,٠	٦,٠		
التفقات التشغيلية العامة	١٣٥٥,٥	١٨,٤	١٧٥٢,٠	١٦٢٩,٠	١٦٤٧,٠	١٢٢,٠	٥,٦	٩٣,٧
الزواجر والمواد	١,٠	٨,٦	٩,٦	٩,٦	٧,٥	٧,٥		
الأثاث والمعدات	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨		
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	١٣٧٨,٥	٩٣,٠	١٤٩٦,٦	١٤٩٦,٦	١٦٥٧,٣	١٢٨,٠	٥,٧	٩٦,٥
المجموع	١٦٦٨,٠	٢٤٦,٥	٢٢٥٢,٦	٢٠٣,٢	٢١١٧,١	٢٨٠,٦	٤,٩	١٠٣,٥

الجدول ٦٨ : البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الاحتجاز	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي						١				٢	١
الملاك المتصل بالحالات القائمة							١			١	١
المجموع الفرعي						١				٣	٢
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الخوالة											
المجموع الفرعي											
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعادة											
المجموع الفرعي											
المجموع						١		٢		٣	٢

(د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الخدمات اللغوية

المقدّمة

٤٧٤- يوفر قسم الخدمات اللغوية خدمات في مجال اللغات من أجل نجاعة سير عمل المحكمة. إن هذا القسم يقدم إلى أجهزة المحكمة خدمات لغوية تتمثل في ترجمة وثائق المحكمة ومراجعتها وتحريرها؛ والترجمة الشفوية التتبعية والفورية من أجل جلسات المحاكمة، والمؤتمرات الصحفية، والاجتماعات، وغيرها من الفعاليات، في مقر المحكمة وفي أماكن أخرى؛ والمساعدة والإرشاد في مجال المصطلحات والمراجع؛ وتدبير الأدوات اللغوية للتأكد من استعمال مصطلحات متسقة في جميع أجهزة المحكمة. كما يتكفل هذا القسم بمحشد الترجمة الميدانيين، وتدريبهم، واعتمادهم، وذلك بصورة مشتركة مع وحدة الخدمات اللغوية التابعة لمكتب المدّعي العام. وبالإضافة إلى توفير الخدمات بلغتي العمل (الفرنسية والإنكليزية) وباللغات الرسمية (كما تُحدّد في المادة ٥٠ من النظام الأساسي)، يدرّب هذا القسم الترجمة على الترجمة من اللغات المستعملة في قضايا معيّنة والترجمة إلى هذه اللغات. ويقدم القسم معلومات سديدة إلى المنتفعين بهذه الخدمات لجعلهم يلمون بجميع الخدمات اللغوية التي تُوفّر وبالإجراءات والمقتضيات الخاصة بالمهنة المعنية.

٦ ٦٧٢,٦ ألف يورو

موارد الميزانية

٤٧٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة إجمالية مقدارها ٧٤٢,٨ ألف يورو (١٢,٥ في المئة). وقد خضع قسم الخدمات اللغوية إلى مراجعة لبنيتها بغية زيادة نجاعته وتبسيط قنوات التبعية إلى رئيسة القسم وتوزيع المسؤوليات على نحو متماسك وشفاف. وحُفّض عدد الوحدات التابعة للقسم من سبع وحدات إلى خمس وذلك بدمج كل زوجين من الوحدات السابقة في وحدة واحدة. وتم في نطاق هذا القسم إلغاء أربع وظائف واستحداث أربع وظائف جديدة. وقد زيدت المهام المنوطة بثلاث وظائف وتغيرت تسميات هذه الوظائف لكن التعديلات المعنية ليست جوهرية.

٦ ٣٥٣,٣ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٤٧٦- يتألف ملاك موظفي قسم الخدمات اللغوية من ٤٩ وظيفة ثابتة وأربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، وعدد من وظائف الترجمة الميدانيين (٢,٨ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٥ ١٢١,٥ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٧٧- تدير قسم الخدمات اللغوية رئيسته (من الرتبة ف-٥) تساعدها مساعدة إدارية (من الرتبة خ ع-رأ).
٤٧٨- وتتألف وحدة الترجمة الشفوية من رئيستها (من الرتبة ف-٤)، تساعدها مساعدة إدارية (معنية بالترجمة الشفوية) (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة تراجمة لجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٤)، وسبعة تراجمة لجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٣)، وترجمان معاون لجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٢)، ومنسّق للترجمة الشفوية الميدانية

والاشتغالية (من الرتبة ف-٣)، ومنسقة معاونة للترجمة الشفوية الميدانية والاشتغالية (من الرتبة ف-٢) يساعدها مساعد معني بالترجمة الشفوية الميدانية والاشتغالية (من الرتبة خ ع-١).

٤٧٩- وتتألف وحدة دعم الترجمة والمصطلحات من رئيستها (من الرتبة ف-٤)، ومختصة في المصطلحات معاونة (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالمراجع (من الرتبة خ ع-١)، ومساعد معني بتنسيق الترجمة (من الرتبة خ ع-١)، ومساعدة معنية بالمصطلحات والمراجع (من الرتبة خ ع-١)، ومساعدتين معنيتين بتدبير الوثائق (من الرتبة خ ع-١).

٤٨٠- وتتألف وحدة ترجمة لغات الحالات من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومترجمة معاونة (من الرتبة ف-٢).

٤٨١- وتتألف وحدة الترجمة الفرنسية من مراجعة رئيسية هي رئيستها (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة مراجعين (من الرتبة ف-٤)، وثمانية مترجمين (من الرتبة ف-٣)، ومترجم معاون (من الرتبة ف-٢).

٤٨٢- وتتألف وحدة الترجمة الإنكليزية من مراجع رئيسي هو رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومراجع (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة مترجمين (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة مترجمين معاونين (من الرتبة ف-٢).

٥٩٢,٠ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٤٨٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠٦,٦ آلاف يورو (٥٣,٦ في المئة).

٤٨٤- قارئ مدقق (بالفرنسية) (من الرتبة خ ع-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). يقوم حالياً بالقراءة التدقيقية للنصوص وتنسيق شكلها المترجم ويستغرق ذلك مقداراً من وقتهم. وسيتيح لهم وجود قارئ مدقق في كل من وحدات القسم أن يركزوا على الترجمة وحدها، ما يفضي إلى المزيد من النجاعة ومن الإنتاجية ومن السرعة في تسليم النصوص المترجمة إلى الجهات التي تطلب ترجمتها.

٤٨٥- ثلاثة تراجم لجلسات المحكمة بلغة الكينزيوندا (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب مستمر). سيواصل في عام ٢٠١٦ العمل بعقود المساعدة المؤقتة العامة للترجمة اللذين وُظفوا في عام ٢٠١٥ من أجل محاكمة أتناغندا. ويعمل في القسم ترجمان رئيسي للغة الكينزيوندا واللغة السواحلية ولغة اللينغالا (من الرتبة ف-٤). ولتوفير الترجمة الشفوية للمتهم في محاكمة أتناغندا من لغة الكينزيوندا وإليها سينضم إلى الترجمان الرئيسي ثلاثة تراجم آخرون للغة الكينزيوندا. فقد قضى قرار الدائرة المعنية بتحديد هذه اللغة باعتبارها واحدة من لغات محاكمة أتناغندا.

٤٨٦- تراجم ميدانيون واشتغاليون معتمدون (من الرتبة خ ع-١) لمدة ٣٣,٧٠ شهراً. إن متطلبات الترجمة الشفوية الميدانية مدرجة أيضاً ضمن بند المساعدة المؤقتة العامة، إذ أن توظيف التراجم الميدانيين بموجب عقود الخدمة الخاصة إنما يتم في إطار هذا البند من بنود الميزانية. ويستند تحديد الاعتمادات المطلوبة إلى طلبات الخدمة الواردة من الجهات المتعامل معها إضافة إلى لزوم توفير الترجمة الشفوية من لغة الكينزيوندا وإليها فيما يخص محاكمة أتناغندا ومن لغة الأشولي وإليها فيما يخص جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين. وتحمّد الزيادة الارتفاع الكبير في عدد طلبات الخدمة التي يقدمها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (ازدياد الحاجة لمهمات متعلقة بجبر الأضرار في قضية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة في عدد اللقاءات مع المجني عليهم في أوغندا فيما يتعلق بقضية أنغوين)، وقسم دعم المحامين (زيادة في الأنشطة الميدانية والاشتغالية التي يضطلع بها الوكلاء القانونيون في الحالات في السودان وأوغندا ومالي وجمهورية

الكونغو الديمقراطية)، وقسم المحني عليهم والشهود (ازدياد الحاجة إلى تقييم التهديدات وتقييم الوضع النفسي لمن يُحالون إلى هذا القسم طلباً لحمايتهم في الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وكينيا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار). ويشير قسم الاحتجاز إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات إلى مراقبة المكالمات بلغة اللُّغالا، ولغة الكِنْيُووُنْدَا، واللغة السواحلية (بلهجة الكونغو): تنفيذ البندين ١٧٤ و ١٧٥ من لائحة قلم المحكمة، أي مراقبة المكالمات بلغة الحالات في المقر.

٦٣٩,٨ ألف يورو

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات

٤٨٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٦١,٥ ألف يورو (٣٣,٨ في المئة)، تعزى رئيسياً إلى توظيف المزيد من الترجمة للعمل في مقصورات الترجمة الفورية إلى الإنكليزية والفرنسية خلال المحاكمات المتزامنة والفعاليات غير القضائية المتكررة. فبانعقاد محاكمات متزامنة مع توفر فريق ونصف الفريق من الترجمة إلى اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية فقط، سيتعين حشد ترجمة مستقلين لتوفير الترجمة الفورية خلال المحاكمات.

٤٨٨- ويحتاج إلى ترجمة مستقلين لإكمال أفرقة الترجمة الموظفين من أجل الجلسات ومن أجل الاجتماعات السنوية، وجلسات إطلاع الدبلوماسيين، وحلقة تدارس المحامين، وندوات المائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية، والمؤتمرات الصحفية، والجلسات التأديبية، واجتماعات الصندوق الاستئماني للمحني عليهم عندما تتزامن مع جلسات المحكمة. ويُعتبر توفير الترجمة المستقلين للغات غير الإنكليزية والفرنسية أمراً أساسياً عندما يطلب المتهمون أو الشهود الترجمة بهذه اللغات.

٤٨٩- ويلزم موظفو لغات تُستأجر خدماتهم بعبود قصيرة المدة لدعم وتعزيز الموظفين الداخليين المتوفرين لترجمة الوثائق القضائية والإدارية والاشتغالية المستعجلة. ويحتاج إلى هذه الخدمات احتياجاً خاصاً خلال الفترات التي يبلغ النشاط فيها أوجهُ تعويضاً عن الموظفين الذين يُخصَّصون لمشاريع محدّدة الطابع (مثل تحرير التقارير الخاصة بلجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف، وتحرير وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة والميزانية البرنامجية المعتمدة وترجمة جزئها المتعلق بالبرنامج الرئيسي الثالث، وتحرير وثائق أخرى متصلة بالميزانية، والحكم الصادر في قضية مِبا، والتكفل عند الاقتضاء بترجمة وثائق دعاوى الاستئناف، في الربع الأخير من عام ٢٠١٥). وتشير طلبات الخدمات المحدّدة الطابع إلى تزايد الطلب على الترجمة إلى اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية واللغة العربية (ترجمة دعاوى الاستئناف التمهيدي في المرحلتين التمهيدية والابتدائية في شتى القضايا، ووثائق الصندوق الاستئماني للمحني عليهم المتعلقة بجبر الأضرار، ووثائق التوعية الصادرة عن قسم الإعلام والتوعية، إلخ).

٣١٩,٣ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٤٩٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٨,٣ ألف يورو (١٧,٨ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين وتكاليف اللوازم والمواد.

١٤٩,٠ ألف يورو

السفر

٤٩١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٧,٤ ألف يورو (٣٣,٥ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف السفر للمشاركة في الاجتماع السنوي الدولي المعني باللغات والوثائق والمنشورات (IAMLADP)، والاجتماع

السنوي المعني بالترجمة المستعان فيها بالحواسيب والمصطلحات (JIAMCATT) واجتماع رؤساء أقسام الترجمة الشفوية (HINTS).

٤٩٢- كما تلزم اعتمادات للمشاركة في الاجتماع المعني بالترجمة الشفوية للمجتمعات المحلية الذي تنظمه مؤسسة Critical Link، ذي الأهمية فيما يخص التحديات التي تُواجهه على صعيد الترجمة الميدانية والاشتغالية. ومن سائر الأسفار المشمولة بهذا البند الأسفار المتعلقة بتميز وتوظيف وتدريب تراجمة ميدانيين واشتغاليين (بغية اعتمادهم) ما يُعتبر أمراً أساسياً فيما يخص الإجراءات، وأسفار التراجمة الميدانيين المعتمدين للقيام بمهام بحسب طلبات الخدمة. وتجمّد الزيادة ارتفاع عدد طلبات الخدمة التي يقدمها قسم دعم المحامين (زيادة في الأنشطة الميدانية والاشتغالية في الحالات في السودان وأوغندا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية) وقسم المحني عليهم والشهود (ازدياد الحاجة إلى البعثات التقييمية في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في مالي). ويشير قسم الاحتجاز إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات إلى مراقبة المكالمات بلغة اللّغالا ولغة الكِنِيَرُونْدَا واللغة السواحلية (بلهجة الكونغو) تفضي إلى مزيد من تكاليف بدل المعيشة اليومي. وسُيَسَعَى بقدر المستطاع إلى نشر التراجمة الميدانيين محلياً، وإذا تعذر ذلك فإنهم سيسافرون لأداء المهام المعنية.

١٢٥,٦ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

٤٩٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٢ ألف يورو (١,٨ في المئة).

٤٩٤- وتُكَلَّف جهات خارجية بالترجمة عندما لا تتوفر إمكانية إنجازها داخلياً فيما يخص اللغات المطلوب الترجمة إليها أو عندما يتعذر إنجاز الموظفين الداخليين لها بسبب تنازع الأولويات. ولم يطرأ تغيير على معدّلات تكليف جهات خارجية بالترجمة منذ عام ٢٠٠٣. ويتبيّن من طلبات الخدمة أن ثمة حاجة خاصة إلى تكليف جهات خارجية بترجمات باللغات المتصلة بالحالات (لغة الزغاوة، واللغة السواحلية، ولغة اللّغالا، ولغة الكِنِيَرُونْدَا، واللغة التركية، واللغة اليونانية، واللغة العبرية، ولغة الأشولي، إلخ).

٤٩٥- وتلزم موارد لتكليف جهات خارجية بتوفير خدمات تحويل الملفات لأنه لا تتوفر قدرة داخلية على ذلك: تحويل الوثائق المدوعة بنسق PDF إلى نسق Word لإتاحة تحميلها في الأدوات اللغوية وتمكين المترجمين من إنجاز مهامهم عليها.

٤٩٦- ولا تغيير في مقدار الموارد المطلوبة لسد تكاليف الطباعة الخارجية، وهي تلزم لإعداد نشرات مصطلحات يرمى منها إلى نشر مصطلحات المحكمة الرسمية (القانونية).

٤٩٧- كما سيستمر العمل على استدامة نظام عمل المحكمة الإلكترونية (ECOS) وتعزيز النماط الخاصة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والترجمة الشفوية الميدانية. ولا تغيير في مقدار الموارد المطلوبة.

١٠,٦ آلاف يورو

التدريب

٤٩٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٧,٩ ألف يورو (٢٩٢,٦ في المئة)، وهو سيُستخدم لتلبية الاحتياجات إلى التدريب التي تخص موظفي اللغات على وجه التحديد والتي لا يمكن أن يسدها قسم الموارد البشرية. ويُرتقب أن يشهد عام ٢٠١٦ المشاركة في المدرسة الصيفية الدولية المعنية بالمصطلحات، وتنظيم دورة تدريب على القراءة السريعة وحلقة عمل معنية بالمراجعة خاصة بالمترجمين والمراجعين.

الخبراء الاستشاريون

١٥,٩ ألف يورو

٤٩٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٨ ألف يورو (٥,٣ في المئة)، نتيجة لارتفاع المعدل المطبق على أتعاب الخبراء، وهو يلزم لتوفير خبرة خارجية ومساعدة مشورية بشأن لغات الحالات/القضايا التي لا تتوفر فيما يخصها موارد أو مهارات داخلية. ومنذ عام ٢٠٠٤ تنظّم أفرقة خبراء في لغات معيّنة يجب تطوير المصطلحات القانونية والقضائية فيما يخصها لكي تُستعمل خلال أنشطة التحقيق والمقاضاة وخلال المحاكمات.

اللوازم والمواد

١٨,٢ ألف يورو

٥٠٠- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتماشياً مع النهج القائم على إعداد ميزانية صفرية النمو فما من نمو اسمي وذلك بالرغم من ارتفاع النفقات المترتبة على الاشتراكات وأسعار المواد المرجعية (بسبب التضخم المالي). وتلزم موارد لسد تكاليف اشتراكات في منشورات يُرجع إليها إلكترونياً على شبكة الإنترنت وتكاليف اشتراكات المكتبة واقتناء قواميس ومواد مرجعية محدّثة (بنسخ إلكترونية ونسخ ورقية) بلغتي العمل وباللغات الرسمية وبلغات الحالات والقضايا من أجل المختصين العاملين في مجال اللغات.

الجدول ٦٩: البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات اللغوية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٢ ٢٦٤,١	٢ ٦٨٢,٩	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٣٣٤,٤	٧,٩
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢ ٢٦٤,١	٢ ٦٨٢,٩	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	٤ ٩٤٧,٠	-٨,٠	-١,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤ ٥٢٨,٢	٥ ٣٦٥,٨	٩ ٨٩٤,٠	٩ ٨٩٤,٠	٩ ٨٩٤,٠	٩ ٨٩٤,٠	٩ ٨٩٤,٠	٩ ٨٩٤,٠	٩ ٨٩٤,٠	٣٢٦,٤	٦,٨
المساعدة المؤقتة العامة	٤,٩	٣١٠,٥	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٣١٥,٤	٢٠٦,٦	٥٣,٦
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	١٩٤,٦	١٦١,٧	٣٥٦,٣	٣٥٦,٣	٣٥٦,٣	٣٥٦,٣	٣٥٦,٣	٣٥٦,٣	٣٥٦,٣	١٦١,٥	٣٣,٨
العمل الإضافي	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١		
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٩٩,٦	٤٧٢,٢	٦٧١,٨	٦٧١,٨	٦٧١,٨	٦٧١,٨	٦٧١,٨	٦٧١,٨	٦٧١,٨	٣٦٨,١	٤٢,٦
السفر	٤,٥	٨٦,٦	٩١,١	٩١,١	٩١,١	٩١,١	٩١,١	٩١,١	٩١,١	٣٧,٤	٣٣,٥
الضيافة	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨		
الخدمات التعاقدية	٦١,١	٥٩,١	١٢٠,٢	١٢٠,٢	١٢٠,٢	١٢٠,٢	١٢٠,٢	١٢٠,٢	١٢٠,٢	١٢٥,٦	١,٨
التدريب	٠,٧	٦,٨	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٩	٢٩٢,٦
الخبراء الاستشاريون	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٥,٩	٥,٣
النفقات التشغيلية العامة	٨,٥	٥,٥	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٨,٢	١٨,٢
اللوازم والمواد	٨,٥	٥,٥	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	٩,٥	٨,٧
الأثاث والعتاد	٨,٥	٥,٥	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	٩,٥	٨,٧
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٧٤,٨	١٦٩,٣	٢٤٤,١	٢٤٤,١	٢٤٤,١	٢٤٤,١	٢٤٤,١	٢٤٤,١	٢٤٤,١	٤٨,٣	١٧,٨
المجموع	٢ ٥٣٨,٥	٣ ٣٢٤,٤	٥ ٨٦٢,٩	٥ ٨٦٢,٩	٥ ٨٦٢,٩	٥ ٨٦٢,٩	٥ ٨٦٢,٩	٥ ٨٦٢,٩	٥ ٨٦٢,٩	٧٤٢,٨	١٢,٥

الجدول ٧٠: البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات اللغوية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات اللغوية العامة		
											خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع
الملاك الأساسي					١	٧	٧	١		١٦	٤	٤	٢٠
الملاك المتصل بالحالات القائمة					٦	١٢	٧			٢٥	٣	٤	٢٩
المجموع الفرعي					٧	١٩	١٤	١		٤١	٧	٨	٤٩
الوظائف الجديدة/المحوالة													
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات القائمة													
المجموع الفرعي													
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات القائمة													
المجموع الفرعي													
المجموع					١	١٣	١٩	٨		٤١	٧	٨	٤٩

(هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم

المقدمة

٥٠١- إن قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم هو القسم المتخصص ضمن قلم المحكمة، المنصوص عليه في البند ٨٦(٩) من لائحة المحكمة، المكلف بمساعدة المجني عليهم في المشاركة في مختلف مراحل الإجراءات وجبر الأضرار وفقاً لنصوص منها القواعد ١٦ و ٨٩ حتى ٩٦ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ويقوم هذا القسم بعمليات في الميدان لتمكين المجني عليهم من تقديم طلباتهم بغية تمثيلهم القانوني ومشاركتهم في الإجراءات فعلياً، وبعمليات في مقر المحكمة لتدبر طلبات المشاركة وجبر الأضرار وسائر الوثائق ذات الصلة المتلقاة من المجني عليهم وإحالتها إلى الجهات المنخرطة في الإجراءات ذات الصلة، ولمساعدة الدوائر من خلال تحليل الطلبات وفقاً للمعايير المحددة قضائياً وتقديم تقارير بشأنها. كما يتولى هذا القسم المسؤولية عن توفير بيانات وتقارير وإحصائيات دقيقة متعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ضمن المحكمة وخارجها.

موارد الميزانية ١ ٥٩٨,٤ ألف يورو

٥٠٢- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٨٧,٢ ألف يورو (١٩,٥ في المئة).

الموارد من الموظفين ١ ٣٤٨,٩ ألف يورو

٥٠٣- يتألف ملاك قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم من ١٦ وظيفة ثابتة ولا يضم أي وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ولكن لم يخضع هذا القسم للتدارس النيوي في إطار مشروع المراجعة المسماة *ReVision* فإن جدول العاملين فيه قد شُذِّب وعُدِّل لكي يجسد الواقع.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ٣٤٨,٩ ألف يورو

٥٠٤- يدير قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم رئيسه (من الرتبة ف-٤)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-٦)، ومسير معني بالوثائق وقواعد البيانات (من الرتبة ف-١).

٥٠٥- ويتألف ملاك العاملين في وحدة الشؤون القانونية من منسق قانوني (من الرتبة ف-٣)، وخمسة موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-٢).

٥٠٦- ويتألف ملاك العاملين في وحدة تجهيز البيانات من مدير معني بطلبات المجني عليهم (من الرتبة ف-٢) وأربعة مساعدين معنيين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-٤).

٥٠٧- ويتألف ملاك العاملين في وحدة شؤون العمل الميداني من منسق للعمل الميداني (من الرتبة ف-٣) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-٥).

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٢٤٩,٥ ألف يورو

٥٠٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٥,٠ ألف يورو (٢٢,٠ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر

١٤٤,٧ ألف يورو

٥٠٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٥,٠ ألف يورو (٢٠,٩ في المئة). ويرتبط جميع الموارد المطلوبة ارتباطاً مباشراً بأنشطة ميدانية يتعين الاضطلاع بها لتيسير ودعم مشاركة المحني عليهم في الإجراءات أو أنشطة المحكمة في مجال جبر الأضرار، التي تستتبع سفر موظفين من أماكن عملهم الميداني إلى الأماكن التي تتجمع فيها جماعات المحني عليهم، و/أو السفر بين لاهاي والميدان. وتعزى الزيادة إلى جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين وإمكان الإعداد للمحاكمة فيها، التي تستلزم من القسم انخراطاً مكثفاً بالنظر إلى نطاقها وحساسيتها.

الخدمات التعاقدية

١٧,٥ ألف يورو

٥١٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠,٠ ألف يورو (٢٩,٦ في المئة) تعزى إلى قضية أنغوين. وتلزم الموارد المعنية من أجل: (أ) طباعة خارجية (طباعة استمارات طلب المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات وجبر أضرارهم وكتيبات إيضاحية ومواد خاصة بالمحني عليهم)؛ (ب) تطوير قاعدة البيانات (تحسين وتكييف نظم قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم المستخدمة لحفظ الوثائق وتتبعها وتجهيزها، ولتلبية المتطلبات الجديدة المتأتية عن قرارات الدوائر)؛ (ج) سائر الخدمات التعاقدية (الأنشطة الميدانية المضطلع بها لتيسير مشاركة المحني عليهم/جبر أضرارهم من قبيل اللقاءات بالمحني عليهم واللقاءات بالوسطاء من أجل الانتقاء والتدريب والمراقبة والدعم). وتندرج الزيادة في إطار البند الأخير الذكر بسبب الأنشطة الميدانية المرتبطة باعتماد التهم في قضية أنغوين وإمكان الإعداد للمحاكمة فيها، ما يستلزم من القسم انخراطاً مكثفاً بالنظر إلى نطاق هذه القضية وحساسيتها.

التدريب

٤,٣ آلاف يورو

٥١١- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم من أجل: (أ) احتياز برنامجات Excel وغيرها من الأدوات من أجل الموظفين العاملين على قاعدة البيانات بغية تحسين المهارات والنجاحة في تجميع البيانات واستخراجها وإعداد الإحصائيات؛ (ب) تدريب موظفين على التفاعل مع المحني عليهم والوسطاء في بيئات بالغة الحساسية وتستلزم تدريباً مستمراً ودعمًا من خبراء مؤهلين لتمكينهم من تدبر التفاعل المعني على نحو ينهض برفاههم ورفاه المحني عليهم ويؤتفادى به تضررهم والإضرار بالمحني عليهم.

الخبراء الاستشاريون

١٠,٠ آلاف يورو

٥١٢- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتلزم الاعتمادات المعنية لاستئجار خدمات خبراء محليين يعد بياناً بأوضاع المحني عليهم، ما يمثل خطوة أولى ضرورية لتنظيم مشاركة المحني عليهم أو جبر أضرارهم؛ والإتيان بخبرة تخصصية

خارجية لتدريب الموظفين الذين يتفاعلون على نحو منتظم مع المجني عليهم، وتقديم الدعم إلى هؤلاء الموظفين بحيث يُكثّر رفاههم ورفاه المجني عليهم.

٠, ٣ آلاف يورو

اللوازم والمواد

٥١٣- لا تغيير في المبلغ المطلوب وهو يلزم من أجل: (أ) شراء بنود لصون أمن تخزين و/أو نقل الوثائق السرية بين الميدان ولاهاي، مثل المغلفات اللدائنية المحكمة الختم؛ (ب) شراء بنود من قبيل لبادة تحبير الإبهام لتمكين المجني عليهم من تقديم طلباتهم (تمكين المجني عليهم الذين لا يستطيعون أن يمهروا الطلبات بالتوقيع بأسمائهم من مهرها ببصمة إبهامهم) ومعدات تلزم لتوفير نسخ من الوثائق الداعمة (طابعات محمولة، وكامرات، وآلات استنساخ إلكتروني، وغير ذلك، لإتاحة استنساخ الوثائق الداعمة)؛ (ج) تجهيز وسطاء منتقن بأدوات من قبيل وحدات الذاكرة المصونة الأمان (وحدات USB) ومغلفات قابلة للختم تتيح لهم صون أمن الوثائق والمعلومات السرية والقيام بأنشطتهم على نحو سالم، وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها، تفادياً لتعرض المجني عليهم والوسطاء الذين يتعاملون مع المحكمة للخطر.

الجدول ٧١: البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٦٤٢,٩	٤٢٦,٣	١٠٦٩,٢	١٠٦٩,٢	١٠٦٩,٢	٧٦٤,٤	١٨٩,٥	٩٥٣,٩	٤١٢,٩	٩٥٨,٧	٤,٨
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٦٤٢,٩	٤٢٦,٣	١٠٦٩,٢	١٠٦٩,٢	١٠٦٩,٢	٦٦,٠	١٩٧,٥	٢٦٣,٥	١٣٠,١	٣٩٠,٢	٤٨,١
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٢٨٥,٨	٨٥٢,٦	٢١٣٨,٤	٢١٣٨,٤	٢١٣٨,٤	٨٣٠,٤	٣٨٦,٠	١٢١٧,٤	٥٤٣,٠	١٣٤٨,٩	١٠,٨
المساعدة المؤقتة العامة	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٥٦٣,٧	٥٦٣,٧	٥٦٣,٧	٥٦٣,٧	-٥٦٣,٧	-١٠٠,٠
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات											
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٥٦٣,٧	٥٦٣,٧	٥٦٣,٧	٥٦٣,٧	-٥٦٣,٧	-١٠٠,٠
السفر	١٢٣,٦	١٢٣,٦	١٢٣,٦	١٢٣,٦	١٢٣,٦	١١٩,٧	١١٩,٧	١١٩,٧	١١٩,٧	١٤٤,٧	٢٠,٩
الضيافة	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠
الخدمات التعاقدية	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠
التدريب	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠
الخبراء الاستشاريون	٦١,٢	٤,٣	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٠,٠
النفقات التشغيلية العامة	٦١,٢	٤,٣	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	٠,٠
اللوازم والمواد	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٠
الأثاث والعتاد	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٠
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	٦٥,٢	١٨٣,٢	٢٤٨,٤	٢٤٨,٤	٢٤٨,٤	٢٤٨,٤	٢٠٤,٥	٢٠٤,٥	١١,٥	٢٣٨,٠	٢٣,٠
بالمعاملين	٦٥,٢	١٨٣,٢	٢٤٨,٤	٢٤٨,٤	٢٤٨,٤	٢٤٨,٤	٢٠٤,٥	٢٠٤,٥	١١,٥	٢٣٨,٠	٢٣,٠
المجموع	٧٠٨,١	١٠١١,٥	١٧١٩,٦	١٧١٩,٦	١٧١٩,٦	٨٣٠,٤	١١٥٥,٢	١٩٨٥,٦	٥٥٤,٥	١٠٤٣,٩	-١٩,٥

الجدول ٧٢: البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	ملاك أساسي	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	الملاك الأساسي	الملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	الملاك الأساسي	الملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
										١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٤	٢	٢	٢	٢
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٦	٤	٤	٤	٤
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
الملاك المتصل بالحالات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠	٦	٦	٦	٦

(و) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

المقدمة

٥١٤- يتولى قسم دعم المحامين التنظيم المركزي لكل المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين، وتنسيق هذه المساعدة. وهو يعمل في قلم المحكمة بمثابة المنسق فيما يخص مكتبي المحامي العمومي، اللذين لا يتبعان لقلم المحكمة إلا فيما يتعلق بالأغراض الإدارية، ويقدم أيضاً مساعدة إمدادية وإدارية. كما يتدبر هذا القسم برنامج المحكمة الخاص بالمساعدة القانونية التي تقدم للمعوزين من المدعى عليهم والمجنى عليهم، ويهتم بجميع المخصصات لأنشطة الأجهزة التأديبية في المحكمة.

موارد الميزانية ٢٧٨,٤ ألف يورو

٥١٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣ ١٨٠,٠ ألف يورو (٦٢,٤ في المئة).

الموارد من الموظفين ١ ١٢٨,٩ ألف يورو

٥١٦- يتألف ملاك العاملين في القسم من عشر وظائف ثابتة ووظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٩٣٤,١ ألف يورو

٥١٧- يتولى إدارة القسم رئيسه (من الرتبة ف-٥) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). ويضم ملاكه أيضاً محققاً مالياً (من الرتبة ف-٤) ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-رأ) للأجهزة التأديبية المعنية بالمحامين. وينقسم هذا القسم إلى وحدتين: وحدة المساعدة القانونية ووحدة مساعدة المحامين.

٥١٨- ويتألف ملاك العاملين في وحدة المساعدة القانونية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، واختصاصي لمراقبة صندوق المساعدة القانونية (من الرتبة ف-٢) يتناول مسائل الدفاع؛ وموظف مساعد معني بالمساعدة القانونية (من الرتبة ف-١)، يتناول مسائل المجني عليهم؛ ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٥١٩- ويرأس وحدة مساعدة المحامين موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ١٩٤,٨ ألف يورو

٥٢٠- تُطلب وظيفتا المساعدة المؤقتة العامة بغية التقيد بالتوصيات الواردة في القرار بشأن المساعدة القانونية الذي أعده مكتب المراجعة الداخلية، وتبعات المراجعة المسماة ReVision على المساعدة التقنية (الحاسوبية) للمتفيعين الخارجيين (أعضاء الأفرقة القانونية).

٥٢١- منسق لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المقدمة للمحامين الخارجيين (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تعتبر هذه الوظيفة تبعة مباشرة لإعادة تخصيص الوظائف المتصلة بالمحكمة الإلكترونية

بنقلها من قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى قسم تدبير الأعمال القضائية. ولما كان الحرص على صون نزاهة الأفرقة القانونية الخارجية يحول دون تقديم قسم تدبير الأعمال القضائية المساعدة إليها فإنه تعين ضم الوظائف المعنية إلى قسم دعم المحامين.

٥٢٢- مساعد معني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). أوصي بهذه الوظيفة في التقرير بشأن المساعدة القانونية الذي أعده مكتب المراجعة الداخلية وقُدّم في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧ ١٤٩,٥ ألف يورو

٥٢٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩,٩ ٢ ٩٠٥ آلاف يورو (٦٨,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، وتكاليف محامي الدفاع، وتكاليف محامي الجني عليهم، والنفقات التشغيلية العامة.

السفر ٦٧,٥ ألف يورو

٥٢٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦,٦ ٤٣ ألف يورو (١٨٢,٥ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف أسفار يقوم بها أعضاء الأجهزة التأديبية للمشاركة في ثلاث جلسات، واستدامة الصلات مع رابطات القانونيين (مهمة في أوروبا، ومهمتان في بلدين من بلدان الحالات)، وللأغراض التحقيقية.

الخبراء الاستشاريون ٢٠,٠ ألف يورو

٥٢٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٠ ٢٠ ألف يورو (١٠٠ في المئة)، ناجمة عن احتياج المحكمة إلى بدء العمل على مراجعة سياسة المساعدة القانونية توجيهاً للانتهاء من قضية لويينغا. وسيتمد قلم المحكمة على قانونيين من نظامين قانونيين مختلفين للمساعدة في تقييم هذه السياسة واقتراح تعديلات لها لإتاحة تحسين نظام المساعدة القانونية.

محامو الدفاع ٤ ١٨١,٥ ألف يورو

٥٢٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٩,٩ ٥٢٥ ألف يورو (١٠٧,٠٢ في المئة)، متأتية عن تطبيق نظام المساعدة القانونية الخاص بالمحكمة، كما أقرّ في عام ٢٠١٢، على الافتراضات التي تقوم عليها ميزانية عام ٢٠١٦. وهُيئ لمبلغ إضافي لسد تكاليف المحامين المناوئين والمحامين المخصوصين، الذين عينهم رئيس قلم المحكمة ودوائرها، على الترتيب، وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة.

محامو الجني عليهم ٢ ١٧٨,٥ ألف يورو

٥٢٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٤ ٣١٦ ألف يورو (١٧,٠ في المئة)، متأتية عن تطبيق نظام المساعدة القانونية الخاص بالمحكمة، كما أقرّ في عام ٢٠١٢، على الافتراضات التي تقوم عليها ميزانية عام ٢٠١٦. وقد حُصص مبلغ إضافي لدفع تكاليف التمثيل القانوني في المرحلة الاستهلالية من مراحل الحالات على أساس الافتراضات التي قدّمها قسم مشاركة الجني عليهم وجبر أضرارهم.

النفقات التشغيلية العامة

٢,٠ ألف يورو

٥٢٨- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف الاشتراك في قاعدة البيانات التحقيقية.

الجدول ٧٣: البرنامج الفرعي ٣١٩٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم دعم المحامين ٣١٩٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ للعثمات (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتعادل إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٣٧٢,٥	٣٤٨,٤	٣٧٢,٥	٤٤٥,٤	٢١١,٤	٦٥٦,٨	٤٥٦,٤	٢١٧,٦	٦٧٤,٠	١٧,٢	٢,٦
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٣٧٢,٥	٣٤٨,٤	٣٧٢,٥	١٣٢,٠	٦٦,٠	١٩٨,٠	١٩٥,١	٦٥,٠	٢٦٠,١	٦٢,١	٣١,٤
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٧٢,٥	٣٤٨,٤	٣٧٢,٥	٥٧٧,٤	٢٧٧,٤	٨٥٤,٨	٦٥١,٥	٢٨٢,٦	٩٣٤,١	٧٩,٣	٩,٣
المساعدة المؤقتة العامة	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦						١٩٤,٨	١٩٤,٨	١٩٤,٨
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات											
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦						١٩٤,٨	١٩٤,٨	١٩٤,٨
السفر	٣,٣	٧,٠	١٠,٣	١٩,٣	٤,٦	٢٣,٩	١,٧	٦٥,٨	٦٧,٥	٤٣,٦	١٨٢,٥
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠								
التدريب											
الخبراء الاستشاريون	٣١,١	٣١,١	٣١,١	٣١,١			٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
مهام الدفاع	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٣ ٥٧٧,٦	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٤ ٨٨١,٥	٤ ٨٨١,٥	٤ ٨٨١,٥	٢ ٥٢٥,٩	١٠٧,٢
مهام المحي عليهم	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	٢ ١٧٨,٥	٢ ١٧٨,٥	٣ ١٦,٤	١٧,٠
النفقات التشغيلية العامة	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠		
اللوازم والمواد	٢,٧	٢,٧	٢,٧								
الأثاث والمعدات											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	٣,٦	٤ ٧٦٨,٩	٤ ٧٦٨,٩	٢ ١,٣	٤ ٢٢٢,٣	٤ ٢٢٢,٣	٤ ٢٤٣,٦	٢ ١,٧	٧ ١٢٧,٨	٧ ١٤٩,٥	٦٨,٥
المجموع	٣٧٦,١	٥ ١٣٠,٩	٥ ٥٠٧,٠	٥٩٨,٧	٦ ١٢٥,٤	٦ ١٢٥,٤	٤ ٤٩٩,٧	٥ ٠٩٨,٤	٨ ٢٧٨,٤	٣ ١٨٠,٠	٦٢,٤

الجدول ٧٤: البرنامج الفرعي ٣١٩٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم دعم المحامين	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع	
الملاك الأساسي					١	١				٤	٢	٢	٦
الوظائف القائمة						١				٢	١	١	٤
المجموع الفرعي					١	٢				٦	٣	٣	١٠
الوظائف الجديدة/المؤقتة												١	١
المجموع الفرعي												١	١
الوظائف القائمة													
الوظائف القائمة													
المجموع الفرعي													
المجموع					١	٢				٦	٤	٤	١٠

(ز) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع

المقدمة

٥٢٩- إن مكتب المحامي العمومي للدفاع يمثل جميع المشتبه فيهم والمتهمين في المراحل الأولية من القضايا المعنية ويحمي حقوقهم ويعمل من أجلها، وتدعوه الدوائر من حين إلى آخر إلى المثول أمام المحكمة أو إلى إعداد العمل فيما يخص حالة معيّنة أو مشتبهاً فيه معيّناً. وفي الوقت نفسه يساعد هذا المكتب أفرقة الدفاع في التقصي القانوني وتدبّر القضايا، ساهراً على تمكنهم من التقيد بالآجال القضائية والتركيز على المسائل القانونية ذات الصلة. ويصون مكتب المحامي العمومي للدفاع الذاكرة المؤسسية للمحكمة فيما يتعلق بالدفاع ويتدبر مجمّع مذكرات وكتيبات وقواعد بيانات من أجل الرجوع السريع إليها فيما يتعلق بالمسائل الهامة فيما يخص الدفاع، إسهاماً في تحقيق التكافؤ في الوسائل بين الدفاع والادعاء. ثم إن مكتب المحامي العمومي للدفاع يقدم للأفرقة العاملة الداخلية وللشركاء الخارجيين وجهة نظر الدفاع بشأن المسائل القانونية.

موارد الميزانية ٦٦٦,٦ ألف يورو

٥٣٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٣٢,٦ ألف يورو (٢٤,٨ في المئة) تعزى إلى إضافة موظف قانوني في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٣).

الموارد من الموظفين ٦٤١,١ ألف يورو

٥٣١- يتألف ملاك مكتب المحامي العمومي للدفاع من خمس وظائف ثابتة. ويطلب هذا المكتب وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٥٢١,٥ ألف يورو

٥٣٢- محام رئيسي (من الرتبة ف-٥) يؤدي الواجبات المتصلة بالمهام الرئيسية المنوطة بمكتب المحامي العمومي للدفاع كما تحدّد في البند ٧٧ من لائحة المحكمة، بما في ذلك تمثيل المشتبه فيهم والمتهمين تمثيلاً مباشراً عندما تدعوه المحكمة إلى القيام بذلك؛ ويتولى إدارة المكتب بحمله، بما فيها المساعدة القانونية للأفرقة؛ ويمثل الدفاع داخلياً وخارجياً. ومساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) يساعد المحامي الرئيسي مساعدة مباشرة فيما يتعلق بالمهمة الأساسية (بما في ذلك إعداد نصوص العرائض، وإعداد تقارير عن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، وتقديم المساعدة خلال الاجتماعات، والارتباط بسائر الأجهزة والأقسام)، ويقوم بالتقصي القانوني التقني مساعدةً لأفرقة الدفاع.

٥٣٣- مستشار قانوني/محام (من الرتبة ف-٤)، يعمل تحت إشراف المحامي الرئيسي، ويتدبر الكتيبات ومشاريع البحث الجاري؛ ويعد نصوص العرائض القانونية ويمثل أمام المحكمة عندما تطلب منه ذلك؛ ويؤدي مهمات إدارية و/أو متعلقة بالسياسات مع المحامي الرئيسي أو بالنيابة عنه إذا تعذر عليه أداؤها. ومحام معاون (من الرتبة ف-٢) يُجري بحثاً قانونياً لمساعدة أفرقة الدفاع ويساعد في الاضطلاع بمهام المكتب المتصلة بالسياسات تنفيذاً لدوره

المتمثل في السهر على تكافؤ الوسائل فيما يخص الدفاع (بما في ذلك المشاركة في بعض أفرقة العمل). ومنظّم ملفات (من الرتبة ف-١) ينظم بيانات المكتب بغية التكفل بنجاعة سيرورات التقصي، ويُجري البحث القانوني فيما يتعلق بطلبات الدفاع، ويساعد أفرقة الدفاع في تنظيم الملفات (بما في ذلك التدريب على البرامجيات التي تستخدمها المحكمة والمساعدة في شؤون الكشف عن المعلومات).

المساعدة المؤقتة العامة

١١٩,٦ ألف يورو

٥٣٤- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). بالنظر إلى عبء العمل المتأني عن تزايد عدد القضايا، ولا سيّما في المرحلة الابتدائية (أربع قضايا بلغت مرحلة المحاكمة تتولاها عشرة أفرقة دفاع منفصلة)، يُتوقع على أساس عبء العمل المزيد الحالي أن موارد مكتب المحامي العمومي للدفاع ستظل غير كافية لتقديم المساعدة الآتية إلى الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية أو للاستجابة إلى الطلبات إلا على حساب تحديث المصادر اليدوي والعام الذي سيشهد بسبب ذلك حالات تأخير كبير. وسيجري الموظف القانوني البحث القانوني، بالتعاون مع المحامي المعاون (من الرتبة ف-٢)، وسيعد كتيبات لمساعدة أفرقة الدفاع، وسينفذ المهام المتعلقة بالسياسات عند اللزوم. كما سيساعد شاغل هذه الوظيفة المستشار/الوكيل القانوني (من الرتبة ف-٤) في المهام التدريبية بالإشراف على نتائج عمل مكتب المحامي العمومي للدفاع والاضطلاع بالمهام المتأني عن طلبات الدوائر.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٢٥,٥ ألف يورو

٥٣٥- تشهد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين زيادة مقدارها ٢,٩ ألف يورو (١٣,٠ في المئة). وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب.

السفر

٣,٠ آلاف يورو

٥٣٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٤ ألف يورو (١٦,٥ في المئة). وتلزم الموارد المطلوبة ليتسنى لموظفي مكتب المحامي العمومي للدفاع السفر لأداء مهامهم التمثيلية إثر التعيينات بموجب المادة ٥٦ والقاعدة ٤٧(٢)، وهي ستتيح إجراء تمارين تدريبية ميدانية؛ وستمكن من المشاركة في مؤتمرات رئيسية معنية بحقوق الدفاع أمام المحكمة.

الخدمات التعاقدية

٢٠,٠ ألف يورو

٥٣٧- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف حلقات تدارس تدريبية خاصة بالدفاع تنظّم بالتشارك مع أقسام أخرى في البلدان المتأثرة لمن يمكن أن يصبحوا محامين/محامين مناوبين.

التدريب

٢,٥ ألف يورو

٥٣٨- تُضمن بالتدريب المطلوب فعالية استخدام الموارد المحدودة المتاحة لمكتب المحامي العمومي للدفاع. ويتبادل المكتب الخبرة المعنية مع جميع الأفرقة وبمضي في سعيه لمساعدة المحكمة بتوفير التدريب لأفرقة الدفاع.

الجدول ٧٥: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			٣٧٤٠ مكتب المحامي العمومي للدفاع	
%	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية		
٢,٥	١١,١	٤٥٦,٥	٣٠٥,٣	١٥١,٢	٤٤٥,٤	٢٩٨,٢	١٤٧,٢	٣٩٥,١	٣٩٥,١	١٧٧,٤	٢١٧,٧	الموظفون من الفئة الفنية
-١,٥	-١,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠						الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢,٠	١٠,١	٥٢١,٥	٣٠٥,٣	٢١٦,٢	٥١١,٤	٢٩٨,٢	٢١٣,٢	٣٩٥,١	٣٩٥,١	١٧٧,٤	٢١٧,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦					٥١,٠	٥١,٠		٥١,٠	المساعدة للوقت العامة
												المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات
												العمل الإضافي
	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦					٥١,٠	٥١,٠		٥١,٠	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
١٦,٥	٠,٤	٣,٠	١,٨	١,٢	٢,٦	٢,٦	٦,٩	٦,٩	٦,٩		٦,٩	السفر
		٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠		٩,٧	٩,٧	٩,٧		الخدمات التعاقدية
	٢,٥	٢,٥	٢,٥									التدريب
												الخبراء الاستشاريون
												النفقات التشغيلية العامة
												الزواجر والمواد
												الأثاث والعتاد
١٣,٠	٢,٩	٢٥,٥	٢٤,٣	١,٢	٢٢,٦	٢٠,٠	٢,٦	١٦,٦	١٦,٦	٩,٧	٦,٩	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٢٤,٨	١٣٢,٦	٦٦٦,٦	٤٤٩,٢	٢١٧,٤	٥٣٤,٠	٣١٨,٢	٢١٥,٨	٤٦٢,٧	٤٦٢,٧	١٨٧,١	٢٧٥,٦	المجموع

الجدول ٧٦: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات الموظفين العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ-ع-رأ	خ-ع-رر	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	مكتب المحامي العمومي للدفاع
٢	١	١						١					الملاك الأساسي
٣				٣	١	١		١					الملاك المتصل بالحالات
٥	١	١		٤	١	١		١					المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
٥	١	١		٤	١	١		١					المجموع

(ح) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم

المقدمة

٥٣٩- إن مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يساعد المجني عليهم على إسماع صوتهم في الإجراءات المعقودة أمام المحكمة ويوفر تمثيلهم القانوني العالي درجة الجودة، ويقوم بدعم المحامين الخارجيين ومساعدتهم، ويمثل أمام دوائر المحكمة فيما يتعلق بمسائل محددة الطابع. كما إنه يشحذ الوعي بحقوق المجني عليهم في الإجراءات الجنائية الدولية.

٥٤٠- وبحلول أيار/مايو ٢٠١٥ كان مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم قد عُيِّن بصفته الممثل القانوني لزهراء ٣٠٠ ٥ مجني عليه في شتى الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة. كما إن هذا المكتب يمثّل مصالح المجني عليهم الذين تواصلوا مع المحكمة في جميع دعاوى المقبولية بموجب المادة ١٩ من نظام روما الأساسي، وفي الإجراءات المتصلة بالمادة ٥٣ منه. ويقدم هذا المكتب الدعم والمساعدة للممثلين القانونيين الخارجيين في جميع الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة من خلال إسدائه المشورة القانونية وقيامه بأعمال التقصي.

١ ٧٨٩,١ ألف يورو

موارد الميزانية

٥٤١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٦٤,١ ألف يورو (١٧,٣ في المئة)، يعزى معظمها إلى الموظف القانوني الجديد المعني بالعمل الميداني، وإلى كون مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يمثّل المجني عليهم في مرحلة الإجراءات الابتدائية، التي يُحتاج خلالها إلى المزيد من الموارد، وفي مختلف الدعاوى في مرحلة الإجراءات التمهيدية ومرحلتها المتعلقة بجبر الأضرار.

١ ٣٣٤,٨ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٥٤٢- يتألف ملاك العاملين حالياً في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم من ١٢ موظفاً. ويُطلب استمرار توفير وظيفة فيه من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١ ٢٣٧,٤ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٤٣- يُخصّص الموظفون للعمل في الوقت نفسه على أكثر من حالة/قضية ويمكن أن يشكّلوا أفرقة تتابع الإجراءات (بما فيها جلسات المحكمة)، بحسب المهام المسندة إليهم.

٥٤٤- إن ملاك العاملين في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يتألف من محام رئيسي (من الرتبة ف-٥)، ومحامين (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة قانونيين (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة قانونيين معاونين (من الرتبة ف-٢)، ومنظّمين للملفات (من الرتبة ف-١)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر).

١ ٩٧,٤ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٥٤٥- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦٣,٤ ألف يورو (٣٩,٤ في المئة).

٥٤٦- موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن موظفي هذا المكتب الحاليين منتدبون بالفعل للعمل على مختلف القضايا في مرحلة الإجراءات الابتدائية، ويظل أحدهم منتدباً بصورة دائمة للعمل مع الممثل القانوني المشترك الذي عُيِّن في قضية روتو و سُنَّغ التي بلغت الإجراءات فيها أيضاً المرحلة الابتدائية. ووفقاً للممارسة السابقة للدوائر يُتوقع أن يعيّن هذا المكتب ليتولّى التمثيل في المرحلة التمهيدية من مراحل الإجراءات في قضية أنغوين. ويضاف إلى ذلك أنه يساعد الممثلين القانونيين الخارجيين في مختلف الحالات والقضايا ويُعهد إليه بتقديم تقارير إلى الدائرة بالنيابة عن الطالبين وفقاً للبند ٨١ من لائحة المحكمة. وعليه فإن الموظف الإضافي يلزم لتمكين هذا المكتب من أداء كل مهامه.

الموارد غير المتصلة بالعمالين ٤٥٤,٣ ألف يورو

٥٤٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠٩,٤ آلاف يورو (٣١,٧ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعمالين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والنفقات التشغيلية العامة.

٥٤٨- لقد بينت الممارسة أن المساعدة التي يقدمها موظف قانوني في الميدان تمثل أمراً أساسياً لاستدامة الصلة مع من يجري تمثيلهم من المحني عليهم وإطلاعهم المستمر على أحدث المستجدات، والاطلاع على آرائهم وشواغلهم، وجمع الأدلة. وقد بينت الدوائر باستمرار، عند تعيينها محامياً من مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم لتمثيل المحني عليهم، أنه سيحظى بمساعدة من موظف قانوني في الميدان. وقد أوصى قلم المحكمة نفسه الدوائر المعنية بالاستمرار في تطبيق نفس نظام التمثيل القانوني للمحني عليهم في المرحلة الابتدائية. فاضطلاع محامي مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم بالتمثيل القانوني يقلص الموارد اللازمة في إطار ميزانية المساعدة القانونية.

٥٤٩- ومن الضروري استمرار خدمات الموظفين القانونيين العاملين حالياً في الميدان في قضية أنغوين و اثليه غوديه وقضية بوسكو أنتاغندا. كما يلزم موظف قانوني جديد في الحالة في أوغندا. وقد حُسبت التكاليف على أساس عقد الخبير الاستشاري الحالي.

السفر ١٢٣,٤ ألف يورو

٥٥٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٦,٩ ألف يورو (٢٧,٩ في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى أن تقدم السيد أنغوين إلى المحكمة جعل من الضروري أن يقابل المحامون المعيّنون المحني عليهم الذين يمثلونهم في أوغندا، وإلى أنه يلزم المزيد من الموارد لمقابلة المحني عليهم في القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية من مراحل الإجراءات، بما في ذلك تمييز المحني عليهم الذين يمكن أن يمثلوا أمام المحكمة بصفتهم شهوداً أو بصفتهم الشخصية، وجمع ما قد يوجد من أدلة.

٥٥١- فالأسفار في مهام ميدانية أمر أساسي فيما يخص اضطلاع هذا المكتب بالمهام المنوطة به. وتتسم اللقاءات الوجيهة مع المحني عليهم بأهمية حيوية في تقديم المساعدة والدعم إليهم وتمثيلهم على نحو مجد خلال جميع مراحل الإجراءات.

الخدمات التعاقدية

٥٠,٠ ألف يورو

٥٥٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٥,٠ ألف يورو (٤٢,٩ في المئة)، وهو يلزم لنقل المحني عليهم من أماكن إقامتهم إلى مكان آمنٍ يقابلهم فيه محاموهم. وتعزى هذه الزيادة إلى أن تقدم السيد أنغوين إلى المحكمة جعل من الضروري أن يقابل المحامون المعيّنون المحني عليهم الذين يمثلونهم في أوغندا، وإلى أنه يلزم المزيد من الموارد لمقابلة المحني عليهم في القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية من مراحل الإجراءات، بما في ذلك تمييز المحني عليهم الذين يمكن أن يمثلوا أمام المحكمة بصفتهم شهوداً أو بصفتهم الشخصية، وجمع ما قد يوجد من أدلة.

الخبراء الاستشاريون

٢٦٩,٩ ألف يورو

٥٥٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦٧,٥ ألف يورو (٣٣,٣ في المئة). ووفقاً لقرارات الدوائر بشأن التمثيل القانوني للمحني عليهم يعمل ثلاثة موظفين من الفريق القانوني المقيم في لاهاي الممول باعتمادات تخصّص في إطار البند "الخبراء الاستشاريون" في بلدان الحالات المعنية: واحد في كوت ديفوار فيما يخص قضية لوران أنغيبو و اثليه غوديه واثان في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يخص قضية بوسكو أنتاغندا. وتعزى الزيادة المعنية إلى قيام محامين من مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم بتمثيل المحني عليهم في الإجراءات في الحالة في أوغندا، ويُرجّح أن يعيّن هذا المكتب للاضطلاع بالتمثيل القانوني في الإجراءات التمهيدية في قضية أنغوين، ما يستلزم موظفاً قانونياً يعمل في الميدان.

التفقات التشغيلية العامة

١١,٠ ألف يورو

٥٥٤- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف استئجار محالٍ يمكن فيها اللقاء الآمن بالمحني عليهم، على نحو يصون التكتّم في العلاقة بين المحامي وموكله.

الجدول ٧٧: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	٣٧٥٠ مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة		
	٩٦٨,٢	٢٣٢,١	٧٢١,٢	٩٥٣,٣	١٥١,٢	١٠٢١,٢	٢٣,٠	الموظفون من الفئة الفنية
	٩٦٨,٢	٦٦,٠	٧٢١,٢	٩٥٣,٣	٦٦,٠	١٠٢١,٢	-١,٥	الموظفون من فئة الخدمات العامة
	٩٦٨,٢	٩٦٨,٢	٧٢١,٢	٩٥٣,٣	٢١٦,٢	١٠٢١,٢	٢١,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	٩٠,١	٩٠,١	١٦٠,٨	١٦٠,٨	٩٧,٤	٩٧,٤	-٣٩,٤	المساعدة المؤقتة العامة
	٩٠,١	٩٠,١	١٦٠,٨	١٦٠,٨	٩٧,٤	٩٧,٤	-٣٩,٤	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
	٩٠,١	٩٠,١	١٦٠,٨	١٦٠,٨	٩٧,٤	٩٧,٤	-٣٩,٤	العمل الإضافي
	٩٠,١	٩٠,١	١٦٠,٨	١٦٠,٨	٩٧,٤	٩٧,٤	-٣٩,٤	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
	٨٣,٣	٨٧,٦	٩٦,٥	٩٦,٥	٤,٤	١١٩,٠	٢٧,٩	السفر
	٨٣,٣	٨٧,٦	٩٦,٥	٩٦,٥	٤,٤	١١٩,٠	٢٧,٩	الضيافة
	٧,٩	٧,٩	٣٥,٠	٣٥,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٢,٩	الخدمات التعاقدية
	٧,٩	٧,٩	٣٥,٠	٣٥,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٢,٩	التدريب
	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٦٩,٩	٢٦٩,٩	٣٣,٣	الخبراء الاستشاريون
	٢٦,٥	٢٦,٥	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٦٧,٥	النفقات التشغيلية العامة
	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	الزواجر والمواد
	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	الأثاث والعتاد
	١١٨,٨	١٢٣,١	٣٤٤,٩	٣٤٤,٩	٤,٤	٤٤٩,٩	٣١,٧	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
	١١٨,٨	١٢٣,١	٣٤٤,٩	٣٤٤,٩	٤,٤	٤٤٩,٩	٣١,٧	بالعاملين
	١١٧٧,١	١١٨١,٤	١٢٢٦,٩	١٢٢٦,٩	٢٢٠,٦	١٥٦٨,٥	١٧,٣	المجموع

الجدول ٧٨: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
										خ-ع-ر	خ-ع-رأ	خ-ع-رأ	موظفون	موظفون
الملاك الأساسي					١					١			١	٢
الوظائف القائمة						٢	٢	٢	٢	٨				٨
المجموع الفرعي					١	٢	٢	٢	٢	٩				١٠
الوظائف الجديدة/المحوّلة							١	١		٢				٢
المجموع الفرعي							١	١		٢				٢
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعادة														
المجموع الفرعي														
المجموع					١	٢	٣	٣	٢	١١				١٢

(ط) البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: قسم خدمات تدبير المعلومات

٥٥٥- تحت إشراف مباشر من مدير شعبة الخدمات القضائية يسهر قسم خدمات تدبير المعلومات على أعمال قلم المحكمة خدمات مناسبة لتدبير المعلومات لصالح جميع أجهزة المحكمة وأنشطتها. كما إن قسم خدمات تدبير المعلومات سيقدم خدمات إلى سائر الجهات التي تتعامل مع قلم المحكمة بما فيها الأطراف الخارجيون الذين يعتمدون على سياسات المحكمة ومواردها التكنولوجية. وتألّف خدمات المعلومات مما يلي:

(أ) أنشطة تدبير المعلومات، بما في ذلك وضع وثائق بالسياسات والممارسات الفضلى الخاصة بتدبير الوثائق (الرقمية)، والسجلات والمحفوظات؛ ومرافق المكتبة؛ وتدبير المعارف بغض النظر عما إذا كانت قائمة على التكنولوجيا؛

(ب) دعم نظم المعلومات، بما في ذلك إعداد هذه النظم وتسييرها وإدماجها؛

(ج) الدعم الاشتغالي للخدمات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى المستعملين النهائيين، وتكنولوجيا الاتصال والترابط الشبكي، والتكنولوجيا السمعية البصرية؛

(د) الأنشطة المضطلع بها في مجال أمن المعلومات، بما في ذلك وضع وثائق السياسات والممارسات الفضلى، وتطبيق معايير أمن المعلومات، وتدبير المخاطر المتصلة بالمعلومات بغض النظر عما إذا كانت قائمة على التكنولوجيا.

٥٥٦- إن المسبب الرئيسي للتكاليف فيما يخص عام ٢٠١٦ يتصل بالتكفل بالانتقال السلس إلى المباني الدائمة وتنفيذ ما يخص قسم خدمات تدبير المعلومات من التوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة *ReVision*. ويستتبع ذلك دعم أتباع نهج جديد في توفير الخدمات، بما في ذلك تكوين قدرة على تدبير المعلومات والمزيد من التركيز على أمن المعلومات.

٥٥٧- ويشهد عام ٢٠١٦ زيادة مقترحة في المصروفات على نظم المعلومات، عملاً بقرار رئيس قلم المحكمة القاضي بالتركيز على هذا المجال، وبمعالجة ما يترتب على التهديدات السيبرانية والتجسس السيبراني العابر للحدود الوطنية من آثار على الصعيد العالمي.

٥٥٨- وستتركز أنشطة وحدة تدبير المعلومات في عام ٢٠١٦ على ثلاثة مجالات رئيسية: إقامة مرفق للأرشفة الرقمية في المحكمة؛ وضم المكتبة بغية النهوض بأود متطلبات مستعملي المعلومات على الصعيد الداخلي؛ ووضع وصف وتصنيف سليمين لجميع المعلومات المتعلقة بالعمل، بما في ذلك تطوير الكفاءات في مجال تدبير المعلومات. وستُصرف الموارد المعنية على ضم المعلومات المحفوظة والمعلومات المتوارثة إلى الأرشيف، وتحويل المكتبة لأغراض دعم تصنيف المعلومات القضائية وتطوير مهام منسقي تدبير المعلومات.

٣,٤٨٩ ألف يورو

موارد الميزانية

٥٥٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨,٤٧٠ ألف يورو (٢,٥ في المئة).

الموارد من الموظفين

٤٥١٨,٧ ألف يورو

٥٦٠- يتألف ملاك العاملين في قسم خدمات تدبر المعلومات من ٥٥ وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤٠١,٤ ألف يورو

٥٦١- يدير قسم خدمات تدبر المعلومات رئيسه (من الرتبة ف-٥) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-٤). (رأ).

٥٦٢- ويتألف ملاك العاملين في وحدة تدبر المعلومات من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بتدبر المعلومات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالمكتبة والمحفوظات والوثائق المتوارثة (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بتدبر المعلومات (من الرتبة ف-٢)، وموظف معاون معني بالمكتبة (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بتدبر المعلومات (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعد معني بدعم نظم المكتبة (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعد معني بمقتنيات المكتبة (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعد معني بالمحفوظات والوثائق المتوارثة (من الرتبة خ ع-٤).

٥٦٣- ويتألف ملاك العاملين في وحدة أمن المعلومات من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بأمن تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-٣)، ومساعدين معنيين بأمن المعلومات (من الرتبة خ ع-٤).

٥٦٤- ويتألف ملاك العاملين في وحدة تطوير النظم وتسييرها من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بتطوير النظم (من الرتبة ف-٣)، ومسير للنظم وقواعد البيانات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بتسيير قواعد البيانات ونظام تخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف-٢)، وموظف معاون معني بدعم النظم (من الرتبة ف-٢)، وموظف معني بتدبر البيانات (من الرتبة ف-٢)، ومساعدين رئيسيين معنيين بالتطوير (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعدين معنيين بالتطوير (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعدين معنيين بدعم النظم (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعدين معنيين بتدبر البيانات (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعد معني بتسيير قواعد البيانات (من الرتبة خ ع-٤). (رأ).

٥٦٥- ويتألف ملاك العاملين في وحدة الخدمات المعلوماتية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بالتكنولوجيا والاتصال (من الرتبة ف-٣)، ومنسق للخدمات التي تقدّم للمستعملين النهائيين (من الرتبة ف-٢)، وتقني رئيسي معني بدعم المرافق (من الرتبة خ ع-٤)، وتقني رئيسي معني بالشبكات والاتصالات (من الرتبة خ ع-٤)، وتقني رئيسي معني بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-٤)، وتقنيين معنيين بدعم المرافق (من الرتبة خ ع-٤)، وثلاثة تقنيين معنيين بالشبكات والاتصالات (من الرتبة خ ع-٤)، وتقنيين معنيين بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-٤)، وسبعة مساعدين معنيين بالمرافق (من الرتبة خ ع-٤)، وتقني معني بالعتاد (من الرتبة خ ع-٤)، ومساعد معني بدعم التطبيقات والتدريب (من الرتبة خ ع-٤).

٥٦٦- ويتألف ملاك العاملين في الوحدة المعنية بالتشكيلات المعمارية للنظم وبتوفير الخدمات من معماري مختص في تشكيلات النظم معني بالمؤسسات والحلول (من الرتبة ف-٤)، ومنسق لتوفير الخدمات (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بتدبر تشكيلات النظم وتعديلها (من الرتبة خ ع-٤).

المساعدة المؤقتة العامة

٧٢,٣ ألف يورو

٥٦٧- تقني معني بمكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). يعمل في مكتب المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موظفون يكافئون ٨,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل من أجل زهاء ٤٠٠ ١ منتفع بخدماهم (بمن فيهم ١٩٥ عضواً من أعضاء الأفرقة الخارجية الناشطة). فتلزم الوظيفة المعنية للنهوض بعبء العمل المرشد خلال فترة الانتقال إلى المحال الجديدة إذ يتكيف المستعملون معها ومع إجراءات العمل الجديدة.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات

١٠,٠ آلاف يورو

٥٦٨- يلزم المبلغ المطلوب لتقديم خدمات تدبر المعلومات خلال الاجتماعات، ولتدبر الفعاليات.

العمل الإضافي

٣٥,٠ ألف يورو

٥٦٩- لا تغير في المبلغ المطلوب.

٥٧٠- إن كل النظم الحاسوبية تستلزم ترقية وتجري بانتظام، وحلولاً للمشكلات الأمنية وتحسينات طفيفة للوظائف المؤدّة (البرامج التصحيحية الصغيرة). ولضمان استمرارية الخدمات، يُضطلع بهذا العمل مساءً وخلال عطل نهاية الأسبوع. ونظراً إلى دواعي استمرارية الأعمال، لا يمكن دائماً إتاحة أخذ إجازة تعويضية. ويُبدل كل المستطاع لإبقاء المدفوعات تعويضاً عن العمل الإضافي عند حدها الأدنى.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٩٧٠,٦ ٤ ألف يورو

٥٧١- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤١٣,٥ ألف يورو (٩,١ في المئة) إثر نقل أنشطة وتكاليف متصلة بها إلى أجهزة أخرى مثل شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الخدمات القضائية والمكاتب الميدانية، وتويّ أنشطة كان معهوداً بها إلى وحدة أمن المعلومات والمكتبة. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر

٤٦,٩ ألف يورو

٥٧٢- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف أسفار إلى الميدان لترتيب معدات لازمة من أجل الربط المصون الأيمن بشبكة المقر؛ وأسفار يقام بها من أجل المشاركة في اجتماعات معنية بتدبر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات للاطلاع على المستجدات فيما يتعلق بالتعديلات وأثرها على المحكمة؛ وأسفار يقام بها للمشاركة في اجتماعات مجموعات المستعملين المعنية بالعبء المستخلصة التي تنظمها الأمم المتحدة من أجل العمل بالممارسات التي تتبّعها وكالات الأمم المتحدة والتي ثبت نجاحها ونجاحتها بالقياس إلى تكاليفها؛ وأسفار يقام بها مواكبة أحدث المبادرات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تتناول ما يُحتمل أن يمثّل مواطن ضعف في مجال الأمن والسلامة، والترابط الشبكي، وتبادل المعلومات.

الخدمات التعاقدية

٢٧٤,٥ ألف يورو

٥٧٣- تتصل الخدمات المعنية حالياً بتقنيات النظم والمضني في تعزيز تدابير أمن تكنولوجيا المعلومات. كما يُتوقع تكبد تكاليف إضافية متصلة بإعمال أدوات المراقبة ونظم الكشف والتصدي للتهديدات الاستخبارية. وثمة مستثمرات ذات صلة تندرج في عداد رأس المال مبيّنة في الفقرة ٥٧٨. إن جميعها يتوافق مع إيلاء رئيس قلم المحكمة الأولوية للاستثمار في وسائل الدفاع السيبرانية.

التدريب

٦٨,٥ ألف يورو

٥٧٤- سيقترن الانتقال إلى المحالّ الدائمة بإعمال تكنولوجيا جديدة في شتى جوانب التشكيلة التقنية للمحكمة. وتُعتبر الخبرة والمهارات التقنية الداخلية اللازمة لتنفيذ استراتيجية فعالة فيما يخص تدبير المعلومات عنصراً حاسماً فيما يخص توفير بيئة عمل فعّالة، مع تعزيز مهارات الموظفين في مجالات مسؤوليتهم ضمن المحكمة. كما سيلزم تدريب في مجال أمن المعلومات للبقاء على دراية بالمسائل الأمنية وتقليل الأخطار المحيطة بالمحكمة.

التنفقات التشغيلية العامة

٣ ٥٥٧,٣ ألف يورو

٥٧٥- نسّت التخفيضات نتيجةً للحزم في إعادة التفاوض بشأن عقود نافذة وخدمات يجري توفيرها، وللعمل على أساس درجات الأولوية، وللاستفادة من الاستثمارات التي أُجريت في الأعوام السابقة. ولا تغير في التكاليف الثابتة لنظم الشبكات وأمنها، وأتمتة المكاتب، وتدبير الترجمة، والمكتبة، ونظام كشف الولوج غير المرغوب فيه، ونظام البريد الإلكتروني، ونظام المحفوظات، ومضادات الحُماة (الفيروسات) الإلكترونية، ونظام الاطلاع الآمن عن بعد، وتراخيص استعمال قواعد البيانات، وتراخيص نظم الحفظ، وتراخيص التطبيقات، وروابط التباحث الفيديوي، وصيانة نظام البث الإذاعي في اتجاهين. وأما التكاليف الأخرى فتتصل بنظام Citrix للنفاذ إلى النظم عن بعد، وتسجيل الصوت في مركز الاحتجاز، وإيجار خطّي الإنترنت الرئيسي والرافد الخاصين بالمحكمة، والنظم الساتلية في محالّ التواجد الميداني.

اللوازم والمواد

٢٢١,٥ ألف يورو

٥٧٦- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف اشتراكات في منشورات يُرجع إليها إلكترونياً على شبكة الإنترنت وتكاليف اشتراكات المكتبة واقتناء قواميس ومواد مرجعية محدّثة (بنسخ إلكترونية ونسخ ورقية) بلغّي العمل وباللغات الرسمية وبلغات الحالات والقضايا من أجل المختصين العاملين في مجال اللغات.

٥٧٧- وتلزم أيضاً خراطيش الحبر الخاصة بالطابعات العالية الطاقة، ومجاذات الذاكرة، ولوحات مفاتيح الرقن بمختلف اللغات، والوحدات الخارجية للتسجيل على الأقراص الفيديوية الرقمية، واللوازم السمعية البصرية، والسّماعات، ولوازم الشبكات، وبطاريات الحواسيب المحمولة.

الأثاث والعتاد

٨٠٢,٠ ألف يورو

٥٧٨- سيُحتاج إلى المزيد من حيز تخزين البيانات بسبب عمليات التحقيق الجديدة، وإصلاح أعطال المعدات الحاسوبية، والاستثمار في البنية التحتية لاستئناف العمل في حالات الأعطال الكبرى. كما سسُدّ بالمبلغ المطلوب

تكاليف تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة *ReVision* (المرحلة ١) في شأن تحسين القدرات في مجال أمن المعلومات. ويشمل ذلك إقامة وإعمال نظم جديدة للأمن السيبراني، وسيتم به توسيع وزيادة القدرة الحالية على توفير الخدمات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات للمحكمة، ما يحسّن الحماية ذات المستويات المتدرجة، والكشف، وتسجيل الحوادث، والقدرات على التنبيه والتصدي.

٥٧٩- وكما أوصي به في إطار المراجعة المسماة *ReVision* سيعمل قسم خدمات تدبر المعلومات من أجل أعمال حل إلكتروني يستعاض به عن نظام تسلسل أعمال الموافقة التي تعالج على الورق (تزويد مكتب المساعدة التقنية بالأدوات اللازمة).

٥٨٠- وبناء على طلبات الخدمة الواردة من مكتب المدعي العام إلى قسم خدمات تدبر المعلومات فيما يخص عام ٢٠١٦ يعاين وجود زيادة نسبتها ١٥ في المئة في تكاليف تراخيص البرامج الحاسوبية والاحتياجات إلى حفظ البيانات. ويلزم أيضاً مخصّص لسد تكاليف خواتم التطبيقات الجديدة وإنجاز مراقبة أمن الحالات.

-٤- البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العلاقات الخارجية

٥٨١- إن شعبة العلاقات الخارجية شعبة جديدة أنشئت نتيجة لمشروع المراجعة المسماة ReVision التي أجراها قلم المحكمة، والتي اشتملت على تباحث شمل بنطاقه قلم المحكمة برمته بشأن رسالته، وقيمه، وأهدافه، وعملياته، وطرائق عمله، وممارساته. ومن ثم فإن منصب مدير هذه الشعبة منصب جديد في قلم المحكمة.

٥٨٢- وتتكون هذه الشعبة من المكاتب الميدانية، وقسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني، وقسم المحني عليهم والشهود، وقسم الإعلام والتوعية. إنها ستستقبل المستجندات الخارجية ذات الأثر على عمليات المحكمة وتخطط لها، وتتولى بدرجة عالية من القدرة على التحرك حيالها.

٥٨٣- وتعمل هذه الشعبة على تعزيز الدعم المقدم إلى المحكمة وقلمها لتعظيم أثرهما ونجاعتهما برسم معالم اتصالات المحكمة؛ وبالسهر على إعلام الجمهور بأهداف المحكمة إعلاماً استباقياً دقيقاً وآتياً في الوقت المناسب؛ ومجمع وتحليل منتجات المعلومات الأمنية والسياسية ذات الصلة المتعلقة بعمل قلم المحكمة في بلدان الحالات أو أي بلد آخر يهتم المحكمة؛ وبتعزيز الحوار والتعاون والعلاقات مع أصحاب الشأن والشركاء بمن فيهم الدول والمنظمات الحكومية والمجتمع الأهلي؛ وبتمثيل قلم المحكمة والمحكمة على النحو المناسب في المحافل الداخلية والخارجية.

٥٨٤- وستنهض هذه الشعبة بالمهام الواقعة على عاتق قلم المحكمة فيما يتعلق بتعاون الدول، وستقوم باستدامة وتنسيق حضور المحكمة في الميدان من خلال إقامة بنى جديدة ضمن المكاتب الميدانية. فهذه المكاتب تنهض بمهام قلم المحكمة في مجال العلاقات الخارجية، والإعلام، والتوعية، والأنشطة المتعلقة بالمحني عليهم في الميدان، وتحثي الشروط المسبقة اللازمة لتقديم خدمات عالية الجودة دعماً لعمل الجهات التي تتعامل مع قلم المحكمة في الميدان، وتوفّر هذه الخدمات. وتتولى هذه الشعبة تنسيق ودعم وتوفير التخطيط والمراقبة فيما يخص المهمات المضطلع بها بعيداً عن المقر.

٥٨٥- وتتولى هذه الشعبة أيضاً المسؤولية عن التكفل بمشول الشهود أمام المحكمة في الوقت المحدد وعن توفير الدعم والحماية وسائر الخدمات المناسبة للشهود وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر.

٥٨٦- وعملاً بولاية هذه الشعبة فيما يتعلق بالتنسيق، تواصل المكاتب الميدانية تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالعمليات الميدانية. ففي عام ٢٠١٦ ستظل المكاتب والوحدات الميدانية تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ الإجراءات القضائية للمحكمة، وفقاً للمبدأ المتمثل في أن المتطلبات القضائية هي منطلق العمليات الميدانية. وسيستمر المكتب الميداني القائم في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والوحدة الميدانية القائمة في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) على تقديم الدعم للأنشطة فيما يتعلق بدعاوى الاستئناف وإجراءات جبر الأضرار في قضية *لوتنغا وقضية كاتنغا*، والأنشطة المزيدة في قضية *أنتاغندا*، ولا سيما في إقليم كيفو وإقليم إيتوري. وسيواصل المكتب الميداني القائم في بنغي (جمهورية أفريقيا الوسطى) أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها دعماً لعمليات التحقيق. وسيجري تعزيز الحضور الميداني في كمبالا (أوغندا) للتمكين من الإعداد المناسب لجلسة اعتماد التهم في قضية *دومنيك أنغوين*، ومواصلة دعم الحضور الإقليمي للصندوق الاستئماني للمحني عليهم فيما يتعلق بعمله في أوغندا وكينيا والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل العمل المتصل بالإجراءات الابتدائية فيما يتعلق بقضية *روتو* وسنغ يحظى بدعم الوحدة الميدانية القائمة في نيروبي التابعة لقلم المحكمة. كما سيستندام الحضور الميداني في كوت ديفوار ومالي لعام ٢٠١٦ بكامله.

٥٨٧- إن مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية مسؤول عن العمل لإيتاء التآزر بين أقسامها. وسيعمل هذا المكتب بالتعاون الوثيق مع مكتبي مديري شعبي قلم المحكمة الأخريين للسهر على تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتنسيق أنشطته.

(الأهداف ذات الأولوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)

- ٢-١-١ المشاركة والإسهام في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبر الأداء العام لقلم المحكمة (الغاية الاستراتيجية ١-١).
- ١-٧-١ توعية المجني عليهم والجماعات المتضررة والتواصل معهم على نحو فعال وفقاً للوثائق ذات الصلة من الوثائق الاستراتيجية للمحكمة (الغاية الاستراتيجية ١-٧).
- ١-١-٢ إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، والنهوض بالنجاعة والفعالية مع السهر على القدرة على النهوض بمهام ومسؤوليات الجهاز (الغاية الاستراتيجية ١-٢).
- ٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكن اتخاذها لتحسين النجاعة (الغاية الاستراتيجية ١-٢).
- ١-٨-٢ السهر على تكييف تدابير الأمن والسلامة مع الظروف وتيسير ما يلزم من عمليات المحكمة مع الانخراط من البداية في تخطيط وتنفيذ هذه العمليات (الغاية الاستراتيجية ١-٨).
- ٢-٨-٢ تحسين الإدارة وآلية تدبر المخاطر في مجال الأمن والسلامة فيما يخص جميع البلدان التي تُجرى فيها عمليات المحكمة، بما في ذلك البلدان التي ليست من بلدان الحالات، وفيما يخص جميع مراحل التحقيق والإجراءات القضائية (الغاية الاستراتيجية ١-٨).
- ٣-٨-٢ تدبر المخاطر في مجال الأمن والسلامة من خلال إجراءات لتدبر المخاطر (الغاية الاستراتيجية ١-٨).
- ١-٢-٣ النهوض بتبادل المعلومات بين المحكمة والدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب الشأن (الغاية الاستراتيجية ١-٢-٣).
- ٢-٢-٣ العمل بنشاط لتعزيز توعية أصحاب الشأن الرئيسيين بالإصلاحات التي تجريها أجهزة المحكمة (الغاية الاستراتيجية ١-٢-٣).
- ١-٣-٣ تقديم مساهمات بناءة في مناقشات الجمعية بشأن مسائل التعاون، ولا سيما بشأن مراجعة التوصيات الست والستين المتعلقة بالتعاون، واستراتيجيات القبض على المشتبه فيهم ومراجعة الإجراءات المتعلقة بعدم التعاون (الغاية الاستراتيجية ١-٣-٣).
- ٢-٣-٣ الانخراط في تباحث بناء مع الدول لتذليل العوائق والنهوض بالممارسات الفضلى، مثل المسارعة إلى التشاور مع المحكمة بغية حل أي مسألة تعيق تنفيذ الطلبات أو تحول دونها (الغاية الاستراتيجية ١-٣-٣).
- ٤-٣-٣ تنظيم حلقات التدارس المعنية بالتعاون في مختلف المناطق من أجل أهم ممثلي الدول والمحكمة (الغاية الاستراتيجية ١-٣-٣).
- ٣-٤-٣ استطلاع سبل إقامة شراكات من أجل مساعدة الدول على إبرام الاتفاقات الكبيرة الأهمية فيما يخص المحكمة (الغاية الاستراتيجية ١-٣-٤).

- ٤-٤-٣ زيادة التعاون على المستويين الخارجي والداخلي فيما يتعلق بحماية الشهود (الغاية الاستراتيجية ٣-٤).
- ٢-٦-٣ النهوض بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنمائية وسيادة القانون في المناقشات المتعلقة بالتكامل (الغاية الاستراتيجية ٣-٦).

الجدول ٨١: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	المشاركة والإسهام في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبير الأداء العام لقلم المحكمة	الإسهام في عقد محاكمات منصفة وسريعة وذلك بالسهر على التعاون مع الدول، وإقامة و/أو تنمية الشراكات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب الشأن الخارجيين، والسهر على اعتماد المزيد من الدول تشريعات لتنفيذ النظام الأساسي
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	المشاركة والإسهام في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبير الأداء العام لقلم المحكمة	السهر على تطوير أشكال التأزر مع هيئة الرئاسة ومكتب المدعى العام
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	إجراء التوعية على نحو فعال لدى الجني عليهم والجماعات المتضررة والتواصل معهم وفقاً للوثائق ذات الصلة من الوثائق الاستراتيجية للمحكمة	إقامة نظام جديد لإعلام الجمهور وتوعيته بحلول نهاية عام ٢٠١٦
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	النجاح في تطبيق الممارسات الفضلى في مجال طرائق التوعية على نحو يفضي إلى تحسين التواصل مع أصحاب الشأن الخارجيين والداخليين	استدامة أو زيادة عدد البرامج الإذاعية المبتوتة في البلدان المعنية بالقياس إلى عام ٢٠١٥
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	استدامة أو تحسين قدرة مجموعات الأهالي المحليين على متابعة المستجدات القضائية في القضايا ذات الصلة في المكاتب التي لقلم المحكمة حضور ميداني فيها	ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبين أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت أعمق مما كانت عليه في عام ٢٠١٥
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، وتعزيز النجاعة والفعالية مع السهر على القدرة على النهوض بمهام ومسؤوليات الجهاز	إنجاز وإعمال توزيع المهام ومسؤوليات اتخاذ القرار في عام ٢٠١٦
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	القرار ذات الصلة ومتطلبات الإبلاغ، وذلك كما يوصى به في مشروع المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة	إقامة الاتصال المنتظم مع الشعبتين الأخرين اعتباراً من عام ٢٠١٦
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	إعمال استراتيجية أفضل لتحسين النجاعة وتعزيز المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى الأقسام	كون نظام تدبير الملفات عاملاً وشغلاً بصورة كاملة بحلول نهاية عام ٢٠١٦
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	تعزيز الاتصال بالشعبتين الأخرين لتوقع الميزانية وتحديد ما يلزم من الموارد المالية والموارد من الموظفين على نحو أفضل	
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	وضع "نظام لتدبير الملفات" خاص بالشهود يتسم بالطابع الاشتغالي، بما في ذلك إمكانية مراجعة الحالات المدرجة في إطار برنامج الحماية الذي تنفذه المحكمة	

<p>المهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكن اتخاذها لتحسين النجاعة</p>	<p>تنفيذ مشروع المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة</p> <ul style="list-style-type: none"> • أعمال استراتيجية أفضل لتحسين النجاعة • تفويض بعض الأنشطة إلى المكاتب الميدانية بدلاً من تناولها المركزي في المقر وذلك لتحقيق وفورات من خلال تحسين النجاعة وللمزيد من التنسيق • تحديث سيرورات تخطيط المهمات، واستراتيجية الخروج، ونموذج إقامة المكاتب الميدانية الجديدة • تحسين المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى الوحدات والأفرقة 	<p>المهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>السهر على تكييف تدابير الأمن والسلامة مع الظروف وتيسير عمليات المحكمة اللازمة مع الانخراط من البداية في تخطيط وتنفيذ عملياتها</p>
<p>المهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>إجراء المراجعة السنوية لحال تأهب الموظفين وحماية الشهود</p> <p>إجراء مراجعة معمقة لما يُضطلم به من حماية للشهود</p>	<p>تطبيق إجراءات تدبير المخاطر الأمنية المنهجى على جميع أنشطة المحكمة في المقر وفي الميدان</p> <p>تحديث تقييم المخاطر الأمنية ومراجعة التدابير ذات الصلة سنوياً أو عند الاقتضاء</p> <p>إنجاز التقييم الذاتي لجميع المكاتب الميدانية وفق معايير العمل الأمنية الدنيا المعمول بها في الأمم المتحدة، وتحديث تقييم المخاطر الأمنية الخاص بالمحكمة على وجه التحديد</p>	<p>المهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>تحسين آلية الإدارة وتدبير المخاطر في مجال الأمن والسلامة فيما يخص جميع البلدان التي تُجرى فيها عمليات المحكمة، بما في ذلك البلدان التي ليست من بلدان الحالات، وفيما يخص جميع مراحل التحقيق والإجراءات القضائية</p>
<p>المهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>تدبير المخاطر في مجال الأمن والسلامة من خلال إجراءات لتدبير المخاطر</p>	<p>المهدف ١-٢-٣ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>تعزيز الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها وبإجراءاتها لدى أصحاب الشأن ذوي النفوذ وذلك بتلبية احتياجاتهم إلى المعلومات والاهتمام بشواغلهم في الوقت المناسب</p>	<p>المهدف ٣-٢-٣ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>العمل بنشاط للنهوض بالتوعية في أوساط أصحاب الشأن الرئيسيين فيما يخص الإصلاحات التي تجريها المحكمة</p>
<p>المهدف ١-٢-٣ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>كون الأوساط الدبلوماسية في لاهاي ونيويورك ومسؤولي التنسيق المعنيين ببلدان الحالات على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p> <p>كون أهم المنظمات الدولية غير الحكومية على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p> <p>كون أهم الشركاء في الأمم المتحدة على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p>	<p>المهدف ١-٢-٣ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>كون أهم المنظمات الدولية غير الحكومية على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p> <p>كون أهم الشركاء في الأمم المتحدة على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p>	<p>المهدف ١-٢-٣ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>كون أهم المنظمات الدولية غير الحكومية على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p> <p>كون أهم الشركاء في الأمم المتحدة على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة</p>

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
<p>الهدف ٣-٣-١ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>تقدم مساهمات بناءة في مناقشات الجمعية بشأن مسائل التعاون، ولا سيما بشأن مراجعة التوصيات الست والستين المتعلقة بالتعاون، واستراتيجيات القبض على المشتبه فيهم ومراجعة الإجراءات المتعلقة بعدم التعاون</p>	<p>حضور جميع جلسات التيسير المعنية بالتعاون وعدم التعاون والتواصل الفعال مع الميسرين</p> <p>وضع قائمة محدثة بمسؤولي التنسيق لدى السلطات المركزية للتباحث في شكل طلبات المساعدة</p>	<p>حضور جميع جلسات التيسير والإجابة عن جميع الأسئلة التي تطرح خلالها إتاحة كتيب التعاون بكل من لغتي العمل</p> <p>وجود سجل مركزي واحد لجميع مسؤولي التنسيق</p>
<p>الهدف ٣-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>الانخراط في تباحث بناء مع الدول لتذليل العوائق والنهوض بالممارسات الفضلى، مثل المسارعة إلى التشاور مع المحكمة بغية حل أي مسألة تعوق تنفيذ الطلبات أو تحول دونه</p>	<p>إعداد كتيبات عن إجراءات التعاون لتيسير عمل مسؤولي التنسيق</p> <p>استحداث نظم تمكن من متابعة حلقات التدارس المعنية بالتعاون على نحو سليم واستدامة تبادل المعلومات</p>	
<p>الهدف ٣-٣-٤ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>تنظيم حلقات التدارس المعنية بالتعاون في مختلف المناطق من أجل أهم ممثلي الدول والمحكمة</p>		
<p>الهدف ٣-٤-٣ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>استطلاع سبل إقامة شراكات من أجل مساعدة الدول على إبرام الاتفاقات الكبيرة الأهمية فيما يخص المحكمة، بما في ذلك الاتفاقات على إعادة التوطين</p>	<p>إبرام اتفاقات جديدة</p> <p>التقدم على صعيد المفاوضات مع الدول الأطراف وغيرها من الدول التي قد تكون شريكة</p> <p>صقل الاستراتيجية المتبعة فيما يخص الدول التي تُقدّم إليها طلبات التعاون المخصصة</p>	<p>إبرام خمسة اتفاقات تعاون جديدة</p> <p>استهلال أربع مفاوضات</p>
<p>الهدف ٣-٤-٤ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>زيادة التعاون على المستويين الخارجي والداخلي فيما يتعلق بحماية الشهود</p>	<p>تحسين العلاقات مع الادعاء ومع الدفاع في مجال التعاون</p>	<p>الإجابة في غضون شهر واحد عن جميع الاستفسارات المتعلقة بإبرام اتفاق من الاتفاقات</p>
<p>الهدف ٣-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية</p> <p>النهوض بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنمائية وبسيادة القانون في المناقشات المتعلقة بالتكامل</p> <p>القيام على النحو الذي تقتضيه الحال بدعم جهود الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية تشجيعاً لتطبيق مبدأ التكامل على المستوى الوطني</p>	<p>إبرام اتفاقات مع الشركاء يمكن أن تدعم أنشطة تعزيز القدرات في البلدان المستهدفة</p> <p>استبانة الفرص الجديدة لإقامة شراكات يمكن أن تعزز قدرة المحكمة في مجال التعاون</p>	<p>عقد اتفاق واحد جديد مع منظمة ذات صلة</p> <p>تمييز شريك جديد واحد</p>

الجدول ٨٢ : البرنامج ٣٨٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة العلاقات الخارجية ٣٨٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع		
											صندوق الطوارئ
الموظفون من الفئة الفنية	٢ ٣٣٣,٠	٤ ٥٠٧,٥	٦ ٨٤٠,٥	١ ٦٨٥,٩	٢ ٣١٥,٧	٤ ٠٠١,٦	١ ٩٠٥,٧	٨ ٤٢٨,٩	١٠ ٣٣٤,٦	٦ ٣٣٣,٠	١٥٨,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢ ٣٣٣,٠	٤ ٥٠٧,٥	٦ ٨٤٠,٥	١ ٦٨٥,٩	٢ ٣١٥,٧	٤ ٠٠١,٦	١ ٩٠٥,٧	٨ ٤٢٨,٩	١٠ ٣٣٤,٦	٦ ٣٣٣,٠	١٥٨,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٣٣٣,٠	٤ ٥٠٧,٥	٦ ٨٤٠,٥	١ ٦٨٥,٩	٢ ٣١٥,٧	٤ ٠٠١,٦	١ ٩٠٥,٧	٨ ٤٢٨,٩	١٠ ٣٣٤,٦	٦ ٣٣٣,٠	١٥٨,٣
المساعدة الموقفة العامة	١٢٨,٧	١٣٤٥,١	١ ٤٧٣,٨	١٥٥,٤	٢ ٣٦٠,٣	٤ ٥٠٩,٦	٢ ٨٠٨,٨	١ ٩٦٤,٢	٢ ٥٥٦,٠	١ ٤٧٣,٨	-٦١,٦
المساعدة للمؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٠,٤	٤١,٤	٤١,٨	٠,٤	٤١,٨	٤١,٨	٤١,٨	٤١,٨	٤١,٨	٤١,٨	٠,٤
العمل الإضافي	١٢٩,١	١ ٣١٦,٥	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	١ ٥١٥,٦	-٤١,٤
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٢,٨	١ ١٥٤,٥	١ ١٨٧,٣	٣٥,٩	١ ١٩٩,٩	١ ٢٦٩,٣	١ ٢٦٩,٣	١ ٢٦٩,٣	١ ٢٦٩,٣	١ ٢٦٩,٣	٩,٩
السفر	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠
الخدمات التعاقدية	٣٧٠,١	٦٦٨,٣	١ ٠٣٨,٤	٦٤,٤	١ ٠٣٨,٤	١ ٠٣٨,٤	١ ٠٣٨,٤	١ ٠٣٨,٤	١ ٠٣٨,٤	١ ٠٣٨,٤	٤٧,١
التدريب	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٨٠,٥	٠,٠
التدريب	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٠
الخبراء الاستشاريون	٥٧,٧	٢ ٦٨٨,٩	٢ ٧٤٦,٦	١٣٣,٠	٢ ٨٧٩,٦	٤ ٣٢٠,٥	٤ ٣٢٠,٥	٤ ٣٢٠,٥	٤ ٣٢٠,٥	٤ ٣٢٠,٥	٣٢,٥
النفقات التشغيلية العامة	١٥٢,٨	١٢٠,٨	٢٧٣,٦	١٣,٢	٢٨٦,٨	١٠٥,٥	٢٨٦,٨	٢٨٦,٨	٢٨٦,٨	٢٨٦,٨	-٢٤,٠
الزواجر والمواد	١٦,٩	٢٣٩,٩	٢٥٦,٨	٢٥,٣	٢٨٢,١	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	-٧٣,١
الأثاث والعتاد	٦٣١,٩	٤ ٩٥٣,٩	٥ ٥٨٤,٨	٢٤٨,٥	٥ ٨٣٣,٣	٤ ٢٩٦,٥	٤ ٢٩٦,٥	٤ ٢٩٦,٥	٤ ٢٩٦,٥	٤ ٢٩٦,٥	٢٤,٨
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	٣ ٠٩٤,٠	١٠ ٨٤٦,٩	١٣ ٩٤٠,٩	٢ ٤٨,٥	١٤ ١٨٩,٤	٢ ٩٤٥,٢	١٣ ٠٥٤,٠	١٥ ٩٩٩,٢	٢١ ٥٢٣,١	٢٤ ٤٩٥,٥	٥٣,١
بالمعاملين											
المجموع	٣ ٠٩٤,٠	١٠ ٨٤٦,٩	١٣ ٩٤٠,٩	٢ ٤٨,٥	١٤ ١٨٩,٤	٢ ٩٤٥,٢	١٣ ٠٥٤,٠	١٥ ٩٩٩,٢	٢١ ٥٢٣,١	٢٤ ٤٩٥,٥	٥٣,١

الجدول ٨٣ : البرنامج ٣٨٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة العلاقات الخارجية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-ف	٥-ف	٦-ف	٧-ف	٨-ف	٩-ف	١٠-ف	١١-ف	١٢-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي															١٢	٧	١٩
الوظائف القائمة															٢٧	٤١	٦٨
الملاك المتصل بالحالات															٣	٣٨	٤١
المجموع الفرعي															٣٩	٤٥	٨٧
الملاك الأساسي															٤	٣	٧
الوظائف الجديدة/المؤقتة															٤٩	٥٥	١٠٤
الملاك المتصل بالحالات															١	٥٤	٥٥
المجموع الفرعي															٥٣	٥٧	١١١
الملاك الأساسي															٩٢	١٠٢	١٩٨
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة															٣٨	١٠٢	١٩٨
الملاك المتصل بالحالات															٣٨	١٠٢	١٩٨
المجموع الفرعي															٩٢	١٠٢	١٩٨
المجموع															٩٢	١٠٢	١٩٨

(أ) البرنامج الفرعي ٣٨١٠: مدير مكتب شعبة العلاقات الخارجية

المقدّمة

٥٨٨- لقد أنشئت شعبة العلاقات الخارجية لتحسين الأداء والعمل لإيتاء التأزر بين الأنشطة المضطّلع بها في مجال الإعلام ومجال التوعية ومجال الدبلوماسية ومجال تعاون الدول. ويُرمى من ذلك إلى التكفل بأن يخضع لنفس القيادة الاستراتيجية جميع مهام قلم المحكمة التي لها وقع وأثر على صورة المحكمة لدى الجمهور وعلى الدعم الذي يحظى به عملها. وغدت تندرج ضمن صلاحيات الشعبة الجديدة الأنشطة التالية البيان التي كانت فيما سبق مفضّوة إلى كيانات شتى على نحو لامركزي:

(أ) العلاقات الخارجية^{٣٢}: التحوار بين المحكمة والدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وسائر أصحاب الشأن ممن لهم دور مباشر أو غير مباشر في أنشطة المحكمة، مما يتيح لها أداء المهام المنوطة بها بحسب النظام الأساسي. ويشمل ذلك المساندة على المستوى السياسي وتهيئة البيئة الداعمة، وشحن الوعي، وتدبّر التوجيهات، والحصول على الملاحظات التعقيبية، والانخراط في الحوار، وتقليص حالات سوء التفاهم، وتهيئة الجو المفضي إلى تصديق المزيد من الدول على النظام الأساسي والانضمام إليه.

(ب) التعاون: التدابير المحدّدة الطابع والدعم الذي يقدمه شتى أصحاب الشأن مما تحتاج إليه المحكمة للاضطلاع بأنشطتها وفقاً لإطارها القانوني. ويمكن أن يأتي التعاون مباشرة أو استناداً إلى النظام الأساسي وأو من خلال اتفاقات ومذكرات تفاهم وإجراءات عمل قياسية وغيرها من الصكوك المبرمة بين المحكمة وأصحاب الشأن المعنيين. ويمكن أن يشمل ذلك الحصول على الدعم في مجال الأمن والدعم على صعيد الموظفين والدعم الإمدادي.

(ج) التعاضد القضائي: السيرة التي يتبّعها قلم المحكمة لتنفيذ أوامر الدوائر (أي الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة، والأوامر المتعلقة بتجميد الأصول، وطلبات إبلاغ الأوامر بالمتول، إلخ) أو التي يتبّعها بصورة أعم عند إعداد الطلبات المندرجة في إطار الباب التاسع من نظام روما الأساسي (أي جميع الطلبات التي ترسل بموجب المادة ٩٣ منه)، والإخطار بها ومتابعتها^{٣٤}. ويشمل التعاضد القضائي إطار التعاون، والتعاون الاشتغالي، والتعاون في بلدان الحالات.

٥٨٩- وثمة سبب أساسي آخر لإنشاء الشعبة الجديدة يتمثل في ضرورة تعزيز حضور المحكمة وعملها الميدانيين وإضفاء الطابع المركزي على التنسيق الميداني وأنشطة الدعم وتيسيرهما. ويشمل ذلك مهام قلم المحكمة التي لها علاقة بالميدان غالبيةً ومهامه في مجال العلاقات الخارجية التي تمس صورة قلم المحكمة (وإلى حدٍ ما صورة المحكمة جمعاء) لدى الجمهور أو تتحدّد بها هذه الصورة.

^{٣٢} الوثيقة ICC-ASP/13/26.

^{٣٤} إن هذا التعريف مستقى من وثيقة مؤرخة بعام ٢٠٠٥ تنطوي على مشروع استراتيجية متكاملة فيما يخص قسم الإعلام والتوعية التابع لشعبة العلاقات الخارجية.

موارد الميزانية

٤٦٤,٩ ألف يورو

٥٩٠- يُقترح تخصيص موارد مقدارها ٤٦٤,٩ ألف يورو لمكتب مدير الشعبة الجديدة.

الموارد من الموظفين

٣٤٧,٤ ألف يورو

٥٩١- يتألف ملاك موظفي مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية من ثلاث وظائف ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٣٤٧,٤ ألف يورو

٥٩٢- يدير مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية مديرها (من الرتبة مد-١)، يساعده منسق معني بالشؤون الخارجية (من الرتبة ف-٣)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٩٣- إن مدير شعبة العلاقات الخارجية عضو رئيسي في فريق إدارة قلم المحكمة، ويتولى طائفة واسعة من المسؤوليات تتنوع من الإدارة الاستراتيجية فيما يتعلق بتنفيذ السياسات التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء (مثل مسائل الإعلام أو حماية الشهود) إلى الإشراف الاشتغالي على إدارة المكاتب الميدانية^{٣٥}. ويعمل مدير هذه الشعبة بالتعاون الوثيق مع رئيس قلم المحكمة وديوانه لتحديد الأهداف الاستراتيجية في مجالات مثل العلاقات الخارجية، والتعاقد القضائي، والتوعية. وهو مسؤول عن تقديم مقترحات إلى رئيس قلم المحكمة لهذا الغرض، مع العلم بأن رئيس القلم يمارس دوراً إشرافياً ويتولى السلطة العليا في تحديد التوجه الاستراتيجي في هذه المجالات، بالتشاور مع فريق إدارة قلم المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن مدير شعبة العلاقات الخارجية يتولى المسؤولية عن تنفيذ القرارات الاستراتيجية، والمسؤولية عن تحويل هذه القرارات إلى برامج عمل، وخطط عمل، وأنشطة محددة الطابع يراقب تنفيذها ويقدم تقارير دورية بشأنه إلى رئيس القلم/فريق إدارته. وفي هذا الصدد يسدي مدير شعبة العلاقات الخارجية إلى فريق إدارة قلم المحكمة المشورة والإرشاد والدعم بشأن جميع المسائل المتصلة بالعلاقات الخارجية للمحكمة، والتعاقد القضائي، والتوعية، وصورة المحكمة وقلمها في عين الجمهور بوجه أعم. وأخيراً وليس آخراً يتولى مدير شعبة العلاقات الخارجية أيضاً المسؤولية عن عملها بصورة ناجحة وعلى نحو فعال، ويمارس الإشراف على عمل رؤساء أقسامها ووحداتها مطبقاً في الوقت نفسه مبدأ 'تفويض المسؤوليات' كامل التطبيق.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

١١٧,٦ ألف يورو

٥٩٤- يلزم المقدار المطلوب البالغ ١١٧,٦ ألف يورو لسد تكاليف السفر والنفقات التشغيلية العامة.

السفر ٢٠,٣ ألف يورو

٥٩٥- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف أسفار مدير شعبة العلاقات الخارجية إلى نيويورك وأفريقيا وبلدان أوروبية وغير أوروبية في إطار أدائه مهامه ونهوضه بمسؤولياته. ويُركّز في ذلك تركيزاً خاصاً على الاجتماعات المعنية بـ(تعزيز) التعاون الاستراتيجي والاتصال والتنسيق.

^{٣٥} المرجع السابق الذكر.

النفقات التشغيلية العامة

٩٧,٣ ألف يورو

٥٩٦- تلزم الموارد المعنية لسد تكاليف الجوانب التشغيلية التي تيسر المتول أمام المحكمة للأشخاص المأمورين به (أي تكاليف السفر والسكن).

الجدول ٨٤: البرنامج الفرعي ٣٨١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	
٣٨١٠					
مدير مكتب شعبة العلاقات الخارجية					
الموظفون من الفئة الفنية	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤
المساعدة المؤقتة العامة					
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات					
العمل الإضافي					
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين					
السفر	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٠,٣
الضيافة					
الخدمات التعاقدية					
التدريب					
الخبراء الاستشاريون					
النفقات التشغيلية العامة	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٧,٣
اللوازم والمواد					
الأثاث والعتاد					
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١١٧,٦	١١٧,٦	٩٧,٣	٢٠,٣	١١٧,٦
المجموع	٤٦٤,٩	٤٦٤,٩	٩٧,٣	٣٦٧,٦	٤٦٤,٩

الجدول ٨٥: البرنامج الفرعي ٣٨١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مدير مكتب شعبة العلاقات الخارجية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي												
الوظائف القائمة												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الوظائف الجديدة/المحوّلة												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
المجموع												

(ب) البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني

المقدمة

٥٩٧- يُعدّ قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني موثلاً لجميع أنشطة قلم المحكمة في مجال العلاقات الخارجية، ومجال التعاضد القضائي، ومجال العمل التحليلي والميداني. ويتكون هذا القسم من ثلاث (٣) وحدات:

(أ) وحدة العلاقات الخارجية وتعاون الدول: تتولى هذه الوحدة القيادة في تنفيذ ولاية قلم المحكمة في مجال العلاقات الخارجية والتعاون. ويشمل عملها، على سبيل الذكر لا الحصر، الاضطلاع على نحو فعال بتدبير العلاقات مع الدول والهيئات الفرعية لجمعية الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ و(تناول) شؤون الدولة المضيفة وتنفيذ طلبات المساعدة والتعاون والتعاضد القضائي؛ ودعم التفاوض بشأن الاتفاقات ومذكرات التفاهم؛ وإجراء أنشطة جمع الأموال؛

(ب) وحدة التنسيق والتخطيط: إنمها هيئة تنسيق مركزي/مركز عمليات فيما يخص جميع أعمال تخطيط المهام، والتخطيط الاستراتيجي، ودعم جميع المكاتب الميدانية والتيسير لها. ويُعتبر مركز العمليات هذا مكتباً واحداً جامعاً لكلّ من يقومون بالأسفار ويشرف، بصفته مركز تنسيق، على الدعم الإمدادي للمهام التي تُجرى بعيداً عن المقر (يتولى تحديد الأولويات في استعمال الموارد). إنه يجمع بين جميع الأنشطة التنفيذية، سواء في بلدان الحالات أو في غيرها، والتخطيط الاستراتيجي للعمليات الميدانية والدعم المقدم إلى جميع المكاتب الميدانية. وهو يتضمن عناصر بنوية تؤثر على سيرورة اتخاذ القرارات (منها خدمات مكتب معني بالحالات وخدمات أمنية وخدمات تنسيق للأسفار). كما إن وحدة التنسيق والتخطيط تدعم تنفيذ بروتوكولات إدارة الأزمات؛

(ج) وحدة التحاليل القطرية: إنمها مركز تحليل يقود جمع منتجات المعلومات الأمنية والسياسية ذات الصلة بعمل قلم المحكمة في بلدان الحالات أو في أي بلد آخر يهتم المحكمة، ويحلل هذه المنتجات وينشرها. وتوفر هذه الوحدة معلومات منسّقة ومركّزة لجهات مستهدفة في المحكمة، ولا سيّما في سياق المهام. وتُضم إلى المهام المنوطة بهذه الوحدة مهام جمع المعلومات وتحليلها التي كانت تتولاها كيانات شتى ضمن قلم المحكمة، ما يهيئ لمدير شعبة العلاقات الخارجية ولرئيس قلم المحكمة وإدارتها العليا إحاطة أفضل بالمسائل والاتجاهات ذات الصلة بالمحكمة، وتبعاتها وتطوراتها الممكنة، وتقييمات للمسائل الشاملة لمختلف القطاعات والتهديدات التي قد تؤثر على تنفيذ قلم المحكمة للمهام المنوطة به.

٢ ٢٥٧,٨ ألف يورو

موارد الميزانية

٥٩٨- إن قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني جهاز جديد كل الجدة. فكل مقارنة بأجهزة سبق أن كانت قائمة لن توفرّ بياناً دقيقاً بالتغير في الموارد المطلوبة طالما أنه لا يجري تطبيق نفس وحدة القياس.

الموارد من الموظفين

٢١٤٧,٨ ألف يورو

٥٩٩- سيتألف ملاك العاملين في هذا القسم الجديد من ٢٣ وظيفة ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢١٤٧,٨ ألف يورو

٦٠٠- يدير قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٦٠١- ويتألف ملاك العاملين في وحدة العلاقات الخارجية وتعاون الدول من رئيسها (من الرتبة ف-٤)؛ وموظفين معنيين بالتعاون والعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)؛ وأربعة موظفين معاونين معنيين بالتعاون والعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٢).

٦٠٢- ويتألف ملاك العاملين في وحدة التنسيق والتخطيط من رئيسها (من الرتبة ف-٤)؛ وموظف مسؤول عن قطاع (من الرتبة ف-٣)؛ وموظف معاون معني بتخطيط المهمات (من الرتبة ف-٢)؛ وأربعة مساعدين معنيين بالحالات (من الرتبة خ ع-رأ). وقد ضُمَّ أيضاً إلى وحدة التنسيق والتخطيط موظفان من قسم الأمن والسلامة أحدهما منسق رئيسي معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٤) والآخر مساعد معني بتنسيق الأمن الميداني (من الرتبة خ ع-رأ).

٦٠٣- ويتألف ملاك العاملين في وحدة التحليل القطرية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)؛ ومحللين (من الرتبة ف-٣)؛ ومحللين معاونين (من الرتبة ف-٢)؛ ومحللين مساعدين (من الرتبة خ ع-رأ).

الموارد غير المتصلة بالعاملين

١١٠,٠ آلاف يورو

٦٠٤- يلزم المقدار المطلوب البالغ ١١٠,٠ آلاف يورو لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ٧٢,٠ ألف يورو

٦٠٥- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر للمشاركة في اجتماعات سنوية وإعمال موظفي شعبة العلاقات الخارجية على نحو منتظم في بلدان الحالات وفي غيرها من البلدان. ويُركِّز تركيزاً خاصاً على التعاون الخارجي والمهام الرئيسية التي يتولاها رئيس قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني والمهام والمسؤوليات ذات الصلة المنوطة بوحدة العلاقات الخارجية وتعاون الدول ووحدة التحليل القطرية ووحدة التنسيق والتخطيط دعماً لأنشطة المحكمة.

الخدمات التعاقدية ٣٥,٠ ألف يورو

٦٠٦- يبلغ المقدار المطلوب ٣٥,٠ ألف يورو. وستظل وحدة التنسيق والتخطيط في عام ٢٠١٦ تؤدي دوراً مركزياً في تقديم الدعم والمساعدة المنسقين في مجالات مثل التمثيل التعاقدية للغير من مغفلي الهوية في الميدان، وتحتاج وحدة التنسيق القطري إلى اعتمادات لسد تكاليف الاشتراكات في التحليل التجارية. كما تحتاج وحدة التنسيق والتخطيط إلى اعتمادات لسد تكاليف تطبيقات برامجيات التخطيط الخاصة بالمهام من أجل استهلال

المشروع، ومنها تكاليف التشاور الأولي والترخيص والتطبيق، عند الاقتضاء، بمثابة منطلق للمضي في التطوير التدريجي.

٣,٠ آلاف يورو

اللوازم والمواد

٦٠٧- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف اشتراكات في تحاليل تجارية من أجل مكتب التحاليل الأمنية.

الجدول ٨٦: البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	فيه صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ %	
الموظفون من الفئة الفنية	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	٩٧,١	
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	-٣٥,٧	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٥٦٧,١	١ ٥٦٧,١	١ ٥٦٧,١	١ ٥٦٧,١	٣٧,١	
المساعدة المؤقتة العامة	٤٦٥,٩	٤٦٥,٩	٤٦٥,٩	٤٦٥,٩	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	-١٠٠,٠	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٤٠,٤	٤٠,٤	٤٠,٤	٤٠,٤	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	-١٠٠,٠	
العمل الإضافي	٥٠٦,٣	٥٠٦,٣	٥٠٦,٣	٥٠٦,٣	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	-١٠٠,٠	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٤٢,٥	١٤٢,٥	١٤٢,٥	١٤٢,٥	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	-٣٠,٠	
السفر	١٤٢,٥	١٤٢,٥	١٤٢,٥	١٤٢,٥	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	-٣٠,٠	
الضيافة	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	-٧٩,٠	
الخدمات التعاقدية	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	-٧٩,٠	
التدريب	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	-١٠٠,٠	
الخبراء الاستشاريون	٦٢٨,٧	٦٢٨,٧	٦٢٨,٧	٦٢٨,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	-١٠٠,٠	
النفقات التشغيلية العامة	١١٧,٤	١١٧,٤	١١٧,٤	١١٧,٤	١٩٨,٥	١٩٨,٥	١٩٨,٥	١٩٨,٥	-٩٨,٥	
اللوازم والمواد	١٧٥,٥	١٧٥,٥	١٧٥,٥	١٧٥,٥	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	-١٠٠,٠	
الأثاث والعتاد	١٧٥,٥	١٧٥,٥	١٧٥,٥	١٧٥,٥	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	-١٠٠,٠	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	١ ٣٠٤,٤	١ ٣٠٤,٤	١ ٣٠٤,٤	١ ٣٠٤,٤	١ ٥٩٣,٢	١ ٥٩٣,٢	١ ٥٩٣,٢	١ ٥٩٣,٢	-٩٣,١	
بإعمالين	٣٣٣٤,٦	٣٣٣٤,٦	٣٣٣٤,٦	٣٣٣٤,٦	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	-٣٨,٨	
المجموع	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	-٣٨,٨	

الجدول ٨٧: البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٣-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي			
										مجموع الموظفين	فئة الخدمات العامة	خ-ع-رأ	خ-ع-رر
الملاك الأساسي										٧	٧	٧	٧
الوظائف القائمة										١	٣	٢	١
الملاك المتصل بالحالات										١	٣	٢	١
المجموع الفرعي										١	٣	٢	١
الملاك الأساسي										٩	٩	٩	٩
الوظائف الجديدة/المؤجلة										٦	٢	١	١
الملاك المتصل بالحالات										٦	٢	١	١
المجموع الفرعي										٦	٢	١	١
الملاك الأساسي										١٦	٧	٥	٣
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعداد										٧	٥	٣	١
الملاك المتصل بالحالات										٧	٥	٣	١
المجموع الفرعي										١٦	٧	٥	٣
المجموع										١٦	٧	٥	٣

(ج) البرنامج الفرعي ٣٨٣٠: قسم المجني عليهم والشهود

المقدمة

٦٠٨- إن قسم المجني عليهم والشهود مكلف بتوفير تدابير الحماية والترتيبات الأمنية، وإسداء العون والنصح المهنيين وتقديم سائر أشكال المساعدة المناسبة إلى المجني عليهم والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بسبب إدلاء هؤلاء الشهود بإفاداتهم. إنه ينفذ برنامج المحكمة الخاص بالحماية، برنامج الدعم الذي ينص عليه البند ٨٣ من لائحة قلم المحكمة، ويسهر على أن يمثل أمام المحكمة الشهود والمجني عليهم الذين تطلب منهم الدوائر ذلك. وهو، بصفته جهة موقرة للخدمات، يعمل على أساس الحالات التي تردده من الأطراف وغيرهم، ويحسب ميزانيته السنوية وفقاً لعدد ما يُتوقع أن يتلقاه من طلبات خدمات الحماية والدعم، أو الطلبات الخاصة بالشهود والمجني عليهم المراد أن يمثلوا أمام المحكمة. كما تشمل ميزانية قسم المجني عليهم والشهود ما يندرج تحت مسؤوليته حالياً من حالات الإحالة التماساً للحماية. إنه يوفر خدماته المتخصصة للدوائر وللأطراف وللمشاركين في الإجراءات.

١١ ٥٨٧,٨ ألف يورو

موارد الميزانية

٦٠٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦ ٧٥٤,٦ ألف يورو (٣١,٢ في المئة). ويشهد معظم هذه الزيادة بند النفقات التشغيلية العامة (٣٧,٣ في المئة) بسبب استمرار دعم عدد كبير من الشهود المشمولين بالحماية الذين يرعاهم قسم المجني عليهم والشهود؛ وزيادة ذات شأن في عدد ما يُتوقع أن يستجد من إحالات الشهود التماساً لحمايتهم أو نقلهم إلى موطن آخر في بلدان الحالات، كما يطلبه الطرفان (مكتب المدعي العام والدفاع)؛ وأربع محاكمات متزامنة وشهود يقدر عددهم بـ ١٠٠ شاهد يتعين مثولهم أمام المحكمة؛ وأنشطة قضائية وتحقيقية مزيدة يُتوقع أن تشهدها الحالة في مالي. إن ما قدمه الأطراف من طلبات الخدمة والأنشطة مجسد في الزيادة التي يشهدها بند "السفر" (٥,٢ في المئة) وفي طلبات المزيد من الموظفين (ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة) دعماً لهذه الأنشطة.

٥ ٧٣٢,٣ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٦١٠- لقد خضع قسم المجني عليهم والشهود إلى عملية المراجعة المسماة ReVision التي أفضت إلى إجراء تعديلات تنظيمية وبنوية هامة فيه، منها تعديلات في عدد موظفيه. وبحسب البنية التنظيمية الجديدة غدا ملاك العاملين في هذا القسم يتألف من ٦٣ وظيفة، أي أن ملاكه ازداد بمقدار ١٣ وظيفة بالقياس إلى ما كان عليه في السنة السابقة (٢٩ وظيفة من الفئة الفنية و٣٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة). وبين هذه الوظائف ٣٤ وظيفة تقوم في مقر المحكمة و٢٩ وظيفة تقوم في مكاتبها الميدانية.

٤ ٧٨٠,٢ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٦١١- يدير قسم المجني عليهم والشهود رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يسانده مساندة مباشرة ثلاثة مديرين رئيسيين (من الرتبة ف-٤)، ومساعدان إداريان (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري رئيسي (من الرتبة خ ع-رأ).

٦١٢- ويتولى اثنان من ثلاثة مديريين رئيسيين (من الرتبة ف-٤) المسؤولية عن ثلاثة أفرقة معنية بالحالات يقودها ثلاثة رؤساء أفرقة (من الرتبة ف-٣)، بدعم إضافي من ثلاثة موظفين معاونين معنيين بالقضايا (من الرتبة ف-٢) في المقر. ويساعد الأفرقة العاملة في المقر ثلاثة مساعدين رئيسيين معنيين بتنظيم الملفات (من الرتبة خ ع-رأ) وثلاثة مساعدين معنيين بتنظيم الملفات (من الرتبة خ ع-رأ) في المقر.

٦١٣- ويساند الأفرقة المعنية بالحالات في المكاتب الميدانية وفي خمسة من بلدان الحالات خمسة رؤساء أفرقة معاونين (من الرتبة ف-٢)، وخمسة موظفين معنيين بالرعاية (من الرتبة ف-٢) وخمسة موظفين معاونين معنيين بالقضايا على الصعيد الميداني (من الرتبة ف-٢)، و١٤ مساعداً معنياً بتنظيم الملفات على الصعيد الميداني (من الرتبة خ ع-رأ).

٦١٤- ويتولى المدير الرئيسي الثالث (من الرتبة ف-٤) المسؤولية عن أربعة أفرقة (فريق الدعم النفسي، وفريق التخطيط، وفريق التحليل التابع لقسم المحني عليهم والشهود، وفريق الدعم القانوني) تتألف من مختص في علم النفس (من الرتبة ف-٣)، ومختصين في علم النفس معاونين (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالرعاية (من الرتبة خ ع-رر)؛ ومن موظف معني بالتخطيط (من الرتبة ف-٣) يدعمه موظف معاون معني بالتخطيط (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ)؛ ومن محلل (من الرتبة ف-٣)، ومحلل معاون (من الرتبة ف-٢)، ومحللين مساعدين (من الرتبة خ ع-رر)؛ ومن موظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢).

المساعدة المؤقتة العامة ٥١٥,٤ ألف يورو

٦١٥- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥٥١,٨ ألف يورو (٤٨,٥ في المئة). وقد أفضت إعادة تنظيم القسم إلى تحويل وظائف من وظائف مساعدة مؤقتة عامة أقرت في السنوات السابقة إلى وظائف ثابتة.

٦١٦- إن وظائف المساعدة المؤقتة العامة التسع (٧,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) المذكورة أدناه جديدة كلها وهي تُطلب للنهوض بأود عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام وأود الأنشطة القضائية الزيادة في مالي وأود المحاكمات المتزامنة.

٦١٧- رئيس فريق معاون يعمل في مالي (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). إن هذه الوظيفة تخص الفريق الاشتغالي الخاص بمالي. وهي تلزم ليتولى شاعلها قيادة الفريق التابع لقسم المحني عليهم والشهود المعني بالعمل الميداني في المكتب الميداني، وليساعد رئيس الفريق المعني في المقر على الاضطلاع بالتدبر اليومي للمسائل المتصلة بالحماية؛ وتدبر حالات الحماية الحالية وما يستجد من حالات إحالة الطرفين للشهود التماساً لحمايتهم ومساندتهم؛ وإجراء عمليات تقييم للتهديدات والأخطار فيما يتعلق بالاشتغال ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وتلقم توصيات بشأن تدابير حماية الشهود؛ وجمع وتحيين المعلومات المتعلقة بالشهود من أجل المديرين الرئيسيين وللإدراج في الوثائق المراد تقديمها إلى الدوائر؛ والدعم الاشتغالي من أجل مثل الشهود أمام المحكمة بصورة آمنة وفي الوقت المناسب، مع مراعاة مقتضيات حمايتهم الشخصية واحتياجاتهم النفسية الاجتماعية.

٦١٨- موظف معاون معني بالرعاية يعمل في مالي (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تمثل هذه الوظيفة جزءاً لا يتجزأ من الأفرقة الاشتغالية الجديدة المتعددة المهارات التابعة لقسم المحني عليهم والشهود العاملة في الميدان والمسؤولة عن التدبر اليومي لملفات الأشخاص المشمولين بالحماية، والتي تقوم بكل المهام المتصلة

بالدعم فيما يتعلق بالشهود والمحني عليهم المدرجين تحت مسؤولية القسم. ويتعين على الموظفين أن يُجروا عمليات تقييم نفسي اجتماعي في الحالة في مالي والحالات التي يستجد النظر فيها.

٦١٩- موظف معاون معني بالقضايا على الصعيد الميداني في مالي (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لتخطيط وتدبر عمليات السلامة والأمن في الميدان، بما في ذلك تصميم وتنفيذ استراتيجية تخفيف التهديدات/الأخطار؛ وتنفيذ عمليات حماية الشهود؛ واستدامة القدرة على التحرك إزاء الأخطار الكبيرة في الميدان؛ وإجراء المهمات ذات الطابع السري في مناطق النزاع والمناطق التي لا تشهد نزاعات؛ وتنظيم الإدلاء بالشهادات بواسطة الربط الفيديوي عن بعد؛ وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بمجالات عمل المحكمة.

٦٢٠- مساعدان معنيان بتدبر الحالات على الصعيد الميداني في مالي (من الرتبة خ ع-٢) لمدة عشرة أشهر لكل منهما (متطلب جديد). تلزم هاتانوظيفتان من أجل التفاعل وتقديم المساعدة النفسية الاجتماعية وسائر أشكال المساعدة العملية للمشمولين ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية والشهود الذين يدلون بإفاداتهم، ضمن إطار الحظوظ المقررة لتدبر القضايا؛ والمساعدة في المهام الإدارية والإمدادية فيما يتعلق بمثل الشهود أمام المحكمة؛ وتنفيذ البروتوكول المتعلق بالتعرف على قاعات المحكمة؛ ورصد حسن حال الشهود خلال إدلائهم بإفاداتهم؛ وتوفير المساعدة ضمن المحكمة.

٦٢١- موظف معاون معني بالتدريب (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة من أجل وضع وتنسيق واستدامة وتنفيذ خطة التدريب الجديدة هوضاً بأود التعديلات التنظيمية والبنوية التي شهدتها القسم نتيجة لعملية المراجعة المسماة ReVision. وقد بينت المراجعات المختلفة التي أُجريت بشأن أنشطة قسم المحني عليهم والشهود في غضون السنتين الأخيرتين لزوم موظف معاون معني بالتدريب.

٦٢٢- محلل معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لدعم المحلل الحالي في مراقبة ومراجعة الوضع الأمني في أوغندا ومالي والمناطق التي تعمل فيها المحكمة، والحوادث الأمنية التي تشمل المحني عليهم والشهود؛ وتسجيل المعلومات التي يتم جمعها أو يؤتيها الاستخبار؛ وتقديم دعم في مجال التحليل إلى إدارة قسم المحني عليهم والشهود عند غياب المحلل؛ وتقديم تفسير تحليلي للشؤون المتعلقة بولاية قسم المحني عليهم والشهود.

٦٢٣- مساعد رئيسي معني بالمحفوظات والسجلات (من الرتبة خ ع-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). ترتبط هذه الوظيفة بالزيادة في النشاط التحقيقي والنشاط القضائي في الحالات القائمة والحالات التي ستستجد وما ينتج عنها من زيادة فيما يضطلع به قسم المحني عليهم والشهود من أنشطة في مجال جمع المعلومات متأتية عن بنيتها المعدلة الجديدة. ويعمل شاغل هذه الوظيفة بمثابة منسق لتدبر المواد الإلكترونية والسجلات السمعية البصرية ولأنشطة الأرشفة طبقاً للمعايير المتعلقة بالحفظ وبالبيانات الشرحية، ويتولى تنظيم وتدبر النظم الإلكترونية لإيداع الوثائق والسجلات والأدوات، ونظم تدبر القضايا؛ ورقمنة الوثائق، والمواد الورقية والمواد السمعية البصرية التماثلية؛ والقيام على نحو آمن باستلام وتجهيز وحفظ المواد التي يجمعها قسم المحني عليهم والشهود خلال العمليات، والقيام إلكترونياً بتسميتها/تصنيفها/تسجيلها؛ وتعميم الترجمات/المحاضر المنجزة والمعلومات المحفوظة على هذا النحو على الوحدة المعنية بالتحليل أو الأفرقة المعنية بالحالات أو غيرهم من العاملين في قسم المحني عليهم والشهود.

٦٢٤- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لتقديم الدعم إلى الموظف المعني بالتخطيط والموظف الإداري المعاون في تدبير عبء العمل الإداري المزيد فيما يتعلق بمثل الشهود أمام المحكمة خلال المحاكمات المتزامنة الأرب وعبء العمل المتصل بالمشاركين المشمولين ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٣٦٦,٧ ألف يورو

٦٢٥- ستة مساعدين معنيين بالشهود (من الرتبة خ ع-ر) تُدرج أسماؤهم في قائمة من ستة مساعدين معينين بالشهود (من الرتبة خ ع-٤)، يلزمون للنهوض بأود أربع محاكمات متزامنة. ويُحتاج إلى هذه الوظائف لتقديم ما يلزم من خدمات متصلة برعاية الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة في لاهاي؛ وللمساعدة في مرافقة الشهود خلال إقامتهم (عند ذهابهم لاستشارة الطبيب، أو للتسوق، أو للقيام بأنشطة أخرى)؛ ولمرافقة الشهود ومساعدتهم ليل نهار؛ وللمساعدة في الاضطلاع بغير ذلك من المهام المنوطة بالمساعدين المعيّنين بالشهود.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥ ٨٥٥,٥ ألف يورو

٦٢٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣,٣ ٣٢٣ ألف يورو (٢,٢ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ١ ١٤٢,٨ ألف يورو

٦٢٧- يشهد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها ٧,٥٦ ألف يورو (٢,٥ في المئة) تأتي بمثابة تبعة مباشرة للعدد المقدّر لحالات الإحالة التماساً للحماية ولعدد مهمات مرافقة الشهود المراد أن يمثلوا أمام المحكمة. وتلزم الموارد المعنية من أجل التفاوض بشأن الاتفاقات المتعلقة بإعادة التوطين، ومن أجل أسفار الموظفين الاشتغالية المتصلة بحماية الشهود وخدمات الدعم؛ ومرافقة الشهود خلال سفرهم إلى مقر المحكمة من أجل المحاكمات؛ وعمليات إعادة توطين الشهود ونقلهم المشمول بالحماية؛ والتقييم النفسي الاجتماعي؛ وتنفيذ تدابير الحماية.

التدريب ٤٧,٠ ألف يورو

٦٢٨- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لتوفير دورات تدريب على حماية الشهود للعاملين في قسم المحني عليهم والشهود في المقر وفي الميدان ضمن إطار خطة هذا القسم الخاصة بالتدريب. ويراد من خطة التدريب جعل الموظفين يلمون إماماً أولاً بمفاهيم حماية الشهود، وتقييم المخاطر، وتدبير الأخطار، وتنظيم ملفات الشهود المشمولين بالحماية، وترسيخ الإحاطة بهذه المفاهيم.

النفقات التشغيلية العامة ٤ ٦٦٠,٧ ألف يورو

٦٢٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٤ ٢٦٦ ألف يورو (٣,٣ في المئة) تأتي بمثابة تبعة مباشرة للحالات الجديدة لإحالة مكتب المدعي العام شهوداً التماساً لحمايتهم البالغ عددها ٥٧ حالة (٢٦ حالة تُلتمس فيها إعادة التوطين و٣١ حالة يُلتمس فيها الترحيل/النقل المشمول بالمساعدة)، وحالات إحالته شهوداً التماساً

لدعمهم البالغ عددها ٢٦ حالة، وحالات إحالة الدفاع شهوداً التماساً لإعادة توطينهم البالغ عددها أربع حالات، وشهود يقدر عددهم بـ ١٠٠٠ يراد أن يدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة خلال أربع محاكمات متزامنة. ٦٣٠- كما إن قسطاً كبيراً من الزيادة يعزى إلى شهود ومعاليمهم يقدر عددهم بـ ٧٥٠ (بمتوسط مقداره ستة أشخاص لكل أسرة) سيظلون تحت رعاية وحماية قسم المحني عليهم والشهود اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ كما يُرتقب، وذلك لسبب رئيسي يتمثل في عدم وجود اختيارات لإعادة توطينهم.

٥,٠ آلاف يورو

اللوازم والمواد

٦٣١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٢ ألف يورو (٤,٢ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف لوازم ومواد لتلبية احتياجات قاعات الانتظار الخاصة بالشهود في المقر وتجديد الاشتراك السنوي في النشرة الإلكترونية التي يستعين بها المحلل العامل في قسم المحني عليهم والشهود.

(د) البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: قسم الإعلام والتوعية

المقدمة

٦٣٢- إن قسم الإعلام والتوعية التابع لشعبة العلاقات الخارجية في قلم المحكمة يتكفل بإمكان اطلاع الجمهور على إجراءات المحكمة، ويشحذ الوعي بولاية المحكمة وأنشطتها ويعزز الإحاطة بهما لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في حشد الدعم لها. وتستهدف أنشطته عدداً من جماعات الجمهور، بما فيها جماعات الجمهور العالمي، التي تشمل بصورة رئيسية الصحافة الدولية ووسائل الإعلام، والمخني عليهم والجماعات المتضررة بالجرائم التي تدرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة، وأصحاب الشأن الرئيسيين مثل المجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ويبلغ قسم الإعلام والتوعية أهدافه من خلال طائفة متنوعة من وسائل الاتصال، منها المقابلات مع وسائل الإعلام، والبيانات الصحفية وغيرها من المنشورات والمواد السمعية البصرية، وعن طريق الموقع الشبكي والمنصات الجديدة للوسائط الاجتماعية. كما إن هذا القسم ينظم حملات وفعاليات وزيارات تشمل جماعات العامة والزوار المرموقين.

٦٣٣- وبدءاً من عام ٢٠١٦ سيخضع فريق المكتبة وفريق التوعية الميدانية لأقسام أخرى وذلك نتيجة لمشروع المراجعة المسماة ReVision، مع العلم بأنه تم في الوقت نفسه تعزيز صلاحيات قسم الإعلام والتوعية في مجال العمل من خلال الإنترنت والتخطيط الاستراتيجي والإبلاغ والرصد والتقييم دعماً للتوعية، وفيما يخص الصحافة وسائر الأعمال الإعلامية. ويضاف إلى ذلك أنه أنشئت وحدة للإنتاج السمعي البصري بغية تعزيز قدرة قسم الإعلام والتوعية على إنتاج برامج لجماعات الجمهور العامة وجماعات رئيسية خاصة ولا سيّما في بلدان الحالات، وتعزيز المحتوى المتعدد الوسائط للموقع الشبكي للمحكمة والوسائط الاجتماعية. ويتألف قسم الإعلام والتوعية من أربع وحدات هي: وحدة الشؤون العامة، ووحدة المراسم والفعاليات والزيارات، ووحدة التوعية، ووحدة الإنتاج السمعي البصري. ونتيجة للانتقال إلى المباني الدائمة بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وما يستتبعه من حاجة إلى موظفي استقبال مختلفين، استُحدثت وظيفتان للاستقبال في وحدة المراسم والفعاليات والزيارات.

موارد الميزانية ٢ ٥٦٨,٢ ألف يورو

٦٣٤- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٩١٠,٧ آلاف يورو (٢٦,٢ في المئة).

الموارد من الموظفين ٢ ١٤٧,٥ ألف يورو

٦٣٥- يتألف ملاك العاملين في قسم الإعلام والتوعية من ٢٦ وظيفة ثابتة ولا يضم أي وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ولم يعد موظفو المكتبة وموظفو التوعية الميدانية في عداد ملاك قسم الإعلام والتوعية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢ ١٤٧,٥ ألف يورو

٦٣٦- يدير قسم الإعلام والتوعية رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٦٣٧- ويتألف ملاك العاملين في وحدة الشؤون العامة من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بالشؤون العامة (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بالشؤون العامة (من الرتبة ف-٢)، وموظف معاون معني

بالاتصالات على الإنترنت (من الرتبة ف-٢)، ومساعدَيْن معيّنين بالإعلام (من الرتبة خ ع-٢)، ومصمّم تشكيلي (من الرتبة خ ع-٢)، ومساعد معني بالاتصالات على الإنترنت (من الرتبة خ ع-٢).

٦٣٨- ويتألف ملاك العاملين في وحدة التوعية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بسياسات التوعية (من الرتبة ف-٣)، وموظفَيْن معاونين معيّنين بالتوعية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالتوعية (من الرتبة خ ع-٢).

٦٣٩- ويتألف ملاك العاملين في وحدة الإنتاج السمعي البصري من منتج مواد سمعية بصرية (من الرتبة ف-٢)، ومساعدَيْن معيّنين بالإنتاج السمعي البصري (من الرتبة خ ع-٢)، وتقنيَيْن معيّنين بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-٢).

٦٤٠- ويتألف ملاك العاملين في وحدة المراسم والفعاليات والزيارات من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة مساعدين معيّنين بالمراسم والفعاليات (من الرتبة خ ع-٢).

٦٤١- لقد أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداث وظيفتي الاستقبال المذكورتين أعلاه في وحدة المراسم والفعاليات والزيارات باعتبارهما تدرجان في عداد الوظائف المتصلة بالمباني الدائمة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٢٠,٧ ألف يورو

٦٤٢- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦١٩,١ ألف يورو (٥٩,٥ في المئة)، يعزى رئيسياً إلى كون الميزانيتين الاشتغاليتين الخاصتين بالتوعية الميدانية والمكتبة نقلتا فيما يخص عام ٢٠١٦ إلى الكيانين اللذين كانتا تتبعان لهما وذلك نتيجة لمشروع المراجعة المسماة ReVision. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب والنفقات التشغيلية العامة.

السفر ٤٩,٠ ألف يورو

٦٤٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦٧,١ ألف يورو (٥٧,٨ في المئة)، يعزى رئيسياً إلى نقل الاعتمادات الخاصة بالتوعية الميدانية وبالمكتبة إلى ميزانيتي الكيانين اللذين غدتا تتبعان لهما. وتلزم الموارد المعنية لإجراء أنشطة توعية متصلة بعمليات التحقيق الجارية في مالي وليبيا اللتين ليس للمحكمة حضور دائم فيهما، ولتمكين رئيس القسم من المشاركة في اجتماعات وحلقات تدارس ومؤتمرات ترمي إلى إقامة الشبكات المؤسسية وشحن الوعي بالمحكمة. كما إن الناطقة باسم القسم ستسافر مع مسؤولي المحكمة وتجري جلسات تدريب للصحفيين في أفريقيا وباريس وبروكسل ولندن، بغية الترويج لتناولهم للمحكمة تناولاً أوفى وأكثر إيجابية، ولحشد المزيد من دعم الجمهور العام. كما تلزم الاعتمادات الخاصة بوحدة الإنتاج السمعي البصري لتصوير الفعاليات الرئيسية التي تجري في الميدان.

الخدمات التعاقدية ٢٨٢,٨ ألف يورو

٦٤٤- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤٥٩,٩ ألف يورو (٦١,٩ في المئة)، يعزى قسط كبير منه إلى نقل أنشطة التوعية إلى ميزانية المكاتب الميدانية وزيادة استعمال الأدوات والمنصات الرقمية، ما أتاح تحقيق تخفيضات في تكاليف خدمات البث الساتلي والطباعة. وتلزم الموارد المعنية لمراجعة نظم الرصد والتقييم وقاعدة

البيانات التي تستعملها أفرقة التوعية لتقييم وقع أنشطتها؛ وتدريب الصحفيين؛ واستئجار أماكن تُعقد فيها أنشطة التوعية المتصلة بالحالات في مالي وليبيا اللتين ليس لقلم المحكمة حضور دائم فيهما؛ ونشر وبث المواد الإعلامية الرامية إلى شحذ الوعي بالمحكمة وترغيب مختلف مجموعات الجمهور في دعم المحكمة.

٦٤٦- [قزراً على ٦٤٥-] وتطلب الموارد أيضاً لإنتاج مواد شتى من أجل إبراز الصورة المؤسسية الجديدة للمحكمة، مثل الرايات والأعلام والمنشورات. وتلزم الاعتمادات أيضاً لتنظيم فعاليات رامية إلى شحذ الوعي بالمحكمة لدى شتى المجموعات المستهدفة مثل المحاكم التي تعقد جلسات محاكاة للمحاكمة، والإشهار فيما يتعلق بيوم العدالة الدولية الموافق ١٧ تموز/يوليو.

٦٤٧- كما تلزم هذه الاعتمادات لاستئجار خدمات خبراء استشاريين من أجل تهيئة البيئة اللازمة للتصوير السينمائي للمقابلات والتصريحات وضم نظم إنتاج جديدة في المباني الجديدة مع الوسائط الاجتماعية بغية تحسين النجاح.

٣٦,٩ ألف يورو

التدريب

٦٤٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٩,٩ ألف يورو (٤٢٧,٣ في المئة) تعزى رئيسياً إلى التعديلات المتأتية عن إجراءات العمل الجديدة في المباني الدائمة فيما يخص الموقع الشبكي الجديد. وتلزم الاعتمادات للتدريب على برنامج SharePoint، ومنصة الموقع الشبكي الجديد، والتدريب الرامي إلى مواكبة الوسائط الاجتماعية على المستوى التقني وعلى مستوى المحتوى. كما يشتمل ذلك التدريب على تقديم العروض: يُخطط للاستفادة من مركز الزوار في المباني الجديدة لتجهيز مجموعة منتقاة من الموظفين تجهيزاً أفضل لتقديم عروض للجمهور أكثر فعالية وإقناعاً وقوة مع تقليص مقدار الموارد البشرية اللازمة. وتحتاج وحدة الإنتاج السمعي البصري الحديثة الإنشاء إلى التدريب نتيجة للتعديلات التي أُدخلت على بيئة الإنتاج والتي تتصل بانتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة.

٥٢,٠ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

٦٤٩- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٦,٥ ألف يورو (٢٤,١ في المئة)، يعزى قسط كبير منه إلى نقل المكتبة إلى قسم آخر من أقسام قلم المحكمة. ويلزم المبلغ المطلوب بصورة رئيسية لاستدامة برامجيات تحليل الاتجاهات على الشبكة العنكبوتية التي نُقلت من "قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال" السابق عملاً بالتوصية المقدّمة في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision بأنه ينبغي لقسم الإعلام والتوعية، بصفته صاحب الموقع الشبكي، أن يتولى أمر ميزانيته؛ كما يلزم المبلغ المعني لشراء خادوم جديد يُخصّص للمواد السمعية البصرية ومعدات تصوير، وللاستئجار على وحدات ذاكرة إلكترونية للحفظ من نوع USB، ولإنتاج مواد سمعية بصرية سهلة التنزيل؛ ولصيانة معدات تحرير وتصوير سينمائي وشراء قطع غيار لها.

الجدول ٩٠: البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الإعلام والنوعية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	١ ٥٦٦,٥	٥٠٧,٩	٢ ٠٧٤,٤	١ ٥٦٦,٥	٣٧٠,٦	٩٧١,٢	٢ ٠٧٤,٤	١ ١٧٢,١	٣٥٠,٤	٨٢١,٧	١ ٣٤١,٨
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١ ٥٦٦,٥	٥٠٧,٩	٢ ٠٧٤,٤	١ ٥٦٦,٥	٣٧٠,٦	٩٧١,٢	٢ ٠٧٤,٤	١ ١٧٢,١	٣٥٠,٤	٨٢١,٧	١ ٣٤١,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٥٦٦,٥	٥٠٧,٩	٢ ٠٧٤,٤	١ ٥٦٦,٥	٣٧٠,٦	٩٧١,٢	٢ ٠٧٤,٤	١ ١٧٢,١	٣٥٠,٤	٨٢١,٧	١ ٣٤١,٨
المساعدة المؤقتة العامة	١٢٨,٧	٥٣,٢	١٨١,٩	١٢٨,٧	٥٣,٢	١٨١,٩	١٨١,٩	١٨١,٩	١٨١,٩	١٨١,٩	١٨١,٩
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
العمل الإضافي	١٢٩,١	٥٣,٢	١٨٢,٣	١٢٩,١	٥٣,٢	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٢٩,١	٥٣,٢	١٨٢,٣	١٢٩,١	٥٣,٢	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣
السفر	٥,٩	٨٩,٢	٩٥,١	٥,٩	٨٩,٢	٩٥,١	٩٥,١	٩٥,١	٩٥,١	٩٥,١	٩٥,١
الضيافة	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
الخدمات التعاقدية	٣٧٠,١	٥٠٢,٣	٨٧٢,٤	٣٧٠,١	٥٠٢,٣	٨٧٢,٤	٨٧٢,٤	٨٧٢,٤	٨٧٢,٤	٨٧٢,٤	٨٧٢,٤
التدريب	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
الخبراء الاستشاريون	٥٦,٩	٣,٦	٦٠,٥	٥٦,٩	٣,٦	٦٠,٥	٦٠,٥	٦٠,٥	٦٠,٥	٦٠,٥	٦٠,٥
النفقات التشغيلية العامة	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨	١٥٢,٨
الولائم والمواد	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩
الأثاث والمعدات	٦٠,٤,٢	٥٩٥,١	١ ١٩٩,٣	٦٠,٤,٢	٥٩٥,١	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٠٤,٢	٥٩٥,١	١ ١٩٩,٣	٦٠٤,٢	٥٩٥,١	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣
المجموع	٢ ٢٩٩,٨	١ ١٥٦,٢	٣ ٤٥٦,٠	٢ ٢٩٩,٨	١ ١٥٦,٢	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠

الجدول ٩١: البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الإعلام والنوعية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										خ-ع-ر	خ-ع-رأ	مجموع	
الملاك الأساسي	١	٢	١	١	١	١	١	١	١	٥	٧	٧	١٢
الملاك المتصل بالحالات القائمة										٤	٦	٦	١٠
المجموع الفرعي										٩	١٣	١٣	٢٢
الملاك الأساسي										٢	٢	٢	٤
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المحولة										٢	٢	٢	٤
المجموع الفرعي										٤	٤	٤	٨
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
المجموع	١	٢	٣	٥	١١	١٥	١٥	١٥	١٥	٢٦	١٥	١٥	٢٦

(هـ) البرنامج الفرعي ٣٨٥٠: المكاتب الميدانية

المقدمة

٦٥٠- تقوم المكاتب الميدانية بتيسير عمل المحكمة في بلدان الحالات. ويشتمل مفهوم "المكتب الميداني" مجال المحكمة في بلد الحالات المعني والموظفين والبنية التحتية اللازمة للاضطلاع بأنشطة المحكمة في الميدان أو لدعم الاضطلاع بها فيه. فالمكتب الميداني 'العادي' يهيئ حيز المكاتب والدعم بالمركبات من أجل المهمات ومعدات الاتصال للموظفين العاملين في المنطقة وبذلك يعمل بمثابة قاعدة لأنشطة قلم المحكمة في البلد المعني. أما حجم العمل الذي تضطلع به المكاتب الميدانية فيتوقف على المرحلة التي تكون قد بلغت الإجراءات في القضية (القضايا) الجاري النظر فيها وعلى سمات هذه القضية (القضايا).

٦٥١- فالمكاتب الميدانية تُعتبر الممثلة الدائمة لقلم المحكمة في بلدان الحالات وتعمل بمثابة منطلق لعمليات المحكمة بأجمعها. كما يجب أن تكون هذه المكاتب مصدر المعلومات التي تُرفع إلى المقر فيما يتعلق بوسائل الإعلام والتطورات الاجتماعية السياسية والأمنية في بلدان الحالات، التي يؤثر كثير منها على كيفية إجراء المحكمة لعملياتها وكيفية تواصلها مع شركائها الخارجيين. فيجب على المكاتب الميدانية إقامة واستدامة العلاقات مع الشركاء الرئيسيين في الميدان، بما في ذلك هيئات الدولة المعنية وأجهزتها، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع الأهلي. كما إن الحضور الميداني القوي يمكن، بحسب بلد الحالة المعني ومرحلة الإجراءات، أن يبعث برسالة إيجابية إلى المجتمع المحلي بشأن التزام المحكمة ونواياها. ويتولى رئيس المكتب الميداني، الذي يمثل رئيس قلم المحكمة في بلد الحالة المعني، المسؤولية عن الموظفين وعن العمليات في الميدان، بما في ذلك توفير الخدمات لسائر الأجهزة والأطراف والمشاركين في الميدان.

٦٥٢- ويتألف ملاك العاملين في المكاتب الميدانية من أفرقة متعددة الاختصاصات (تضم بصورة رئيسية موظفين متكاملين المهام) يرفعون تقاريرهم إلى مدير واحد (رئيس المكتب الميداني) ويستدعون في الوقت نفسه ارتباطاً نشطاً مع أقسام المقر التي تؤدي الوظائف المناظرة من حيث الجوهر. ولئن كانت الاحتياجات المحددة لكل مكتب ميداني تتباين بحسب عوامل من قبيل بلد الحالة المعني، ومرحلة الإجراءات، ومستوى تعاون السلطات المحلية، والسمات التي ترغب المحكمة أن يكون لحضورها في البلد، فينبغي من حيث المبدأ أن تتمثل الوظائف التالية البيان في فريق المكتب الميداني المتعدد الوظائف:

(أ) التوعية؛

(ب) الأمن؛

(ج) دعم مشاركة المخني عليهم؛

(د) دعم الشهود؛

(هـ) القدرة على دعم التعاضد القضائي (الاضطلاع بدور ميسر له)؛

(و) دعم التسيير/العمل، بما في ذلك الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الصعيد المحلي، والمساعدون الإداريون، والسائقون، وحراس الأمن، والمنظفون؛ مع العلم بأنه يمكن عند الاقتضاء تكليف جهات خارجية بالاضطلاع ببعض الوظائف الإدارية على الصعيد المحلي.

أوغندا

٦٥٣- يتمثل نشاط المحكمة القضائي فيما يخص أوغندا حالياً في العمل على قضية المدعي العام ضد دومنيك أنغوين، المقرّر أن تعقد جلسة اعتماد التهم فيها خلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وإضافة إلى تقديم الدعم للوفاء بالمتطلبات الاشتغالية من خلال التواجد الميداني في كمبالا (وحضور طليعي من خلال مكتب ميداني يقام في الوقت المناسب في غولو في شمال أوغندا)، تستدام أيضاً خدمات دعم اشتغالي مستمر/جارٍ يُقدّم إلى مكتب المدعي العام ويستدام الحضور الإقليمي للصندوق الاستئماني للمحني عليهم فيما يتعلق بالعمل في أوغندا وكينيا والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والدعم المقدم إلى عدد محدود جداً من باقي أنشطة قلم المحكمة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٥٤- تَنصَبُ الأنشطة القضائية الجارية حالياً فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية على قضية المدعي العام ضد بوسكو أثناعندا (التي بلغت حالياً المرحلة الابتدائية- تقدم حجج مكتب المدعي العام)؛ وقضية المدعي العام ضد توماس لوتينغا (مواصلة مرحلة جبر الأضرار)؛ وقضية المدعي العام ضد جرمان كاتنغا (مواصلة مرحلة جبر الأضرار). وسيظل المكتب الميداني القائم في كينشاسا (غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية) والوحدة الميدانية الطليعية القائمة في بونيا (شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) يقدمان الدعم للأنشطة القضائية الآتية الذكر.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٥٥- تَنصَبُ الأنشطة القضائية الجارية حالياً فيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى على قضية المدعي العام ضد جان-بيير ببا وآخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠) (تقدم حجج مكتب المدعي العام وحجج الدفاع)؛ وقضية المدعي العام ضد جان-بيير ببا (التي يُحتمل في حالة إدانته/الحكم عليه أن يشهد عام ٢٠١٦ مرحلة جبر الأضرار فيها). وقد أعيد فتح المكتب الميداني في بُنغي بجمهورية أفريقيا الوسطى (إثر إغلاقه في أعقاب العنف الذي شهدته عام ٢٠١٤) بمثابة مكتب جديد يراد به التكفل بتقديم الدعم اللازم للوفاء بمتطلبات عمل المحكمة الكثيرة في بلد الحالة هذا.

كينيا

٦٥٦- يَنصَبُ النشاط القضائي الجاري حالياً في كينيا على قضية المدعي العام ضد وليام صموي روتو و جُشوا أراب سَنع (تقدم حجج الدفاع). وسيظل المكتب الميداني القائم في نيروبي يقدم الدعم للأنشطة/الأعمال الجارية حالياً في كينيا.

كوت ديفوار

٦٥٧- يَنصَبُ النشاط القضائي الجاري حالياً فيما يخص كوت ديفوار على قضية المدعي العام ضد لوران أنغبغو وشارل إبلية غوديه (تقدم حجج المدعي العام). ويُستدام حضور المحكمة في أبيجان من خلال مكتب ميداني (تم توسيعه في عام ٢٠١٥ لتزايد عدد العاملين فيه) بغية التكفل بتقديم الدعم للوفاء بمتطلبات عمل المحكمة في بلد الحالة هذا.

مالي

٦٥٨- تتركز الأنشطة الجارية حالياً في مالي على توفير الدعم الاشتغالي لبعثة مكتب المدعي العام المكلفة بالتحقيق الجنائي العلمي وأنشطة هذا المكتب ذات الطابع السري. وبناء على طلب من مكتب المدعي العام يستدام وجود مكتب "متواضع" في باماكو للتكفل بتقديم الدعم اللازم للوفاء بمتطلبات دعم عمل المحكمة في بلد الحالة هذا.

موارد الميزانية (لجميع المكاتب الميدانية) ٧ ٦١٦,٣ ألف يورو

٦٥٩- لما كانت المكاتب الميدانية تشكل جزءاً من الإنشاء من أقسام شعبة العلاقات الخارجية الجديدة فإن المبالغ المطلوبة لكل منها هي مجمل الموارد الخاصة بالكيانات السابقة المتمثلة في قسم العمليات الميدانية وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم الأمن والسلامة والموارد المخصصة للتوعية اللازمة للتكفل بمواصلة أنشطة المحكمة التي تخص كلاً من بلدان الحالات على وجه التحديد.

٦٦٠- يتوزع مجموع الموارد المخصصة للمكاتب الميدانية البالغ ٧ ٦١٦,٣ ألف يورو التوزيع التالي: أوغندا: ١ ١٣٦,٧ ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢ ٣٤١,٥ ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: ١ ١٧٧,٥ ألف يورو، كينيا: ١ ٠٦١,٢ ألف يورو، كوت ديفوار: ١ ٣٣٦,١ ألف يورو، مالي: ٥٦٣,٣ ألف يورو.

٦٦١- وتشهد المبالغ المطلوبة في عدد من بنود الميزانية زيادات على النحو المبين أدناه.

الموارد من الموظفين ٥ ١٧٩,٦ ألف يورو

المكتب الميداني القائم في أوغندا (الموارد من الموظفين) ٧١٦,٠ ألف يورو

٦٦٢- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في أوغندا من ١٤ وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٨,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٦٩٦,٣ ألف يورو

٦٦٣- يدير المكتب الميداني القائم في أوغندا موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣)، ويضم موظفين معنيين بالعمل الميداني (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً معنياً بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً معنياً بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٢)، ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-رأ)، وسائقين رئيسيين (من الرتبة خ ع-رأ)، وسائقين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنظفياً (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين ميدانيين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنياً بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ).

٦٦٤- وبين الوظائف الآتية الذكر وظيفتان، هما وظيفة الموظف المعني بالعمل الميداني (من الرتبة ف-٣) ووظيفة الموظف المعني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، تتصلان بعبء العمل أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداثهما بغية تكوين القدرة الإضافية اللازمة للنهوض بأود الأنشطة المزيدة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

المساعدة المؤقتة العامة

١٩,٧ ألف يورو

٦٦٥- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة عشرة أشهر (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها لتكوين قدرة تسخّر للانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة وإعمال هذه البنية. وتلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد، الذي كان فيما سبق يقدم بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغدت إدارة المكتب الميداني القائم في أوغندا تتولى أمره.

المكتبان الميدانيان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الموارد من الموظفين) ١ ٥٨٧,٧ ألف يورو

٦٦٦- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في كينشاسا وملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في بونيا، معاً، من ٢٦ وظيفة ثابتة وخمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢,٢ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١ ٥١٠,٦ آلاف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٦٦٧- يدير المكتبين الميدانيين القائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية رئيس لهما (من الرتبة ف-٥) يدعمه موظفان معنيان بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣) (واحد في مكتب كينشاسا والآخر في مكتب بونيا)، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالعمل الميداني (التوعية) (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، وعشرة سائقين (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة مساعدين معنيين بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معنيان بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنظفان (من الرتبة خ ع-رأ).

٧٢,٨ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٦٦٨- يلزم المبلغ المطلوب لتوظيف من يشغل خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة على النحو الوارده تفصيله أدناه.

٦٦٩- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٢, ٨ أشهر (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها لتكوين قدرة تسخّر للانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة وإعمال هذه البنية. وتلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد لكل من المكاتب، الذي كان فيما سبق يقدم بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغدت إدارة المكتبين الميدانيين القائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتولى أمره.

٦٧٠- منظّمان (من الرتبة خ ع-ر) لمدة شهرين لكل منهما (متطلب جديد). على غرار السنوات السابقة تلزم هاتان الوظيفتان لتوفير خدمات التنظيف والحفاظ على النظافة الصحية في مكتب كنشاسا ومكتب بونيا خلال فترات غياب العاملين فيهما أو مرضهم.

٦٧١- سائق (من الرتبة خ ع-ر) لمدة أربعة أشهر (متطلب جديد). على غرار السنوات السابقة تلزم هذه الوظيفة لاستخدام الاعتمادات الإضافية المخصصة لها من أجل الاستعانة بسائق عامّ المهام في إطار عقد خدمات خاصة خلال الفترات التي يُنتظر فيها تعيين سائقين، وفترات غياب السائقين المطوّل و/أو قيام متطلبات تشغيلية فورية مستعجلة/حالات نقص في السائقين في أي من أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٧٢- مساعد معني بالتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ٦, ٩ أشهر (متطلب جديد). سيعمل المساعد المعني بالتوعية الميدانية انطلاقاً من بونيا (إيتوري) لتناول المستجدات القضائية الرئيسية من قبيل مراحل جبر الأضرار في قضيتين والمرحلة الابتدائية في قضية واحدة، والمستجدات في قضيتي مبا (دعاوى الاستئناف في قضية مبا والمحكمة في قضية مبا وآخرين) التي تثير اهتماماً خاصاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

العمل الإضافي ٣٠,٠ ألف يورو

٦٧٣- يلزم المبلغ المطلوب لدفع مستحقات العمل الإضافي الذي يؤديه السائقون المناوبون، بحسب التقديرات وبالاتزان بتطبيق السياسة المعمول بها في مجال الإجازات التعويضية التي تُمنح للسائقين فيما يخص السائقين العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين لا يتاح لهم دائماً أخذ كل الإجازات التي يستحقونها وذلك بسبب متطلبات عبء العمل/متطلبات العمليات.

المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى (الموارد من الموظفين) ٨٣٥,٥ ألف يورو

٦٧٤- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى من ١٢ وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٩, ٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٨١٢,٢ ألف يورو

٦٧٥- يدير المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣)، ويضم ملاك العاملين في هذا المكتب موظفاً معنياً بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-ر)، وثلاثة سائقين (من الرتبة خ ع-ر)، ومساعدتين معنيتين بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع-ر)، ومنظّفاً (من الرتبة خ ع-ر)، ومساعداً معنياً بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-ر).

٦٧٦- وبين الوظائف التي يتألف منها ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى وظيفتان مرتبطتان بعبء العمل هما وظيفة رئيس المكتب الميداني (من الرتبة ف-٥) ووظيفة الموظف المعني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم والأفرقة المعنية بالتوعية) (من الرتبة ف-٣). فقد أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداث هاتين الوظيفتين لتكوين القدرة الإضافية التي يستلزمها النهوض بالنشاط المزيد في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

المساعدة المؤقتة العامة

٢٣,٣ ألف يورو

٦٧٧- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١١,٣ شهراً (متطلب جديد). وتلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد، الذي كان فيما سبق يقدم بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغدت إدارة المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى تتولى أمره.

المكتب الميداني القائم في كينيا (الموارد من الموظفين)

٤,٨٠٨ آلاف يورو

٦٧٨- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في كينيا من إحدى عشرة وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٨,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٢,٧٨١ ألف يورو

٦٧٩- يدير المكتب الميداني القائم في كينيا رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالعمل الميداني (التوعية) (من الرتبة ف-٣)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدان معنيان بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع-رأ)، وسائقان (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة

٢,٢٧ ألف يورو

٦٨٠- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٩,٦ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد، الذي كان فيما سبق يقدم بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغدت إدارة المكتب الميداني القائم في كينيا تتولى أمره.

المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار (الموارد من الموظفين)

٧,٩٤٧ ألف يورو

٦٨١- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار من سبع عشرة وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٩,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٢,٩٢٢ ألف يورو

٦٨٢- يدير المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالعمل الميداني (التوعية) (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٢)، وسائق رئيسي (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة سائقين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنظف (من

الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدان معنيان بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ).

٦٨٣- وبين هذه الوظائف وظيفتان مرتبطتان بعبء العمل استُحدثتا في أبيجان هما وظيفة الموظف المعني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة المساعد المعني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة خ ع-رأ). لقد أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداث هاتين الوظيفتين بغية تكوين قدرة إضافية للنهوض بعبء العمل المزيد في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

المساعدة المؤقتة العامة ٢٥,٥ ألف يورو

٦٨٤- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١١,٣ شهراً (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد، الذي كان فيما سبق يقدم بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغدت إدارة المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار تتولى أمره.

المكتب الميداني القائم في مالي (الموارد من الموظفين) ٢٨٤,٣ ألف يورو

٦٨٥- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في مالي من ثلاثة وظائف ثابتة ولا يضم أية وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٨٤,٣ ألف يورو

٦٨٦- يدير المكتب الميداني القائم في مالي موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف-٣)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣).

٦٨٧- إن وظيفة الموظف المعني بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣) مرتبطة بعبء العمل وقد أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداثها لتكوين قدرة إضافية للنهوض بعبء العمل المزيد في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٢٤٣٦,٧ ألف يورو

٦٨٨- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف الأثاث والعتاد وتكاليف اللوازم والمواد. وتتوزع هذه الموارد بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: المكتب الميداني القائم في أوغندا: ٤٢٠,٧ ألف يورو، المكتبان الميدانيان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٧٥٣,٨ ألف يورو، المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى: ٣٤٢,٠ ألف يورو، المكتب الميداني القائم في كينيا: ٢٥٢,٨ ألف يورو، المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار: ٣٨٨,٤ ألف يورو، المكتب الميداني القائم في مالي: ٢٧٩,٠ ألف يورو.

٦٨٩- وإضافة إلى متطلبات قسم العمليات الميدانية السابق، يستوعب كل مكتب ميداني أيضاً، بصفته كياناً حديث الإنشاء، المتطلبات الميدانية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن والتوعية.

السفر ١٤٩,٩ ألف يورو

٦٩٠- إضافة إلى متطلبات قسم العمليات الميدانية السابق، يستوعب كل مكتب ميداني أيضاً، بصفته كياناً حديث الإنشاء، متطلبات الأسفار الميدانية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن والتوعية. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف السفر وتكاليف المعيشة اليومية لتقدم الدعم اللازم للمهمات ضمن البلد، وإجراء ودعم عمليات التقييم الأمني، وأسفار العاملين في المكتب الميداني ضمن البلد إلى المقر لأغراض منها تنسيق الاجتماعات، وحضور جلسات الإطلاع، ولسات الإطلاع، ولسات التوجيه. وتتوزع الموارد الخاصة بالسفر بحسب المكاتب الميدانية التوزيع التالي: أوغندا: ٢٤,٧ ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٣٦,٩ ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: ١٤,٠ ألف يورو، كينيا: ٢٩,٢ ألف يورو، كوت ديفوار: ٢٨,٤ ألف يورو، مالي: ١٦,٧ ألف يورو.

الخدمات التعاقدية ١٠٢٠,٣ ألف يورو

٦٩١- إضافة إلى متطلبات قسم العمليات الميدانية السابق، المستوعبة في إطار بند "الخدمات التعاقدية"، يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف أنشطة التوعية في إطار بند "تكاليف الإعلام والإنتاج" وبند "سائر الخدمات التعاقدية"، ومتطلبات دعم الأمن الميداني ضمن إطار بند "الخدمات المعهود بها إلى جهات خارجية".

٦٩٢- وتشهد المبالغ المطلوبة زيادة نسبتها ١٠٠ في المئة، وهي تلزم لعقد جلسات توعوية ضمن البلد (بما في ذلك استئجار أماكن عقدها، وتكاليف النقل والتعبئة ذات الصلة)، والمنشورات في الصحافة المحلية، ورصد تقارير وسائط الإعلام؛ والمرافقة/الحماية التي توفرها الشرطة/الجيش للعاملين ضمن البلد والمهمات التي يقومون بها (بما في ذلك أنشطة مكتب المدعي العام)، ومتطلبات معايير العمل الأمنية الدنيا للمكتب الميداني (المكاتب الميدانية)، وحراس أمن المكاتب الميدانية الذين يعملون في كل بلد؛ وإجراء مهمات التوعية ضمن البلد، والحملات التوعوية الرامية إلى حث الاهتمام المحرارة بالاستعانة بمحطات الإذاعة الوطنية والمحلية، ومواصلة توفير القدرات والخدمات اللازمة لدعم مهام الأمم المتحدة القطرية (مع التركيز على المجالات التي قد لا يكون للمحكمة فيها موارد متوفرة مناسبة و/أو تكون مواردها المتوفرة فيها تتقاسم محالاً مع عاملي الأمم المتحدة). وتتوزع الموارد المطلوبة في بند الخدمات التعاقدية بحسب المكاتب الميدانية التوزيع التالي: أوغندا: ٩٦,٨ ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٣٧٨,٢ ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: ١٣٤,٨ ألف يورو، كينيا: ١٧٢,٣ ألف يورو، كوت ديفوار: ١٦٤,٩ ألف يورو، مالي: ٧٣,٣ ألف يورو.

النفقات التشغيلية العامة ٩٨٥,٤ ألف يورو

٦٩٣- تلزم الاعتمادات المطلوبة لسد تكاليف إيجار المحال (وعند الانطباق، تكاليف محال الوحدات الميدانية الطليعية بحسب الأنشطة القضائية)؛ وتكاليف صيانة المحال، وصيانة الأثاث والعتاد، والمرتقات، والتكاليف الاشتغالية المتنوعة الأخرى (بما في ذلك مقدّر تكاليف استئجار المركبات، وعقود التأمين، وصندوق المبالغ النقدية الصغيرة، والترتيبات المحلية لتشاطير التكاليف فيما يخص نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة لأغراض سلامة

الموظفين وأمنهم (كانت في السابق تُدرج ضمن إطار ميزانية قسم الأمن والسلامة)). وتبقى سائر تكاليف الاتصالات تُعامل معاملة مركزية في إطار القسم المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر. وتتوزع الموارد المعنية بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: ٢٠٧,٠ آلاف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٢٥٨,١ ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: ١٦٥,٠ ألف يورو، كينيا: ٤٩,٣ ألف يورو، كوت ديفوار: ١٥٥,٠ ألف يورو، مالي: ١٥١,٠ ألف يورو.

اللوازم والمواد ٢٢٦,٦ ألف يورو

٦٩٤- تلزم المبالغ المطلوبة لشراء لوازم ومواد شتى بالاستعانة بصندوق المبالغ النقدية الصغيرة، وسد تكاليف لوازم الكتابة وخرائط الحبر، والوقود اللازم للمركبات والمولدات، ومؤن ماء الشرب وسائر الأوزاد لكل محل من محال المكاتب الميدانية. وتتوزع الموارد المعنية بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: ٦٧,٢ ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٨٠,٦ ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: ٢٨,٢ ألف يورو، كينيا: ٢,٠ ألف يورو، كوت ديفوار: ٢٨,٦ ألف يورو، مالي: ٢٠,٠ ألف يورو.

الأثاث والعتاد^{٣٦} ٥٤,٥ ألف يورو

٦٩٥- تلزم الموارد المطلوبة لشراء مولدات للمكاتب الميدانية القائمين في باماكو وغولو وفقاً لمقتضيات معايير العمل الأمنية الدنيا/ترقياتها فيما يخص البلد على وجه التحديد، وشراء أثاث مكثي إثر توسيع المكتب الميداني في أبيجان، تستلزمه الزيادات في أعداد الموظفين. وتتوزع الموارد المعنية بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: ٢٥,٠ ألف يورو، كوت ديفوار: ١١,٥ ألف يورو، مالي: ١٨,٠ ألف يورو.

^{٣٦} الاستثمارات في تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المدرجة في عداد رأس المال التي يجب أن تبقى ضمن الميزانية الخاصة بهذه التكنولوجيا لأغراض المعاملة المركزية والتوحيد القياسي.

الجدول ٩٢ : البرنامج الفرعي ٣٨٥٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٣٨٥٠ المكاتب الميدانية
	المبلغ %	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	
	٣ ٧٨٦,٢	٣ ٧٨٦,٢	٣ ٧٨٦,٢		المجموع وبما فيه			الموظفون من الفئة الفنية
	١ ١٩٤,٩	١ ١٩٤,٩	١ ١٩٤,٩		صندوق			الموظفون من فئة الخدمات العامة
	٤ ٩٨١,١	٤ ٩٨١,١	٤ ٩٨١,١		صندوق الطوارئ			المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	١ ٦٨,٥	١ ٦٨,٥	١ ٦٨,٥		الميزانية المتصلة			المساعدة للوقت العامة
					بالحالات			المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات
	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠		الميزانية الأساسية			العمل الإضافي
	١ ٩٨,٥	١ ٩٨,٥	١ ٩٨,٥		المجموع			المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
	١ ٤٩,٩	١ ٤٩,٩	١ ٤٩,٩		الطوارئ			السفر
					المجموع			الضيافة
	١ ٠٢٠,٣	١ ٠٢٠,٣	١ ٠٢٠,٣		الخدمات المتصلة			الخدمات التعاقدية
					بالحالات			التدريب
	٩٨٥,٤	٩٨٥,٤	٩٨٥,٤		المجموع			الخبراء الاستشاريون
	٢٢٦,٦	٢٢٦,٦	٢٢٦,٦		الخدمات المتصلة			النفقات التشغيلية العامة
	٥٤,٥	٥٤,٥	٥٤,٥		بالحالات			الولائم والمواد
					المجموع			الأثاث والعتاد
	٢ ٤٣٦,٧	٢ ٤٣٦,٧	٢ ٤٣٦,٧		الخدمات المتصلة			المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
					بالحالات			بالمعاملين
	٧ ٦١٦,٣	٧ ٦١٦,٣	٧ ٦١٦,٣		المجموع			المجموع

الجدول ٩٣ : البرنامج الفرعي ٣٨٥٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

المكاتب الميدانية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي												
الوظائف القائمة												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الوظائف الجديدة/المحوّلة												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
المجموع												

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

المقدمة

٦٩٦- تقدم أمانة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") إلى الجمعية ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها بمهامها بموجب النظام الأساسي. ومن المهام التي تضطلع بها هذه أمانة الجمعية في مجال خدمات المؤتمرات تخطيط وإعداد وتنسيق اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلام وثائقها وتقاريرها وقراراتها، وترجمة هذه المواد واستنساخها وتوزيعها. وتقدم هذه الأمانة بالإضافة إلى ذلك خدمات تخصصية للجمعية وهيئاتها الفرعية. ومن المهام التي تضطلع بها في مجال الخدمات التخصصية تقديم الخدمات القانونية وخدمات السكرتاريا الفنية، مثل توفير الوثائق والتقارير والملخصات التحليلية، وإسداء المشورة على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالمسائل القانونية والتخصصية المتصلة بعمل الجمعية.

٦٩٧- ويشتمل هذا البرنامج الرئيسي (أمانة جمعية الدول الأطراف) على أربعة برامج فرعية: البرنامج الفرعي ٤١٠٠ (خدمات المؤتمرات). والبرنامج الفرعي ٤٢٠٠ (أمانة الجمعية)، والبرنامج الفرعي ٤٤٠٠ (مكتب رئيس الجمعية)، والبرنامج الفرعي ٤٥٠٠ (لجنة الميزانية والمالية).

الجدول ٩٤ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
	- سير الاجتماعات على نحو سلس، وفي الموعد المحدد، واعتمادها للتقارير ذات الصلة غ/م - النظر في جميع بنود جدول الأعمال - تقديم دعم تقني وإمدادي للمشاركين في الاجتماعات، بما في ذلك مساندتهم فيما يخص التسجيل، وتزويدهم بالوثائق، وتقديم الخدمات اللغوية لهم - رضا المشاركين في الدورة عن الترتيبات ذات الصلة وعمما يُقدم من معلومات	المهدف ١ عقد المؤتمر على النحو المخطط له
	- توفير خدمات المؤتمرات الجيدة للدول ورضاها عن هذه الخدمات وعمما يُقدم لها من غ/م خدمات تحرير الوثائق وترجمتها بإتقان وإصدارها على نحو يهيئ لها دعماً كاملاً في مهامها - تقديم المساعدة إلى الدول على النحو اللازم، ولا سيما تزويدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالجمعية وبالمحكمة	المهدف ٢ تحرير الوثائق وترجمتها بإتقان وإصدارها من أجل تجهيزها واستنساخها وتوزيعها في الوقت المناسب
	- تقديم خدمات قانونية تقنية إلى الدول، ولا سيما في شكل وثائق، تسهل عملها غ/م إسداء المشورة الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها وتساندها فيه - رضا المشاركين في الجمعية وأعضاء الهيئات ذات الصلة عن الجلسات	المهدف ٣ إسداء المشورة الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها وتساندها فيه الفرعية
	- كثيراً ما يستعان في ذلك بشبكات التواصل الخارجي الخاصة بالجمعية وبلجنة الميزانية غ/م القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمالية وبالمكتب وبلجنة الرقابة والمعلومات على الدول الأطراف بوسائل - إمكان الاطلاع على المعلومات والوثائق دون تأخير منها شبكة الإنترنت	المهدف ٤ القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمالية وبالمكتب وبلجنة الرقابة والمعلومات على الدول الأطراف بوسائل - إمكان الاطلاع على المعلومات والوثائق دون تأخير منها شبكة الإنترنت

^{٢٧} اعتباراً من عام ٢٠٠٩ لا تُصدر الوثائق الرسمية للجمعية إلا بأربع لغات رسمية هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

موارد الميزانية

٣٠٥٣,٣ ألف يورو

٦٩٨- تنطوي ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع على زيادة اسمية مقدارها ٤٠,٥ ألف يورو (١,٣ في المئة) مع العلم بأنه أُجريت لسد احتياجات الأمانة فيما يخص عام ٢٠١٦ بعض عمليات النقل بين البرامج الفرعية الأربعة وبين بنود الميزانية ضمن البرنامج الفرعي نفسه.

الموارد من الموظفين

٤,٨١٠ آلاف يورو

٦٩٩- يتألف ملاك العاملين في الأمانة من تسع وظائف ثابتة (خمس وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة). ويهيأ لخمس وظائف (٤,٦ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (أربع وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) كما أُورِّ في عام ٢٠١٥. وللأمانة أيضاً عدة وظائف أخرى (٢,٨ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة القصيرة المدة من أجل تقديم الخدمات للجمعية وهيئاتها الفرعية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٦,٩٣٩ ألف يورو

٧٠٠- يتألف ملاك العاملين في الأمانة حالياً من مديرها (من الرتبة مد-١) والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية (من الرتبة ف-٥)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، ومساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-٢)، ومساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-٢)، ومساعد معني بالاجتماعات والشؤون الإدارية (من الرتبة خ ع-٢)، وموظف معني بالوثائق/المحفوظات (من الرتبة خ ع-٢). إن جميع العاملين في الأمانة يؤدون مهامهم تحت إشراف مديرها، باستثناء يشار إليه فيما يلي. ويقدم العاملون في الأمانة خدمات تخصصية (الخدمات التي يقدمها الموظفون القانونيون) وخدمات تقنية (الخدمات التي يقدمها الموظفون المعنيون بدعم الائتمار والشؤون الإدارية) إلى الجمعية وإلى هيئاتها الفرعية. ويرفع المساعد الشخصي لرئيس الجمعية تقاريره إلى الرئيس مباشرة. ويرفع الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية تقاريره إلى رئيس هذه اللجنة مباشرة. وبالإضافة إلى المهام التي يضطلع بها بصفته الأمين التنفيذي، يواصل هذا الموظف الاضطلاع بمهام ضمن الأمانة جمعاء، ولا سيما فيما يخص المالية وتسيير شؤون البرنامج الرئيسي الرابع. وقد اقترحت اللجنة المختصة المعنية بالمراجعة تعيينه أميناً للجنة المراجعة إضافةً إلى سائر المهام الآتفة الذكر التي يتولاها.

المساعدة المؤقتة العامة

٨,٦٩٢ ألف يورو

٧٠١- يضم ملاك العاملين في الأمانة حالياً خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدوام كامل، والعديد من الوظائف التي تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لأجل قصير بغية تقديم الخدمات إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية.

٧٠٢- موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). شهد عبء العمل المتمثل في تقديم الخدمات التخصصية زيادة كبيرة منذ إنشاء الأمانة في عام ٢٠٠٤. فقد أنشئت هيئات جديدة، وشهد عدد اجتماعات هذه الهيئات زيادة طائلة. ومن هذه الهيئات المكتب، وفريقاه العاملان في لاهاي ونيويورك، ولجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة. وتقدم الأمانة، على الرغم من أنها قائمة في لاهاي، الخدمات التخصصية لرئاسة

الجمعية، ومكتبها، وفريقه العامل في نيويورك، عن طريق إعداد وثائق ما قبل الدورات ووثائق ما بعد الدورات. إن الوظيفة المطلوبة تتيح للأمانة تقديم دعم أفضل إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية.

٧٠٣- مساعد معني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن وظيفة المساعد المعني بالتصميم على الموقع الشبكي تتيح للأمانة مواصلة وضع الوثائق والمقالات والمنشورات على هذا الموقع، وتديير شبكة ارتباط خارجي خاصة بالجمعية والمكتب ولجنة الميزانية والمالية ولجنة الرقابة، والتكفل بالقيام في الوقت المناسب بتحميل المعلومات المتعلقة بالانتخابات وبالمستجدات في شأن التكامل والبيانات الصحفية وما إلى ذلك.

٧٠٤- مساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يدعم شاغل هذه الوظيفة رئيس الجمعية والمكتب فيما يخص فترة ثلاث السنوات الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، لأن الرئيس لا يستطيع الاعتماد على موارد بعثته لدى الأمم المتحدة فقط. ويقوم المساعد الخاص بمساعدة الرئيس في إعداد البلاغات الرسمية، والاهتمام بالمسائل المتصلة بالجمعية في مقر الأمم المتحدة؛ والتواصل المستمر مع الدول المتمتعة بصفة المراقب للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما إن هذا الموظف يقدم خدمات تخصصية إلى المكتب وإلى فريق نيويورك العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه من أمانة الجمعية. أما تقديم الخدمات التقنية فسيواصل مكتب الاتصال توليه.

٧٠٥- مساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة مدير أمانة الجمعية في التحضير لدورة الجمعية وغير ذلك من الأنشطة على صعيد الدعم الإداري طيلة السنة. كما إنه ينظم اجتماعات المدير مع مسؤولي المحكمة وممثلي الدول الأطراف.

٧٠٦- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة سبعة أشهر (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة أمانة الجمعية في شأن المسائل الكبرى المتصلة بالشؤون المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية، كما يساعد الميسر المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة.

٧٠٧- موظف إداري (من الرتبة ف-٣) لمدة خمسة أشهر (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في التحضير لدورتي اللجنة، وفي متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمها لجنة الميزانية والمالية وغير ذلك من الشؤون ذات الصلة، بما فيها التحضير لدورات لجنة المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك تهني هذه الوظيفة للأمين التنفيذي فرصة الاهتمام بالمزيد من اجتماعات فريق لاهاي العامل والقيام بإبلاغ لجنة الميزانية والمالية عن المسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والمالية والشؤون الإدارية.

٧٠٨- موظف دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة خمسة أشهر (متطلب مستمر). يشمل الدعم المعني احتياجات أفرقة الترجمة التي تقدم الخدمات للدورة السنوية للجمعية إلى الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات، والسهر على تقديم الخدمات للدورة السنوية للجمعية على نحو سليم فيما يتعلق بعتاد وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، التي يجب تركيبها في مكان الدورة، وعلى توفر موظفين جاهزين للاستدعاء لتذليل كل مشكلة قد تطرأ.

٧٠٩- موظف قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤) لمدة ٠,٥٥ شهر لكل منهما (متطلب مستمر). يقوم الموظف القانوني الرئيسي (من الرتبة ف-٥) والموظف القانوني (من الرتبة ف-٤) المعينان، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات التخصصية للجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق ما

قبل الدورة، ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير). إن عمل هذين الموظفَين الإضافَين يرفد عمل الموظفَين القانونَين اللذين يضمهما ملاك الأمانة الرئيسي.

٧١٠- مساعدون خاصون لمدة ٢٢,٩٥ شهراً (متطلب مستمر). ستحتاج أمانة الجمعية إلى مساعدين خاصين خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتوية عند انتهاء هذه الدورة. ويقوم المساعدون الخاصون بمساعدة المدير فيما يتعلق بكل الجوانب الإمدادية لجلسات الجمعية، بما في ذلك تحديد المتطلبات من الأحياء والاحتياجات إلى المعدات، وتسجيل الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية، والتواصل مع المندوبين.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ١٤٠,٠ ألف يورو

٧١١- ينطوي المبلغ المطلوب من أجل المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات على انخفاض مقداره ٨٠,٠ ألف يورو (٣٦,٤ في المئة) يعزى إلى إعادة تخصيص الاعتمادات ذات الصلة للمساعدة المؤقتة العامة.

٧١٢- إن المساعدة المؤقتة تلزم بصورة خاصة لترجمة الوثائق الرسمية للجمعية وهيئاتها الفرعية، وتسجيل المندوبين، وإصدار المشاركات، واستنساخ الوثائق بأعداد كبيرة وتوزيعها، وما إلى ذلك، وتيسير مشاركة المندوبين في الدورات بصورة عامة.

العمل الإضافي ٣٨,٠ ألف يورو

٧١٣- يبقى مقدار المخصصات للعمل الإضافي كما كان في ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة. ويُدفع تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين تُستأجر خدماتهم لمدة قصيرة ويُطلب منهم تقديم المساعدة المذكورة أعلاه ويتوجب عليهم بالضرورة أن يعملوا لمدة تجاوز ساعات العمل المعتادة، وقد تمتد لتشمل عطل نهاية الأسبوع، خلال دورة الجمعية ودورات لجنة الميزانية والمالية، أو فيما يتعلق بدورة الجمعية ودورات هذه اللجنة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١ ٢٤٣,٩ ألف يورو

٧١٤- تشمل الموارد غير المتصلة بالعاملين تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد، وينطوي مبلغها الإجمالي على انخفاض مقداره ٣٤,٦ ألف يورو (٢,٧ في المئة).

السفر ٣٦٠,٠ ألف يورو

٧١٥- ينطوي المبلغ الإجمالي المخصص للسفر على انخفاض مقداره ٢٦,٥ ألف يورو (٦,٩ في المئة). فالمخصصات لأسفار رئيس الجمعية، التي لا تشهد تغييراً، تجسّد كون الرئيس مقيماً في داكار. أما تكاليف أسفار أعضاء لجنة المراجعة الثلاثة فهي تكاليف جديدة تتحملها الأمانة، لكن سيستوعب جزء منها بالتقليص الذي تشهده ميزانية السفر فيما يخص لجنة الميزانية والمالية وجزء آخر من بند "التكاليف غير المتصلة بالعاملين".

٧١٦- وتُهيئ ميزانية السفر لسد تكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها، والرحلات المنتظر أن يقوم بها رئيس هذه اللجنة للمشاركة في جلسات مع فريق لاهاي العامل وفريق نيويورك العامل ومسؤولي المحكمة، وأسفار بعض أعضاء هذه اللجنة إلى المكاتب الميدانية. كما إن المخصّص في إطار هذا البند من الميزانية يسد تكاليف سفر أعضاء مكتب رئيس الجمعية، بما في ذلك زيارات مقر المحكمة، وزيارات لاهاي ونيويورك. وتسد الموارد المطلوبة أيضاً تكاليف سفر ثلاثة من أعضاء لجنة المراجعة إلى لاهاي.

الضيافة ٥,٠ آلاف يورو

٧١٧- يبقى مقدار المخصّصات للضيافة كما كان في ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة. وتُستخدم المخصّصات للضيافة فيما يخص دورتي لجنة الميزانية والمالية ودورات لجنة المراجعة.

الخدمات التعاقدية ١٢٣,٩ ألف يورو

٧١٨- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الخدمات التعاقدية على انخفاض مقداره ٨,١ آلاف يورو (١,٠ في المئة). وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف استئجار المكان الذي ستعقد فيه دورة الجمعية في لاهاي وغيرها من التكاليف ذات الصلة، ولسد تكاليف ما يُعهد به إلى جهات خارجية من خدمات الترجمة والطباعة الخارجية الخاصة بدورة لجنة الميزانية والمالية.

التدريب ٩,٩ آلاف يورو

٧١٩- يبقى مقدار المخصّصات للتدريب كما كان في ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة. وتُستخدم المخصّصات للتدريب بغية استدامة مواكبة الموظفين للمستجدات في مجالات عملهم المحددة.

النفقات التشغيلية العامة ٢٤,٤ ألف يورو

٧٢٠- لا تغير في مقدار المخصّصات للنفقات التشغيلية العامة. وتُسد بهذه المخصّصات المصروفات على إرسال الوثائق والمذكرات الشفوية والمطبوعات بالبريد إلى الدول الأطراف وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية، وإرسالها في بعض المناسبات إلى حلقات التدارس بغية النهوض بعالمية نظام روما الأساسي، إما بالبريد العادي أو بالبريد المسجّل أو بواسطة خدمات السعاة الخاصين.

اللوازم والمواد ١٤,٧ ألف يورو

٧٢١- يبقى مقدار المخصّصات لسد تكاليف اللوازم والمواد كما كان في ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة. وتُسد بهذه المخصّصات تكاليف اللوازم المكتبية، بما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (القرطاس، وخرطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير، إلخ)، ولوازم الكتابة لدورتين من دورات لجنة الميزانية والمالية، والدورة السنوية للجمعية، والاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل.

الأثاث والعتاد

٥,٠ آلاف يورو

٧٢٢- لا تغير في مقدار المخصصات لسد تكاليف الأثاث والعتاد. وقد تدبرت أمانة الجمعية أمر زيادة النجاعة من خلال استعمال وحدات ذاكرة إلكترونية للحفظ من نوع USB، تُوَجَّع على المندوبين المشاركين في دورة الجمعية. وتحتوي وحدات الذاكرة هذه على الوثائق الرسمية لما قبل الدورة باللغات الرسمية، ما يؤتي وفورات في تكاليف طبع النسخ الورقية من هذه الوثائق، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها. إن زيادة اتّباع النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق" والاستعانة بالموقع الشبكي للجمعية وشبكات الترابط الخارجي يمكن أن يقلّصا الحاجة إلى المواد المطبوعة في الأجل المتوسط.

الجدول ٩٥: البرنامج الرئيسي الرابع: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المخصصة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف
	المبلغ	%	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الموظفون من الفئة الفنية
					المجموع	المجموع	الموظفون من فئة الخدمات العامة
					المجموع	المجموع	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	المساعدة المؤقتة العامة
					المجموع	المجموع	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	العمل الإضافي
					المجموع	المجموع	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	السفر
					المجموع	المجموع	الضيافة
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الخدمات التعاقدية
					المجموع	المجموع	التدريب
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	التحريات الاستشاريون
					المجموع	المجموع	النفقات التشغيلية العامة
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	المواد
					المجموع	المجموع	الأثاث والعتاد
					الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
					المجموع	المجموع	المجموع

الجدول ٩٦: البرنامج الرئيسي الرابع: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

أمانة جمعية الدول الأطراف	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
			ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	
الملاك الأساسي								
الملاك المتصل بالحالات								
المجموع الفرعي								
الملاك الأساسي								
الملاك المتصل بالحالات								
المجموع الفرعي								
الملاك الأساسي								
الملاك المتصل بالحالات								
المجموع الفرعي								
المجموع								

الجدول ٩٧: البرنامج الفرعي ٤١٠٠: خدمات المؤتمرات

خدمات المؤتمرات ٤١٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية المتصلة المجموع	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة المجموع	الحالات الأساسية	الحالات الأساسية	الميزانية المتصلة المجموع	الحالات الأساسية	الحالات الأساسية	%
الموظفون من الفئة الفنية										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين										
المساعدة المؤقتة العامة	١٣٤,٥			٢٨١,٣			٣٤٩,٥			٢٤,٢
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٤٣,٥			١٦٠,٠			٨٠,٠			-٥٠,٠
العمل الإنشائي	١٢,٨			٢٠,٠			٢٠,٠			
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٩٠,٨			٤٦١,٣			٤٤٩,٥			-٣,٦
السفر	٦٣,٧									
الضيافة										
الخدمات التعاقدية	٥٢٧,٠			٧٤٠,٠			٧٣٥,٩			-٠,٦
التدريب										
الخبراء الاستشاريون										
النفقات التشغيلية العامة	١٠,٥			٢٤,٤			١١,٠			-٥٤,٩
المواد	٦,٤			١٠,٠			١٠,٠			
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٠٧,٦			٧٧٤,٤			٧٥٦,٩			-٣,٣
المجموع	٧٩٨,٤			١٢٣٥,٧			١٢٠٦,٤			-٢,٤

٧٢٣- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤١٠٠ (خدمات المؤتمرات) تكاليف الائتمار، التي تتألف من عناصر منها تكاليف الجمعية، وتكاليف دورتين للجنة الميزانية والمالية باستثناء التكاليف المدرجة في البرنامج الفرعي ٤٥٠٠ الخاص بهذه اللجنة، وتكاليف الاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل. وتشمل هذه التكاليف أيضاً تكاليف المساعدة المؤقتة العامة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف السفر.

الجدول ٩٨ : البرنامج الفرعي ٤٢٠٠ : أمانة الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		٤٢٠٠ أمانة الجمعية		
	المبلغ	%	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق وما فيه	
٢,٧	١٣,٠	٤٩٩,٩	٤٩٩,٩	٤٨٦,٩	٤٨٦,٩	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	الموظفون من الفئة الفنية
-١,٥	-٤,٣	٢٨٨,٥	٢٨٨,٥	٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	٢٩٠,٥	٢٩٠,٥	٢٩٠,٥	الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,١	٨,٧	٢٨٨,٤	٢٨٨,٤	٢٧٩,٧	٢٧٩,٧	٢٧٩,٧	٢٧٩,٧	٢٧٩,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
١,٣	٢,١	١٦٩,٧	١٦٩,٧	١٦٧,٦	١٦٧,٦	١٧٧,٠	١٧٧,٠	١٧٧,٠	المساعدة المؤقتة العامة
		١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	-١,٨	-١,٨	-١,٨	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
١,١	٢,١	١٨٧,٧	١٨٧,٧	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٧٥,٢	١٧٥,٢	١٧٥,٢	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-٥٧,٦	-٢١,٣	١٥,٧	١٥,٧	٣٧,٠	٣٧,٠	٦١,٠	٦١,٠	٦١,٠	السفر
-٨٠,٠	-٤,٠	١,٠	١,٠	٥,٠	٥,٠	٨,٦	٨,٦	٨,٦	الضيافة
-٤٧,٩	-٤,٧	٥,٢	٥,٢	٩,٩	٩,٩				الخدمات التعاقدية
									التدريب
									التحريات الاستشاريون
									النفقات التشغيلية العامة
		٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	١,٠	١,٠	١,٠	اللوازم والمواد
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	الأثاث والعتاد
-٤٨,٨	-٣٠,٠	٣١,٦	٣١,٦	٦١,٦	٦١,٦	٧٢,٦	٧٢,٦	٧٢,٦	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
-١,٩	-١٩,٢	١٠٠٧,٧	١٠٠٧,٧	١٠٢٦,٩	١٠٢٦,٩	٧٣٨,٣	٧٣٨,٣	٧٣٨,٣	بالمعاملين
									المجموع

٧٢٤- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤٢٠٠ (أمانة الجمعية) الموارد الخاصة بأمانة الجمعية بما فيها الموارد الخاصة بمكتب رئيس الجمعية، والتكاليف المتصلة بالخدمات والعمل المؤدّيّن من أجل مكتب الجمعية، والفريقين العاملين التابعين للمكتب (فريق لاهاي العامل وفريق نيويورك العامل)، ولجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة، ولجنة الميزانية والمالية باستثناء التكاليف المدرجة في إطار البرنامج الفرعي ٤٥٠٠ الخاص بهذه اللجنة.

الجدول ٩٩ : البرنامج الفرعي ٤٤٠٠ : مكتب رئيس الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		٤٤٠٠ مكتب رئيس الجمعية		
	المبلغ	%	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق وما فيه	
٢٢,٠	٢٢,٣	١٢٣,٨	١٢٣,٨	١٠١,٥	١٠١,٥	٩٣,٨	٩٣,٨	٩٣,٨	الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
٢٢,٠	٢٢,٣	١٢٣,٨	١٢٣,٨	١٠١,٥	١٠١,٥	٩٣,٨	٩٣,٨	٩٣,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
		٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٦٣,٢	٦٣,٢	٦٣,٢	السفر
									الضيافة
		١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠				الخدمات التعاقدية
									التدريب
									التحريات الاستشاريون
									النفقات التشغيلية العامة
									اللوازم والمواد
									الأثاث والعتاد
		٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧	٦٣,٢	٦٣,٢	٦٣,٢	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
									بالمعاملين
١١,١	٢٢,٣	٢٢٣,٥	٢٢٣,٥	٢٠١,٢	٢٠١,٢	١٥٧,٠	١٥٧,٠	١٥٧,٠	المجموع

٧٢٥- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤٤٠٠ (مكتب رئيس الجمعية) التكاليف المباشرة المتصلة بمكتب رئيس الجمعية، مثل تكاليف سفر الرئيس إلى لاهاي ونيويورك وأوروبا وضمن أفريقيا، وتكاليف وظيفة المساعد الخاص للرئيس، وتكاليف الخدمات التعاقدية للنهوض بأود اللقاءات مع الدبلوماسيين والمسؤولين الرفيعة المستوى.

الجدول ١٠٠: البرنامج الفرعي ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

٢٠١٦ النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		مصرفات عام ٢٠١٤		٤٥٠٠ لجنة الميزانية والمالية
	المبلغ	بالآلاف اليوروات	الميزانية المتصلة بالحوالات الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
٢,٧	٤,٠	١٥١,٢	١٥١,٢	١٤٧,٢	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤
							الموظفون من الفئة الفنية
							الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢,٧	٤,٠	١٥١,٢	١٥١,٢	١٤٧,٢	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤
							المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	٤٩,٨	٤٩,٨	٤٩,٨	٦٠,٠	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣
		٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٩٣,٥	٩٣,٥	٩٣,٥
							المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
							العمل الإضافي
٨٣,٠	٤٩,٨	١٠٩,٨	١٠٩,٨	٦٠,٠	١٠٥,٨	١٠٥,٨	١٠٥,٨
							المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-٢,٠	-٥,١	٢٥٦,٧	٢٥٦,٧	٢٦١,٨	٢١٧,٩	٢١٧,٩	٢١٧,٩
	٤,٠	٤,٠	٤,٠				
-٥,٠	-٤,٠	٧٦,٠	٧٦,٠	٨٠,٠	٣٩,٥	٣٩,٥	٣٩,٥
	٤,٧	٤,٧	٤,٧				
							السفر
							الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
							الخبراء الاستشاريون
							التفقات التشغيلية العامة
							اللوازم والمواد
							الأثاث والعتاد
٣,٨	١٣,٠	٣٥٤,٨	٣٥٤,٨	٣٤١,٨	٣٤١,٨	٣٥٧,٤	٣٥٧,٤
							المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٢,٢	٦٦,٧	٦١٥,٧	٦١٥,٧	٥٤٩,٠	٥٣٥,٦	٥٣٥,٦	٥٣٥,٦
							المجموع

٧٢٦- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤٥٠٠ (لجنة الميزانية والمالية) التكاليف المباشرة المتصلة بلجنة الميزانية والمالية، مثل تكاليف الترجمة الشفوية المدرجة في إطار بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، وتكاليف الترجمة التحريرية المدرجة في إطار بند الخدمات التعاقدية، وتكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية وأعضاء لجنة المراجعة، ووظيفة الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، وخمسة أشهر من عمل مسؤول الإدارة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والضيافة فيما يخص دورتي لجنة الميزانية والمالية ودورات لجنة المراجعة، والتدريب، والطباعة الخارجية للتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية. والحال أنه أدرجت في إطار البرنامجين الفرعيين ٤١٠٠ و ٤٢٠٠ تكاليف أخرى ذات صلة، مثل تكاليف الموظفين المؤقتين المستأجرة خدماتهم للمساعدة خلال الدورات وغيرها.

هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

المقدمة

٧٢٧- ستنتقل المحكمة إلى مبانيها الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. بيد أن العقد المبرم بين المحكمة ووكالة الأبنية الاتحادية (Federal Buildings Agency) فيما يخص المبنى ذا الرقم ١٧٤ في شارع Maanweg (المبنى Haagse Arc) والمبنى ذا الرقم ٩ في شارع Saturnusstraat (المبنى Haagseveste 1) ستقضي مدته في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٦ ونهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦ على الترتيب.

٧٢٨- وستحمل المحكمة المسؤولية عن صيانة مبانيها الجديدة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ٧٢٩- وليس هناك اقتراح بشأن مستثمرات أو مستبدلات تندرج في عداد رأس المال خلال عام ٢٠١٦، لأن هذا الجانب مشمول بضمانة المباني.

٣٠٣٠,٠ ألف يورو

موارد الميزانية

٧٣٠- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٩٦٩,٦ ألف يورو (٤٩,٥ في المئة)، يعزى إلى انقضاء مدة عقود الإيجار فيما يخص المباني المؤقتة على النحو المبين فيما يلي.

٣٠٣٠,٤ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

٧٣١- يخص قسط من المبلغ المذكور أعلاه مقداره ٨١٣,٤ ألف يورو استئجار مبنى Haagse Arc حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦؛ ويخص قسط منه مقداره ٩٤٥,٦ ألف يورو استئجار مبنى Haagseveste حتى انقضاء مدة العقد الخاص به في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

٧٣٢- وستلزم المحكمة تعاقدياً بدفع بعض تكاليف الصيانة الوقائية للمبنيين عن الفترتين المذكورتين أعلاه. ويُقدَّر أن يبلغ مقدار هذه التكاليف ٢٠٠,٠ ألف يورو.

٧٣٣- ويخص المقدار الباقي البالغ ١٠٧١,٤ ألف يورو تكاليف صيانة المباني الجديدة بموجب العقد الممدد المبرم مع المقاول المتعهد لهذه المباني (شركة Courtys).

واو - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

المقدمة

٧٣٤- يدعم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لدى المحكمة الجنائية الدولية ("الصندوق") الأنشطة التي تتناول الأذى الناجم عن الجرائم المدرجة ضمن نطاق اختصاص المحكمة وذلك بمساعدة المجني عليهم في العودة إلى حياتهم الكريمة في مجتمعاتهم وإسهامهم فيها. ويؤدي الصندوق مهمتين: (١) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة بحق الشخص المدان^{٣٨}، (٢) تسخير موارد أخرى لصالح المجني عليهم وفقاً لأحكام المادة ٧٩ من نظام روما الأساسي^{٣٩}. ويقدم في إطار كلتا هاتين المهمتين الدعم إلى المجني عليهم في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة منذ الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢^{٤٠}.

الغايات الاستراتيجية

٧٣٥- لأن كانت استراتيجية المحكمة واستراتيجية الصندوق متصلتين فإن الغايات الاستراتيجية للصندوق ترتبط على وجه التحديد بولاياته المزدوجة المتمثلة في تقديم المساعدة إلى المجني عليهم وفي جبر أضرارهم ضمن إطار اختصاص المحكمة، وضمن إطار تديري خاص يخضع مجلس إدارة الصندوق بموجبه لمساءلة مباشرة من الدول الأطراف بشأن أنشطة الصندوق^{٤١}. كما إن مشاريع مساعدة المجني عليهم التي ينفذها الصندوق لا تمول من الاشتراكات المقررة بل تمول رئيسياً عن طريق التبرعات والهبات التي تقدمها جهات خاصة؛ وهي تمول في حالة جبر الأضرار بالتعويضات والغرامات والمصادرات، كما يمكن أن تأمر به المحكمة، وأو عن طريق استكمال ما يدفع من تعويضات ب"الموارد الأخرى للصندوق الاستئماني"، إذا قرر ذلك مجلس إدارة الصندوق^{٤٢}.

٧٣٦- إن الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم محددة في خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧، كما اعتمدها مجلس إدارته في آب/أغسطس ٢٠١٤. وتُبرز الغايات الاستراتيجية للصندوق الأهمية التي ينيطها مجلس إدارته بالأداء فيما يخص تنفيذ البرنامج وإدارته، والبروز للعيان والتقدير، والتطوير التنظيمي الفعال والناجح، والاستدامة المالية من أجل استكمال تطور الصندوق على النحو الذي تتوخاه الدول الأطراف.

٧٣٧- وتمثل رسالة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في راب الأذى الناتج عن الجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة وذلك بالسهر على إعمال حقوق المجني عليهم وأسره من خلال توفير تعويضات جبر الضرر والمساعدة.

^{٣٨} القاعدة ٩٨(٢) و(٣) و(٤) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

^{٣٩} القاعدة ٩٨(٥) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللإستزادة من المعلومات عن الأساس القانوني لهذا الصندوق يرجى الرجوع إلى

الموقع الشبكي <http://trustfundforvictims.org/legal-basis>.

^{٤٠} كما يرد تعريفها في المواد ٦ و ٧ و ٨ من نظام روما الأساسي.

^{٤١} البند ٧٦ من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (الوثيقة ICC-ASP/4/Res.3).

^{٤٢} البند ٥٦ من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

٧٣٨- ويجري إعداد إطار نتائج الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ويُتوقع أن يُنجز خلال عام ٢٠١٥. ورثما تُعرف نتيجة هذه العملية، يتضمن النص السردى الحالي عرضاً دلاليّاً لأنواع النتائج الجاري إعدادها فيما يخص كلاً من الغايات الاستراتيجية للصندوق. ويُلاحظ أنه، إلى جانب الغايات الاستراتيجية، أعد الصندوق بياناً بالنتائج المتوخاة فيما يخص كلاً من المواضيع الشاملة النطاق المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٣٩- وتمثل الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم وأنواع النتائج ذات الصلة المتوخى تحقيقها فيما يلي:

(أ) الغاية ١

أن يتغلب المجني عليهم وأسرهم على ما لحق بهم من أذى فيحيوا حياة كريمة ويسهموا في المصالحة وبناء السلام ضمن جماعاتهم بفضل الدعم الذي يقدمه الصندوق من خلال برامج جيدة كفيّلة بتنمية القدرة المحلية عن طريق المشاركة المجتمعية، والنظم المعززة، والتعلم المحسّن، والابتكار.

النتائج المتوخاة:

١' أن تُوفّر للمجني عليهم وأسرهم وجماعاتهم القيمة التعويضية المترتبة على الأذى الذي لحق بهم نتيجة الجرائم المندرجة ضمن إطار اختصاص المحكمة، من خلال تحقيق إعادة التأهيل البدني والنفسي وتقديم الدعم المادي (مهمة الصندوق المتمثلة في تقديم المساعدة)؛

٢' أن يتم تصميم وتنفيذ ما تأمر به المحكمة من تعويضات تقدّم لجبر أضرار المجني عليهم، وفقاً لخطط التنفيذ الخاصة بالصندوق التي تقرها المحكمة (مهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار).

(ب) الغاية ٢

أن تتوفّر للصندوق الاستئماني للمجني عليهم، بمبات الجهات المانحة العامة والخاصة، وبمبالغ الغرامات وما توثّيه عمليات الحجز، موارد كافية لإعمال برامجه الخاصة بالمساعدة وجبر الأضرار في الحالات التي تنظر فيها المحكمة.

النتائج المتوخاة:

١' أن يستقر مقدار تبرعات الدول الأطراف وأن يتسنى التنبؤ بها؛

٢' أن يزداد مقدار الهبات الخاصة الواردة بصورة أساسية من الجهات المانحة المؤسسية؛

٣' أن يتم تخصيص مساهمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني المنطلق والأذى النفسي، وجبر الأضرار ذات الصلة.

(ج) الغاية ٣

أن يكون الصندوق الاستثماري للمحني عليهم المنافع العنيد عن حقوق المحني عليهم وأسرههم في النظام القضائي العالمي والقطاع الإنساني من خلال تقديم تعويضات جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة واتخاذ المبادرات في مجال المساعدة.

النتائج المتوخاة:

'١' أن تتسم الاتصالات بالفعالية على نحو كفييل بدفاع الصندوق على وجه التحديد عن المحني عليهم، وأن يزداد بروز الصندوق للعيان بصفته المؤسسة (بما في ذلك بروزه فيما يتعلق بجمع الأموال)، وأن تتضح رسالته ومهامه ونتائج عمله.

(د) الغاية ٤

أن يتكفل الصندوق الاستثماري للمحني عليهم، عاملاً بالتشارك التعاوني مع المحكمة، برشاد الإدارة وبالمساءلة وبالشفافية في جميع أنشطته، وأن يفي في نفس الوقت بمقتضيات المهام المنوطة به في إطار ولايته؛ وأن تتكفل الدول الأطراف بتوفير الموارد الكافية لأمانته لكي تضطلع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها.

النتائج المتوخاة:

'١' أن يتكفل بالإدارة الرشيدة وبالمساءلة وبالشفافية من خلال عمل أمانة الصندوق المعاد تنظيمها وتعاونها الفعال مع قلم المحكمة؛

'٢' أن تخصص موارد كافية في ميزانية البرنامج الرئيسي السادس للنهوض بوظائف الصندوق الرئيسية، بما في ذلك عمله الميداني، وفاءً بمقتضيات مهامه.

٧٤٠- لقد اعتمد مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للمحني عليهم في اجتماعه السنوي (الذي عقد من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥) الافتراضات المتعلقة بميزانيته لعام ٢٠١٦ (انظر المرفق ١) بشأن البرنامج الرئيسي السادس من برامج الميزانية العادية للمحكمة. وقد وُضعت هذه الافتراضات ضمن إطار الخطة الاستراتيجية للصندوق، بما في ذلك العوامل المسببة للتكاليف المحددة في الميزانية الواردة ضمنها، والتي تنص بإيجاز على ما يلي:

(أ) استمرار تنفيذ البرامج التي تتعلق بمهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتنفيذ برامج جديدة تتعلق بمهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة في عدد من بلدان الحالات الأخرى لا يزيد عن ثلاثة؛

(ب) مواصلة إعداد وتنفيذ التعويضات المقضي بتقديمها جبراً للأضرار في قضية لورينغا وقضية كاتنغا، المتعلقةتين بأحداث وقعت في إقليم إيتوري بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومواصلة إسداء المشورة القانونية في هاتين القضيتين وفي قضية ممبا؛

(ج) مواصلة وزيادة الاستعانة بالخبرة الخارجية من خلال الاستشارات والخدمات التعاقدية بغية استكمال قدرة الصندوق الداخلية على الاضطلاع بكلتا مهمتيه؛

- (د) مواصلة الاستثمار لاجتذاب جهات مانحة مؤسسية من القطاع الخاص إلى الصندوق في أسواق منتقاة؛
- (هـ) مواصلة وزيادة الاعتماد على موارد الصندوق الأخرى المتأتية عن التبرعات بغية تكليف جهات خارجية بالأنشطة المتصلة بصورة مباشرة ببرامج الصندوق، والاستمرار بذلك على تحقيق تخفيف كبير لوطأة تكاليف البرنامج الرئيسي السادس التي تُدرج في الميزانية العادية للمحكمة؛
- (و) مواصلة إضفاء الطابع اللامركزي على إدارة برامج الصندوق سهراً على نجاعة وفعالية العمل من خلال الشركاء المحليين في تنفيذ مهام الصندوق، وعلى سداد هذا العمل من الناحية المالية؛
- (ز) مواصلة الاعتماد على بنية الدعم الخاصة بقلم المحكمة، في المقر وفي المكاتب الميدانية.

٧٤١- وينوّه الصندوق الاستئماني للمجني عليهم إلى أن مجلس إدارته قرر أن يعهد إلى جهات خارجية بالأنشطة المتصلة بإجراء عمليات تقييم الحالات في إطار مهمته المتمثلة في المساعدة، وتكوين قدرات شركاء الصندوق الذين يتولّون التنفيذ، وتصميم نظام المعلومات التدريبية وإعماله، ما سيموّل بموارد متأتية من التبرعات (مجموعها ٩٠٠,٠ ألف يورو) وبالتالي من موارد خارجة عن ميزانية البرنامج الرئيسي السادس.

٧٤٢- إن نتائج سيرة المراجعة المسماة *ReVision* في عام ٢٠١٥، سواء فيما يخص قلم المحكمة أم فيما يخص الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ستساعد إدارة الصندوق على تحديد ما تحتاج إليه أمانته في المستقبل من الناحية التنظيمية والبنوية (وبالتالي من ناحية الميزانية) بغية التكفل بالقدرة على التصدي للتحديات الماثلة أمامها بالنظر إلى رسالة الصندوق ومهامه. أما فيما يخص تحويل الوظائف وإعادة تصنيفها فينوّه الصندوق إلى أن لجنة الميزانية والمالية بيّنت في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٥^{٤٣} أنه يمكن تدارس هاتين المسألتين فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦. ويلاحظ الصندوق أنه كان قد نُظر في عمليات تحويل الوظائف وإعادة تصنيفها لكنها لم تُقترح في نهاية المطاف ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس. وقد شمل التدارس الوظائف الحالية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة والوظائف الثابتة، القائمة في الميدان وفي لاهاي. ويتوقع أن يعاد النظر في استمرار لزوم عمليات التحويل وإعادة التصنيف المعنية وأن يجري تقييمها ضمن إطار سيرة المراجعة المسماة *ReVision*، ما لمّا يكن قد أُجّز قبل الموعد (الداخلي) لتقديم أول مشروع للميزانية المقترحة في أيار/مايو ٢٠١٥.

٧٤٣- ومراجعة لما تقدم، يُبقى في هذه الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس على مقدار التكاليف المتعلقة بالموظفين كما كانت في عام ٢٠١٥، ريثما يتخذ مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم قراراً بشأن بنية أمانته استناداً إلى التوصيات الناتجة عن المراجعة المسماة *ReVision*.

موارد الميزانية ٢٤٧٩,١ ألف يورو

٧٤٤- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦٦٣,٤ ألف يورو (٣٦,٥ في المئة).

الموارد من الموظفين

١٤٤١,٩ ألف يورو

٧٤٥- يتألف ملاك موظفي الصندوق من سبع وظائف ثابتة وعشر وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١٠,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٧٨٤,٠ ألف يورو

٧٤٦- في لاهاي: مدير تنفيذي (من الرتبة مد-١)، يشرف على موظف رئيسي معني بالبرامج (من الرتبة ف-٥)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-١). ويشرف الموظف الرئيسي المعني بالبرامج على موظف معني بالمراقبة والتقييم (من الرتبة ف-٣)، ومساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-٥). وتمثل كل هذه الوظائف متطلباً مستمراً.

٧٤٧- في المكاتب الميدانية: موظف رئيسي معني بالبرامج (من الرتبة ف-٥) يشرف على ثلاثة منسقين معينين بالبرامج (من الرتبة ف-٣) منهنما اثنان يعملان في المكتب الميداني القائم في كمبالا وواحد يعمل في المكتب الميداني القائم في بونيا. وتمثل كل هذه الوظائف متطلباً مستمراً.

المساعدة المؤقتة العامة ٦٥٧,٩ ألف يورو

٧٤٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٣٤,٠ ألف يورو (٢٥,٦ في المئة)، تعزى إلى أن بعض الوظائف قد استخدمت لسنة كاملة في حين أنها كانت قد أدرجت في ميزانية عام ٢٠١٥ لفترات أقصر.

٧٤٩- مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يسدي شاغل هذه الوظيفة إلى مجلس الصندوق وأمانته المشورة القانونية التخصصية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن نطاق مهتمتي الصندوق المتمثلتين في تقديم المساعدة وجبر الأضرار. ويشمل ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، إعداد المذكرات القانونية التي تودع لدى المحكمة، وتمثيل الصندوق خارجياً، وإسداء المشورة بشأن الجانب القانوني لإعمال التعويضات الممنوحة جبراً للأضرار بناءً على أوامر صادرة عن المحكمة.

٧٥٠- موظف معني بالبرامج يعمل في بونيا (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يحتاج الصندوق إلى الإبقاء على جهاز حد أدنى في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية القيام في الوقت المناسب وعلى نحو استجابي بمتابعة تنفيذ تدابير جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة، والسهر على الإشراف المناسب على الأنشطة المتصلة بمهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة ومراقبة هذه الأنشطة مراقبة جيدة.

٧٥١- موظف معني بجمع الأموال وبيروز الصندوق للعيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يتلزم شحذ الوعي وجمع الأموال ليؤتي تظافرها أساساً سياسياً ومالياً أقوى لإنجاز المهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته وتحقيق رسالته وغاياته. وتلزم خبرة داخلية لتنويع مصادر إيرادات الصندوق تنوعاً استراتيجياً، لكي تغدو في عدادها جهات مانحة من القطاع الخاص إلى جانب الدول الأطراف المانحة المتزايدة العدد. فشحذ الوعي وتنمية الموارد مهمتان أساسيتان مترابطتان من مهام الصندوق تستلزمان قدرة تخصصية في مجال تدبر العلاقات الخارجية.

٧٥٢- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يراد بهذه الوظيفة تعزيز ما يتوفر في أمانة الصندوق من قدرة على النهوض بأود عبء العمل المزيد المتصل باحتياجات الصندوق في مجال تسيير شؤون برامجه ومجال الدعم الاشتغالي.

٧٥٣- ستة مساعدين ميدانيين معينين بالبرنامج (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن شاغلي هذه الوظائف - في المكاتب الميدانية القائمة في كمبالا (١) وبونيا (٢) وبنغي (١) ونيروي (١) وأبيجان (١) - يسهرون على المراقبة والإرشاد الميدانيين لشركاء الصندوق الذين يتولون التنفيذ، ويساعدون على ضمان جودة وملاءمة الأنشطة التي تنفذ باسم الصندوق.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١٠٣٧,٢ ألف يورو

٧٥٤- يشهد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها ٤٨٥,٦ ألف يورو (٨٨,٠ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين من أجل سد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف اللوازم والمواد وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر ٣٣٦,٣ ألف يورو

٧٥٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٢٢,٩ ألف يورو (٥٧,٦ في المئة)، وهو يلزم بصورة أساسية فيما يتعلق بأنشطة الصندوق البرنامجية (مهامه في مجال المساعدة وجبر الأضرار) وبالعامل من أجل بروز الصندوق للعيان وجمع الأموال، وبالمبادرات المتصلة بمجلس إدارته. ويعزى قسط كبير من هذه الزيادة إلى الأنشطة المتعلقة بمهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار.

٧٥٦- وستُسد بالمبلغ المطلوب تكاليف منها تكاليف مجلس إدارة الصندوق (اجتماعاته وسفر أعضائه إلى الميدان)، وتكاليف اللقاءات (لقاءات أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والموظف الرئيسي المعني بالبرامج) مع الجهات المانحة وغيرها من أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالصندوق، وتكاليف العمل من أجل بروز الصندوق للعيان وجمع الأموال، وتكاليف تصميم وتنفيذ برامج جبر الأضرار، وتكاليف الزيارات الرامية إلى مراقبة البرامج والتواصل مع الشركاء في التنفيذ والسلطات وسائر أصحاب الشأن ذوي الصلة بالبرامج، والاجتماع السنوي لموظفي الصندوق.

الضيافة ٣,٠ آلاف يورو

٧٥٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٥ ألف يورو (٢٠,٠ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف التواصل مع الغير في سياق تدبر العلاقات الخارجية للصندوق.

الخدمات التعاقدية ٣٢٠,٠ ألف يورو

٧٥٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٧٤,٠ ألف يورو (١١٩,١ في المئة)، يعزى قسط كبير منها إلى الأنشطة المتعلقة بمهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار.

٧٥٩- إن المخصّصات للخدمات التعاقدية تلزم لسد أتعاب مراجع الحسابات الخارجي (٥,٠ ألف يورو)؛ وتكاليف اجتماعات مجلس إدارة الصندوق (٣٥,٠ ألف يورو)؛ وتكاليف نميطة برامجيات SAP الخاصة بدعم تدبّر المنح، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال (٤٥,٠ ألف يورو)؛ وتكاليف مترجمين خارجيين للترجمة الإنكليزية - الفرنسية (١٠,٠ ألف يورو)؛ وإجراء البحوث الأساسية من أجل المهمة المتمثلة في المساعدة وتنفيذ الأوامر بحجر الأضرار (١٠٠,٠ ألف يورو)؛ وتكاليف إيجار السيارات (٤٠,٠ ألف يورو)؛ وتكاليف الطبع المحلي في المكاتب الميدانية (٢٥,٠ ألف يورو)؛ وتكاليف طبع مواد خاصة بإبلاغ الجهات المانحة (١٥,٠ ألف يورو).

التدريب ٢٩,٩ ألف يورو

٧٦٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨,٣ آلاف يورو (٣,٣ في المئة). فيُحتاج إلى تدريب فيما يخص المقر منه تدريباً في مجال الإدارة للمساعد التنفيذي والموظف المعني بالبرامج والمساعد الإداري، وتدريب مواضيعي للمستشار القانوني والموظف المعني بجمع الأموال وبالعامل من أجل بروز الصندوق للعيان. كما يلزم تدريباً مختلف الأشكال متصل بالعمل للمساعدين المعنيين بالعمل الميداني.

الخبراء الاستشاريون ٣٠,٥ ألف يورو

٧٦١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٦٠,٠ ألف يورو (٣,٣ في المئة)، نتيجة لما يُتوقع من احتياج إلى خبراء استشاريين من أجل تنفيذ تدابير حجر الأضرار وجمع الأموال من جهات من القطاع الخاص.

٧٦٢- ويُحتاج إلى خبراء استشاريين من أجل: إسداء المشورة التخصصية فيما يتعلق بحجر الأضرار (٧٥,٠ ألف يورو)؛ وكتابة وتحرير التقارير الخاصة بالبرامج، وكتابة المقترحات (٥٠,٠ ألف يورو)؛ وتقييم البرامج ودعم مراقبتها وتقييمها (٥٠,٠ ألف يورو)؛ والعمل من أجل بروز الصندوق للعيان والتواصل من أجل جمع الأموال من جهات من القطاع الخاص (٤٥,٠ ألف يورو)؛ وإجراء فعاليات جمع الأموال وإعداد المواد المتعلقة بها (٧٥,٠ ألف يورو)؛ والاستعانة بسفراء المساعي الحميدة للصندوق (١٠,٠ ألف يورو).

اللوازم والمواد ٣,٠ ألف يورو

٧٦٣- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المستهلكات المكتبية.

الأثاث والعتاد ٢٠,٠ ألف يورو

٧٦٤- يلزم المبلغ المطلوب لشراء و/أو استبدال معدات يُحتاج إليها في المكاتب الميدانية القائمة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وكوت ديفوار.

الجدول ١٠٢: البرنامج الرئيسي السادس: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم		الموظفون من الفئة الفنية الموظفون من فئة الخدمات العامة المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين المساعدة للوقت العامة المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات العمل الإضافي المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين السفر الضيافة الخدمات التعاقدية التدريب الخبراء الاستشاريون النفقات التشغيلية العامة الزواجر والمواد الأثاث والعتاد المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين		
	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع		بالحالات	الميزانية الأساسية
٧,٥	٤٥,٨	٦٥٤,٠	٤٧٩,٣	١٧٤,٧	٦٠٨,٢	٤٣٧,٦	١٧٠,٦	٧٣٧,٠	٧٣٧,٠	٤٧٥,١	٢٦١,٩	الموظفون من الفئة الفنية
-١,٥	-٢,٠	١٣٠,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	١٣٢,٠	٦٦,٠	٦٦,٠					الموظفون من فئة الخدمات العامة
٥,٩	٤٣,٨	٧٨٤,٠	٥٤٤,٣	٢٣٩,٧	٧٤٠,٢	٥٠٣,٦	٢٣٦,٦	٧٣٧,٠	٧٣٧,٠	٤٧٥,١	٢٦١,٩	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٢٥,٦	١٣٤,٠	٦٥٧,٩	٣٩٣,٩	٢٦٤,٠	٥٢٣,٩	٢٩٥,٩	٢٢٨,٠	٢٦٣,٤	٢٦٣,٤	٨٥,٨	١٧٧,٦	المساعدة للوقت العامة
												المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات
												العمل الإضافي
٢٥,٦	١٣٤,٠	٦٥٧,٩	٣٩٣,٩	٢٦٤,٠	٥٢٣,٩	٢٩٥,٩	٢٢٨,٠	٢٦٣,٤	٢٦٣,٤	٨٥,٨	١٧٧,٦	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
٥٧,٦	١٢٢,٩	٣٣٦,٣	١٩٤,٧	١٤١,٦	٢١٣,٤	١٤٦,١	٦٧,٣	١٥٠,٨	١٥٠,٨	٤٩,٥	١٠١,٣	السفر
٢,٠	٠,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٥	٢,٥	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	الضيافة
١١٩,١	١٧٤,٠	٣٢٠,٠	٢١٠,٠	١١٠,٠	١٤٦,٠	٥٥,٥	٩٠,٥	١٨٠,٤	١٨٠,٤	٦٨,٤	١١٢,٠	الخدمات التعاقدية
٣٨,٣	٨,٣	٢٩,٩	١٩,٥	١٠,٤	٢١,٦	٢٠,١	١,٥	١٥,١	١٥,١	٨,٨	٦,٣	التدريب
١١٠,٣	١٦٠,٠	٣٠٥,٠	٢٢٠,٠	٨٥,٠	١٤٥,٠	١٠٠,٠	٤٥,٠	٧٧,٠	٧٧,٠	٧٠,٢	٦,٨	الخبراء الاستشاريون
-٠,٢	٠	٢,٠	١٥,٠	٥,٠	٢,٠	١٥,٠	٥,٠					النفقات التشغيلية العامة
		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	الزواجر والمواد
	٢,٠	٢,٠	١٥,٠	٥,٠								الأثاث والعتاد
٨٨,٠	٤٨٥,٦	١٠٣٧,٢	٦٧٤,٢	٣٦٣,٠	٥٥١,٦	٣٣٦,٨	٢١٤,٨	٤٣٥,٣	٤٣٥,٣	١٩٦,٩	٢٢٨,٤	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٦,٥	٦٦٣,٤	٢٤٧٩,١	١٦١٢,٤	٨٦٦,٧	١٨١٥,٧	١١٣٦,٣	٦٧٩,٤	١٤٢٥,٧	١٤٢٥,٧	٧٥٧,٨	٦٦٧,٩	المجموع

الجدول ١٠٣: البرنامج الرئيسي السادس: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ-ع-رأ	خ-ع-رر	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
٢	١	١								١			الملاك الأساسي
٥	١	١		٤		٣		١					الملاك المتصل بالحالات
٧	٢	٢		٥		٣		١	١				المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
٧	٢	٢		٥		٣		١	١				المجموع

زاي- البرنامج الرئيسي السابع- ١ والبرنامج الرئيسي السابع- ٢: مشروع المباني الدائمة

المقدمة

- ٧٦٥- يتألف البرنامج الرئيسي السابع- ١ من برنامجين فرعيين هما البرنامج الفرعيان ٧١١٠ و ٧١٢٠.
- ٧٦٦- ويتألف البرنامج الفرعي ٧١١٠ من مكتب مدير مشروع المباني الدائمة ("مدير المشروع"). وسيواصل في إطاره خلال عام ٢٠١٦ العمل لتنفيذ أعمال إدارة وتدبير عقد المقاول العام وجميع ما يتصل بذلك من المهام المتعلقة بمشروع الإنشاء.
- ٧٦٧- وعملاً بالقرار المشترك الذي اتخذته المحكمة ولجنة الرقابة في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ بشأن الحوكمة المعدلة^{٤٤}، غداً هناك مشروع موحد يشمل أنشطة الإنشاء وأنشطة الانتقال بقيادة مدير المشروع. وتم توسيع نطاق مكتب مدير المشروع ليضم موظفي مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة سابقاً (الذي كان يسمى "مكتب مشروع المباني الدائمة")، الذي ألغي فحذف من ميزانية قلم المحكمة (البرنامج الرئيسي الثالث- ٣٧٧٠- ٣١٦٠ سابقاً) لتبسيط بنية إدارة المشروع والتراتب في رفع التقارير عنه، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بوقعه المالي على الدول الأطراف، والتهيئة لتحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة من خلال استبعاد كل ما قد يكون هناك من ازدواج في الموارد والتكاليف.
- ٧٦٨- ويتصل البرنامج الفرعي ٧١٢٠ بالدعم الحاسم الأهمية الذي تقدمه أقسام المحكمة إلى المشروع. كما يوفر مدير المشروع الأموال المعنية للأقسام المنخرطة في دعم المشروع عن طريق إبرام اتفاقات بشأن مقادير الخدمات التي يقدمها موظفوها العاملون على المشروع لتعيين من يحل محلهم. وتم فيما يخص عام ٢٠١٤ توسيع نطاق هذا الدعم ليضم المتطلبات الضرورية لمشروع الانتقال، وأُعمِلت اتفاقات مماثلة للنهوض بأود هذه الزيادة في الأنشطة على أنجع ما يمكن.
- ٧٦٩- ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع- ٢ تدبير دفع الفوائد على قرض الدولة المضيفة، التي يتعين أن يتم في عام ٢٠١٦ تسديدها إلى الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.
- ٧٧٠- إن مدير المشروع مسؤول أيضاً عن التكفل بتنفيذ ميزانية الإنشاء والانتقال الموحدة، البالغ مجموعها ٢٠٦ ملايين يورو^{٤٥}، وتوفيق حسابات إنفاقها، وإيقافها. ويفاد في البيانات المالية للمحكمة على حدة بالميزانية المجمعة للإنشاء والانتقال.

^{٤٤} الاجتماع السابع للجنة الرقابة الذي عُقد في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٣، الوثيقة المتضمنة جدول أعماله ومقرراته، مرفقها الأول والثاني (المتاحان باعتبارهما المرفقين الأول والثاني بالتقرير عن أنشطة لجنة الرقابة ICC-ASP/12/43).

^{٤٥} الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة المستأنفة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/13/Res.6).

الجدول ١٠٤ : البرنامج الرئيسي السابع - ١ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		مكتب مدير مشروع المبانى الدائمة
النمو في موارد عام ٢٠١٦	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	مصرفات عام ٢٠١٤	مصرفات عام ٢٠١٣	مصرفات عام ٢٠١٢	مصرفات عام ٢٠١١	مصرفات عام ٢٠١٠	مصرفات عام ٢٠٠٩	مصرفات عام ٢٠٠٨	مصرفات عام ٢٠٠٧	
بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	٧١٠٠
%	المبلغ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق	صندوق	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	٧١٠٠
-٤٣,١	-١٦٤,٧	٢١٧,٣	٢١٧,٣	٣٨٢,٠	٣٨٢,٠	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	الموظفون من الفئة الفنية
-١,٥	-١,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٦,٠	٦٦,٠							الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٣٧,٠	-١٦٥,٧	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٤٤٨,٠	٤٤٨,٠	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠			٣٤٩,٨	٣٤٩,٨	٣٤٩,٨	٣٤٩,٨	٣٤٩,٨	٣٤٩,٨	المساعدة المؤقتة العامة
						٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
												العمل الإضافي
	١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠			٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-٤٨,٨	-٥,٤	٥,٦	٥,٦	١١,٠	١١,٠	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	السفر
		٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	الضيافة
-٥٠,٦	-٣٣٩,٦	٣٣٢,٠	٣٣٢,٠	٦٧١,٦	٦٧١,٦	١٨٩,٠	١٨٩,٠	١٨٩,٠	١٨٩,٠	١٨٩,٠	١٨٩,٠	الخدمات التعاقدية
		٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	التدريب
		٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥							الخبراء الاستشاريون
		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	النفقات التشغيلية العامة
				١,٥	١,٥							الولائم والمواد
-١٠٠,٠	-١,٥											الأثاث والمعدات
-٥٠,٠	-٣٤٦,٥	٣٤٦,١	٣٤٦,١	٦٩٢,٦	٦٩٢,٦	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة
												بالعاملين
-٣٠,٢	-٣٤٤,١	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	١١٤٠,٦	١١٤٠,٦	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	المجموع

الجدول ١٠٥ : البرنامج الرئيسي السابع - ١ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		مكتب مدير مشروع المبانى الدائمة
مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها													
مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	٧١٠٠
٤	١	١	٣	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
٤	١	١	٣	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	المجموع الفرعي
														الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
														المجموع الفرعي
١-			١-	١-										الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
١-			١-	١-										المجموع الفرعي
٣	١	١	٢			١	١							المجموع

١- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

(أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير المشروع

المقدمة

٧٧١- لقد حُدِّدَت مهام مكتب مدير المشروع في المرفق الرابع بالقرار ICC-ASP/6/Res.1^{٤٦}. وتقضي ولاية هذا المكتب بسهره على تشييد المباني الدائمة للمحكمة في الوقت المناسب، وضمن حدود مقدار التكاليف المُقر، وبالمواصفات والجودة المطلوبتين. وتعود لمدير المشروع المسؤولية النهائية عن الإدارة العامة للمشروع، وهو مسؤول عن تحقيق أهداف المشروع والتقييد فيه بالآجال والتكاليف المحددة وبمقتضيات الجودة.

الجدول ١٠٦: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ٢-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية		
إجراء الانتقال إلى المباني الجديدة بصورة سلسة، دون أن يحدث أي انقطاع في الأعمال الأساسية وذلك مع السهر على توفير أفضل الظروف للموظفين ولسائر شاغلي هذه المباني	<ul style="list-style-type: none"> • التوفيق الإداري والمالي واختتام مشروع الإنشاء والانتقال كما يؤكد تقرير المراجع • التكفل بتنفيذ العقد مع شركة Courtys على النحو السليم حتى نهاية فترته التي تحل بعد سنة من تاريخ إنجاز الأعمال (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) 	١٠٠% ١٠٠%
الهدف ٢-٧-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
التخطيط لإجراء التسوية اللازمة للتوافق مع التغييرات في بنية المحكمة وعملياتها، مثل المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة، والاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، والمحاکمات المتزامنة	<ul style="list-style-type: none"> • تيسير إعداد استدرج عروض المقاول الرئيسية لإدارة المرافق والمشاركة في إعدادها لضمان انتقاء المحكمة مقاولاً يتولى هذه الإدارة 	٩٥-١٠٠%

٤٩٠,٥ ألف يورو

موارد الميزانية

٧٧٢- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤,٠ ألف يورو (٢,٨ في المئة).

٤٥٠,٣ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٧٧٣- يتألف ملاك العاملين في مكتب مدير المشروع من ثلاث وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

^{٤٦} الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة ... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٨٢,٣ ألف يورو

٧٧٤- يدير مكتب مدير مشروع المباني الدائمة مديره (من الرتبة مد-١)، يسانده فريق صغير معني بالمشروع. ونظراً إلى استقالة مدير المشروع ومغادرته في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٥، يُرتقب أن يلزم تعيين من يحل محله لفترة لا تجاوز ١٢ شهراً اعتباراً من ذلك التاريخ. ولذلك لا يُطلب فيما يخص عام ٢٠١٦ إلا ٥٠ في المئة من تكاليف وظيفة من الرتبة مد-١.

٧٧٥- ويضم مكتب مدير المشروع أيضاً مراقباً مالياً معنياً بالمباني الدائمة (من الرتبة ف-٤) ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-رأ). وتُعتبر كل من هاتينوظيفتين حاسمة الأهمية للعمل طيلة عام ٢٠١٦ على تنجيز المشروع وإقفاله.

٧٧٦- ولم يُعدّ يُحتاج إلى المهام المضطلع بها في إطار وظيفة مسير شؤون المشروع (من الرتبة ف-٢)، التي كانت تتمثل في توفير المزيد من الدعم لممثلي المستعملين النهائيين من بين وحدات المحكمة والتحقق من إسهامهم في مرحلة تخطيط مشروع الانتقال وتدبير هذا الإسهام. وقد أُعيدت هذه الوظيفة إلى قلم المحكمة.

المساعدة المؤقتة العامة ١٦٨,٠ ألف يورو

٧٧٧- مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). في عام ٢٠١٥ نظرت لجنة الميزانية والمالية في طلب موارد مساعدة مؤقتة عامة من أجل البرنامج الرئيسي السابع-١. ولمّا كان من المتوقع أن يبلغ مشروع المباني الدائمة مرحلته النهائية في عام ٢٠١٥، ضمن الآجال المتوخى أن يتم فيها ذلك، فقد أوصت لجنة الميزانية والمالية، آخذة بالاعتبار الوظائف الشاغرة حالياً ضمن مكتب مدير المشروع وأشكال التأزر التي يمكن تحقيقها ضمن هذا المكتب وقلم المحكمة ولجنة الرقابة، بعدم إقرار الموارد المطلوبة لتمويل وظيفة من الرتبة ف-٥ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهراً. وفي هذا الصدد دعت لجنة الميزانية والمالية قلم المحكمة إلى التكفل بأن تتوفر لمكتب مدير المشروع الموارد الكافية لإنجاز المشروع في الوقت المحدد.

٧٧٨- ولمّا كانت هذه الوظيفة أساسية فيما يخص المشروع في عام ٢٠١٥، وحاسمة الأهمية للنجاح في إنجاز المشروع وإقفاله في عام ٢٠١٦، فإن قلم المحكمة وقرّ الموارد اللازمة لها وفقاً لتوصية لجنة الميزانية والمالية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٠,١ ألف يورو

٧٧٩- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٦,٤ ألف يورو (٢٩,٠ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر

٦, ٥ آلاف يورو

٧٨٠- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤, ٥ آلاف يورو (٨, ٤٨ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف المشاركة في مؤتمرات معنية بإدارة مرافق المنظمات الدولية وزيارات لمشاريع مرجعية فيما يخص إدارة المرافق.

الضيافة

٥, ٢ ألف يورو

٧٨١- لا تغير في المبلغ المطلوب. ويحتاج مكتب مدير المشروع إلى ميزانية للضيافة، لأن مدير المشروع والفريق المعني بالمشروع يلتقون بانتظام بشركاء خارجيين. ويستعان رئيسياً بمتعهد خدمات الإطعام ضمن المحكمة لتأدية هذه الخدمة.

الخدمات التعاقدية

٠, ٢٦ ألف يورو

٧٨٢- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥, ٩ آلاف يورو (٨, ٢٦ في المئة). وتشمل الخدمات التعاقدية ما يلي:

(أ) الترجمة التحريرية: لما كانت قدرة المحكمة على الترجمة بمواردها الداخلية غير كافية لسد احتياجات مكتب مدير المشروع في مجال الترجمة فيلزم الحصول على خدمات ترجمة خارجية، لترجمة ما يخص المشروع من رسائل ووثائق أخرى من الهولندية إلى الإنكليزية وبالعكس وترجمة بعض الوثائق (مثل النشرات الإخبارية ومضامين ما ينشر في شبكة التواصل العالمي (internet) وشبكة التواصل الداخلي (intranet)) من الإنكليزية إلى الفرنسية. ويُختار لتقديم هذه الخدمات المترجمون الذين يوصي بالاستعانة بهم قسم الخدمات اللغوية في المحكمة؛

(ب) خدمات الطباعة الخارجية: تلزم نسخ ورقية لمواد العروض البيانية بغية السهر على التواصل المناسب فيما يخص مشروع المباني الدائمة المنجز حديثاً. ويتعين لذلك الحصول على خدمات خارجية بسبب حجم المواد المعنية وشكلها.

التدريب

٥, ٢ ألف يورو

٧٨٣- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لسد تكاليف التدريب على مراقبة تكاليف مشاريع صيانة المرافق المنجزة وعلى تدبير هذه المرافق، وللتعاقد مع مقاولين يتعهدون بإدارتها.

النفقات التشغيلية العامة

٥, ٢ ألف يورو

٧٨٤- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لسد تكاليف النقل المتصلة بفعاليات التواصل الخارجي.

اللوازم والمواد

١,٠ ألف يورو

٧٨٥- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لسد تكاليف شراء كتب ومنشورات تقنية وتكاليف اشتراكات.

الجدول ١٠٧: البرنامج الرئيسي السابع-١: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٧١١٠ مكتب مدير المشروع	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية المتصلة بالحوالات	
الموظفون من الفئة الفنية	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٣٨٢,٠	٣٨٢,٠	٣٨٢,٠	٢١٧,٣	٢١٧,٣	٢١٧,٣	-٤٣,١
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	٦٥,٠	-١,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٤٤٨,٠	٤٤٨,٠	٤٤٨,٠	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	-٣٧,٠
المساعدة المؤقتة العامة							١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين							١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠	
السفر	٩,٢	٩,٢	٩,٢	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٥,٦	٥,٦	٥,٦	-٤٨,٨
الضيافة	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
الخدمات التعاقدية	٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	٣٥,٥	٣٥,٥	٣٥,٥	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	-٢٦,٨
التدريب	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
الخبراء الاستشاريون										
النفقات التشغيلية العامة							٢,٥	٢,٥	٢,٥	
اللوازم والمواد	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤١,٥	٤١,٥	٤١,٥	٥٦,٥	٥٦,٥	٥٦,٥	٤٠,١	٤٠,١	٤٠,١	-٢٩,٠
المجموع	٦٩٥,٧	٦٩٥,٧	٦٩٥,٧	٥٠٤,٥	٥٠٤,٥	٥٠٤,٥	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	-٢,٨

(ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة

المقدمة

٧٨٦- يتصل البرنامج الفرعي ٧١٢٠ بالدعم الحاسم الأهمية المطلوب أن تقدمه أقسام المحكمة إلى المشروع. ويشهد مقدار الميزانية انخفاضاً كبيراً نظراً إلى أن المشروع سيُنجز عملياً وسيغدو المبنى الجديد قيد الاستعمال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وسيُنجز المشروع من الناحية الإدارية والمالية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٣٠٦,٠ آلاف يورو

موارد الميزانية

٧٨٧- يشهد المبلغ المطلوب انخفاضاً مقداره ٣٣٠,١ ألف يورو (٥١,٩ في المئة).

٣٠٦,٠ آلاف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣٠٦,٠ آلاف يورو

الخدمات التعاقدية

٧٨٨- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٣٠,١ ألف يورو (٥١,٩ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف فعاليات متصلة بمراسم الافتتاح الرسمي للمحال الجديدة في عام ٢٠١٦ (٢٠,٠ ألف يورو)، وتكاليف متصلة بإدارة المشروع وإعداد وثائق استدرج العروض لإبرام عقود إدارة المرافق على أساس الكلفة الإجمالية للملكية مع المقاول الرئيسي (١٢٠,٠ ألف يورو)، والأتعاب العادية المترتبة عن المراجعة الخارجية للحسابات لعام ٢٠١٦ (١٣,٥ ألف يورو) والأبدال المتعلقة بسائر التكاليف المتصلة بالمباني الجديدة وغير المشمولة لا بميزانية الإنشاء ولا بميزانية الانتقال (١٥٢,٥ ألف يورو)، مثل المزيد من عمليات المراجعة التخصيصية المستقلة، والأتعاب القانونية المترتبة عن ترسية العقود و/أو قرارات هيئات التحكيم عند اللزوم.

الجدول ١٠٨ : البرنامج الفرعي ٧١٢٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٢٠١٦ النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		٧١٢٠ الموارد من موظفي المحكمة	
		الميزانية المتصلة		الميزانية المتصلة		الميزانية المتصلة			
		بالحالات		بالحالات		بالحالات			
		المجموع		المجموع		المجموع			
		المبلغ		المبلغ		المبلغ			
		%		%		%			
الموظفون من الفئة الفنية									
الموظفون من فئة الخدمات العامة									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين									
						٣٤٩,٨		٣٤٩,٨	
المساعدة للوقت العامة									
						٣,٢		٣,٢	
المساعدة للوقت الخاصة بالاجتماعات									
						٣٥٣,٠		٣٥٣,٠	
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين									
						١٦,٦		١٦,٦	
السفر									
الضيافة									
		٣٠٦,٠		٦٣٦,١		١٥٧,٣		١٥٧,٣	
الخدمات التعاقدية									
		٣٠٦,٠		٦٣٦,١		١٥٧,٣		١٥٧,٣	
التدريب									
		٣٠٦,٠		٦٣٦,١		١٤,٦		١٤,٦	
الخبراء الاستشاريون									
النفقات التشغيلية العامة									
اللوازم والمواد									
الأثاث والعتاد									
		٣٠٦,٠		٦٣٦,١		١٨٦,٥		١٨٦,٥	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة									
		٣٠٦,٠		٦٣٦,١		١٨٦,٥		١٨٦,٥	
بالمعاملين									
		٣٠٦,٠		٦٣٦,١		٥٣٩,٥		٥٣٩,٥	
المجموع									

٢- البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة- فوائد القرض

المقدمة

٧٨٩- في عام ٢٠٠٨ قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة منحها قرضاً خاصاً بمشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يُردّ على مدى فترة مقدارها ٣٠ سنة بمعدّل فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة^{٤٧}.

٧٩٠- وتلبيةً لطلب لجنة الميزانية والمالية وطلب الجمعية^{٤٨}، أنشأت المحكمة، في إطار ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١١، البرنامج الرئيسي السابع-٢ للإبلاغ عن مقدار الفائدة المتوقع أن تدفع على مبالغ القرض التي تستلمها المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة.

٧٩١- ولا تترتب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة^{٤٩}.

٧٩٢- وينص العقد المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في موعد الاستحقاق (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية) مبلغ الفائدة المستحقة عليها للدولة المضيفة عن السنة التقويمية السابقة و/أو كل مبلغ قد يُسند إلى السنوات التقويمية السابقة^{٥٠}.

٧٩٣- وبغية تقليل مبلغ الفائدة الذي تدفعه الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة، تُسحب المبالغ من القرض بصورة شهرية. ففي أجل أقصاه اليوم العاشر من كل شهر تقويمي تقوم المحكمة بإعلام الدولة المضيفة كتابياً باحتياجاتها إلى التمويل بالسحب من القرض فيما يخص الشهر التقويمي التالي^{٥١}. ويقلّص عدد الأيام التي تستحق عنها الفائدة إلى حده الأدنى من خلال تقييم دقيق للاحتياجات إلى السيولة النقدية.

٧٩٤- وقد تُوصّل إلى تخفيض آخر لمبلغ الفوائد المستحقة من خلال تمديد الفترة التي يمكن فيها للدول الأطراف أن تأخذ بخيار الدفعة الواحدة طيلة مرحلة الإنشاء حتى نهاية عام ٢٠١٤ وأن تسدّد هذه الدفعة بحلول ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٧٩٥- ويبيّن في الجدول أدناه مزيد من التفصيل أثر ذلك على السنوات المقبلة. ويُعتمزم في إطار المشروع السحب من قرض الدولة المضيفة حتى نهاية عام ٢٠١٥، ووقف الاقتراض عند إعادة المباني المؤقتة إما في آذار/مارس أو في حزيران/يونيو ٢٠١٦. وبالتالي سيستحق على المحكمة دفع فوائد القرض للدولة المضيفة طيلة تلك الفترة.

^{٤٧} الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، الفقرة ٢ والمرفق الثاني.

^{٤٨} الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، القسم زاي.

^{٤٩} الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث.

^{٥٠} الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ٦-١.

^{٥١} الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ٣-٢.

الجدول ١٠٩: أثر دفع الفوائد المستحقة عن القرض وتسديد مبلغه على مدى السنوات التالية*

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(*)	٢٠١٧ ^(*)	٢٠١٨ ^(*)
١- دفع الفوائد فقط					
دفع الفوائد	١١١ ٩٠٤	١٠٦٠ ٥٩٦	٢ ٢٠١ ٨٣٣	١ ٢٠٧ ٣٨٢ ^(**)	-
٢- أقساط تسديد القرض					
المبلغ المدفوع تسديداً لرأس مال القرض	-	-	-	١ ٧٣٧ ٧٢٣ ^(***)	١ ٧٨١ ١٦٦
المبلغ المدفوع تسديداً للفوائد المستحقة عن القرض	-	-	-	١ ٩٠٧ ٢٦٧ ^(***)	١ ٨٦٣ ٨٢٤
مجموع المدفوعات تسديداً للقرض	-	-	-	٣ ٦٤٤ ٩٩٠	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
مجموع المدفوعات	١١١ ٩٠٤	١٠٦٠ ٥٩٦	٢ ٢٠١ ٨٣٣	٤ ٨٥٢ ٣٧٢	٣ ٦٤٤ ٩٩٠

(*) أرقام مقدرّة - قد تعدّل.

(**) على أساس إلى وقف الاقتراض بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

(***) بدءاً من عام ٢٠١٧ فصاعداً (٣٠ سنة)، على افتراض البدء في تسديد مبلغ القرض عند انتهاء مدة عقود استئجار المباني المؤقتة، المستهدف أن يجري في نهاية حزيران/يونيو عام ٢٠١٦.

٧٩٦- إنه يتعيّن على المحكمة، وفاءً بالتزاماتها القانونية تجاه الدولة المضيفة، أن تسدّد فوائد القرض إثر عمليات سحبها منه. ويستحق دفع الفوائد المستحقة عن عام ٢٠١٥ في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.

٧٩٧- وقد أرسلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مذكرة شفوية إلى كل من الدول الأطراف يبيّن فيها مُقدّر مساهمتها في تحمل الفوائد المستحقة في عام ٢٠١٥، والتي يجب على الدولة المعنية أن تسدّدها بحلول ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد تتعيّن الاستعانة بصندوق رأس المال العامل لتسديد الفوائد المستحقة للدولة المضيفة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إذا لم تحصل مساهمات الدول تحملاً لها في الأجل المحدّد. وينطبق ذلك على الفوائد التي تستحق في عام ٢٠١٦.

٧٩٨- ويُفترض أن يبدأ تسديد مبلغ القرض عند إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة، المستهدف أن يجري إما في آذار/مارس أو في حزيران/يونيو ٢٠١٦. فإذا لم يُتقيّد بهذا الموعد فسيتكبّد مزيد من الفوائد على القرض في عام ٢٠١٦.

الجدول ١١٠: البرنامج ٧٢٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٧٢٠٠ مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض
	المبلغ	%	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية المتصلة	
									موظفون من الفئة الفنية
									موظفون من فئة الخدمات العامة
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
									السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
									الخبراء الاستشاريون
١٠٥,٩	١ ١٣١,٨	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	١ ٠٦٨,٧	١ ٠٦٨,٧	١ ١١,٩	١ ١١,٩	١ ١١,٩	النفقات التشغيلية العامة
									اللوازم والمواد
									الأثاث والعتاد
١٠٥,٩	١ ١٣١,٨	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	١ ٠٦٨,٧	١ ٠٦٨,٧	١ ١١,٩	١ ١١,٩	١ ١١,٩	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٠٥,٩	١ ١٣١,٨	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	١ ٠٦٨,٧	١ ٠٦٨,٧	١ ١١,٩	١ ١١,٩	١ ١١,٩	المجموع

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

المقدمة

٧٩٩- أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة^{٥٢} البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) وفقاً للمادة ١١٢(٤) من نظام روما الأساسي بغية توفير رقابة مستقلة فعالة ومجدية في المحكمة. وقد اعتمدت الجمعية في دورتها الثانية عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة المشتملة على التفتيش والتقييم والتحقق وذلك في قرارها ICC-ASP/12/Res.6^{٥٣}. كما أقرت الجمعية في قرارها هذا إكمال ملاك الموظفين الدائمين لآلية الرقابة المستقلة بإضافة ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة.

موارد الميزانية

٨٠٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٨ آلاف يورو (١,٧ في المئة) تعزى إلى افتراض أن أربع وظائف آلية الرقابة المستقلة ستشغل لمعظم عام ٢٠١٦. وتتضمن ميزانية عام ٢٠١٦ أيضاً زيادة صغيرة في المخصصات لسد تكاليف الأسفار والنفقات التشغيلية العامة بسبب زيادة متوقعة في النشاط الميداني عندما يكتمل ملاك العاملين في هذا الجهاز فيغدو عاملاً بصورة كاملة.

الموارد من الموظفين

٨٠١- يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من أربع وظائف ثابتة.

الموظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٨٠٢- يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من رئيسها (من الرتبة ف-٥)، واختصاصي رئيسي معني بالتقييم (من الرتبة ف-٤)، ومحقق معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالتقييم/التقييم (من الرتبة خ ع-٤). وبتاريخ تقديم الميزانية لم تكن أي من الوظائف المعنية قد شُغلت، وذلك ريثما يعيّن الرئيس الدائم لآلية الرقابة المستقلة. بيد أنه يُتوقع أن يتم تعيين رئيس آلية الرقابة المستقلة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٥ وتعيين من يشغل الوظيفة من الرتبة خ ع-٤ بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وقد حُسبت الموارد من الموظفين في إطار ميزانية عام ٢٠١٦ على أساس توقع أن المحقق المعاون (من الرتبة ف-٢) سيكون قد عُيّن وتولى مهام عمله بحلول آذار/مارس ٢٠١٦ وأن الاختصاصي الرئيسي المعني بالتقييم (من الرتبة ف-٤) سيكون قد عُيّن وتولى مهام عمله بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦.

^{٥٢} الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة ... ٢٠٠٩، القرار ICC-ASP/8/Res.1.

^{٥٣} الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣، القرار ICC-ASP/12/Res.6.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٨٤,٢ ألف يورو

٨٠٣- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر

١٧,٧ آلاف يورو

٨٠٤- يُبقى المبلغ المطلوب كما كان استباقاً لاكتمال ملاك العاملين في هذا الجهاز. وقد حُسبت الاعتمادات المطلوبة على افتراض أن تجرى خلال عام ٢٠١٦ مهمتان ميدانيتان لإجراء تفتيش أو تقييم أو تحقيق ورحلة إضافية يقوم بها أحد الموظفين. وتلزم أيضاً مخصصات لسد تكاليف السفر لتمكين رئيس آلية الرقابة المستقلة أو موظفيها من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة بولايتها.

الخدمات التعاقدية

٤٠,٠ ألف يورو

٨٠٥- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لسد تكاليف خدمات دعم لأنشطة تحقيق محدّدة الطابع تستلزم الاستعانة بموارد خارجية. ويُرتقب أيضاً تكبد المزيد من النفقات على خدمات تعاقدية إضافية خلال المراحل الابتدائية من عمل آلية الرقابة المستقلة في إعداد نظام لمسارات تسلسل الأعمال المصونة الأمن ونظام لتدبير المحتوى ومخفوظات إلكترونية للقضايا.

التدريب

٦,٥ آلاف يورو

٨٠٦- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لسد تكاليف مشاركة موظفي هذا الجهاز من الفئة الفنية في تدريب رام إلى ترقية مهاراتهم التقنية والتكفل على نحو خاص بإحاطتهم بأفضل الممارسات الدولية في مجال اختصاصهم.

النفقات التشغيلية العامة

١٠,٠ آلاف يورو

٨٠٧- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لشراء لوازم ومواد لدعم أنشطة هذا الجهاز عندما يكون قد تم إنشاؤه.

الأثاث والعتاد

٢٠,٠ ألف يورو

٨٠٨- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لشراء أثاث وعتاد في أوائل عام ٢٠١٦ استباقاً لاكتمال ملاك العاملين في هذا الجهاز.

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

المقدمة

٨٠٩- يساعد مكتب المراجعة الداخلية المحكمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشتغالية بمراجعتهم المنتظمة للنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات التي يجريها إلى تبين مدى جودة تدبير التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، ويشمل ذلك ما إذا كان معمولاً بالسيرورات الصحيحة وما إذا كان يُتقيد بالإجراءات المتفق عليها. كما يقدم هذا المكتب خدمات مشورية بناء على طلب إدارة المحكمة لها. إنه يرفع تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة.

الجدول ١١٣: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١		
الإسهام في تحقيق ما تنشده المحكمة من أهداف استراتيجية • عدد ما يُجرى من عمليات المراجعة مقابل عدد ست عمليات مراجعة كحد أدنى واشتغالية بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى نجاعة وفعالية التدبير عملياتها الذي تقضي بإجرائه خطة أعمال وأطر المراقبة الداخلية وتدير المخاطر من خلال أعمال المراجعة المقررة المراجعة/إسداء المشورة		

٦٨٦,٠ ألف يورو

موارد الميزانية

٨١٠- زيد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها ٧٠,٧ ألف يورو (١١,٥ في المئة) لسد الاحتياجات إلى التدريب، الذي يُعتبر متطلباً إلزامياً فيما يخص المراجعين المعتمدة مهارتهم.

٦٥٠,٠ ألف يورو

الموارد من الموظفين

٨١١- يتألف ملاك العاملين في مكتب المراجعة الداخلية حالياً من أربع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ولا يطلب المكتب وظائف ثابتة إضافية لكنه يحتاج إلى استمرار الوظيفة المشغولة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة وتحويلها عند الإمكان إلى وظيفة ثابتة.

٥٣٠,٤ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٨١٢- إن لمكتب المراجعة الداخلية حالياً ملاك الموظفين الأساسي التالي البيان.

٨١٣- مدير مكتب المراجعة الداخلية (من الرتبة مد-١)، الذي يتولى المسؤولية عن تدبير شؤون المكتب الإدارية، ووضع خطة المراجعة المستندة إلى تقييم المخاطر، والإشراف على عمل المراجعين في مجال المراجعة. ويهيئ المدير ما يطمئن رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة إلى فعالية ونجاعة الإدارة وتدبير المخاطر وضوابط المراقبة الداخلية.

٨١٤- المراجع الرئيسي (من الرتبة ف-٤) والمراجع (من الرتبة ف-٣) اللذان يُجريان عمليات المراجعة، ويسديان خدمات المشورة، ويضطلعان بمهام إضافية بناء على طلب المدير.

٨١٥- المساعد المعني بالمراجعة (من الرتبة خ ع-٦) الذي يسهم في إجراء المراجعات ويقدم دعماً إدارياً إلى المكتب (مخصّصاً للمساعدة في إجراء المراجعات ثلثي وقت عمله).

١١٩,٦ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٨١٦- المراجع المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يعمل في مكتب المراجعة الداخلية حالياً مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف-٣)، هو خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمراجعة في مجالها. إنه يسهم في وضع خطة المراجعة فيما يخص الأنشطة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويُجري عمليات المراجعة في هذا المجال، ويساند زملاءه في عملهم على صعيد مراجعة كل مسألة قد تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. فلهذه التكنولوجيا مكانة متعاظمة في عمليات المحكمة، ويجب تناول المخاطر المرتبطة بها من خلال خطة العمل على صعيد المراجعة. وليس بين المراجعين الذين يشغلون الوظائف الثابتة من يتمتع بالكفاءة اللازمة في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي يُعتبر مجالاً تخصصياً. فتلزم وظيفة مخصّصة لمراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٣٦,٠ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٨١٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٣ ألف يورو (٦,٩ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب.

١١,٨ ألف يورو

السفر

٨١٨- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقدارها ٠,٤ ألف يورو (٣,٠ في المئة). وتلزم الموارد المعنية لتمكين المكتب من إجراء مراجعات أمنية في المكاتب الميدانية وفقاً لخطة عمله. فيجب أن تخضع المكاتب الميدانية لما لا يقل عن مراجعة واحدة في السنة تستلزم زيارتها لتدارس أنشطتها المحلية.

٢٤,٢ ألف يورو

التدريب

٨١٩- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٧ ألف يورو (١٢,٦ في المئة)، تمثل تكاليف متطلبات إضافية في مجال تدريب فريق المكتب. ويُعتبر تدريب المراجعين بانتظام متطلباً إلزامياً. ويجب أن يتابع المراجعون المعتمدة مهاراتهم تدريباً مهنيّاً مستمراً لمدة ٤٠ ساعة في السنة لكي يظل اعتماد مهاراتهم فاعلاً. إن كل مراجعي

مكتب المراجعة الداخلية معتمدون (بناء على توصية قدمها مراجعو الحسابات الخارجيون في عام ٢٠١١). ويجب أن تكون دورات التدريب المعنية متصلة على وجه التحديد بعمل المراجعين المعنيين وكفاءتهم وخبرتهم. وتبلغ كلفة دورة التدريب التي توفّر في إطارها ٢٥ ساعة من التدريب المهني المستمر مبلغاً يقارب ٣,٠ آلاف يورو، تضاف إليه تكاليف السفر وبدل المعيشة اليومي (ما يبلغ في المتوسط ١,٤ ألف يورو).

الجدول ١١٤ : البرنامج الرئيسي السابع -٦: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٥٦,١	١٤,٠
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦,٣	٩,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٦٢,٤	١٣,٣
المساعدة المؤقتة العامة	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	٦,٠	٥,٣
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات											
العمل الإضافي	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣١,٦	٦,٠	٥,٣
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	٤٩,٩	-٠,٤	-٣,٠
السفر											
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢,٧	١٢,٦
التدريب											
الخبراء الاستشاريون											
النفقات التشغيلية العامة											
الولائم والمواد											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٢,٣	٦,٩
المجموع	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٥٩٥,٦	٧٠,٧	١١,٥

المرفقات

المرفق الأول

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٦، وصندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ نظرت في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذه الميزانية الواردة في تقرير لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين ودورتها الرابعة والعشرين المستأنفة،

ألف - الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٦

١- توافق على اعتمادات مجموعها ٦٠٠ ٢٧٢ ١٥٣ يورو في أبواب الاعتمادات التالية البيان:

باب الاعتماد	بآلاف اليوروات
البرنامج الرئيسي الأول	١٢٧٠٤,٦
البرنامج الرئيسي الثاني	٤٦٠٩١,٩
البرنامج الرئيسي الثالث	٨١٩٤٠,٢
البرنامج الرئيسي الرابع	٣٠٥٣,٣
البرنامج الرئيسي الخامس	٣٠٣٠,٤
البرنامج الرئيسي السادس	٢٤٢٣,٦
البرنامج الرئيسي السابع-١	٧٩٦,٥
البرنامج الرئيسي السابع-٢	٢٢٠٠,٥
البرنامج الرئيسي السابع-٥	٣٤٥,٧
البرنامج الرئيسي السابع-٦	٦٨٦,٠
المجموع	١٥٣ ٢٧٢,٦

٢- تحيط علماً بأن الدولة المضيفة ستواصل الإسهام في تحمل تكاليف المحكمة فيما يتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس (المباني) وأن مساهمتها في ذلك تبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ يورو كما يشار إليه في القسم جيم من هذا القرار؛

٣- تحيط علماً أيضاً بأن الدول الأطراف التي أخذت بخيار الدفعة الواحدة فيما يتعلق بالمباني الدائمة، وسددت هذه الدفعات بأكملها، لن تُقرَّر عليها اشتراكات تقابل البرنامج الرئيسي السابع-٢ (مشروع المباني الدائمة - فوائد قرض الدولة المضيفة البالغة ٥٠٠ ٢٠٠ يورو)؛

٤- تحيط علماً كذلك بأن هذه المساهمات ستجعل مقدار اعتمادات ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية الذي يتعيّن توزيعه بمثابة أنصبة اشتراكات مقرّرة على الدول الأطراف ينخفض من ١٥٣ ٢٧٢ ٦٠٠ يورو إلى ١٠٠ ٠٧٢ ١٥١ يورو، وأن هذا المبلغ سيوزع بمثابة حصص اشتراكات وفقاً للمبادئ المبينة في القسم دال؛

٥- توافق أيضاً على الجدول التالي لملاك الموظفين لكل باب من أبواب الاعتمادات أعلاه:

مكتب المدعي العام		قلم المحكمة	أمانة الصندوق				مكتب المراجعة الداخلية		المجموع
الهيئة القضائية	المدعي العام	الدول الأطراف	الاستئماني	مكتب مدير	آلية الرقابة	المستقلة	مكتب المراجعة	المجموع	
١	١							١	
١	١							٢	
٢-مد									
١-مد	٣	٣	١	١	١	١	١	١٠	
٥-ف	١٢	٢٠	١			١		٣٨	
٤-ف	٢٩	٤٤	١	٤	١	١	١	٨٤	
٣-ف	٤٤	٨٨	١	٣			١	١٥٧	
٢-ف	٤٧	٨٨	١	٣		١		١٤٥	
١-ف	١٧	٥						٢٥	
المجموع الفرعي	١٥٤	٢٤٩	٥	١١	٢	٣	٣	٤٦٢	
خ ع-ر ر	١	١٥	٢					١٩	
خ ع-ر أ	٦٣	٣١٦	٢	٣	١	١	١	٣٩٩	
المجموع الفرعي	٦٤	٣٣١	٤	٣	١	١	١	٤١٨	
المجموع	٢١٨	٥٨٠	٩	١٤	٣	٤	٤	٨٨٠	

باء- صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦

إن جمعية الدول الأطراف

تقرّر تحديد موارد صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦ بمبلغ مقداره ٩٨٣ ٤٠٥ ٧ يورو، وتأذن لرئيس قلم المحكمة بإجراء سُلّف من هذا الصندوق وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

جيم - جدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف

١- تقرّر فيما يخص عام ٢٠١٦ أن تُحسب الاشتراكات المقرّرة التي يتعيّن على الدول الأطراف أن تدفعها على أساس جدول أنصبة متفق عليه، مستند إلى جدول أنصبة الاشتراكات الذي اعتمده الأمم المتحدة لتطبيقه على ميزانيتها العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، معدّلاً وفق المبادئ القائم عليها تحديده^١؛

٢- تحيط علماً، فضلاً عن ذلك، بأنه ينبغي أن يطبّق على جدول أنصبة الاشتراكات المقرّرة الخاص بالمحكمة كل حد أقصى للاشتراكات التي تدفعها الدول ذات الاشتراكات الأكبر وأقل البلدان نمواً قد تقرّر الأمم المتحدة تطبيقه فيما يخص ميزانيتها العادية.

دال - تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٦

إن جمعية الدول الأطراف

تحيط علماً بأن مساهمات الدولة المضيفة في تحمل تكاليف المباني المؤقتة والمدفوعات المناظرة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ (مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض) ستجعل مبلغ اعتمادات الميزانية الذي يتعين توزيعه بمثابة أنصبة اشتراكات مقرّرة على الدول الأطراف ينخفض إلى ١٠٠ ٠٧٢ ١٥١ يورو؛

وتقرّر أن يتم، فيما يتعلق بعام ٢٠١٦، تمويل اعتمادات الميزانية البالغ مقدارها ١٠٠ ٠٧٢ ١٥١ يورو، وموارد صندوق رأس المال العامل البالغ مقدارها ٩٨٣ ٤٠٥ ٧ يورو، التي وافقت عليها الجمعية بموجب القسم ألف (الفقرة ١) والقسم باء من هذا القرار، على الترتيب، وفقاً للبنود ١-٥ و ٢-٥ و ٦-٦ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

هاء - صندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تذكّر بقرارها ICC-ASP/3/Res.4 الذي أنشئ بموجبه صندوق الطوارئ بمبلغ مقداره ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو، وقرارها ICC-ASP/7/Res.4 الذي طلبت فيه من المكتب النظر في الخيارات المتاحة لتحديد موارد صندوق الطوارئ وموارد صندوق رأس المال العامل؛

وإذ تحيط علماً بالمشورة التي أسدتها اللجنة في التقارير عن أعمال دوراتها الحادية عشرة والثالثة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرين،

تحيط علماً بأن مقدار موارد صندوق الطوارئ يبلغ حالياً ٧,٥ ملايين يورو؛

وتقرّر إبقاء موارد هذا الصندوق عند مستوى يتوافق مع حدها الأدنى البالغ ٧ ملايين يورو فيما يخص

عام ٢٠١٦؛

^١ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١١٧.

وتقرّر أنه ينبغي لها، إذا انخفض مقدار موارد الصندوق بحلول نهاية السنة إلى أقل من ٧ ملايين يورو، أن تبت في شأن تحديد موارده بحيث يبلغ مقدارها المبلغ الذي تستنسه، على أن لا يقل هذا المبلغ عن ٧ ملايين يورو؛

وتطلب من المكتب أن يُقيي قيد التدارس المقدار الأدنى لموارد صندوق الطوارئ البالغ ٧ ملايين يورو في ضوء المزيد من الخبرة بعمل هذا الصندوق.

الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

المعطى	المجموع للميزانية البرنامجية المقترحة
١ عدد جلسات المحكمة المخطط لعقدها خلال فترة ١٢ شهراً	٤٦٥ ^١
٢ عدد الحالات الجاري التحقيق فيها	٢٨ ^٢
٣ عدد عمليات التحقيق الناشط	٣٥ ^٣
٤ عدد عمليات التحقيق الساكن	٤٩ ^٤
٥ عدد عمليات التدارس الأولي	٥٩ ^٥
٦ عدد الأفرقة المعنية بالمرحلة الابتدائية (للدوائر)	٦٦ ^٦
٧ عدد الأفرقة المعنية بالمرحلة الابتدائية (لمكتب المدعي العام)	٧٥ ^٧
٨ عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلسات المحكمة	٣ أفرقة ^٨
٩ عدد اللغات المنهوض بأود تقدم الخدمات بها في جلسات المحكمة	٩ ^٩
١٠ عدد سائر اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقدم الخدمات بها	١٠٢١ ^{١٠}

^١ ٣٦٥ - أيام ٥٢ عطلة من عُطَل نهاية الأسبوع - ١٠ أيام هي أيام العُطَل الرسمية - ١٢ يوماً هي أيام الصيانة - ٧ أسابيع العطلة القضائية = +/ - ١٥٥ يوماً؛ لكل محاكمة، ٤٦٥ يوماً من أيام انعقاد الجلسات (ثلاث قاعات من قاعات المحكمة، وأربع محاكمات مخصّص لها ما مجموعه ٤٣٥ يوماً، و٣٠ يوماً أخرى مخصّصة لسائر الجلسات (جلسات استعراض الحال، جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين، الجلسات في دعاوى الاستئناف، الجلسات المعنية بجبر الأضرار فيما يخص الدائرة الابتدائية الثانية)).

^٢ جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، ليبيا، دارفور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، كينيا، أوغندا.

^٣ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (أ) (المليشيا المسماة "سيليكأ")؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (ب) (المليشيا المسماة "أنتي-بالاكا")؛ كوت ديفوار ٢؛ تحقيق جديد ١؛ ستة أشهر: أوغندا (قضية أنغوين) يليه تحقيق آخر. ستلزم خمسة أفرقة متكاملة، لأن كلاً من نصفى السنة سيشهد خمس عمليات تحقيق متزامنة.

^٤ ليبيا ١، ليبيا ٢، دارفور ١، دارفور ٢، دارفور ٣، كوت ديفوار ١ مكرراً (سيمون اغبيغو)، مالي ١، جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣ و٤، كينيا - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠، أوغندا (كوتي).

^٥ أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس والعراق ونيجيريا وفلسطين وأوكرانيا.

^٦ الدائرة الابتدائية الأولى (قضية أنغبيغو وإثليه غوديه)؛ الدائرة الابتدائية الثانية - الدعاوى المتعلقة بجبر الأضرار (قضية لوتنغا، وقضية كاتنغا، وقضية أنغوجولو أيضاً)؛ الدائرة الابتدائية الثالثة (قضية ممبا)؛ الدائرة الابتدائية الخامسة (ألف) (قضية روتو و سَنغ)؛ الدائرة الابتدائية السادسة (قضية أنثاغندا)؛ الدائرة الابتدائية السابعة (قضية ممبا وآخرين).

^٧ كينيا ١ (روتو و سَنغ)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠، كوت ديفوار ١ (لوران أنغبيغو وشارل إثليه غوديه)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦ (بوسكو أنثاغندا)، أوغندا (دومنيك أنغوين).

^٨ ثلاثة أفرقة؛ للنهوض بأود عدد من الجلسات المتزامنة لا يقل عن ثلاث يلزم ثلاثة أفرقة كحد أدنى؛ وستكون هناك فترات متعاقبة تشهد ثلاث جلسات متزامنة، ولسنتين متزامنتين بسبب القيود المفروضة على تشكيل الدوائر ما يحول دون الأخذ بتشكيلات معيّنة لعقد جلسات متزامنة؛ وعليه يجب أن تعمل ثلاثة الأفرقة، مع العلم بأن عدد الأفرقة هذا هو الحد الأدنى الضروري الذي يمكن التقليل إليه، على أساس أنه سيتسنى للموظفين في الفترات التي تشهد انعقاد جلستين متزامنتين أن يأخذوا إجازات؛ لكن قد يترتب على ذلك خطر في بعض مجالات العمل (انظر النصوص السردية ذات الصلة) في حالة غياب الموظفين غير المرتقب إبان انعقاد ثلاث جلسات متزامنة.

^٩ ١- الإنكليزية، ٢- الفرنسية، ٣- السواحلية الفصحى، ٤- السواحلية الكونغولية، ٥- الكينيووندا، ٦- لغة الأشولي، ٧- لغة الدويلا، ٨- لغة البيمبارا، ٩- لغة النينغالا.

المعطى	المجموع للميزانية البرنامجية المقترحة
١١ عدد اللغات المنهوض بأود تقدم الخدمات بما من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	٢٥
١٢ عدد دعاوى الاستئناف النهائي	١
١٣ عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهادتهم	١١٠٠
١٤ المدة القصوى المتوقعة لإقامة كل شاهد	١٢١٥
١٥ عدد المحي عليهم الذين يطلبون أن يشاركوا في الإجراءات/أن يُجبر أضرارهم	١٣ ٥٠٠
١٦ عدد الأشخاص المشمولين ببرنامج الحماية	١٤٦٦
١٧ عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة (يشمل المصطلح "متهم" الأشخاص المدانين بموجب حكم ابتدائي ريثما يُت في دعوى الاستئناف)	١٥١١
١٨ عدد المشتبه فيهم/المتهمين المحتجزين	١٦٧
١٩ عدد الزنازين اللازمة	١٧٦
٢٠ عدد أفرقة الدفاع الممولة في إطار نظام المساعدة القانونية	١٨١٥
٢١ عدد المحي عليهم الممول تمثيلهم في إطار نظام المساعدة القانونية	١٩٧
٢٢ عدد المكاتب/الوحدات الميدانية	٢٠٧
٢٣ عدد أيام العمل في الميدان	٢١ ٠٠٠
٢٤ عدد الأشخاص المشمولين بالحماية	٢١٦٦٠

١٠ -١ لغة التماشيق، ٢- لغة الرغاوة، ٣- السواحلية الفصحى، ٤- السواحلية الكونغولية، ٥- لغة الكينغزونداندا، ٦- لغة الأشولي، ٧- لغة الديولا، ٨- لغة البيمبارا، ٩- لغة اللغالا، ١٠- لغة الأور، ١١- العربية (الفصحى)، ١٢- العربية (السودانية)، ١٣- لغة الأتيسو، ...، ١٥- لغة الفور، ١٦- لغة الكاليجين، ١٧- لغة الكيكويو، ١٨- لغة اللينغو، ١٩- لغة اللوغندا، ٢٠- لغة اللوو، ٢١- لغة الأتغبي، ٢٢- لغة السنغور.

١١ مئة شاهد لأربع جلسات في إطار الإجراءات الابتدائية/سنة لأربع جلسات في إطار الجلسات الابتدائية س: قضية اثاغندا؛ الحالة في كوت ديفوار؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠ وقضية روتو و سنغ. وقد لحد عدد الشهود المتوقع هذا استناداً إلى ما يتوقع إجراؤه من محاكمات.

١٢ خمس أيام من الجلسات + ثلاث أيام للإعلام بالقضايا + أربع أيام (عطلة نحائية أسبوع من ذي قبل وعطلة نحائية أسبوع أخرى من ذي بعد) + ثلاث أيام من السكون والغياب المؤقت لأسباب شخصية (PTA) = ١٥ بمثابة متوسط لكل شاهد.

١٣ روتو و سنغ: ٥٠٠؛ أغبغو و إثليه غوديه: ٢٠٠؛ السفن المسلحة باعتبارها تعود لاتحاد جزر القمر وجمهورية اليونان ومملكة كمبوديا: ٥٠٠؛ أنغوين: ٢٠٠٠؛ سائر الطلبات غير المرتقبة: ٣٠٠.

١٤ من الشهود المشمولين ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية (٢٣ شاهداً أعيد توطينهم على نطاق عالمي وهم يحظون برعاية جهة ثالثة) تحت رقابة قسم المحي عليهم والشهود التابع للمحكمة.

١٥ روتو، سنغ، بمبا، كيلولو، أريدو، منغندا، بابالا، اثاغندا، لوران اغبغو، إثليه غوديه، أنغوين.

١٦ بمبا، اثاغندا، لوران اغبغو، إثليه غوديه، أنغوين.

١٧ نموذج استنجاز الزنازين: إما ست زنانات أو ١٢ زنانة؛ خمسة محتجزين، نموذج الزنازين الست.

١٨ لوبنغا، أنغوجولو، اثاغندا، سنغ، بمبا، كيلولو، بابالا، منغندا، أريدو، أنغوين، اغبغو (لوران)، إثليه غوديه، اغبغو (سيمون)، القذافي.

١٩ اثنتان في قضية لوبنغا، اثنتان في قضية كاتنغا، واحدة في قضية روتو و سنغ، واحدة في قضية بمبا، واحدة في قضية بندا.

٢٠ اثتان في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واحد في الحالة في أوغندا، واحد في الحالة في كينيا، واحد في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، واحد في الحالة في كوت ديفوار، واحد في الحالة في مالي.

قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

- ١- المستجدات الإجرائية التي تفضي إلى تأخير في الدعاوى القائمة:
- (أ) حالات تأخير في الإجراءات بسبب عواقب غير متوقعة متعلقة بالأدلة (مثل عدم توفر الشهود مؤقتاً)؛
- (ب) المسائل التي هي عرضة للطعن فيها بدعاوى استئناف تمهيدي أمام دائرة الاستئناف: فكل دعوى استئناف تمهيدي (يُطلب أن يكون له أثر إيقائي) في القضايا المحاكم فيها تؤخر سير الإجراءات فيما يخص جوهر القضايا المعنية.
- ٢- المستجدات الإجرائية غير المرتقبة حالياً:
- (أ) إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالات إلى المحكمة؛
- (ب) إحالة الدول الأطراف حالات إلى المحكمة؛
- (ج) شروع المدعية العامة من تلقاء نفسها في تحقيق في حالات جديدة (بعد أن تكون قد التمسست إذناً بالقيام بذلك من الدائرة التمهيديّة وتكون هذه الدائرة قد منحتها هذا الإذن)؛
- (د) إلقاء القبض على أشخاص مطلوبين لدى المحكمة بموجب أمر بإلقاء القبض عليهم أو تقديمهم إلى المحكمة؛
- (هـ) تقديم أشخاص إلى المحكمة من المطلوبين لديها بموجب أمر بالقبض عليهم والمحتجزين في بلدان أخرى (أمثلة: سيمون أغبغبو؛ سيف الإسلام القذافي؛ عبد الله السنوسي)؛
- (و) تعذر مشاركة قاضٍ أو طرفٍ رئيسيٍ آخر في الإجراءات بسبب مرضٍ خطيرٍ (تعذراً مؤقتاً).

^{٢١} من المعقول اعتبار أن عدد الأشخاص المشمولين بتدابير الحماية يمتثل أن يبقى عالياً في عام ٢٠١٦ (زهاء ٦٠٠). وتشمل الحماية والرعاية التي يقدمها قسم الجنح عليهم والشهود حالياً ٦٦٠ شخصاً (١١٠ شهود و٥٤٠ من معاليهم) في ١٤ بلداً.

المرفق الخامس (أ)

قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)

الغاية ١: في مجال القضاء والمقاضاة	الغاية ٢: في مجال الإدارة والتدبير	الغاية ٣: في مجال التعاون والدعم
١-١ التكفل بعلو درجة جودة الإجراءات القضائية وبالعدالة والشفافية والسرعة في هذه الإجراءات، والمضي في الوقت نفسه في إضفاء المزيد من الدقة على المعايير القانونية من خلال إحسان تطوير الاجتهاد القضائي والتشجيع على إعداد سيرورات موحدة	١-٢ التدبير المتسق والإدارة الفعالة الجيدة التخطيط والناجعة بالقياس إلى التكاليف دعماً للمهام القضائية المنوطة بالمحكمة، وتدبّر التعرُّب على نحو نشط، مع الحفاظ على القدرة على الاستجابة الفعالة للمستجدات غير المتوقعة	١-٣ تيسير عمل جمعية الدول الأطراف في ممارسة رقابتها الإدارية مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة
٢-١ إجراء عمليات تدارس أولي عالي درجة الجودة ومستقل ونزيه	٢-٢ استدامة العمل بمعايير رفيعة للنزاهة والكرامات المهني واحترام التنوع	٢-٣ المضي في تعزيز ما تحظى به المحكمة من دعم عالمي عن طريق تعزيز الإحاطة والثقة بما لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين، وتعزيز حرص هذه الجهات عليها
٣-١ إجراء عمليات تحقيق تتسم بالنزاهة والتعمق والانفتاح، وأنشطة مقاضاة موضوعية وناجعة ومبررة جيداً، يدعمها تعاون دولي فعال	٣-٢ توفير الموارد البشرية الكافية لتنفيذ المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها والسهر على التمثيل الجغرافي العادل والتوازن المنصف بين الجنسين	٣-٣ تشجيع الدول على التعاون الكامل والآتي في حينه وفقاً لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك التقيّد بالأوامر الصادرة عن المحكمة مثل الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم، والأوامر بتحديد الأصول وتتبعها وتجميدها
٤-١ ضمان حقوق الدفاع في محاكمة عادلة ونزيهة	٤-٢ تهيئة واستدامة بيئة صحية مشجعة قابلة للاستمرار وتكثيفها العناية للموظفين وغيرهم من المشاركين في عمل المحكمة، والسعي إلى تهيئة فرص لتطوير مساهمات المهني ولحركتهم	٤-٣ تشجيع الدول على أن تُبرم مع المحكمة المزيد من الاتفاقات الطوعية المتعلقة بإنفاذ العقوبات وإعادة توطين الشهود والإفراج المؤقت وسائر أشكال إطلاق السراح
٥-١ التكفل بمشاركة الجني عليهم في الإجراءات وتمثيلهم فيها على نحو ملائم ومجدٍ	٥-٢ التكفل بتقديم الدعم الفعال والكافي للأنشطة القضائية والإدارية	٥-٣ العمل مع الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتشجيع المزيد من الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي وتوقيع الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها، ودعمها في ذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الطابع العالمي
٦-١ جبر أضرار الجني عليهم	٦-٢ المضي في تقوية السيرورات المعمول بها في المحكمة للتخطيط والميزنة على نحو استراتيجي، بما في ذلك تدبّر المخاطر وإدارة الأداء على نحو ناجع	٦-٣ العمل بالتعاون مع الدول الأطراف وسائر أصحاب الشأن، مثل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، لتشجيع وتيسير تنمية القدرات الوطنية على تحقيق الأهداف المتبناة من نظام روما الأساسي
٧-١ زيادة الوعي بالمحكمة والسيرورات المعمول بها فيها على وجه العموم لدى الجني عليهم والجماعات المتضررة، وتعزيز التواصل والتفاهم معهم بحسب مراحل الإجراءات أمامها	٧-٢ التكفل بإجراء الانتقال إلى المباني الدائمة بصورة فعالة في موعده المقرر وبنجاعته بالقياس إلى تكاليفه، ثم استعمال هذه المباني على نحو يتسنى به استغلال كل الإمكانيات الجديدة التي تتيحها على نحو ابتكاري	

الغاية ١: في مجال القضاء والمقاضاة	الغاية ٢: في مجال الإدارة والتدبير	الغاية ٣: في مجال التعاون والدعم
<p>٢-٨ توفير القدر الوافي من الأمن والحماية للموظفين وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بفعل تعاملهم مع المحكمة، والقدر الوافي من أمن المعلومات وسائر الممتلكات</p>		

المرفق الخامس (ب)

قائمة الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى

عام ٢٠١٨)

- (١) الارتقاء بجودة الأداء فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمكتب ضمن إطار ولايته
- (أ) الغاية الاستراتيجية ١: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة؛
- (ب) الغاية الاستراتيجية ٢: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛
- (ج) الغاية الاستراتيجية ٣: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة؛
- (د) الغاية الاستراتيجية ٤: المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة والمستمرة التطور.
- (٢) تهيئة الظروف اللازمة لاضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به في إطار ولايته
- (أ) الغاية الاستراتيجية ٥: التوصل إلى جعل قُدِّ المكتب قُدّاً أساسياً يتيح له تلبية المتطلبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بالمستوى اللازم من الجودة والفعالية والنجاعة؛
- (ب) الغاية الاستراتيجية ٦: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته؛
- (ج) الغاية الاستراتيجية ٧: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة؛
- (د) الغاية الاستراتيجية ٨: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة.
- (٣) الإسهام في أعمال استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة
- (أ) الغاية الاستراتيجية ٩: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة بغية الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

المرفق السادس

معلومات عن ملاك موظفي المحكمة

المرفق السادس (أ)

ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٦ بحسب البرامج الرئيسية

مجموع موظفي فئة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	المحكمة جمعاء								
		وكيل أمين عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع
مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع
٤٨	٣٥				٤	٣	٢٠	٥	٣	٤٨
٢١٨	١٥٤	١		٣	١٢	٢٩	٤٤	٤٧	١٧	٢١٨
٥٨٠	٢٤٩	١		٣	٢٠	٤٤	٨٨	٨٨	٥	٥٨٠
٩	٥			١	١	١	١	١	٢	٩
١٤	١١			١		٤	٣	٣	٣	١٤
٣	٢			١		١			١	٣
٤	٣			١	١	١		١		٤
٤	٣			١		١		١		٤
٨٨٠	٤٦٢	٢	١٠	٣٨	٨٤	١٥٧	١٤٥	٢٥	١٩	٨٨٠

المرفق السادس (ب)

تعديلات جدول الموظفين

عدد الوظائف	الرتبة	من ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة
١	ف-٢	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	شعبة الخدمات الإدارية
		مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	
		مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	
١	ف-٢	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	شعبة الخدمات الإدارية
١	ف-٢	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	شعبة الخدمات الإدارية
١			

المجموع العام =

المرفق السادس (ج)

قائمة الوظائف المعاد تصنيفها لعام ٢٠١٦

تسمية الوظيفة	الرتبة	عدد الوظائف	الحالية	الجديدة / المطلوبة	الجهاز / القسم	كانت	فأصبحت
موظف قانوني معاون	خ-ع-ر أ ف-٢	١		الهيئة القضائية/الشعبة التمهيدية	مساعد معني بالبحوث		
موظف قانوني معاون	خ-ع-ر أ ف-٢	١		الهيئة القضائية/الشعبة الابتدائية	مساعد معني بالبحوث		
موظف قانوني معاون	خ-ع-ر أ ف-٢	١		الهيئة القضائية/شعبة الاستئناف	مساعد معني بالبحوث		
المجموع للهيئة القضائية: ٣							
رئيس وحدة استراتيجيات الحماية	ف-٣	١	ف-٤	مكتب المدعي العام/شعبة التحقيق	رئيس وحدة استراتيجيات الحماية		
موظف معاون معني باستراتيجيات الحماية	ف-١	١	ف-٢	مكتب المدعي العام/شعبة التحقيق	محلل مساعد (في وحدة استراتيجيات الحماية)		
موظف معني باستراتيجيات الحماية (المعلومات والاستخبارات)	ف-٢	١	ف-٣	مكتب المدعي العام/شعبة التحقيق	محلل معلومات		
موظف قانوني معاون	خ-ع-ر أ ف-٢	١		مكتب المدعي العام/شعبة المقاضاة	مساعد قانوني		
رئيس قسم تحليل الحالات	ف-٤	١	ف-٥	مكتب المدعي العام/شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	رئيس قسم تحليل الحالات		
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-٢	١	ف-٣	مكتب المدعي العام/شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مستشار معاون معني بالتعاون		
مستشار معني بالعلاقات الخارجية	ف-٢	١	ف-٣	مكتب المدعي العام/شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مستشار معني بالتعاون		
موظف معاون معني بالمعلومات والأدلة	ف-١	١	ف-٢	مكتب المدعي العام/قسم الخدمات	موظف مساعد معني بالمعلومات والأدلة		
مساعد خاص للمدعية العامة	ف-١	١	ف-٢	مكتب المدعي العام/ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية	مساعد خاص للمدعية العامة		
موظف معني بالإعلام	ف-٢	٢	ف-٣	مكتب المدعي العام/ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية	موظف معني بالإعلام		
موظف قانوني معاون	خ-ع-ر أ ف-٢	١		مكتب المدعي العام/ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية	مساعد قانوني		
المجموع لمكتب المدعي العام: ١٢							
مجموع الوظائف المعاد تصنيفها = ١٥							

* أكد خبير خارجي مختص بالتصنيف استحقاق الرتب الجديدة المبيّنة أعلاه. وإضافةً إلى ذلك أكد هذا الخبير ما يلي، الأمر الذي ليس له أثر على الميزانية: وجوب إعادة تصنيف خمس وظائف لمساعدين معينين بدعم الإجراءات الابتدائية رتبها خ-ع-٤ لتصبح من الرتبة خ-ع-٥؛ عدم وجوب تغيير رتبة رئيس قسم التخطيط والدعم (ف-٥) ولا رتبة الموظف المعني بالعمليات الميدانية (ف-٣) ولا رتبة المساعد المعني بالعمليات (خ-ع-٥).

المرفق السادس (د)

قائمة الوظائف المحوّلة لعام ٢٠١٦ (من وظائف مساعدة مؤقتة إلى وظائف ثابتة)

عدد الوظائف	الرتبة	من عام ٢٠١٥	إلى عام ٢٠١٦	القسم / البرنامج	تسمية الوظيفة
١	ف-٢	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	الشعبة التمهيدية	موظف قانوني معاون
٣	ف-٢	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	الشعبة الابتدائية	موظف قانوني معاون
المجموع للهيئة القضائية: ٤					
١	ف-٣	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	قسم الخدمات	مترجم (إلى الإنكليزية)
١	ف-٣	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	قسم الخدمات	مترجم (إلى الفرنسية)
١	ف-٢	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	قسم الخدمات	مترجم معاون (إلى الإنكليزية)
١	ف-٢	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	قسم الخدمات	مترجم معاون (إلى الفرنسية)
١	خ-ع-رأ	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	قسم الخدمات	مساعد معني بالأدلة
١	ف-٣	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مستشار معني بالتعاون الدولي
١	ف-٣	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	محلل للحالات
١	ف-٣	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	محلل للحالات
١	ف-٢	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مستشار معاون معني بالتعاون الدولي
١	ف-٤	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة التحقيق	محقق رئيسي
١	ف-٤	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة التحقيق	محقق رئيسي
١	خ-ع-رأ	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة التحقيق	مساعد معني بالتحليل
١	خ-ع-رأ	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	قسم التخطيط والعمليات	مساعد إداري
١	ف-٥	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
١	ف-٥	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
١	ف-٥	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
١	ف-٥	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
١	ف-٤	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	محام معني بدعاوى الاستئناف
١	ف-٤	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	محام معني بدعاوى الاستئناف
١	ف-٤	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	قانوني معني بالإجراءات الابتدائية
١	ف-٤	وظيفة مساعدة مؤقتة	وظيفة ثابتة	شعبة المقاضاة	قانوني معني بالإجراءات الابتدائية
المجموع لمكتب المدعي العام: ٢١					
مجموع الوظائف المحوّلة: ٢٥					

المرفق السادس (هـ)

رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)

التكاليف	هيئة الرئاسة:
٢٨,٠	الأبدال الخاصة للرئيس ونائبه
٢٨,٠	المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة
التكاليف	الدوائر: ١٨ قاضياً
٣ ٢٤٠,٠	تكاليف الرواتب القياسية - ل ١٨ قاضياً
١ ٥١٧,٣	المعاشات التقاعدية للقضاة
٤ ٧٥٧,٣	المجموع الفرعي للدوائر
١٢٦,٠	المستحقات عن الإجازات السنوية المتجمّعة
٩٠,٩	المستحقات عن عمليات إعادة التوطين
٢٩٦,٢	مقدّر نفقات إجازات زيارة الوطن وممنّح التعليم
٧٠,٦	التأمين على الإصابات بسبب الخدمة - متطلب المحكمة
٥٨٣,٧	المجموع الفرعي للمتطلبات الأخرى
٥ ٣٦٩,١	مجموع رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٦

المرفق السادس (9)

التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)

رتبة الوظيفة	صافي الراتب	تكاليف الموظفين العامة	بدل التمثيل	المجموع
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(١)+(٢)+(٣)
وكيل أمين عام	١٧٧,٢	٧٢,١	٤	٢٥٣,٣
أمين عام مساعد	١٥٤,٩	٦٣,٠	٣	٢٢٠,٩
مد-١	١٣٧,٩	٥٦,١		١٩٤,١
ف-٥	١١٩,٤	٤٨,٦		١٦٨,٠
ف-٤	١٠٢,٦	٤١,٨		١٤٤,٤
ف-٣	٨٥,٠	٣٤,٦		١١٩,٦
ف-٢	٦٩,٢	٢٨,٢		٩٧,٤
ف-١	٦٩,٢	٢٨,٢		٩٧,٤
خ-ع-رد	٦٢,٦	٢٥,٥		٨٨,٠
خ-ع-رأ	٥١,٤	٢٠,٩		٧٢,٣

فعل عوامل تأخير التوظيف:

- (أ) على ما في البرنامج الرئيسي الأول من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٥ في المئة
- (ب) على ما في البرنامج الرئيسي الثاني من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٨ في المئة
- (ج) على ما في البرامج الرئيسية الثالث والرابع والسادس والسابع-١ والسابع-٥ من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ١٠ في المئة
- (د) على ما في البرنامج الرئيسي السابع-٦ من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٠ في المئة

فعل عوامل تأخير التوظيف

رتبة الوظيفة	(%)	(%٥)	(%٨)	(%١٠)
وكيل أمين عام	٢٥٣,٣	٢٤٠,٧	٢٣٣,١	٢٢٨,٠
أمين عام مساعد	٢٢٠,٩	٢٠٩,٨	٢٠٣,٢	١٩٨,٨
مد-١	١٩٤,١	١٨٤,٤	١٧٨,٦	١٧٤,٧
ف-٥	١٦٨,٠	١٥٩,٦	١٥٤,٥	١٥١,٢
ف-٤	١٤٤,٤	١٣٧,٢	١٣٢,٩	١٣٠,٠
ف-٣	١١٩,٦	١١٣,٦	١١٠,٠	١٠٧,٦
ف-٢	٩٧,٤	٩٢,٥	٨٩,٦	٨٧,٦
ف-١	٩٧,٤	٩٢,٥	٨٩,٦	٨٧,٦
خ-ع-رد	٨٨,٠	٨٣,٦	٨١,٠	٧٩,٢
خ-ع-رأ	٧٢,٣	٦٨,٦	٦٦,٥	٦٥,٠

المرفق السابع

جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق

المحكمة جمعاء	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			السمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
التضامن	٤ ٤١٨,٦		٤ ٤١٨,٦	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	-١١٧,٧	-٢,١
الموظفون من الفئة الفنية	٣٢ ٠٠٩,٧	٣٠ ٠٤٧,٤	٦٢ ٠٥٧,١	٢٠ ٨٥٧,٦	٢١ ٨٧٦,١	٤٢ ٧٣٣,٧	٢٢ ١٦٦,٩	٢٢ ١٦٦,٩	٥٢ ٢٨١,١	٩ ٥٤٧,٤	٢٢,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة				١٣ ١٤٦,٢	٩ ٨٦٤,٣	٢٣ ٠١٠,٥	١٤ ٧٥٩,٧	٩ ٣٠٠,١	٢٤ ٠٥٩,٨	١ ٠٤٩,٣	٤,٦
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٢ ٠٠٩,٧	٣٠ ٠٤٧,٤	٦٢ ٠٥٧,١	٣٤ ٠٠٣,٨	٣١ ٧٤٠,٤	٦٥ ٧٤٤,٢	٣٦ ٩٢٦,٦	٣١ ٤٦٦,٣	٧٦ ٣٤٠,٩	١٠ ٥٩٦,٧	١٦,١
المساعدة المؤقتة العامة	٣ ٩٦٠,٧	١٢ ٣٢٢,١	١٦ ٢٨٢,٨	٢ ٣١٤,٣	١٦ ٧١٨,٣	١٩ ٠٣٢,٦	٣ ٨٦٤,٩	٢٢ ٣٨٣,٩	٢٦ ٢٤٨,٨	٤ ٣٩٤,٧	٢٠,١
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٣٣٥,٣	١٦٤,١	٥٠٠,٤	٣٠٨,٤	٣٠٨,٤	٦١٦,٨	٧٠٨,٣	٧٠٨,٣	١ ١٥٦,٥	٤٤٨,٢	٦٣,٣
العمل الإضافي	٢٤٠,٤	٩٤,٢	٣٣٤,٦	٢٧٣,٤	٣٣٤,٦	٦٠٧,٠	٢٦٨,٥	٢٦٨,٥	٤٢٤,٩	٣١,٩	٨,١
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٤ ٥٣٦,٤	١٢ ٥٨٠,٤	١٧ ١١٦,٨	٢ ٩٨٧,٦	١٧ ٥٥٦,١	١٩ ٩٦٧,٨	٢ ٩٦٧,٨	٢٢ ٩٥٥,٤	٢٧ ٨٣٠,٢	٤ ٨٧٤,٨	٢١,٢
السفر	١ ١٣٥,٨	٤ ٣٤٣,٤	٥ ٤٧٩,٢	١ ١٢٢,٨	٥ ٦٠٤,٠	٦ ٧٢٦,٨	١ ١٩٦,٨	٥ ٣٨١,٢	٤ ٨٩٧,٦	٧١٣,٢	١٣,٣
الضيافة	٢٦,١	٠,٨	٢٦,٩	٣١,٠	٢٦,٩	٥٧,٩	٣١,٠	٣١,٠	٣٦,٥	٥,٥	١٧,٧
الخدمات التعاقدية	١ ٩٣٣,٢	١ ٩٤٢,٩	٣ ٨٧٦,١	٢ ٤٢٠,٥	٤ ١٨٥,٣	٦ ٦٠٥,٨	١ ٧٠٧,٧	١ ٢٨٨,٢	٤ ٩٥٦,٦	٨٢٨,٤	٢٠,١
التدريب	٢٦٥,٤	٢٨٨,٤	٥٥٣,٨	٤٠٦,٨	٥٥٣,٨	٩٦٠,٦	٦٣٧,٧	٨٠١,٤	١ ٠٤٣,٥	٢٤٢,١	٣٠,٢
الخبراء الاستشاريون	١٣٢,١	١٨٠,٦	٣١٢,٧	٩٧,٤	٣١٢,٧	٤١٠,١	١٧٨,٠	٥٦٠,٣	٧١٢,٥	١٥٢,٢	٢٧,٢
مهام الدفاع	٢ ٩٥٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٥ ٩١٨,٤	٢ ٣٥٥,٦	٣ ٥٧٧,٦	٥ ٩٣٣,٢	٢ ٣٥٥,٦	٢ ٣٥٥,٦	٤ ٨٨١,٥	٤ ٢٥٥,٩	١٠,٧
مهام المحي عليهم	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٤٥,٧	٣ ٤٩١,٤	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	٣ ٧٢٤,٢	١ ٨٦٢,١	١ ٨٦٢,١	٢ ١٧٨,٥	٣١٦,٤	١٧,٠
النفقات التشغيلية العامة	١١ ٦٧٥,٥	٤ ٨٧٩,٧	١٦ ٥٥٥,٢	١٣ ٠٧٢,٧	١٧ ٠٦٩,٠	٣٠ ١٤١,٦	١٩ ٥١٩,١	٦ ٤٤٦,٤	٨ ٤٩٦,٨	٢١ ٣٣٣,٤	٩,٣
اللوازم والمواد	٦١٦,٩	١٩٦,٧	٨١٣,٦	٥٤٩,١	٨٣٧,٤	١ ٣٨٦,٥	٦٢٣,٤	٩١٩,٩	٣٩٨,٥	١ ٠٢١,٩	١١,١
الأثاث والعتاد	٧٢٨,٤	١ ٠٤٨,٢	١ ٧٧٦,٦	٣٣٥,٠	١ ٨٢٤,٦	١ ١٨٩,٦	٤٨٦,١	٩٢٠,٤	٩٨٧,٥	٥٥٣,٢	٦٠,١
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعلمين	١٦ ٥١٣,٤	١٧ ٥٨٥,٦	٣٤ ٠٩٩,٠	١٨ ٠٣٥,٣	٣٥ ٧٣٧,٠	٤٣ ٧٧٢,٦	١٨ ٤٤٣,٩	٣٦ ٤٧٩,٢	٢٥ ٣٦٧,١	٧ ٢٥٣,٢	١٩,٩
المجموع	٥٧ ٤٧٨,١	٦٠ ٢١٣,٤	١١٧ ٦٩١,٥	٦٠ ٥١٣,٥	١٢٠ ٠٤٤,٦	٢٣٥ ٣١,١	٧٠ ١٥٢,١	١٣٠ ٦٦٥,٦	١٥٣ ٢٧٢,٦	٢٢ ٦٠٧,٠	١٧,٣

المرفق الثامن

ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

وفقاً للقسم تساعاً من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/9/Res.4^١ لم تخصص موارد لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة. فإذا حدث أن وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المحكمة فتح مكتب اتصال في أديس أبابا فإن المحكمة ستخطر اللجنة بالحاجة إلى استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ يصل حتى المقدار المدرج في ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٦ البالغ ٣٧٣ ٧٠٠ يورو بغية القيام بإنشاء المكتب المعني.

ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)	١٣٢٠
الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
المجموع	المجموع	المجموع	الميزانية الأساسية بالحالات
<i>القضاة</i>			
١٧٤,٧	١٧٤,٧		الموظفون من الفئة الفنية
٦٥,٠	٦٥,٠		الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٣٩,٧	٢٣٩,٧		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
<i>المساعدة المؤقتة العامة</i>			
<i>المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات</i>			
<i>العمل الإضافي</i>			
<i>المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين</i>			
١٥,٢	١٥,٢		السفر
١,٠	١,٠		الضيافة
١٥,٦	١٥,٦		الخدمات التعاقدية
<i>التدريب</i>			
<i>الخبراء الاستشاريون</i>			
٤٩,٦	٤٩,٦		النفقات التشغيلية العامة
٥,٠	٥,٠		الولائم والمواد
٤٧,٧	٤٧,٧		الأثاث والعتاد
١٣٤,١	١٣٤,١		المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٧٣,٧	٣٧٣,٧		المجموع

^١ الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/9/Res.4.

المرفق التاسع

الإيرادات المقدّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ (بملايين اليوروات)

الوصف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاشتراكات المقرّرة	١٠٣,٦	١٠٨,٨	١١٥,١	١١٨,٦	١٢٤,٥	١٥١,١
الفوائد المحقّقة	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢
المجموع	١٠٤,٠	١٠٩,٢	١١٥,٥	١١٩,٠	١٢٤,٨	١٥١,٣



المرفق العاشر

بيانات الإيرادات المقدّرة لعام ٢٠١٦ للصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً

البند	باليوروات
مقدّر الإيرادات لعام ٢٠١٦	
تبرعات المانحين	٥٠.٠٠٠
المجموع الفرعي للإيرادات	٥٠.٠٠٠
مقدّر المصروفات لعام ٢٠١٦	
تكاليف السفر	٤٢.٢٠٠
تكاليف الإدارة	٧.٨٠٠
المجموع الفرعي للمصروفات	٥٠.٠٠٠
صافي الإيرادات لعام ٢٠١٦	٠

التوصيات المتصلة بالمراجعة المسماة ReVision

وظائف المساعدة المؤقتة العامة				الوظائف الثابتة							
مجموع وظائف المساعدة المؤقتة العامة	المتصلة بعبء العمل ^(ب)	المتصلة بالانتقال ^(ج)	مجموع الوظائف الثابتة ^(د)	الوظائف المتصلة بعبء العمل	الوظائف المتصلة بالمباني الدائمة						
تكاليف الرواتب	العدد من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل	العدد من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	عدد الوظائف تكاليف الرواتب	الرتبة	
			١٩٨,٨	١				١٩٨,٨	١	أمين عام مساعد	
			٥٢٤,٠	٣				٥٢٤,٠	٣	مد-١	
			٣١٠٤,٢	٢٠	٢٠٠,٨	١		٢٩٠٣,٤	١٩	ف-٥	
١٤٤,٤		١	٥٥٨٨,٥	٤٣				٥٥٨٨,٥	٤٣	ف-٤	
٨٣٧,٢	٥	٢	٩٩٠٠,٨	٨٨	٦٢٢,١	٥		٩٢٧٨,٧	٨٣	ف-٣	
٨٥٨,٤	٦,٣	٢	٧٧٥٧,٧	٨٧			٨٧,٦	١	٧٦٧٠,١	٨٦	ف-٢
١٩٤,٨	٢		٤٣٨,٢	٥					٤٣٨,٢	٥	ف-١
١٦٠,٩	٢,٨ ^(ب)		١١٨٨,٤	١٥					١١٨٨,٤	١٥	خ ع-رد
١٥٠٣,١	٢٣,٣	٢	١٧١٧٧,٢	٣١٦	٢٤,٣	١	١٢٤١,٦	٢٠	١٥٩١١,٣	٢٩٥	خ ع-رأ
٣٦٩٨,٨	٣٩,٤	٧	٤٥٨٧٧,٨	٥٧٨	٨٤٧,٢	٧	١٣٢٩,٢	٢١	٤٣٧٠١,٤	٥٥٠	المجموع

^(أ) لا يشمل وظيفة من الرتبة ف-٢ نُقلت من مكتب مدير مشروع الباني الدائمة (٨٧,٦ ألف يورو) ووظيفة من الرتبة ف-٤ في مجلس نقابة الموظفين (عديمة التكاليف).

^(ب) أوصى في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداث وظائف مؤقتة من أجل الانتقال إلى البنية الجديدة وإعمال هذه البنية (٦١٧,٨ ألف يورو).

^(ج) وظائف متصلة بزيادة عبء العمل للاضطلاع بأود الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة. فهي لا تتصل بالمراجعة المسماة ReVision.

^(د) هذا يمثل ٢,٨ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل لتراجم يعملون بموجب عقود خدمات خاصة ميدانية واشتغالية.